الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des sciences économiques,
commerciales et des sciences de gestion

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الطور الثالث دكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

سياسات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات

-دراسة حالة قطاع الصناعات الزراعية الغذائية -

إعداد الطالب: يونس حواسي

الأستاذ المشرف: د. لخضر مداني

المشرف المساعد: د. أحمد ضيف

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الدرجة العلمية	الصفة	الجامعة الأصلية
علام عثمان	أستاذ التعليم العالي	رئيساً	جامعة البويرة
مداني لخضر	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقرراً	جامعة البويرة
آيت عكاش سمير	أستاذ محاضر أ	عضوا ممتحناً	جامعة البويرة
طهراوي فريد	أستاذ محاضر أ	عضوا ممتحناً	جامعة البويرة
عابي وليد	أستاذ محاضر أ	عضوا ممتحناً	جامعة تبسة
سراي الصالح	أستاذ محاضر أ	عضوا ممتحناً	جامعة المسيلة
ضيف أحمد	أستاذ محاضر أ	مشرف مساعد	جامعة البويرة

السنة الجامعية: 2022/2021

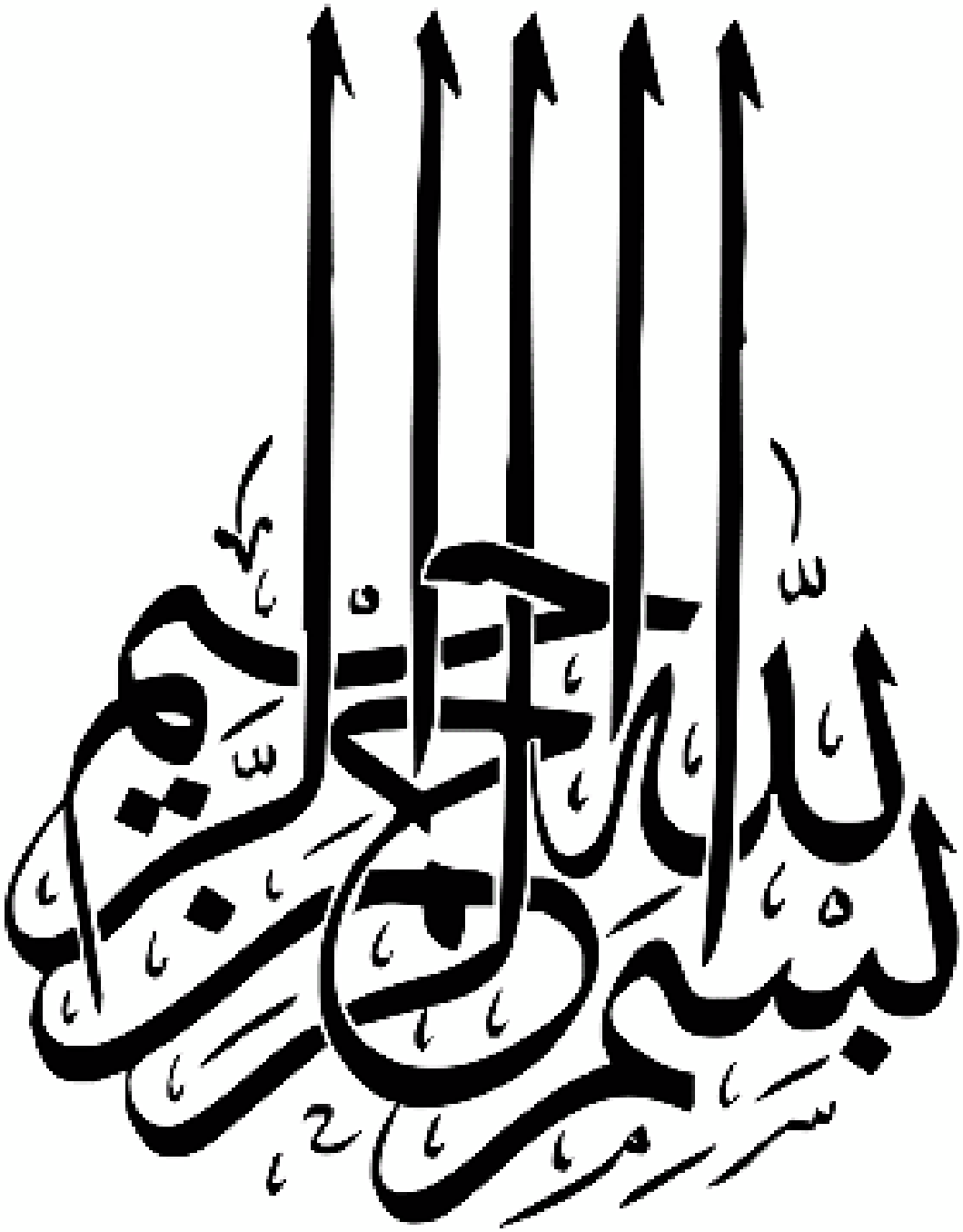
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بعد الحمد الله رب العالمين

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى اله وصحبه أجمعين .

يطيب لي بعد إنجاز هذه العمل أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان

للدكتور: مداني لخضر، والدكتور: ضيف أحمد

عرفانا لما قدماه لي من نصائح وتوجيهات ووفاءا لفضلهما وتكرمهما بالإشراف

على هذا العمل منذ أن كان مشروعا .

كما أتوجه بأسمى عبارات الشكر للسادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه

الأطروحة .

كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساهم معي في إنجاز هذا العمل من الزملاء والأساتذة .

شكرا .

إهداء

أهدي عملي هذا

إلى من علماني الكفاح وأوصياني باتخاذ نهج العلم سلاح

إلى العزيزة أمي التي أنارت بدعائها دربي وإلى أبي أقرب الناس إلى قلبي

أدعوا الله أن يحفظهما ويرعاهما ويجعلهما من أهل الجنة.

إلى من عشت معهم أجمل وأسعد أيام حياتي

إلى زوجتي الغالية" الخنساء"، إلى ولدي العزيزين "المؤيد يزن" "ريناد"

إلى كل واحد من إخوتي وأخواتي

وكل أفراد عائلتي.

إلى من أفرح برؤيتهم عن اللقاء

الذين كانوا بجانبي في الشدة والرخاء

إلى كل الصحبة والأصدقاء الذين هم بمثابة الإخوة والأشقاء

إلى كل من يستحق الإهداء من أساتذة وطلبة وزملاء.

إلى كل الأساتذة والإداريين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بجامعتي البويرة والمسيلة.

يونس حواسي

فهرس

المحتويات

شكر وعرفان
إهداء
فهرس المحتويات I
قائمة الجداول..... VII
قائمة الأشكال..... VIII
مقدمة: .....أ-ح
الفصل الأول: التغير الهيكلي وسياسات التنويع الاقتصادي
تمهيد: 10
المبحث الأول: ماهية التحول الهيكلي: 11
المطلب الأول: مفهوم التحول الهيكلي..... 11
الفرع الأول: تعريف التحول الهيكلي 11
الفرع الثاني: أهمية التحول الهيكلي..... 12
الفرع الثالث: أهداف التحول الهيكلي..... 13
المطلب الثاني: نظريات وأبحاث التحول الهيكلي..... 14
الفرع الأول: الإرهاصات الأولى للتغير الهيكلي 14
الفرع الثاني: أهم نظريات التحول الهيكلي..... 16
الفرع الثالث: نموذج أنماط التنمية لهوليس تشينري..... 19
المطلب الثالث: متطلبات التحول الهيكلي وعلاقته بالتنويع الاقتصادي والتحول الزراعي..... 24
الفرع الأول: متطلبات التحول الهيكلي 24
الفرع الثاني: التحول الهيكلي كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي 25
الفرع الثالث: علاقة التحول الهيكلي بالتحول الزراعي..... 26
المبحث الثاني: ماهية التنويع الاقتصادي..... 27
المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأنماطه 28
الفرع الأول: الضبط المفاهيمي للتنويع الاقتصادي..... 28
الفرع الثاني: أنماط التنويع الاقتصادي 30
الفرع الثالث: أهداف التنويع الاقتصادي..... 32
المطلب الثاني: المحددات الرئيسية للتنويع الاقتصادي.....36
الفرع الأول: المحددات الاقتصادية..... 36
الفرع الثاني: محددات غير اقتصادية..... 38

الفرع الثالث: المحددات الهيكلية: 41
المطلب الثالث: تحديات التنويع الاقتصادي ومعيقاته 42
الفرع الأول: التخصص المفرط 42
الفرع الثاني: الفرص الدولية في الوقت الحاضر 42
الفرع الثالث: الحواجز التجارية 43
المبحث الثالث: سياسات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه 43
المطلب الأول: السياسات الأفقية الكلية: 44
الفرع الأول: تحفيز الاستثمار 44
الفرع الثاني: شفافية بيئة الاستثمار 44
الفرع الثالث: التعريفات الجمركية..... 45
المطلب الثاني: السياسات القطاعية..... 45
الفرع الأول: السياسة الزراعية 45
الفرع الثاني: السياسة التجارية..... 48
الفرع الثالث: السياسة الصناعية..... 50
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي: 55
الفرع الأول: مؤشر التعقيد الاقتصادي 56
الفرع الثاني: مؤشرات التخصص المطلق ومنطلقاتها النظرية..... 61
الفرع الثالث: باقي مؤشرات التنويع وأسسه النظرية..... 66
خلاصة..... 70
الفصل الثاني: دور سلاسل القيمة العالمية في التنويع الاقتصادي حالة الصناعات الغذائية
تمهيد:..... 72
المبحث الأول: ماهية الصناعات الزراعية الغذائية..... 73
المطلب الأول: مفهوم الصناعات الزراعية الغذائية وتطورها 73
الفرع الأول: تعريف الصناعات الغذائية: 74
الفرع الثاني: التطور التاريخي للصناعات الغذائية:..... 75
الفرع الثالث: المركب الزراعي الغذائي..... 76
المطلب الثاني: خصائص الصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الصناعي: 77
الفرع الأول: أهمية الصناعات الغذائية 77
الفرع الثاني: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الصناعي والتكامل بينهما:..... 78

الفرع الثالث: الصناعات الغذائية وسلامة الأغذية وجودتها..... 79
المطلب الثالث: الصناعات الزراعية الغذائية في العالم..... 80
الفرع الأول: شركات الصناعات الغذائية في العالم:..... 80
الفرع الثاني: النظم الغذائية وأهم المحركات:..... 81
الفرع الثالث: شروط تنافسية شركات الصناعات الزراعية الغذائية 84
المبحث الثاني: ماهية السلاسل العالمية للقيمة 87
المطلب الأول: التأصيل النظري لسلاسل القيمة العالمية (GVCs)..... 87
الفرع الأول: ضبط مصطلح سلاسل القيمة: 87
الفرع الثاني: تعريف سلاسل القيمة العالمية :(GVCs) 89
الفرع الثالث: هيكل السلاسل العالمية للقيمة وتقسيم العمل الدولي..... 90
المطلب الثاني: سلاسل القيمة العالمية الآثار الأهمية وأهم المحركات: 93
الفرع الأول: آثار سلاسل القيمة العالمية:..... 93
الفرع الثاني: أهمية سلاسل القيمة العالمية 94
الفرع الثالث: محركات سلاسل القيمة العالمية..... 95
المطلب الثالث: سلاسل القيمة والتحول الاقتصادي: 97
الفرع الأول: سلاسل القيمة العالمية والقيمة المضافة 97
الفرع الثاني: دور سلاسل القيمة العالمية في التحول الاقتصادي: 98
الفرع الثالث: سلاسل القيمة المخاطر والفرص:..... 99
المبحث الثالث: دور سلاسل القيمة العالمية للأغذية الزراعية في تسريع التنويع الاقتصادي.....102
المطلب الأول: مساهمة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تحقيق التنويع الاقتصادي:.....102
الفرع الأول: تنويع القدرات الإنتاجية والتصديرية وتعزيز التكامل في سلاسل القيمة العالمية:.....103
الفرع الثاني: دور قطاع الخدمات في الربط بسلاسل القيمة العالمية.....104
الفرع الثالث: تكامل قطاع التصنيع داخل سلاسل القيمة العالمية وتحدياته:.....105
المطلب الثاني: مزايا الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وطرق تخفيض التكاليف: 106
الفرع الأول: اندماج الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية:.....106
الفرع الثاني: الرقمنة وقواعد البيانات التسلسلية.....108
الفرع الثالث: الترقية متعددة السلاسل Multi-Chain Upgrading 110
المطلب الثالث: سلاسل القيمة العالمية للأغذية الزراعية :(GVCs).....111
الفرع الأول: سلاسل القيمة للأغذية الزراعية 111

الفرع الثاني: طبيعة سياسات الأغذية الزراعية في العالم:.....113
الفرع الثالث: المحاصيل وسلسلة القيمة العالمية.....115
خلاصة 119
الفصل الثالث: التنويع الاقتصادي والمسارات الاصلاحية في الجزائر
تمهيد:.....121
المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري 122
المطلب الأول: هيكل الاقتصاد الجزائري.....122
الفرع الأول: المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني:.....122
الفرع الثاني: الاقتصاد الجزائري وانعكاسات أزمة وباء الكوفيد 19.....124
الفرع الثالث: لمحة عن الاقتصاد الوطني وأهم القطاعات الحيوية سنة 2019 125
المطلب الثاني: التبعية النفطية مؤشرات ودلالات.....128
الفرع الأول: استقرار أسعار البترول.....129
الفرع الثاني: انعكاسات انخفاض أسعار البترول وأثرها على النمو الاقتصادي:.....130
الفرع الثالث: التبعية للجباية البترولية كمورد للميزانية العامة 130
المطلب الثالث: الفرص المتاحة أمام الاقتصاد الجزائري.....131
الفرع الأول: الطاقات المتجددة:.....132
الفرع الثاني: السياحة كقطاع مساهم في التنويع الاقتصادي:.....137
الفرع الثالث: التعدين 141
المبحث الثاني: مسارات ترقية مستوى التنويع الاقتصادي 144
المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الفترة 1989-1999 144
الفرع الأول: الاقتصاد الجزائري فترة ما قبل الإصلاحات.....144
الفرع الثاني: التحول نحو اقتصاد السوق: 145
الفرع الثالث: الوضع الاقتصادي للجزائر في ظل الإصلاحات المدعومة.....145
المطلب الثاني: الإطار العام لصياغة سياسات التنويع الاقتصادي الفترة 2000-2019.....146
الفرع الأول: تنويع مصادر الاقتصاد الوطني حسب النموذج الاقتصادي الجديد 147
الفرع الثاني: سبل تجسيد نموذج التنويع الاقتصادي: 149
الفرع الثالث: السياسة الاقتصادية المستهدفة ومأخذ على النموذج:.....150
المطلب الثالث: مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024.....151
الفرع الأول: مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 المسار والمخرجات.....151

الفرع الثاني: دعامات النمو الاقتصادي من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 152
الفرع الثالث: مراحل تجسيد مخطط الإنعاش الاقتصادي 157
المبحث الثالث: سياسات ترقية المركب الزراعي الغذائي 161
المطلب الأول: مسارات ترقية القطاع الفلاحي للفترة 2000-2014..... 161
الفرع الأول: السياسات الفلاحية خلال الفترة 2000-2008: 161
الفرع الثاني: السياسات الفلاحية خلال الفترة 2008-2019..... 165
الفرع الثالث: سياسات تطوير القطاع الفلاحي في الفترة 2020-2024..... 170
المطلب الثاني: سياسات ترقية الصناعات الغذائية في الجزائر..... 173
الفرع الأول: الصناعة الغذائية في الجزائر وسياسة الخوصصة: 173
الفرع الثاني: الاستراتيجية الجديدة للصناعات الغذائية في الجزائر لدعم التنوع: 175
الفرع الثالث: البرنامج الوطني للبحث في الأمن الغذائي..... 176
المطلب الثالث: الإطار المؤسساتي لضبط وتنشيط المركب الزراعي الغذائي 178
الفرع الأول: سياسات التدخل في المركب الزراعي الغذائي:..... 178
الفرع الثاني: تدابير دعم وتمويل المركب الزراعي الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020..... 179
الفرع الثالث: الإطار المؤسساتي لمبادلات منتجات المركب الزراعي الغذائي 185
خلاصة:..... 189
الفصل الرابع: مساهمة قطاع الزراعة والصناعات الغذائية في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021
تمهيد:..... 198
المبحث الأول: تحليل مستوى التنويع الاقتصادي في الجزائر مقارنة ببعض التجارب الدولية 199
المطلب الأول: تجارب دولية في التنويع الاقتصادي 199
الفرع الأول: التجربة النرويجية..... 199
الفرع الثاني: تجربة جنوب إفريقيا..... 201
الفرع الثالث: تجربة الإمارات العربية المتحدة..... 202
المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000 -2021 204
الفرع الأول: هيكل التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021..... 204
الفرع الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي..... 208
الفرع الثالث: مؤشرات التجارة الخارجية للفترة 2000-2020 215
المطلب الثالث: مؤشر التعقيد الاقتصادي 217
الفرع الأول: تحليل مؤشر التعقيد الاقتصادي لبعض الدول الرائدة:..... 217

الفرع الثاني: تحليل لمؤشر التعقيد الاقتصادي حالة الجزائر:.....219
الفرع الثالث: أهم فرص التصدير للجزائر ومساحة المنتج: 222
المبحث الثاني: تطور المركب الزراعي الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.....225
المطلب الأول: تطور القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 226
الفرع الأول: تطور الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.....226
الفرع الثاني: القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 228
الفرع الثالث: تغطية القطاع الزراعي للطلب الوطني خلال الفترة 2000-2021 :.....230
المطلب الثاني: الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر في الفترة -2000 2020.....231
الفرع الأول: تطور إنتاجية الصناعات الغذائية خلال الفترة 2000-2020.....232
الفرع الثاني: تطور إنتاج شعب فرع الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.....234
الفرع الثالث: القيمة المضافة لفرع الصناعات الزراعية الغذائية 235
المطلب الثالث: مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر في ظل التبعية للواردات الغذائية 238
الفرع الأول: تأثير أزمة كوفيد19 على الأمن الغذائي في الجزائر.....238
الفرع الثاني: أبعاد الأمن الغذائي ومؤشراته في الجزائر.....239
الفرع الثالث: الميزان التجاري الغذائي والتبعية الغذائية خلال الفترة 2000-2020.....243
المبحث الثالث: دراسة تحليلية لشعبتي الحبوب والحليب على ضوء مقاربة السلسلة العالمية للقيمة.....246
المطلب الأول: شعبة الحبوب.....246
الفرع الأول: البعد الدولي للحبوب ومشتقاتها 247
الفرع الثاني: البعد الإقليمي لمنتجات الحبوب (الافريقي) 257
الفرع الثالث: البعد المحلي لفرع الحبوب:.....259
المطلب الثاني: دراسة تحليلية لشعبة الحليب ومشتقاته: 263
الفرع الأول: البعد الدولي لفرع الحليب ومشتقاته 264
الفرع الثاني: البعد الإقليمي لفرع الحليب ومشتقاته 267
الفرع الثالث: البعد المحلي لفرع الحليب ومشتقاته.....269
المطلب الثالث: آفاق التنويع الاقتصادي في الجزائر وفرص الاندماج في سلاسل القيمة العالمية 278
الفرع الأول: آفاق التنويع الاقتصادي في الجزائر 278
الفرع الثاني: اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية: 281
الفرع الثالث: آفاق ومزايا اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية: 282
خلاصة:.....286

خاتمة:.....288

قائمة المراجع:.....292

فهرس

الجداول

والأشكال

الشكل رقم 01: نموذج لويس لنمو القطاع الصناعي في اقتصاد مكون من قطاعين 18
الشكل رقم02 : التحول في هيكل الإنتاج حسب تشينري 22
الشكل رقم 03: مؤشر جيني 65
الشكل رقم04: يوضح منبع ومركز ومصب فرع الصناعات الزراعية الغذائية 79
الشكل رقم05: تطور تجارة المواد الزراعية الغذائية في الفترة 1995-2018..... 82
الشكل رقم06: المحركات الرئيسية للنظم الغذائية 83
الشكل رقم07: الهيكل العام لسلسة القيمة العالمية 91
الشكل رقم 08: تقاسم الإنتاج الدولي..... 92
الشكل رقم09: قواعد البيانات التسلسلية في سلاسل القيمة الغذائية..... 109
الشكل رقم10: الهيكل العام للفروع الزراعية الغذائية 111
الشكل رقم 11 : تطور دعم المنتج في الفترة 1995 - 2017 114
الشكل رقم12: دعم القطاع الزراعي حسب الدول خلال الفترة 2015-2017..... 114
الشكل 13: تطور سعر خام برنت في الفترة 2007-2020..... 129
الشكل رقم 14: دعامات نجاح مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024..... 153
الشكل رقم15: نمو القطاع الفلاحي في الفترة 2009-2015..... 168
الشكل رقم 16: حصة الجزائر من السوق العالمية 1998-2019..... 199
الشكل رقم 17 : مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (200-2019) 206
الشكل رقم 18 : مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2019 207
الشكل رقم 19: مؤشري تركز وتنوع الصادرات في الجزائر للفترة 2000-2020 209
الشكل رقم 20: مؤشر تنوع وتركز الواردات للفترة 2000-2020..... 210
الشكل رقم21: مؤشر التعقيد الاقتصادي 1995-2018..... 211
الشكل رقم 22: مؤشر التعقيد الاقتصاد وعلاقته بدخل الفرد لسنة 2021 212
الشكل رقم23: مؤشر التعقيد الاقتصادي في الجزائر 1998-2019..... 215
الشكل رقم 24: يوضح مساحة المنتج للمواد المتاحة للجزائر لسنة 2021 217
الشكل رقم 25: تطور الإنتاج الزراعي في الجزائر1995-2020 221
الشكل رقم 26: القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 223

الشكل رقم 27: نسبة العاملين في قطاع الفلاحة من إجمالي العمالة خلال الفترة 2000-2020.....223
الشكل رقم28: تطور الإنتاج لقطاع الصناعات الغذائية حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2010-2019 227
الشكل رقم29: التطور السنوي لمؤشر الإنتاج الصناعي لفرع الصناعات الغذائية (القطاع العام) للفترة 2011-2019.228
الشكل رقم30: القيمة المضافة للصناعات الزراعية الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2020....229
الشكل رقم31: تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعات الغذائية حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2011-2019.....230
الشكل رقم 32: مساهمة الصناعات الغذائية في العمالة خلال الفترة 2010-2019.....231
الشكل رقم 33: السوق العالمية للحبوب خلال الفترة2011-2021 241
الشكل رقم 34 : توافر الحبوب في العالم خلال الفترة 2011-2021 242
الشكل رقم 35: الإنتاج العالمي للقمح خلال الفترة 2011-2021 243
الشكل رقم 36: مخزون القمح في العالم خلال الفترة 2011-2021 244
الشكل رقم 37: تطور إنتاج الأرز في العالم خلال الفترة 2011-2021 245
الشكل رقم 38: الاستهلاك العالمي للأرز خلال الفترة 2012-2021 246
الشكل رقم 39: هيكل منتجات الحبوب في العالم خلال الفترة 2012-2021 247
الشكل رقم 40: أهم الدول المصدرة للحبوب في العالم خلال الفترة 2002-2020 247
الشكل رقم 41 : أهم الدول المستوردة للحبوب في العالم خلال الفترة 2014-2020 251
الشكل رقم 42: أهم الدول الإفريقية المصدرة للحبوب خلال الفترة 2006-2020.....253
الشكل رقم 43: تطور محاصيل الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.....253
الشكل رقم 44: هيكل إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2004-2020 254
الشكل رقم 45: الدول الأكثر تصديرا لمنتجات الحبوب ومشتقاتها إلى الجزائر خلال الفترة 2004-2017 257
الشكل رقم 46: أهم الدول المصدرة لمنتجات الألبان في العالم خلال الفترة 2013-2020 257
الشكل رقم 47: أهم مستوردي منتجان الألبان في العالم خلال الفترة 2013-2020 258
الشكل رقم 48: مؤشر منظمة الزراعة والأغذية العالمية لأسعار الحليب ومنتجات الألبان خلال الفترة 2000-2021 .259
الشكل رقم 49: التوزيع الإقليمي للبلدان الإفريقية المصدرة للألبان خلال الفترة 2013-2020.....260
الشكل رقم 50: التوزيع الإقليمي للبلدان الإفريقية المستوردة للألبان خلال الفترة 2013-2020.....261
الشكل رقم 51: إنتاج الألبان ومشتقاتها في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 262
الشكل رقم 52: التنسيق في قطاع الحليب.....269

الجدول رقم01: إسهامات لويس وأهم المآخذ 19

الجدول رقم02: بقية الباحثين الذين تناولوا التحول الهيكلي في نظرياتهم 23

الجدول رقم 03: ترتيب العشر شركات الأولى في العالم في الصناعات الغذائية لسنة 2020 80

الجدول رقم04: ترتيب أكبر شركات منتجات الألبان في العالم لسنة 2020 81

الجدول رقم 05: مساهمة الجباية البترولية في ميزانية الدولة في الفترة2003-2019 131

الجدول رقم06: توصيات ورشة الصناعات الصيدلانية خلال الندوة الوطنية لمخطط الإنعاش الاقتصادي..... 160

الجدول رقم 07: نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2008 165

الجدول رقم 08 : الإجراءات المتعلقة بمحاور التنمية 170

الجدول رقم09: مخصصات القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2020..... 179

الجدول رقم 10: حركة التجارة الخارجية للجزائر في الفترة 2013-2019 199

الجدول رقم 11: أهم المنتجات المصدرة مقارنة بعام 2020 201

الجدول رقم 12: هيكل القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حسب قطاع الأعمال والقطاع القانوني خلال الفترة 2017-2019 202

الجدول رقم 13: تطور رقم الأعمال حسب القطاع خلال الفترة 2017-2019..... 203

الجدول رقم 14: الإنتاج الصناعي لقطاع المحروقات خلال الفترة 2017-2019 204

الجدول رقم 15: تطور حجم العمالة حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2017-2019 208

الجدول رقم 16: مؤشرات التعقيد لبعض المنتجات في الجزائر سنة 2019 215

الجدول رقم 17: الميزان التجاري الزراعي للفترة 2013-2019 225

الجدول رقم 18: تطور مؤشر إنتاج الصناعات الغذائية خلال الفترة 2017-2019..... 226

الجدول رقم 19: أبعاد الأمن الغذائي وأهم المؤشرات..... 233

الجدول رقم 20: نسبة المواد الغذائية من الصادرات والواردات الإجمالية 2000-2019..... 237

الجدول رقم 21: فجوة الغذاء في الجزائر خلال الفترة 2013-2019..... 239

الجدول رقم 22 : هيكل منتجات الحبوب حول العالم خلال الفترة 2012-2020 245

الجدول رقم 23: هيكل صادرات الحبوب الإفريقية خلال الفترة 2011-2020..... 251

الجدول رقم24 : الميزان التجاري للحبوب في الجزائر خلال الفترة 2016-2020..... 255

الجدول رقم 25: الميزان التجاري لمنتجات الألبان في إفريقيا خلال الفترة 2000-2019..... 261

الجدول رقم 26 : هيكل فرع الألبان في الجزائر خلال الفترة 2013-2020..... 263

الجدول رقم 27: الميزان التجاري لمنتجات فرع الألبان في الجزائر..... 264

مقدمة

1- توطئة:

تشمل عملية التنويع الاقتصادي تنويع القاعدة الإنتاجية عبر توزيع الإنتاج المحلي على قطاعات مختلفة وما يرتبط بها من إعادة توزيع الموارد على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، حيث يعتبر تطور حصص الفروع الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات التي تعكس مدى تنويع الاقتصاد وهيكله الإنتاجي، ويترتب عن الوفورات في الوزن النسبي للقطاعات الإنتاجية ؛ كنتاج لعملية تحول هيكلي معقد؛ ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في المراحل الأولى من التنمية، وتراجع شديد لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي نتيجة النمو السريع للقطاع الصناعي وتوسع حجمه، مع ارتفاع إنتاجية الزراعة وانتقالها من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة القائمة على المكننة وطرق الإنتاج الحديثة.

وإذا كان التنويع الاقتصادي يحدث عن طريق تحول هيكلي لاقتصاد الدول، فهو يتجلى في قدرتها على تطوير الصادرات التنافسية من منتجاتها الصناعية، على اعتبار أن التنويع الاقتصادي الناجح يجب أن يحدث تحولا هيكليا في القطاعات المحركة للاقتصاديات الوطنية خاصة عند اندماجها في سلاسل القيمة العالمية (GVCs)، ورغم من أن المؤسسات الدولية تميل الآن إلى جعل هذين البعدين محورين مكملين لاستراتيجيات التصنيع في البلدان النامية لا يزال هذا العمل قليلًا جداً في مجال دراسة التحول الهيكلي.

يمنح الاقتصاد العالمي طرقًا وفرصًا جديدة لتنويع اقتصاديات الدول الفقيرة حيث يوفر التقسيم المكاني للإنتاج وظهور ونمو سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية فرصًا جديدة لها لتصدير المهام والأنشطة بدلاً من الاضطرار إلى التخصص في الصناعات بأكملها.

هذا وأوجدت تكنولوجيا الاتصالات المتغيرة والانخفاض اللولبي في تكاليف النقل والاتصالات فرصًا هائلة للبلدان النامية لتصدير الخدمات، بما في ذلك تجهيز المكاتب الخلفية، حيث لا توفر هذه التطورات فرصًا لتوسيع قاعدة الإنتاج فحسب، بل توفر أيضًا فرصًا لتنويع هيكل العمالة خاصة بالنسبة للنساء للعثور على عمل منتج والذي يمكن أن يعيل الأسرة ويعزز المشاركة في التعليم وبالتالي الإنتاجية على المدى الطويل والحد من الفقر.

قد تعطي العديد من المؤشرات فكرة أوضح عن واقع التنويع في الصادرات-أبرزها مؤشر تركز وتنوع الصادرات والواردات الخاص بالأونكتاد- والذي يعتبر من أبرز المؤشرات وأكثرها استخداما في أدبيات قياس التنويع، **ومؤشر التعقيد الاقتصادي لهيدالغو** الذي يوضح تعقيد الاقتصاد والمنتجات على حد

سواء، كما يعطي نظرة شاملة عن أهم المنتجات المصدرة والمنتجات التي لها فرصة للنمو من خلال ربطها مع نفس الجهاز الإنتاجي والقدرات التصنيعية لمنتجات يتم تصديرها فعلاً، كما يقترح أيضا الاستراتيجية الملائمة لكل اقتصاد بناء على ما سبق.

يتميز الاقتصاد الجزائري بالاعتماد الشديد على قطاع النفط والغاز، ويمثل هذا القطاع ثلث الناتج الداخلي الخام ومصدر نصف إيرادات ميزانية الدولة، وهيمن شبه كليا على الصادرات، ما جعل الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة يعتمدان بشكل كبير على مستوى أسعار النفط وعرضة لتقلباته، ونتيجة الاعتماد على "الموارد الطبيعية"، لا يزال الاقتصاد الجزائري بعيدا عن تحقيق التنويع الاقتصادي، ولكن فرصه قائمة وامكانيات تحقيقه متاحة.

لقد أظهرت أزمة كوفيد 19 ضعف الدول أمام مسألة إتاحة المنتجات الغذائية والصحية للسكان، وإن لم تظهر في الجزائر مشكلة إمداد الأسواق واستقرت أسعار المنتجات الأساسية وكذلك المنتجات الطازجة بفضل الإنتاج الزراعي المحلي ووفرة المخزون من الواردات من المنتجات الأساسية، غير أن هذا الوضع لا يمكن استدامته على المدى الطويل، إذا لم نستوف الشروط الضرورية للتزويد المنتظم للأسواق، في ظل سياقات أكثر تعقيداً بسبب تغيرات الدخل الخارجي المرتبط بـــتصدير المحروقات واضطراباتها الدورية وبعامل النمو السكاني.

وفي هذا الإطار، ونظرا لما لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر آثار اقتصادية على المتغيرات الكلية المتعلقة بالإنتاج والناتج المحلـــي والاستهلاك والتوظيف والإنتاجية والتأثير على ميزان المدفوعات إضافة إلى الآثار البيئية المتبادلة بينهما على اعتبار أنها تنمو في رحابها، وله دور محرك في تشجيع القطاع الزراعي حيث يساعد على إيجاد منافذ جديدة لتصريف الإنتاج، الأمر الذي يعطي لقطاع الإنتاج الزراعي بصفة عامة والغذائي بصفة خاصة المزيد من الحركية والمرونة من جهة، ويسهم في تنويع الاقتصاد الجزائري من جهة أخرى.

من خلال ما سبق ارتأينا طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة سياسات التحول الهيكلي المنتهجة في الجزائر في تنويع الاقتصاد خارج المحروقات، وأي دور للصناعات الزراعية الغذائية في هذا المسار؟

2- التساؤلات الفرعية:

ينبثق من التساؤل الرئيسي السابق التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف يساهم التحول الهيكلي في تحفيز التنويع الاقتصادي؟
- كيف يساهم الاندماج في سلاسل القيمة العالمية في تحقيق التنويع الاقتصادي؟
- ما هو واقع التنويع الاقتصادي بالجزائر وما هي أهم الإمكانيات والفرص المتاحة لتجسيد مسار التنويع؟
- ما هي مكانة الصناعات الزراعية الغذائية، وبالأخص شعبتي الحبوب والحليب، في هيكل الاقتصاد الجزائري، وكيف يسهم تطويرها واندماجها في سلاسل القيمة العالمية في مسار التنويع الاقتصادي؟

3- فرضيات الدراسة:

من خلال التساؤلات الفرعية السابقة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** التحول الهيكلي أهم خطوات تحقيق التنويع الاقتصادي إذ يؤدي إلى تحقيق مستويات إنتاجية أعلى وتوسيع القاعدة الإنتاجية للبلد داخل مختلف الفروع الاقتصادية.
- **الفرضية الثانية:** مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية يعطي فرصة كبيرة لتنمية القطاع الصناعي نظرا لما تمثله من منفذ لتوريد وتصريف السلع والخدمات من وإلى البلدان الإفريقية.
- **الفرضية الثالثة:** مركب القطاع الفلاحي-الصناعات الزراعية الغذائية أهم بديل متاح للتنويع الاقتصادي بالجزائر.
- **الفرضية الرابعة:** البنية التحتية والإطار المؤسساتي للضبط عوامل تثبيط لشعبتي الحبوب والألبان ويحد من مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية.

4- مبررات اختيار الموضوع:

- يعد التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي وآلياته من أهم المواضيع التي يحرص العلماء والباحثون في مجال الاقتصاد تناولها.
- عمق الموضوع وقابليته للتطوير والتجدد حيث تعمل الكثير من الدراسات على استخدام مؤشرات متنوعة ومتطورة لقياس درجة التنويع كما أن الدول تطور استراتيجيات وسياسات تسمح لها بتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

- يندرج موضوع التنويع الاقتصادي ضمن أولويات السياسات المنتهجة من طرف الحكومة للتخلص من التبعية النفطية وتعظيم الإيرادات؛
- نقص كبير للدراسات التي تتناول مؤشر التعقيد الاقتصادي رغم أنه يحظى بأهمية متزايدة في ظل العيوب التي تشوب مؤشرات التنويع الأخرى مثل مؤشر هيرفندل هيرشمان، إضافة لغياب تام للدراسات التي تتناول مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية باستثناء دراستين قياسيتين؛
- الرغبة في تقديم دراسة علمية رصينة من شأنها أن تقدم بعض الإضافة في هذا المجال.
- أهمية قطاع الصناعات الغذائية الذي يعتبر همزة وصل بين قطاعي الزراعة والصناعة ولما يحمله من أبعاد اقتصادية واجتماعية؛

5- أهمية الدراسة:

- ❖ تتجلى أهمية الدراسة في أنها تربط بين التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي من جهة، وسلاسل القيمة العالمية على مستوى الفرع من جهة أخرى، وهذا الربط مهم جدا في الجزائر، فهم آليات عملية التنويع وبيان علاقتها بالتحول الهيكلي وبالنمو، أي ربطها بالتنمية الاقتصادية ضروري في صياغة أي نموذج عملي للتنويع قائم على السياسات،
- ❖ الاستفادة من تجارب بعض الدول الرائدة والتي حققت مستويات مميزة في مجال التنويع الاقتصادي؛
- ❖ تناول الدراسة مؤشر التعقيد الاقتصادي الذي نادرا ما يستخدم في الدراسات العربية عموما وبالنسبة للجزائر فهناك أعمال تحسب على أصابع اليد الواحدة تناولت هذا المؤشر دون إسهاب-حتى كتابة هاته الأسطر-باعتباره مؤشرا حديثا ويعطي صورة حقيقية عن درجة التنويع كما يعطي اقتراحات وفرصا للدول لتنويع منتجاتها ويقترح أيضا استراتيجيات مناسبة حسب طبيعة كل اقتصاد؛
- ❖ الإضافة الحقيقية تتمثل في إسقاط سلاسل القيمة العالمية على حالة الجزائر في شعبتي الحبوب والحليب خلال الفترة 2000-2021.
- ❖ الارتقاء بمستويات التنويع سيدفع بوتائر النمو الاقتصادي نحو الأعلى وبالتالي يسمح بتنويع هيكل الإيرادات العامة، وذلك لارتباطه بهياكل الإنتاج والتصدير فكلما كانت القاعدة الإنتاجية والتجارة الخارجية متركزة على عدد قليل من القطاعات والمنتجات كلما زاد احتمال انخفاض قيمة الإيرادات العامة خاصة في حالة تعرض الاقتصاد لصدمات داخلية أو خارجية؛

- ❖ إضافة لكون البحث يتعرض لأحد أهم المواضيع الحساسة والمهمة على مستوى الاقتصاد حيث أنه من بين التوجهات الحديثة للدولة الجزائرية في إطار مخطط النمو الجديد باعتباره من بين أحد أهم البدائل الاقتصادية خارج قطاع المحروقات.

6- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- ✓ تقييم وإبراز أهم فرص التنويع القائمة أمام الاقتصاد الجزائري، اعتمادا على الإمكانيات المتاحة من خلال دراسة مساهمة مختلف القطاعات ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ حصر التحديات والخصائص الهيكلية التي تواجه عملية التنويع في الجزائر، ورصد الأسس الاستراتيجية لمسار عملية تنويع اقتصادي القادرة على إطلاق عملية النمو الاقتصادي وتخفيف حدة القيود الهيكلية التي تثبط النمو والتنمية خاصة تلك المتعلقة بقيود ميزان المدفوعات والموازنة؛
- ✓ إبراز أهمية سلاسل القيمة العالمية كمورد ضخم للعملة الصعبة وتقديم اقتراحات قد تسهل من اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية خاصة سلاسل القيمة العالمية للأغذية الزراعية باعتبارها صناعات عالية الإنتاجية؛
- ✓ تتبع المراحل المختلفة التي يمر بها المنتج الغذائي، والعوائق التي تحد من التوجه للتصدير رغم توافر التكنولوجيا الهائلة واليد العاملة المؤهلة إضافة إلى توافر معايير السلامة والجودة في بعض المنتجات الغذائية، أي من المحصول إلى المنتج ومن المصنع إلى المستهلك من خلال تبني فلسفة السلسلة الشاملة للقيمة ومحاولة إسقاطها على الاقتصاد الجزائري؛
- ✓ التعرف على واقع مؤسسات فرع الصناعات الغذائية ضمن الخطط التنموية التي عرفتها البلاد خلال المراحل المختلفة.

7- المنهج والأدوات المستخدمة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة؛ تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف متغيرات الدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي التحول الهيكلي وسلاسل القيمة العالمية، وفي عرض وتحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، على المستوى الكلي، وكذا قطاعيا؛ عبر تحليل إمكانيات القطاع الزراعي وفرع الصناعات الغذائية.

8- الدراسات السابقة:

❖ **الدراسة الأولى:** دراسة للباحثين صباح براجي وشمام عبد الوهاب بعنوان "دور السياسات الاقتصادية في بعث تنويع الاقتصاديات الريعية لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري**2000-2014**، حيث استهدف البحث تحليل دور السياسات الاقتصادية المعتمدة في الجزائر للفترة 2000-2014 في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال حساب مؤشر هيرفندل-هيرشمان المركب لتنويع المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتوصلت الدراسة إلى عدم نجاعة السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر وعجزها في تنويع القاعدة الاقتصادية. تتشابه هذه الدراسة ودراستنا في المبدأ العام وتناولها التنويع الاقتصادي في الجزائر من منظور السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر.

❖ **الدراسة الثانية:** (Stöllinger, 2018) والموسومة بـــ:

تجارب آسيوية مع تكامل سلسلة القيمة العالمية والإقليمية بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين التحول الهيكلي الخاص بالتصنيع ومشاركة سلاسل القيمة على مستوى الصناعة لعدد من الصناعات المختارة (المنسوجات الملابس، الالكترونيات، السيارات...) وقد استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي وأسلوب الاقتصاد القياسي في قياس العلاقة، وقد عبرت عن حصة القيمة المضافة للتصنيع كمؤشر يعبر عن التحول الهيكلي الصناعي ومؤشرات سلاسل القيمة الروافد الأمامية والروافد الخلفية والمؤشر الشامل وقد خلصت الدراسة إلى:

- في حالة معدل المشاركة في سلاسل القيمة الشامل فان البلدان المتخصصة في قطاع الصادرات عالي الجودة تستفيد بقوة أكبر من تكامل GVC أكثر من البلدان العاملة في قطاع الجودة المنخفضة؛

- الدول ذات الدخل المنخفض نسبيا قد تستفيد في الغالب من تكامل الإنتاج إلى الأمام والدول ذات الدخل المرتفع تستفيد من تكامل الإنتاج إلى الخلف.

تتشابه هذه الدراسة ودراستنا في تناولها سلاسل القيمة العالمية وإبرازها الفرق بين الصادرات عالية الجودة ونظيرتها من الدول ذات الجودة المنخفضة، لكنها لم تتناول التنويع الاقتصادي وركزت على القطاع الصناعي فقط كما أن حدود الدراسة كانت خاصة بدول أسيوية فقط.

❖ **الدراسة الثالثة:**

Messiliti Nabila 2019, **Analytical study of Algerian Product space, based on the theory of Economic Complexity.**

هدفت الدراسة إلى دراسة تنوع وتعقيد الصادرات الجزائرية وفق مؤشر فضاء المنتج، وطرحت إشكالية "ما هو موقع الجزائر في فضاء المنتج؟" عرضت الدراسة نفس نتائج فضاء المنتج لأطلس التعقيد الاقتصادي، حيث تنحصر صادرات الجزائر الحالية والمستقبلية في المنتجات الأولية من النفط ومشتقاته وهي ضعيفة التنويع والتعقيد.

تتشابه هذه الدراسة ودراستنا في تناولها مؤشر التعقيد الاقتصادي وحصرها لصادرات الجزائر الحالية والمستقبلية عن طريق المامها بمساحة المنتج الذي يبرزه استخدام التنويع الاقتصادي، أما أوجه الاختلاف فهاته الدراسة تناولت جزءا من موضوع دراستنا فقط دون تناول سلاسل القيمة العالمية وتناولت مؤشر التعقيد الخاص بالمشتقات البترولية فقط ولم تتحدث عن سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر ولم تتناول التحول الهيكلي كأولى خطوات التنويع الاقتصادي.

9- هيكل الدراسة:

قسمت الدراسة إلى أربع فصول، كان الفصل الأول كمدخل نظري حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تناول ماهية تحول هيكلي والتنويع اقتصادي إضافة لسياسات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه، وكان الفصل الثاني بعنوان دور سلاسل القيمة العالمية في التنويع الاقتصادي-حالة الصناعات الغذائية- وتناولنا فيه الإطار النظري للصناعات الغذائية وسلاسل القيمة العالمية إضافة لسلاسل القيمة العالمية للأغذية الزراعية، أما الفصل الثالث فقد تناول أهم المسارات الإصلاحية في الجزائر كليا وأهم سياسات ترقية المركب الزراعي الغذائي، وسردنا فيه واقع الاقتصاد الجزائر ومسارات ترقية التنويع الاقتصادي في الجزائر وختمناه بسياسات ترقية المركب الزراعي الغذائي بالجزائر خلال الفترة 2000-2020.

أما الفصل الرابع فكان دراسة لمدى مساهمة الزراعة والصناعات الغذائية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، عبر تحليل مستوى التنويع الاقتصادي في الجزائر مقارنة ببعض التجارب الدولية ومبحث ثان عن تطور المركب الزراعي الغذائي في الجزائر في الفترة 2000-2021، أما المبحث الأخير فكان دراسة إسقاطية تحليلية لشعبتي الحبوب والحليب في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** تناولت الدراسة سياسات تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021.
- **الحدود المكانية:** الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول:

التغير الهيكلي وسياسات التنويع الاقتصادي

تمهيد:

يرتبط التنويع الاقتصادي ارتباطًا وثيقًا بالتحول الهيكلي لاقتصاديات الدول، وتحقيق مستويات إنتاجية أعلى بتحريك الموارد داخل القطاعات الاقتصادية، إضافة لتوفير أسس واستراتيجيات تساهم في نمو القطاع باعتباره عنصرا أساسيا في توسيع قاعدة الأنشطة الاقتصادية للبلد، والهدف الرئيسي يتمثل في تنويع الصادرات المرتبطة بمجموعة واسعة من الأنشطة الإنتاجية، وكل هذه العناصر يتوجب تنسيقها على كل المستويات ومع كل الفاعلين، الأمر الذي يسهل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق موارد إضافية.

ويمثل التنويع الاقتصادي تحدياً رئيسياً لمعظم البلدان، حيث يسير كل من التنويع وارتفاع دخل الفرد جنباً إلى جنب ليرفع من مستوى دخل الفرد إلى أعلى مستوى ممكن، كما يؤدي النمو الاقتصادي في كثير من الدول إلى اقتصاد أكثر تنوعاً، وبهذا يمثل التنويع تحديا أكبر بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان التي يهيمن على اقتصادياتها عدد محدود من السلع والمعادن.

هناك العديد من المؤشرات التي قد تعطي صورة عن واقع التنويع الاقتصادي في دولة ما؛ أبرزها المؤشرات التي تعتمدها الأونكتاد؛ مؤشري تركز وتنوع الصادرات والواردات، إضافة إلى مؤشر التعقيد الاقتصادي لهيدالغو الذي يعطي صورة أوضح عن عدد وحجم المنتجات المصنعة والمصدرة، ويقترح فرصا لمنتجات جديدة وفرص نمو كبيرة لهاته الدول.

بناء على ما سبق رأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: **ماهية التحول الهيكلي،**

المبحث الثاني: **ماهية التنويع الاقتصادي،**

المبحث الثالث: **سياسات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه.**

المبحث الأول: ماهية التحول الهيكلي:

إن أهم خاصية للتغير الهيكلي أنه يعكس التحول في الخصائص المميزة لعملية التنمية؛ سواء للدول النامية أو المتقدمة، وهو في نفس الوقت السبب والنتيجة للنمو الاقتصادي.

وسنتناول في هذا المبحث المفاهيم النظرية المتعلقة بالتحول الهيكلي.

المطلب الأول: مفهوم التحول الهيكلي

نتطرق في هذا المطلب إلى مختلف المفاهيم النظرية للتحول الهيكلي مبرزين أهميته في دفع عجلة التنويع وكذا الأهداف النهائية له.

الفرع الأول: تعريف التحول الهيكلي

يعرف التغير أو التحول الهيكلي بأنه إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية من القطاعات الأولية (الزراعة، الموارد الطبيعية) إلى الصناعة والخدمات، ويتميز بزيادة الدخل والإنتاجية عبر القطاعات وتوسيع الاقتصاد في المناطق الحضرية[1]، وانخفاض مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وتوسيع التجارة المحلية والدولية، وزيادة التخصص وتقسيم العمل، وإذا لم تصحب التحول الهيكلي سياسات تهدف إلى التحول الزراعي، فإنه يؤدي إلى تباينات كبيرة في مستويات المعيشة والفقر بين المناطق الريفية والحضرية؛ وهذا راجع إلى الاختلاف في إنتاجية العمل بين الزراعة التقليدية والصناعة والخدمات[2].

كما يعرف التحول الهيكلي بأنه انتقال الاقتصاد القومي من الأنشطة أو القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة المكثفة للعمل إلى الأنشطة ذات الإنتاجية المرتفعة المكثفة للمهارة، بمعنى زيادة الإنتاجية في القطاع الحديث وتحديدا الصناعة والخدمات[3].

يمكن تعريف التحول الهيكلي في القطاع الصناعي بأنه "إحداث تغييرات واضحة في بنيان القطاع الصناعي لدولة ما، عن طريق قياس ثلاث مؤشرات أساسية؛ وهي الوزن النسبي للإنتاج الصناعي في الناتج

---

[1] **التحول الزراعي في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا وتحدي عمالة الشباب**، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى، روما، ماي2018، ص 03.

[2] Nations unies: **Transformation structurelle emploi, production et société steps**, Algérie, commission économique pour l'Afrique, Addis-Abeba, Éthiopie, 2020, p06.

[3] United Nations Human Settlements Programme: **Structural Transformation in Developing Countries, cross Regional Analysis**, Series 1, UNON, publishing services section, Nairobi, KENYA, 2016, P01.

المحلي، والوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية، ونسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة؛ الأمر الذي يعطي تقييم واضح لمدة التقدم والنمو الاقتصادي في الدولة[1].

الفرع الثاني: أهمية التحول الهيكلي

يعتبر التحول الهيكلي ضرورياً ليس فقط كمصدر لنمو أعلى للإنتاجية وارتفاع دخل الفرد، ولكنه أيضاً آلية تساعد على تحقيق تنوع أكبر في الهيكل الاقتصادي، مما يخلق مرونة تسمح بمواجهة الصدمات الخارجية، ويعتمد التحول الهيكلي في جزء كبير منه على المؤسسات والسياسات التي تعزز تطوير واعتماد واستخدام التقنيات لتغيير ما ينتجه الاقتصاد، كما أن صعود القوى الاقتصادية الجديدة مدفوع بشكل عام بالتحول الهيكلي السريع لاقتصاداتها التي تتميز بالتحول من الإنتاج الأولي، مثل التعدين والزراعة إلى التصنيع، ومن الأنشطة القائمة على الموارد الطبيعية إلى الأنشطة الأكثر تطوراً وتكنولوجيا، حيث تنمو أنشطة التصنيع كثيفة العمالة بشكل أسرع من الأنشطة الأساسية، مما يولد وظائف جديدة ودخلًا وطلباً؛ الأمر الذي يؤدي لتراكم رأس المال وبالتالي تصنيع أكثر تطوراً[2].

ينطوي التحول الهيكلي على تحديث اقتصاد البلد ومجتمعه ومؤسساته، وله آثار أساسية على حياة الإنسان؛ ويؤكد علماء الاجتماع على الدور المهم للقيم المتغيرة (الأعراف والمعتقدات والعادات) في التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، وفي نفس السياق يصف كوزنتس التعديلات الضرورية في المجتمع والمؤسسات أثناء التحول على أنها "ثورة محكومة"، حيث تؤدي التحولات في هيكل الإنتاج إلى تغييرات في هياكل الحوافز والمتطلبات التعليمية والمواقف النسبية لمختلف الفئات في المجتمع.

تنتج الدول الغنية ناتجاً لكل عامل أكثر من الدول الفقيرة، لكنها بالمقابل تنتج أيضاً منتجات مختلفة ويفترض أنها أكثر تعقيدا، وتتضمن عملية التنمية الانتقال من سلع البلدان الفقيرة البسيطة إلى سلع البلدان الغنية الأكثر تعقيداً، يرتبط جزء من هذا التحول بتغير عوامل متعددة مثل العوامل المادية والبشرية والمؤسساتية وتراكم رأس المال، والتحول الهيكلي في البلدان النامية يعتبر تحليل إقليمي شامل يميز الخصائص عن القطاعات الأخرى، على الأقل من حيث إنتاجية العمل ورأس المال، إضافة إلى أن الفجوة

---

[1] خليل أحمد النمروطي، علياء محمد أصرف: **أثر النمو الاقتصادي على اتجاهات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني في الفترة 1996-2014**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 26، العدد01، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2018، ص 38.

[2] United Nations, Human Settlements Programme, op cit, pp 06-07.

في إنتاجية العمل بين العمال الزراعيين وغير الزراعيين تقترب من الصفر، عندما تكون الدخول عالية بما فيه الكفاية؛ يتم دمج هذين القطاعين من خلال أسواق العمل ورأس المال التي تعمل بشكل جيد[1].

الفرع الثالث: أهداف التحول الهيكلي

يحدث التحول الهيكلي من خلال عملية اقتصادية اجتماعية معقدة غير تلقائية، وتبين تجربة البلدان المتقدمة والاقتصادات الناشئة أن النهوض بالصناعات وتحقيق التحول الهيكلي يستلزمان إجراءات مدروسة من قِبل الحكومة، وبالأخص اعتماد سياسة صناعية.

ومن المهم الإقرار بأن هذا النهج لم يفض دائماً إلى تحول هيكلي سيما عندما قام على عملية تنازلية تركز على تقديم الدعم إلى أصحاب المشاريع من ذوي الحظوة دون مساءلتهم عن الأداء ودون انشغال بأهداف السياسة الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، ويقوم على المبادئ التوجيهية التالية: تحسين التشاور بين الدولة والقطاع الخاص؛ إرساء آليات فعالة لفرض الانضباط على الشركات والقطاعات متدنية الأداء، زيادة التركيز على التعليم وتنمية المهارات؛ إنشاء آليات ذات مصداقية لرصد السياسات وتقييمها.

كما بات واضحاً الآن أن التحول الهيكلي قد لا يرى النور في غياب قطاع صادرات نشط[2].

ويرتبط التعلم والتطور التكنولوجيان ارتباطاً وثيقاً بعملية التحول الهيكلي، إذ يساعدان على زيادة الإنتاجية وتكوين مزايا تجارية دينامية، وبما أن السوق لا تستثمر بالقدر الكافي في استحداث المعارف، ولأن مزايا الريادة غالباً ما تفضي إلى انقسامات مستمرة بين المتصدرين لركب التكنولوجيا والمتخلفين عنه، فإن دعم السياسات العامة عادة ما يكون ضرورياً في البلدان النامية لتعزيز التعلم والقدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار على الصعيد المحلي، وقد خلص الأونكتاد إلى أن استراتيجيات الابتكار الوطنية يمكن أن تساعد على تنسيق مختلف الأنشطة والسياسات الداعمة لتقوية القدرات المعرفية وقدرات التعلم اللازمة لسد الثغرات التكنولوجية في البلدان النامية[3].

---

[1] التحول الزراعي في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا وتحدي عمالة الشباب، المرجع السابق، ص 05.

[2] Lavopa, Alejandro Martin: **Structural Transformation and Economic Development**, can Development Traps Be Avoided?,. The M. C Esher company, Netherlands, 2015, P 03.

[3] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الثالثة عشرة: **التصدي للتحديات الانمائية المستمرة والناشئة من حيث آثارها على التجارة والتنمية وعلى القضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة** الدوحة، قطر، 2012، ص 02.

ويجب أيضاً اتباع نهج جديد في السياسة الإنمائية يتكيف والبيئة العالمية سريعة التغير، فعلى مدى العقد الماضي، شهدت البيئة الاقتصادية العالمية تغيراً جذرياً كانت لـــه تبعـــات خطيرة على النمو والعمالة وبات تزايد أســـعار الأغذيـــة والطاقة من السمات المهمة للاقتصاد العالمي ويتعين على صناع السياسات التـــصدي لـــه، وسُجلت أيضاً زيادة في تواتر الأحداث الجوية القصوى بسبب تغير المناخ أساساً، وهو مـــا زاد انشغال صناع السياسات بتأثيراتها المحتملة على مستقبل النمو.

أخـــذت البلدان النامية الكبيرة تؤدي على نحو متزايد أدواراً مهمة في التجارة والاستثمار والتمويـــل والحوكمة العالمية، وهو ما يطرح تحديات وفرصاً جديدة في العلاقات بين بلـــدان الجنـــوب والعلاقات بين الشمال والجنوب[1].

المطلب الثاني: نظريات وأبحاث التحول الهيكلي

سنحاول تناول أهم الإرهاصات التاريخية لمصطلح التحول الهيكلي، لكننا سنركز على أهم النظريات التي أبرزت دور وأهمية التحول الهيكلي، هذا وتركز نظريات التحول الهيكلي رغم قلتها وبمختلف نماذجها على الآليات والميكانيزمات التي تحول الدول المتخلفة هياكلها الاقتصادية من التركيز الشديد على القطاع الزراعي إلى التطور والتوسع في كل من الصناعة والخدمات، وسنتناول في هذا المطلب نظريات التحول الهيكلي نظريا وتطبيقيا.

الفرع الأول: الإرهاصات الأولى للتغير الهيكلي

يشير الاستخدام الأكثر عمومية لمصطلح "هيكل" في التاريخ الاقتصادي إلى الأهمية النسبية لقطاع معين في الاقتصاد، من حيث الإنتاج واستخدام عوامل الإنتاج، وهذا هو السبب في أن التصنيع كان يعتبر العملية المركزية للتحولات الهيكلية، ينظر المؤرخون الاقتصاديون إلى التحولات الهيكلية من جانب ضيق للغاية، لأنهم يحاولون التركيز على ظواهر محددة وتغييرات جزئية في الهيكل الاقتصادي، على الرغم من أن هذه التغييرات الجزئية هي عناصر مهمة جداً للكيان بأكمله، ثم يتم تحليلها كظواهر منعزلة، وبذلك يتم تبسيط تحليل التحولات الهيكلية، لكن أغلب الباحثين أهملوا التحولات الهيكلية كظاهرة تاريخية، وعادة ما تجاهلوا دور هذه التغييرات في التنمية الاقتصادية، يتم اختزال تحليلهم الرئيسي للنمو الاقتصادي إلى الاعتقاد

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المرجع السابق، ص 04.

بأن القطاع الصناعي له أهمية أساسية، وبسبب هذا تم إهمال جميع العوامل الأخرى تقريباً، فلم نجد أي ذكر للتحولات الهيكلية كمصدر لزيادة الإنتاجية في قطاعات معينة إلا فيما ندر[1].

صورت المدرسة الكلاسيكية الزراعة كقطاع رأسمالي، مع ثلاثة عوامل: المزارعون الرأسماليون يستأجرون الأرض من الملاك، وتوظيف العمالة المجانية، حيث يحصل الملاك على إيجاراتهم من خلال مبدأ الإنتاجية الهامشية، ثم يتفاوض الرأسماليون مع العمال حول كيفية توزيع الباقي، كما ويُنظر إلى الملاك على أنهم مستهلكون مهملون وبالتالي فلا يمكن اعتبار القطاع الزراعي الذي تغذيه الأرباح الرأسمالية نموذجا يمكن دراسته، على الرغم من أن لويس استمد بعض الأفكار من المدرسة الكلاسيكية. لكن في المقابل باستثناء وجهة نظر سميث (1880) الأكثر تفاؤلاً الذي لا يمثل سوى انحرافاً مؤقتاً عن الركود الزراعي النهائي الناتج عن النمو السكاني، والضغط على الأرباح الرأسمالية في غياب تغيير تكنولوجي موثوق، من الواضح أن الكلاسيكيين خاصة ريكاردو (1815)، كانوا ينظرون إلى أنفسهم بدلاً من مواكبة التغييرات الثورية التي تحدث من حولهم في كلا القطاعين[2].

اعتبر شومبيتر، المنافسة التكنولوجية بين الشركات محركًا للتطور الصناعي. وتأخذ المنافسة التكنولوجية شكل مجموعة من الابتكارات الأساسية التي تطلق النظام الاقتصادي بشكل متقطع: ببطئ يتم إخراج القطاعات ذات المحتوى التكنولوجي القديم من السوق بينما تنمو القطاعات التي تستغل الابتكارات الجديدة والجذرية بشكل أسرع، إن عمل هذا "التدمير الخلاق" يشجع على تكييف النظام الاقتصادي مع التكنولوجيا الجديدة ويغير جذرياً حصص القطاعات في الإنتاج والتوظيف، على النقيض من النظرية الكلاسيكية الجديدة تلعب المنافسة السعرية دوراً صغيراً لأن التغييرات النوعية التي تحدثها التكنولوجيا وبالتالي يرتبط النمو الاقتصادي دائماً بتجديد الهيكل الصناعي[3].

[1] Lavopa, Alejandro Martin, OP CI, P 04.

[2] Gustav Ranis: **Arthur Lewis contribution to development thinking and policy**, economic growth center yale university, center discussion paper no. 891, 2004, p04.

[3]Matteo Lucchese: **innovation, demand and structural change in europe**, Working Papers Series in Economics, Mathematics and Statistics ,facolta di economica, Université Studi d'urbino Carlo-Bo ,Italy, 2011, P P 03,04.

الفرع الثاني: أهم نظريات التحول الهيكلي

❖ نهج المراحل لروستو(1960)

يعتبر أحد أهم الأساليب التاريخية التي تأخذ في الاعتبار التحولات الهيكلية والتحول الهيكلي هو ما يسمى "نهج المراحل"، والتي تكون المرحلة المركزية منها هي "الإقلاع " وتتميز بعاملين؛ الأول هو النمو المتسارع لتراكم رأس المال (الذي تضاعف تقريباً في هذه المرحلة)، والثاني هو ما يسمى بـــ "القطاع الرائد" بتحويله لهيكل الإنتاج، تم انتقاد هذا النهج لاحقًا بسبب عيوب واضحة، على الرغم أن هذه المراحل تستخدم على نطاق واسع في التحليلات الاقتصادية الحالية، وكانت الانتقادات الرئيسية لهذا النهج موجهة نحو حقيقة أنه ميز مساراً فريداً للتطور (تجريداً للآليات الداخلية للانتقال بين المراحل)، كما أنه أغفل الشروط المسبقة اللازمة لمرحلة الإقلاع، بصرف النظر عن "الأماكن الضرورية للإقلاع"، التي تمت مناقشتها بواسطة Gerschenkron، حيث أكد على أن عملية التصنيع في الدول الأوروبية كانت مليئة بالخصوصيات ، ومع ذلك يبدأ كل بلد في عملية التصنيع، اعتماداً على مستوى التخلف، لكنه لا يزال يختلف من بلد إلى آخر، و يشير Gerschenkronإلى أن الدولة الأقل تقدماً تكون الحصة الأكبر من العوامل المؤسسية المحددة، مثل البنوك والتي في بداية التصنيع لها تأثير على زيادة عرض رأس المال في الصناعات الناشئة[1].

عند مناقشة "القطاع الرائد" كعنصر أساسي في مرحلة الإقلاع، تجدر الإشارة إلى أنه ينقل النمو نظراً لارتباطه بقطاعات أخرى في الاقتصاد. مصطلح "القطاع الرائد"، الذي أسسه وحدده هيرشمان، حيث يتم تفسير النمو والتغيرات الهيكلية من حيث خصائص الإنتاج للموارد الطبيعية المهيمنة (العنصر الأساسي) المستغلة في السوق الخارجية، هذا و توجه الأدبيات التي تدرس هذه النظرية نحو العديد من الأمثلة على النمو السريع القائم على الاستغلال المتسارع للموارد الطبيعية، ولكنها مع ذلك ستؤدي إلى التطوير المستمر دون عملية التحول الهيكلي المتزامنة، ليس فقط في الاقتصاد، ولكن أيضاً في المجالات الاجتماعية والمؤسسية[2] .

[1] Mishra Puri : **Economics of Development and Planning—Theory and Practice**, Himalaya Publishing House, 2010, pp. 127,128.

[2] Vladislav Marjanović **: structural changes and structural transformation in a modern development economy,** economic themes, vol 53, N 01, 2015, p 67.

❖ **إسهامات كوزنتس**

إن أول بحث تجريبي حول التحول الهيكلي قام به (كوزنتس، 1959)، ويستند المكونان الرئيسيان على الملاحظة طويلة المدى والإطار المقارن في بحثه، حيث لاحظ أن التجارب المقارنة لبعض الاقتصادات الوطنية تختلف باختلاف حجمها وموقعها الجغرافي وتراثها التاريخي، لكنها ضرورية لاكتشاف الخصائص والنماذج المشتركة والتي سماها بالمجموعات الوطنية منها والمتمثلة في(البنية الداخلية ونموذج نمو الدول الفردية)، والدولية (تظهر في دراسة التفاعلات بين الوحدات الوطنية المختلفة)، ظهرت نفس الفكرة تقريباً في **تشينري**، الذي يشير إلى العوامل العامة والخاصة للنمو الاقتصادي، لكن مثل هذا التحليل المقارن لا يعني أن هناك اتجاهاً فريداً تميل إليه جميع الاقتصادات، فبالنسبة للنهج التجريبي في تتبع التطور (يستخدمون مصطلح الحقائق النمطية (المجردة)، والتي من المحتمل أنها جاءت من كالدور، حيث تم تطبيقها على مجموعة من المفاهيم التي درسها **كوزنتس** لشرح النمو الاقتصادي الحديث، وهو مصطلح معتدل إلى حد كبير من مصطلح "القوانين التاريخية " التي ذكرها إنجل **وهوفمان وسومبارت وفاجنر**، ولكنها أيضاً أكثر شمولاً، لأنها توجه نحو ظواهر نظامية أوسع، هذه الحقائق "هي القواعد التجريبية التي لوحظت في عدد كافٍ من الحالات، وقد نشر المؤلفون قوائم عديدة من" الحقائق المجردة الأساسية" وهي واضحة جدا لدرجة أنها تحدّث مع كل مؤلف، ويبقى بعضها حتى اليوم، لأنها قابلة للتطبيق عالمياً، كما يمكن تطبيقها في الظروف الحديثة[1].

❖ **نموذج فائض العمل لـــ Arthur Lewis :**

يعتبر لويس أول من قدم نموذجا للتنمية أساسه التحول من الريف إلى الحضر ومن الزراعة إلى الصناعة بشكل منطقي، عرض آرثر لويس نظريته في مقالته المشهورة؛ التنمية الاقتصادية في ظل فائض في العمالة سنة 1954، نموذج لويس للقطاعين أصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات وأوائل السبعينات[2].

[1] Vladislav Marjanović, op cit, p p 70,72.

[2] أحمد العساف، حسين والوادي: **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص 78.

انطلق لويس في تحليله لهذه النظرية بالاعتماد على أفكار الكلاسيك، الذين يجمعون على أن الاستثمار هو أساس التنمية، وهكذا يرى لويس أن الاستثمار بواسطة الأرباح التي يحققها الرأسماليون هو أساس التنمية باعتبارها تشكل الجزء الأكبر من الاستثمارات، لأن مدخرات العمال والطبقة المتوسطة ضعيفة وقد سمي نموذج لويس بالنموذج المزدوج ، لأن لويس رأى أن مجتمعات الدول المتخلفة تتكون من قطاعين قطاع زراعي تقليدي، وقطاع صناعي حديث، وحسب لويس يمتاز القطاع التقليدي بضعف الإنتاجية وانخفاض الأجور وذلك بسبب البطالة المقنعة في هذا القطاع، فالعمل الذي تقوم به مجموعة من العمال يستطيع أن يقوم به عامل واحد، لذلك رأى لويس أنه بالإمكان سحب هذا الفائض العمالي تدريجيا من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث بدون أن يحدث أية خسائر من الناتج[1]. كما أن القطاع الحديث يبقى بحاجة إلى استخدام العمال الوافدين من القطاع التقليدي لفترة طويلة وبدون رفع الأجور، وحسب لويس فإن ذلك سيؤدي إلى تطوير القطاعين التقليدي والحديث على حد سواء[2].

الشكل رقم 01: نموذج لويس لنمو القطاع الصناعي في اقتصاد مكون من قطاعين

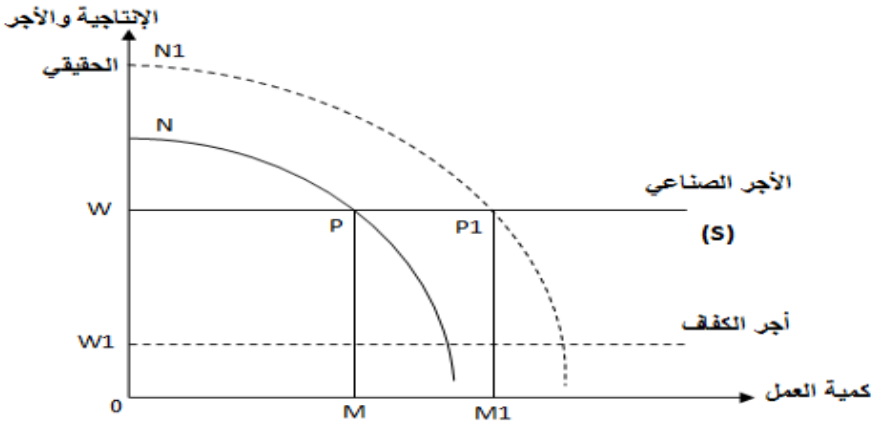

المصدر: القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات سياسات وموضوعات، عمان، الأردن، 2007، ص 104.

[1] Vladislav Marjanović , op cit, p 72.

[2] ميشيل تودارو : **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 25.

الجدول رقم01: إسهامات لويس وأهم المآخذ

الأبعاد	المآخذ
ركز لويس على الثنائية التنظيمية وبدرجة أقل على ثنائية المنتج، ولم يهتم لويس ولا المدرسة الكلاسيكية بالتفصيل بتحليل العلاقات بين القطاعات أو شروط التبادل التجاري بين القطاعات، فقد كان تركيز لويس الأساسي على إعادة توزيع العمالة حتى الوصول إلى نقطة التحول	لا يتم الاستشهاد بالنموذج كثيراً اليوم في ظل التيار الأنجلوساكسوني، يرجع هذا إلى حد كبير إلى التحول من التخصص الفرعي إلى التركيز، من خلال تحليلات المقاطع الاقتصادية الكلية على غرار لا بارو (1991)، وعلى تحليل الاقتصاد الجزئي مع الالتزام الصارم بنموذج الاقتصاد الأحادي الكلاسيكي الجديد، مصحوبا برفض قاطع لأي نظرية مساومة للأجور.
كان مهتماً بتحويل النمو من ثنائي إلى قطاع واحد، أي أنه رأى مشكلة التنمية على أنها تركز على تغيير في القواعد الأساسية لتشغيل النظام الاقتصادي	الافتراض الكلاسيكي بأن جميع الأرباح يتم توفيرها وأن جميع الأجور قد تم استهلاكها قد تم الاحتفاظ بها، هذا الافتراض غير ضروري تماماً للنموذج الأساسي وقد نص عليه لويس وأتباعه ببساطة باعتباره تبسيطاً مناسباً.
كان يؤمن بقوة التكنولوجيا التي تعمل في كلا القطاعين، على الرغم من أنه لم يضع نموذجًا واضحًا لها	الفكرة القائلة بأنه لا يوجد تراكم مادي لرأس المال في الزراعة مع توجه كل الاستثمارات إلى غير الزراعة، ليست أساسية ولا صحيحة تجريبياً، وتشكل مرة أخرى مجرد تبسيط[1].
رفض تراث المالتوس الجديد للمدرسة الكلاسيكية	لا يتناسب النموذج مع الواقع الاقتصادي والمؤسسي للبلدان النامية بسبب افتراضه ضمنيا أن معدل نمو العمال والتشغيل في القطاع الحديث يتناسب مع معدل تراكم رأس المال فيه.
على الرغم من عدم وجود جزء واضح من نموذجه الأساسي إلا أنه أشار إلى أن مشاكل نقص الغذاء يمكن التغلب عليها من خلال الواردات في الاقتصاد المفتوح	شروط التبادل التجاري هي أحد المحددات الحاسمة للعمالة المشتركة بين القطاعات، والتمويل، وكذلك التخليص في أسواق السلع الأساسية ليس شيئًا كبيراً بالنسبة له.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على – ميشيل تودارو : التنمية الاقتصادية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 25. و– أحمد العساف، حسين والوادي: التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص 78.

الفرع الثالث: نموذج أنماط التنمية لهوليس تشينري

يمثل النموذج الذي اعتمد على العمل التجريبي للاقتصادي الأمريكي Hollis Chenery النموذج المعروف في التحول الهيكلي، إذ يعتبر أهم دراسة تجريبية ركزت على التحول الهيكلي؛ حيث ركز تشينري على تمثيل العمليات المصاحبة للتنمية والتي عن طريقها يتم التحول عبر الزمن؛ من هيكل الاقتصاد المتخلف المعتمد عمى الزراعة التقليدية إلى اقتصاد معتمد على الصناعة الحديثة كمحرك للنمو، عكس نموذج لويس ونظرية مراحل النمو؛ فإن تشينيري يرى أن الادخار والاستثمار شرط ضروري للنمو الاقتصادي لكنه غير كاف.

[1] Matteo Lucchese, op cit, p 06.

حيث فحص أنماط التنمية لدول عدة من العالم الثالث خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي اعتمد أسلوب تحليل الانحدار مستخدماً أسلوب المقطع العرضي والسلاسل الزمنية لمستويات دخول فردية مختلفة، وقد ساعدت أبحاثه على تحديد العديد من الخصائص العامة لعملية التنمية[1].

اعتمد تشينري في تصنيف وتحليل أنماط التنمية في الدول المتقدمة والدول النامية على استخدام النماذج القياسية؛ من خلال مجموعتين من البيانات الأولى قديمة والأخرى حديثة، ووصل تشينري لنموذجين قياسيين، واستخلص نموذج تشينري من دراستين أقيمتا على مجموعة من الدول المتخلفة بعد الحرب العالمية الثانية، وخلص إلى مجموعة من الصفات منها[2]:

- الانتقال من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي.
- كما تتطلب تراكم مادي وبشري.
- تتطلب التغيير في الطلب الاستهلاكي من السلع الغذائية والأساسية إلى السلع الصناعية والخدمية.
- نمو التحضر الصناعي عن طريق هجرة السكان من المزارع والمدن الصغيرة الصناعية.
- انخفاض حجم الأسر والنمو السكاني.
- اهتمام أرباب الأسر بالنوع أكثر من الكم.

حيث قام في الدراسة الأولى بدراسة العلاقة بين متوسط دخل الفرد الحقيقي (كمؤشر للنمو) عند مستويات مختلفة كمتغير مستقل، وبين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية؛ تمثل المكونات الرئيسة للناتج؛ حصة القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات في الناتج كمتغيرات تابعة، من خلال استخدم بيانات تاريخية لحوالي 54 دولة مختلفة في الفترة(1950-1963) وكان النموذج كالتالي[3]:

$$Xi = \alpha + \beta_1 LnY + \beta_2 (LnY)^2 + \gamma\ LnN + \delta LnK + \varepsilon_1 Lne_p + \varepsilon_2\ Lne_m \ldots\ldots$$

X متغيرات التحول الهيكلي، Y دخل الفرد، N يعبر عن عدد السكان، K حصة التكوين الرأسمالي الثابت في الناتج القومي

e_p الصادرات الأولية من الناتج القومي، e_m صادرات الصناعات التحويلية من الناتج القومي

---

[1] عبد الحليم شاهين: **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط العدد73، 2021، ص 20.

[2] Todaro, & Smith: **Economic Development**, New York: Addison Wesley,2003, p113

[3] UNIDO : **Structural change in the world economy**; Main features and trends , working paper, No 24, 2010, P03.

أما المتغيرات التي تقيس التحول الهيكلي فهي: الاستهلاك الخاص والحكومي والاستثمار والصادرات والواردات والادخار كنسبة من الناتج المحلي، إضافة إلى الصناعة والزراعة والخدمات كنسبة أيضا إضافة إلى العمالة حسب القطاعات الاقتصادية المذكورة في النموذج، إضافة إلى مؤشرات اجتماعية وديموغرافية: نسبة سكان المدن، ومؤشر توزيع الدخل، ومعدل الأمية[1].

وقام تشينري بتنصيف الدول إلى أربع مجموعات بناء على انحرافها عن المستويات العادية بناء على هيكل الإنتاج وهيكل التجارة إلى:

- ✓ **مجموعة الدول الموجهة للصناعة:** وتتصف بكون نسبة الناتج الصناعي إلى الناتج الكمي أعلى من المستوى العادي مثل سنغفورة.
- ✓ **مجموعة الدول الموجهة لبدائل الواردات:** تتصف هذه الدول بكون نسبة الصادرات من الناتج المحلي فيها أقل من المستوى العادي مثل الهند.
- ✓ **مجموعة الدول المتوازنة في التجارة والناتج:** وتضم الدول التي كانت نسب المنتجات الأولية والصناعية من الناتج الكمي والصادرات الكمية نسب عادية مثل: بيرو، تايلاند وسوريا.
- ✓ **مجموعة الدول المتخصصة في المنتجات الأولية:** وتحتوي هذه المجموعة على الدول الغنية بالموارد الطبيعية؛ وهي الدول التي كانت نسبة المنتجات الأولية فيها من الناتج الكمي والصادرات الكمية أعلى من المستوى العادي، ومن هذه الدول: أوغندا، إيران، فنزويلا.

أما الدراسة الثانية فقد ذكر أهم ثلاث عناصر للنمو وهي:

- ✓ زيادة الكميات المتاحة من عناصر الإنتاج ممثلة في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية؛
- ✓ التحول الهيكلي والمتمثل في تحول الموارد من القطاعات الأقل كفاءة إلى القطاعات الأكثر كفاءة؛
- ✓ الزيادة في الإنتاجية الناجمة عن تحسن نوعية عناصر الإنتاج من خلال التعميم والتدريب والتقدم التكنولوجي، وكان النموذج على الشكل التالي:

$$\ln X = \gamma 1 + \gamma 2 \ln Y + \gamma 3 (\ln Y)^2 + \gamma 4 \ln N + \gamma 5 (\ln N)^2 + \gamma 6 F$$

- ✓ F: الميزان التجاري كنسبة منGDP، X متغيرات التحول الهيكلي كنسبة منGDP، Y دخل الفرد N يعبر عن عدد السكان، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية[2]:

[1] Chenery, H: "**Introduction", *Handbook of Development Economics* I**:, 1988, p p 205-210.

[2]Patterns of Chenery, H.& Syrqun: **Development**, (1950-1970)**": Oxford University Press**, London, 2003, p234

- ✓ ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي يصاحب انخفاض نسبي لنصيب قطاع الإنتاج الأولي (الزراعة والصناعات الاستخراجية) في GDP مقارنة بنصيب الصناعات التحويلية والمنافع العامة والخدمات
- ✓ تغير هيكل الصادرات كانعكاس لتغير هيكل الإنتاج؛ حيث ترتفع نسبة الصادرات الصناعية والخدمات وتنخفض الحصة النسبية لصادرات المنتجات الأولية من الصادرات الكمية؛
- ✓ تغير هيكل العمالة حيث تتحول العمالة من أنشطة الإنتاج الأولي إلى الصناعة والخدمات كما تزداد نسبة العمال في الحضر؛
- ✓ تغير النمط الاستهلاكي من التركيز عمى السلع الغذائية الأساسية إلى الرغبة في السلع الصناعية والخدمية؛
- ✓ نمو التحضر الصناعي عن طريق هجرة السكان من الريف إلى المدن؛
- ✓ انخفاض حجم الأسرة والنمو السكاني.

الشكل رقم02: التحول في هيكل الإنتاج حسب تشينري

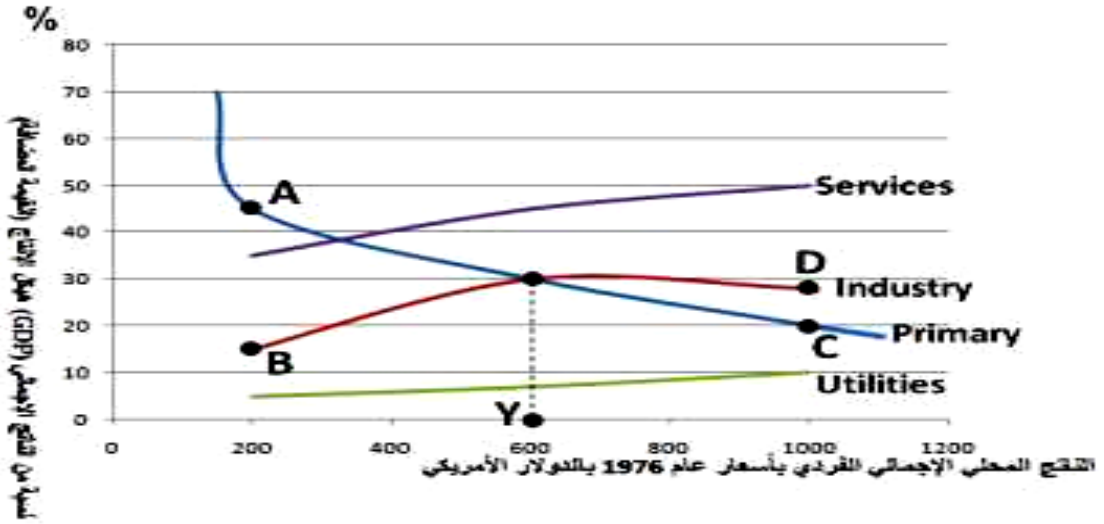

SOURCE: "**Patterns of Chenery, H.& Syrqun Development**, (1950-1970)": Oxford University Press, London, p234

والجدول التالي يلخص أهم من أولوا أهمية للتغيير الهيكلي في نظرياتهم عن النمو والتنمية:

الجدول رقم02: أهم الباحثين الذين تناولوا التحول الهيكلي في نظرياتهم

النظرية	الأسس والفرضيات
فيشر 1939وكلارك1940	أبرزا أهمية وضرورة الانتقال من القطاع الزراعي إلى الصناعي ثم إلى قطاع الخدمات أثناء عملية التنمية.
كوزنتز 1955	✓ قدم دراسة عن سمات النمو الحديث في الخمسينات وأبرز الدور المهم الذي يلعبه تغير هيكلية العمالة في النمو الاقتصادي، حيث اعتبر التحول الهيكلي نتيجة للنمو الاقتصادي، وافترض أن عوامل مثل الخصائص المشتركة بين الدول والعوامل الانتقالية مثل استخدام التقنيات الحديثة والتكنولوجيا في الإنتاج، وآلية التفاعل بين الدول سيزيد من احتمال حدوث نمو اقتصادي متشابه بين الدول من حيث المراحل، ومن أهم نتائج كوزنتز إثبات التحول من الزراعة إلى الصناعة مع النمو وانتقال العمالة بالاتجاه نفسه. ✓ اقترح كوزنتس (1955) أن عدم المساواة في الدخل قد تتبع علاقة عكسية أثناء عملية التنمية، حيث يتنبأ منحنى كوزنتس بأن التصنيع يؤدي إلى زيادة أولية في عدم المساواة، يليها انخفاض في عدم المساواة مع استمرار العملية. ✓ التحول ينطوي على تحديث اقتصاد البلد ومجتمعه ومؤسساته، للتحول الاقتصادي تأثيرات أساسية على حياة الإنسان، ويؤكد علماء الاجتماع على الدور المهم لتغيير القيم والمعايير والمعتقدات والعادات في التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، هذا ويصف كوزنتس التعديلات الضرورية في المجتمع والمؤسسات أثناء التحول على أنها "ثورة محكومة[1]".
كالدور 1967	ربط بين التصنيع ونمو الإنتاجية الأمر الذي تأكد من خلال تجربة جنوب شرق آسيا.
أبراموفيتز 1986	ركز على أهمية خلق قطاعات صناعية متقدمة بالتوازي مع تطوير القدرات التقنية والتكنولوجية كعامل رئيسي في عملية التحول الهيكلي في الدولة النامية.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- Patterns of Chenery, H.& Syrqun Development, (1950-1970)": Oxford University Press, London, p234
- UNIDO : Structural change in the world economy; Main features and trends , working paper, No 24, 2010, P03.

[1] Clemens Breisinger, Xinshen Diao : **Economic Transformation in Theory and Practice What are the Messages for Africa?**, Development strategy and governance division, international food policy research institute IFPRI, Discussion Paper 00797, 2011, p03.

المطلب الثالث: متطلبات التحول الهيكلي وعلاقته بالتنويع الاقتصادي والتحول الزراعي

نحاول من خلال هذا المطلب إبراز متطلبات التحول الهيكلي وعلاقته بالتنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتحول الزراعي.

الفرع الأول: متطلبات التحول الهيكلي

يتطلب نجاح التحول الهيكلي تحقق وتكامل عدة متغيرات لأجل مجابهة التغيرات السريعة التي يشهدها العالم اقتصاديا واجتماعيا فالتحول الهيكلي ليس مرتبطا بالتصنيع والتنمية الزراعية فقط فهناك عوامل متعددة تساهم في تحقيق هذين الدافعين الرئيسيين نذكر منها[1]:

- ✓ **تكنولوجيات المعلومات والاتصالات**

يتطلب نجاح التنمية الزراعية تدعيم الابتكار في صفوف المزارعين كافة بمن فيهم المزارعون الصغار، وإقامة روابط دينامية مع الصناعات والخدمات على المستويين المحلي والوطني، يمثل بناء القدرات العلمية والتكنولوجية والابتكارية أحد أهم التحديات التي تواجهها البلدان النامية، فالبلدان النامية التي نجحت في الارتقاء بقدراتها العلمية والتكنولوجية والابتكارية جنت فوائد مهمة في مجال النمو والتنمية الاقتصاديين وهذا نشاط معقد وينبغي أن يكون أولوية رئيسية في جميع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتحتوي معظم حلول المشاكل الاقتصادية والاجتماعية العالمية والمحلية المطروحة على مكون تكنولوجي مهم.

- ✓ **تعبئة الموارد المحلية:**

إن تبني العملية الإنمائية على الصعيد الوطني ضروري للتحول الهيكلي الناجح فقد بينت الأدلة أن التقدم في تعبئة الموارد المحلية يزيد قدرة الحكومات على التحكم في اختيار السياسات الإنمائية، ويسهل أيضا الحصول على التمويل طويل الأمد اللازم للتحول الهيكلي، حيث ينبغي أن تعزز البلدان النامية تعبئة الموارد المحلية بسبل منها ما تشجيع النمو واسع النطاق وتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين الكفاءة في استخدام الموارد العامة وإصلاح إدارة الجمارك ووقف هروب رؤوس الأموال.

- ✓ **تطوير قطاعي النقل والخدمات وإمدادات الطاقة:**

تشمل العقبات الرئيسية أمام التحول الهيكلي والنمو في البلدان النامية تردي حالة البنية الأساسية، لا سيما النقل، مما زاد تكاليف المعاملات وصعوبة تنافس الشركات المحلية في أسواق الصادرات العالمية، النقل

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: المرجع السابق، ص ص06.05 .

شرط أساسي للتحول الهيكلي والنمو في البلدان النامية، فغياب دعم لوجيستي قوي من موانئ ومطارات وسكك حديدة على درجة عالية من التطور، يزيد من تكاليف التجارة والشحن والنقل على حد سواء، حيث أن تكاليف النقل في البلدان الأفريقية الأقل نموا تشكل قرابة 40 % من قيمة السلع المتاجر بها وعلى سبيل المقارنة، يقدر متوسط التكلفة في البلدان المتقدمة نسبة 4 %.

الفرع الثاني: التحول الهيكلي كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي

إن تنويع الإنتاج يمثل حجر الزاوية في دفع مستويات التنويع الاقتصادي وشرطا أساسيا لذلك، وقد يتم انجاز توزيع الموارد من خلال عمليتين للتنويع الأفقي أو العمودي، وذلك على مستوى القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، ولعل نقطة الضعف عند أغلب الدول العربية هو ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء الصومال والسودان وموريتانيا التي لازالت اقتصاداتها في المراحل الأولى من التحول الهيكلي؛ أما بقية الدول فتراجع مساهمة القطاع الزراعي راجع إلى القيود المتعددة التي تحد من نمو الزراعة.

لقد تحولت المؤسسات التي لا تستهدف الربح بشكل فعال من خلال تبني هذه الإستراتيجية، من خلال السياسات الصناعية المناسبة، استحوذوا على التقنيات الأجنبية وتمكنوا من التحرك على طول سلاسل القيمة ليصبحوا بدورهم لاعبين رئيسيين، ونقلوا أنشطتهم التي ليست مكثفة للغاية في القيمة المضافة، كما يؤكد تقرير التوقعات الاقتصادية الإفريقية لسنة 2018، "يُظهر تطور العديد من البلدان الآسيوية مدى اعتماد التصنيع على الروابط والابتكارات التي تنشأ عن نشر المعرفة" [1].

هذا النمط الجديد للإنتاج يقسم الاقتصادات، وتحتوي صادراتها على القليل من المنتجات الوسيطة المستوردة، وهي ذات قيمة مضافة مكثفة، من ناحية أخرى، تتمتع "اقتصادات المصانع" بصادرات مكثفة من حيث الاستهلاك الوسيط المستورد، وهي ليست كثيفة القيمة المضافة، تتكون الاقتصادات النامية الأولى من "شركات رائدة" والأخرى من "مصانع"، تتمتع "اقتصادات المصانع" هذه بنسيج صناعي كثيف بشكل متزايد، ولكنه غير مستقر، ومكانها في سلسلة القيمة غير مضمون.[2]

[1] L'initiative Global Value Chain hébergée par l'Université de Duke est un réseau de chercheurs, d'activistes, de politiciens, **La définition des CVG proposé par le Global Value Chain est couramment utilisée dans la littérature**, Vol : 3, Numéro 7, 2021 , p12.

[2] L'initiative Global Value Chain hébergée par l'Université de Duke, op cit , p12.

الفرع الثالث: علاقة التحول الهيكلي بالتحول الزراعي

يقتضي نجاح التحول في الاقتصادات النامية تكامل التصنيع والتنمية الزراعية، في ظل التحدي المتزايد المتمثل في انعدام الأمن الغذائي في هذه البلدان، ولن تتمكن الكثير من البلدان النامية وأقل البلدان نموا في تخفيض الجوع والفقر المدقع بسبب ركود إنتاجيتها الزراعية، وبصفة عامة، لم يجلب تحرير قطاع الزراعة فوائد للبلدان النامية، بل على النقيض من ذلك حول تحرير التجارة بلدانا كثيرة من بلدان مصدرة للأغذية إلى بلدان مستوردة للأغذية، مما زاد من حدة انعدام الأمن الغذائي، أما السياسات الرامية إلى إلغاء ضوابط الأسعار وخصخصة المزارع وتخفيض الضرائب على الصادرات الزراعية وإلغاء دعم المدخلات وتشجيع المنافسة فقد أسفرت عن نتائج متدنية، وأبرزت الأزمة الغذائية الأخيرة تعرض البلدان النامية للصدمات الخارجية، وينبغي اعتبار هذه الأزمة إشارة تنبيه للحكومات والمجتمع الدولي من أجل اتخاذ تدابير نشطة لإنعاش الإنتاجية[1].

بالنسبة لأغلب الدول الإفريقية وعلى رأسها الجزائر تمثل الزراعة أسهل طريق للتصنيع والتحول الاقتصادي، كما أن زيادة الإنتاجية والناتج في قطاع زراعي حديث مع تحسين الأمن الغذائي وميزان المدفوعات (عن طريق تقليل الواردات وزيادة الصادرات من المنتجات الغذائية).من شأنه أن يضمن استدامة الصناعة الزراعية وتصنيع المدخلات الزراعية وتعدد خدمات المصب والمنبع لوحدات الإنتاج سيخلق وظائف ويعزز الدخل.

وقد اتبعت العديد من الاقتصادات المزدهرة الآن مسار التحول الاقتصادي هذا، ومن بينها الجزائر التي تتميز بتوافر ثروات هائلة في عوامل الإنتاج، لكن الاتجاهات العالمية الجديدة في تقنيات التصنيع والتغيرات في الطلب والقرارات تزيد من صعوبة التصنيع القائم على صادرات المصنوعات كثيفة العمالة.

ويتمثل التحول الزراعي في ركيزتين أساسيتين أولاهما: تحويل الزراعة أو تحديثها من خلال تحسين الإنتاجية وإدارة وحدات الإنتاج الزراعي على غرار المؤسسات الحديثة، إضافة لتعزيز الروابط بين وحدات الإنتاج الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى ذات المنفعة المتبادلة، لأن الإنتاج الزراعي يساهم في الصناعة التحويلية (الصناعات الزراعية)، كما أن بقية القطاعات تساهم في الزراعة من خلال

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: **التصدي للتحديات الإنمائية المستمرة والناشئة: إتباع نهج متكامل في تعزيز التحول الهيكلي**، الدورة الثالثة عشرة الدوحة، قطر، 2011، ص03 .

توفير المدخلات المصنعة والخدمات الحديثة، والتي تعتبر من أهم خصائص النشاط الزراعي الحديث ويتحقق كل ما سبق عن طريق الوصول للأهداف التالية[1]:

- ✓ إنتاجية أعلى لليد العاملة وعوامل العمل؛
- ✓ زيادة إنتاجية الأرض والعمالة وعوامل الإنتاج، من خلال الاستخدام المكثف لوسائل الإنتاج الحديثة والأساليب العلمية للنشاط الزراعي؛
- ✓ تعمل المزيد من المزارع على نموذج مؤسسات الأعمال الحديثة؛
- ✓ تنويع منتجات نظام الإنتاج الزراعي برمته ولكن مصحوباً بتخصص المزارع الفردية؛ أي زيادة المرونة في مواجهة التقلبات في الأحوال الجوية وتغير المناخ.
- ✓ مساعدة الفلاحين التقليديين –غير المتعلمين في كثير من الأحيان–لاكتساب المعرفة والمدخلات اللازمة لتحديث نشاطهم، وتحسين إنتاجيتهم، وزيادة المرونة ومنح تسهيلات وحوافز، لجذب الشباب المتعلمين إلى الزراعة ومساعدتهم على إدارة المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- ✓ تشجيع عدد صغير من المزارع التجارية الكبيرة على تطوير روابط متبادلة المنفعة مع وحدات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: ماهية التنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي عملية معقدة ولا تنشأ من فراغ، فهو يتطلب توفر بيئة مناسبة تجعل من تنويع الاقتصاد أمرا ممكنا، وفي هذا الصدد يعتبر البنك الدولي في تقريره لسنة 2009 أن بناء مؤسسات جيدة يعتبر أمرا ضروريا لتنويع صادرات أي بلد، إلا أن بناء المؤسسات الملائمة عملية تتطلب وقتا، كما يرى أن هناك عوامل هامة وضرورية لإنجاح هذه المؤسسات؛ والتي تتمثل في وجود بنية تحتية فعالة خاصة في ميدان النقل والاتصالات من أجل خفض التكاليف، تحسين نوعية المنتجات وآليات توزيعها، سياسات اقتصادية كلية مستقرة، قطاع مالي متطور، سعر صرف مناسب، وسياسة تجارية منفتحة تمكن من ولوج الأسواق وتحسن تنافسية الصادرات، وإصلاحات هيكلية تساعد على خلق بيئة تنظيمية من شأنها تحفيز نمو القطاع الخاص، وتشريعات تحفز الاستثمارات المحلية وجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] Rapport Sur La Transformation de L'Afrique: **L'agriculture, moteur de la transformation économique de l'Afrique** synthèse, **Le Centre africain pour la transformation économique,** Accra, Ghana, 2017, P P 01,03.

وسنتناول في هذا المبحث أهم جوانب التنويع الاقتصادي من تأصيل نظري وضبط مفاهيمي، إضافة إلى طرق قياس التنويع وأهدافه.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأنماطه

يعد التنويع الاقتصادي سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية؛ وتوسيع فرص الاستثمار مع رفع القيمة المضافة، وفي أغلب الأحيان ما يكون الهدف الرئيس للتنويع الاقتصادي رفع القيمة المضافة القطاعية.

الفرع الأول: الضبط المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

على النقيض من حجة الاقتصادي " دافيد ريكاردو حول مزايا وكفاءة التخصص–التي لا تزال مقبولة وذات صدى كبير–أبرز كل من برينارد وكوبير1968، أن التخصص الاقتصادي المبالغ فيه–أي التنويع القليل –يعتبر اتجاها محفوفا بالمخاطر، كما وجدت هذه الفرضية الأخيرة دعما واسع النطاق من خلال الاختبارات التجريبية التي أجريت خلال العقود القليلة الماضية، ومن ذلك ما قام به كل من هوسمان، هوانج ورودريك Hausmann, Hwang and Rodrik [1]. وبناء على ذلك يطرح خيار التنويع الاقتصادي بإلحاح نظرا لأنه يسهم في خلق فرص عمل في أكثر من قطاع كما أنه يساهم في تنشيط القطاعات الاقتصادية في البلاد[2].

بدأ الاهتمام الدولي بالتنويع الاقتصادي في فترة ما بين الحربين العالميتين، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية، نتيجة للكساد الذي حصل خلال هذه الفترة؛ مما أثر على انخفاض أسعار السلع الأساسية، أما بالنسبة للدول النامية التي كانت أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع الدول المتقدمة اتخذت عدة برامج لتنويع هياكلها الاقتصادية بعد النصف الثاني من القرن العشرين، وبدأت هذه الدول بسياسات صناعية تهدف إلى إحلال الواردات للحد تدريجياً من الاعتماد على استيراد السلع الأساسية[3].

---

[1]Brainard .w & Cooper R: " **uncertainty and diversification trade** ", Food Research Institute Studies in Agricultural Economics, Trade, and Development 8: 2015, p p 257–285.

[2]Miklos Koren and Silvana Tenreyro:" **Volatility, Diversification and development in the GULF Cooperation Council Countries**, Research Paper, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, London School of Economics, 2010, P13.

[3] عبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن: **إستراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم**، الطبعة الثانية، مكتبة الانجلو، مصر، 2013، ص 482.

شهد تعريف التنويع الاقتصادي عدة تطورات، إذ يقصد بالتنويع في الاقتصاد السياسي بالمعنى العام بـــ " تنويع الصادرات"، ويعبر عنه بصورة خاصة عن السياسات الهادفة لتقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات المعرضة لتذبذب السعر والكمية.[1]

كما عرّف بأنه التحول نحو هيكل أكثر تنوعاً للإنتاج المحلي والتجارة بهدف زيادة الإنتاجية، وخلق فرص العمل، وتوفير قاعدة للنمو المستدام للحد من الفقر، وينتج تنويع الإنتاج المحلي عن تحول الناتج المحلي عبر القطاعات والصناعات انطلاقا من ديناميكيات التحول الهيكلي، لأن التنويع الناجح يستلزم إعادة تخصيص الموارد عبر أو داخل الصناعات من الأنشطة منخفضة الإنتاجية إلى تلك ذات الإنتاجية العالية، ويتم تنويع التجارة بثلاث طرق: (أ) (تصدير أو استيراد) منتجات جديدة أو خدمات (تصدير أو استيراد) المنتجات الحالية إلى أسواق جديدة، والارتقاء النوعي للبضائع المصدرة أو المستوردة[2]، وهنا على الدولة الإنتاج وبالتالي تصدير قائمة واسعة من المنتجات؛ ويتضمن هذا التعريف كذلك تنويع صادرات الخدمات مثل الخدمات الصحية، التعليم والسياحة هذا يعني دخول السياح للحصول على خدمات السياحة المحلية، وبالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أن على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات [3]

ويعرف التنويع الاقتصادي بأنه:" العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة.

كما أن التنويع الاقتصادي وبشكل خاص يعد تحدي مرتبط بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات فوائض رأس المال، ولقياسه يتم استخدام معيار تنوع الأنشطة الاقتصادية أو الأسواق.[4]

ولابد من الإشارة أن التحول التكنولوجي واختلاف تكاليف النقل قد أدى إلى تقسيم الإنتاج وظهور سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية حيث يتم الاضطلاع بأنشطة أو مهام مميزة في بلدان مختلفة وفقًا للمكان

[1] Hvidt M: **Economic diversification in GCC Countries**: Past records and future trends. No 27, Kuwait Program on Development, Governance and Globalization in the Gulf States, 2013, P 04.

[2] OECD/WTO: **Economic Diversification and Empowerment**, Aid for Trade at a Glance, OECD Publishing, Paris, 2019, P141.

[3] Paul G. Hare : **Institutions and Diversification of the Economies in Transition**: Policy Challenges , centre for economic reform and transformation School of Management and Languages, Herriot-Watt University ,Discussion Paper, 2008, P 03.

[4] Akram Esanov: **Economic Diversification: Dynamics, Determinants and Policy Implications**, revenue watch institute, 2018, p 03.

الأكثر كفاءة لتحديد الأنشطة وإدارة سلسلة القيم، كما أتاح الإصلاح التنظيمي الداعم للمنافسة وانخفاض تكاليف الاتصالات للبلدان النامية توسيع مشاركتها في التجارة وفي الخدمات، التي توفر أنشطة إنتاجية عالية نسبياً مقارنة بالنشاط الزراعي أو التصنيعي التقليدي[1].

من خلال ما سبق يتضح أن التنويع الاقتصادي يعني الرغبة في تنويع مصادر الدخل والرفع من كفاءة الجهاز الإنتاجي لأجل المنافسة في السوقين الداخلية والخارجية، ما يعني إحداث تغيير هيكلي في الاقتصاد الوطني وبناء قاعدة اقتصادية متنوعة؛ تشمل جميع القطاعات الاقتصادية وما يرتبط بها من نشاطات (إنتاج، خدمات، تمويل...)، من خلال تأثيره على مختلف المتغيرات الكلية، والاستخدام الأمثل للبدائل المتاحة أمام الاقتصاد للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات. كما يظهر مما سبق الأهمية الكبيرة للتنويع باعتباره من ركائز التنمية ففشل الدول الريعية في تحقيق التنمية ناتج أساساً من عجزها عن تنويع قاعدتها الإنتاجية، هذا التنويع الذي يحميها من تأثير الصدمات الخارجية والداخلية.

الفرع الثاني: أنماط التنويع الاقتصادي

ينقسم التنويع الاقتصادي إلى نوعين رئيسيين: التنويع الإنتاجي وتنويع التجارة الخارجية:

❖ **تنويع القاعدة الإنتاجية:**

يتكون الهيكل الإنتاجي للبلدان التي تعتمد في اقتصادياتها على منتوج واحد أو عدد قليل من المنتجات معرضا لمخاطر متعددة، ولهذا فإن تنويع القاعدة الإنتاجية سيقلص من النتائج السلبية الناجمة عن الاعتماد على مورد واحد، فعلى مستوى الدولة يحدث التنويع عن طريق تقليل الاعتماد المفرط للدولة على قاعدة اقتصادية ضيقة، وفي البلدان المعتمدة على الموارد(الريعية)، تستلزم العملية نقل قاعدة الإنتاج بعيداً عن قطاع الاستخراج من خلال دعم التصنيع والقطاعات الأخرى التي لا تعتمد على الموارد[2].

❖ **التنويع الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي:**

التنويع على المستوى الكلي هو جزء من الاقتصاد السياسي ويشير إلى الصادرات؛ ويشير على وجه الخصوص إلى استراتيجيات السلطات العامة التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من المنتجات

[1] OECD/WTO, 2019, OP CIT, P141.

[2] بكريتي لخضر وآخرون: **تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية وأثرها على النمو الاقتصادي–دراسة حالة بعض البلدان العربية**، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد05، العدد 02، 2018، ص 57.

التصديرية؛ والتي قد تكون عرضة لتقلبات حادة في السعر والحجم، وبالتالي فإن تنويع الصادرات يعني أن البلد يوسع سلة المنتجات المصدرة للتخفيف من المخاطر التي تنطوي عليها التجارة الخارجية.

إن حدوث تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد ككل عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج الوطني، وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة، الصناعة بنوعيها، والخدمات، وفقًا لـــ JC Berthélémy، يُقال إن الاقتصاد متنوع إذا كان هيكله الإنتاجي مشتتًا في عدد كبير من الأنشطة التي تختلف عن بعضها البعض حسب طبيعة السلع والخدمات المنتجة.[1]

❖ **تنويع التجارة الخارجية**

يرتبط تنويع التجارة الخارجية إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، وذلك في جانبيها الرئيسيين الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي للصادرات، فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة، عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات، وكذا طبيعة هذه السلعة، فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها[2]، يقصد بهذا تنويع الصادات وتوسيع أصنافها، وذلك ليس بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب، بل أيضاً بمنتجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي، كما أن شدة التنوع في التركيب السلعي للواردات وعدم التركيز على مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلالها، ولذلك فإن تنويع الواردات، قد يعني حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات، وذلك بأن يشطب البلد المعني من قائمة البضائع التي يستورد أبواباً، كباب الأغذية، أو الأقمشة والسلع الفاخرة والخامات، ثم تدريجياً أصنافاً كثيرة من المنتجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه وعوضاً عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة.

---

[1]Jean-Claude Berthélemy: **commerce international et diversification économique**, Revue d'économie Politique, Vol 115, 2005, P 598.

[2]ينظر: طبابيية سليمة، لرباع الهادي: **التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**، ورقة بحثية قدمت في إطار ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس–سطيف، يومي 07 ،08 أفريل 2008، ص 37.

ويشير تنويع الصادرات إلى السياسات التي تهدف إلى تغيير حصص السلع في مزيج الصادرات الحالي، وإدخال منتجات جديدة في محفظة التصدير، و / أو اقتحام أسواق جغرافية جديدة، يُعتقد أن كلا النوعين يدفعان النمو الاقتصادي ويخلقان بيئة مواتية للاستثمار الإنتاجي ويقللان من تقلبات الاقتصاد الكلي قصيرة الأجل. [1]

والجدل القائم حاليا يتمحور حول استراتيجيتين متنافستين للتصنيع: التصنيع الذي يحل محل الواردات، والتصنيع القائم على التصدير، فالهدف من التصنيع البديل للواردات هو تشجيع الصناعات المحلية على استبدال السلع الأجنبية بالسلع المحلية الصنع؛ بينما يهدف التصنيع القائم على التصدير إلى تسريع عملية التصنيع من خلال فتح الأسواق المحلية للمنافسة الأجنبية ودعم قطاعات التصدير، وغالبًا ما يتناقض الأداء الاقتصادي للاقتصادات الآسيوية الصناعية حديثًا مع تجربة التنمية لدول أمريكا اللاتينية وأفريقيا في السبعينيات، بينما حققت بلدان أمريكا اللاتينية الكبرى مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك بعض النجاح في استراتيجية استبدال الواردات، بينما فشلت البلدان الفقيرة في تصنيع اقتصاداتها بإتباع سياسات موجهة نحو الداخل بصرامة، مع بعض الاستثناءات فنجاح تجربة التصنيع لبعض الدول الآسيوية، كماليزيا وكوريا الجنوبية راجع إلى سياسات تشجيع الصادرات عوض استراتيجيات استبدال الواردات، وقد اعتمدت البلدان التي تبنت استراتيجية إحلال الواردات على تدخلات حكومية أكثر مباشرة في الاقتصاد، بينما يرتبط التصنيع القائم على التصدير في الغالب بخلق حوافز تؤثر بشكل غير مباشر على سلوك الوكلاء الاقتصاديين.[2]

الفرع الثالث: أهداف التنويع الاقتصادي

يبقى الهدف الأساسي للتنويع الاقتصادي (في حالة الدول النفطية) عموما تطوير القطاعات غير النفطية التي تستطيع اقتصادات الدول المنافسة فيها، ومع أنّه من غير الواضح تحديد القطاعات الأنسب نظرا للاختلاف بين هياكل اقتصادات الدول وغياب إحصاءات ودراسة دقيقة تجعل اختيار القطاعات البديلة من الصعوبة بما كان، وتتلخص أهم أهداف التنويع فيما يلي:

❖ **تقليل المخاطر:**

أكد Mac Lughlin أن البلدان ذات التركيز العالي أكثر تضررا من الأزمات، ومن أبرز المخاطر التي تتعرض لها هاته الدول تذبذب الأسعار والاختلال في الأسواق؛ كاختلال قوى العرض والطلب وللمنافسة.

[1] Akram Esanov, **Economic Diversification: Dynamics, Determinants and Policy Implications**,op cit, p 04

[2]Jean-Claude Berthélemy, op cit, P 598.

كما أظهر عمل Massel سنة 1970 والذي أجري على 55 دولة أن للتنويع دورا أساسيا في التحكم في حالة عدم اليقين في الاقتصاد[1]، خاصة التقلبات الاقتصادية لأسعار المواد الخام التي تصدرها البلدان النامية؛ كما تبين من دراسة أجراها Todano و Smith على الدول الأقل تقدما، والتي تخصص في إنتاج المنتجات الأولية التي تمثل أهم صادراتها، أنها تتسم بانخفاض نسبي للدخل وعدم مرونة السعر للصادرات مثل: المحروقات وبعض المواد الخام والمواد الغذائية المصنعة[2].

- **تحقيق النمو الاقتصادي**

حاولت الأدبيات التي تتناول العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي الإجابة عن سؤالين أساسيين: أولاً، التنويع من الصادرات لها تأثير على النمو الاقتصادي طويل الأجل؛ وثانياً، هل يمكن لدولة أن تعزز أدائها الاقتصادي من خلال تنويع صادراتها؟ تشكل الإجابات على هذين السؤالين العمود الفقري للربط بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي، وقد حللت الدراسات التجريبية الارتباط غير الرتيب بين التنويع والنمو الاقتصادي، لذا فقد خلص ليفين وراوت (1997)، إلى أنه يمكن أن يكون هناك تأثير إيجابي قوي على النمو الاقتصادي عندما يشمل إجمالي صادرات الدولة نسبة أعلى من الصادرات المصنعة، وفي وقت لاحق من عام 1999، أظهر Greenaway و Morgan and Wright أن نمو الصادرات لم يدفع النمو الاقتصادي فحسب، بل دفع تكوين الصادرات أيضاً[3].

كما دعمت دراستهم فكرة وجود عوامل خارجية مرتبطة بقطاع التصنيع أكثر من القطاعات الأخرى. وعلى نفس المنوال بالنسبة للعوامل الخارجية المرتبطة بقطاع التصنيع، أظهر ماتي وناودي (2007) أن هذه العوامل الخارجية يمكن أن تؤدي إلى التنويع الأفقي وتحسين قدرة جميع فروع الإنتاج لمواجهة المنافسة الأجنبية، بالإضافة إلى ذلك، تمت دراسة العلاقة بين إنتاجية الدولة والتنوع القطاعي لصادراتها من قبل .Feenstra and Kee (2004) في عينة من 34 دولة للفترة 1984-1997، ووجدا أن زيادة تنوع الصادرات بنسبة 10٪ في جميع الصناعات تترجم إلى زيادة بنسبة 1.3٪ في إنتاجية البلاد بالإضافة إلى

[1] سدي علي، هواري أحلام : **التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة لجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2019، ص 216

[2] Mejía, Juan Felipe: **Export Diversification and Economic Growth An Analysis of Colombia's Export Competitiveness in the European Union's Market** , springer Verlag., Heidelberg, Berlin, 2011, p31.

[3] UNITES NATIONS, **The concept of economic diversification in the context of response measures**, technical paper ,2016, p13.

ذلك، قام Herzer و Nowak-Lehmann (2006) بتحليل الفرضية القائلة بوجود صلة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي من خلال التعلم بالممارسة والتعلم بالممارسة الخارجية (التصدير في حالة شيلي)، ووجدوا أنه كان للتنويع الأفقي والرأسي للصادرات تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، ولكن يظهر فارق بسيط حول المعنى الوارد أعلاه للعلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي، وقد أظهرت الدراسات أن هذا الارتباط لا ينبثق دائماً من هذه العلاقة، في حين لم يقدم تحليل السلاسل الزمنية الذي أجراه Gutiérrez Piñeres و Ferrantino (2000) دليلًا على النمو الناجم عن التنويع في شيلي وكولومبيا؛ حيث لم يتم التوصل إلى إبراز دور تنويع الصادرات كمصدر للنمو الاقتصادي، لا تزال النتيجة المستخلصة من تحليل العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي متناقضة، إذ أكدت بعض الدراسات التجريبية وجود علاقة تقارب بين الاثنين، في حين أن البعض الآخر يشكك في هذا التقارب[1] .

❖ **التنويع الاقتصادي كمحرك رئيسي ونتيجة للتنمية الاقتصادية:**

التنويع الاقتصادي كمحرك رئيسي ونتيجة للتنمية الاقتصادية كان كيف تنمو النظم الاقتصادية وتنوعها موضوعاً رئيسياً للبحث الاقتصادي من المؤلفين الكلاسيكيين وحتى في الوقت الحاضر، ومن أبرز من نادوا بهذا إلى آدم سميث وكارل ماركس وجوزيف شومبيتر، مع إعطاء تفسيرات مختلفة لأسباب نمو الاقتصادات وتنويع أنشطتها الاقتصادية بمرور الوقت، فقد حدد آدم سميث (1776) تقسيم العمل كقوة دافعة للتنمية الاقتصادية، من الجدير بالذكر أن زيادة تقسيم العمل لا يعني بالضرورة أن الدولة "أ" تنتج المنتج "س" فقط وأن الدولة "ب" تنتج المنتج "ص" فقط، حيث يمكن العثور على مستويات متزايدة من التخصص أي شيء من التنويع، وعلى جميع مستويات عملية الإنتاج الاقتصادي، وقد أدى تقسيم العمل إلى قدر هائل من المهن الجديدة والمهارات وتوفير الوقت والمزيد من الإنتاج والتقدم التقني[2].

تظهر الأبحاث التجريبية الحديثة أن التنويع الاقتصادي والمكانة في الفضاء الإنتاجي العالمي مهمان بوضوح للأداء الاقتصادي للبلدان، باستثناء بعض الدول العربية الغنية بالنفط، يمكن لمعظم الدول الغنية

[1] Thad Dunning : **Resource Dependence, Economic Performance, and Political Stability**, Journal of Conflict Resolution, Vol 49 ,Nº 4, 2005, p451

[2] Hartmann Dominik, Pyka Andreas: **Innovation, Economic Diversification and Human Development**, CC Innovation and Knowledge, Discussion Paper 65, FZID ,University Hohenheim, Germany, 2013, P P 04,06.

الاعتماد على هياكل اقتصادية شديدة التنوع، ويشير التنويع أيضاً إلى مجموعة كبيرة ومتنوعة من القدرات الإنتاجية مثل البنية التحتية والمعرفة والمؤسسات داخل هذه البلدان[1].

وتسمح القدرات الإنتاجية للبلدان بإنتاج منتجات معقدة وذات قيمة مضافة عالية، وإعادة توحيد القدرات وزيادة التنويع والنمو، عن طريق استخدام بيانات العمالة والتصدير المجمعة، أظهر Wacziarg (2003) أن البلدان تنوع حتى مستويات عالية جداً من الدخل، فقط عند حوالي 7000 إلى 11000 دولار للفرد اعتماداً على القياس والبيانات المطبقة، يمكن ملاحظة الاتجاه نحو المزيد من التخصص، ومع ذلك، يجب تنويع النظام الاقتصادي باستمرار ، على المدى الطويل والمستويات الأدنى من التفصيل، إلى منتجات وعمليات وخدمات أكثر وأفضل من أجل الحفاظ على التنمية الاقتصادية.

كما يمكن إضافة الأهداف التالية[2]:

- ✓ يعتبر التنويع الاقتصادي استراتيجية لتحويل الاقتصاد من استخدام مصدر واحد إلى مصادر دخل متعددة موزعة على القطاعات الأولية والثانوية، وكان الهدف دائماً هو تحسين الأداء الاقتصادي لتحقيق النمو المستدام، والحد من التعرض لفقدان الدخل بسبب تقلب أسعار المنتجات في السوق الدولية، وخلق فرص عمل وتخفيف حدة الفقر؛
- ✓ خصخصة بعض الصناعات والمنشآت الإنتاجية والخدمية، وتقليص دور القطاع العام فيها عدا الصناعة النفطية؛[3]
- ✓ بما أن التنويع الاقتصادي يساهم بشكل إيجابي في الأداء الاقتصادي، فإن الكثير من الدراسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي المستدام تدور حول تطوير استراتيجيات مصممة للحث على مزيد من التنوع الاقتصادي؛
- ✓ إيجاد صناعة تصديرية جديدة أو تقوية صناعات موجودة أصلا للمساهمة في تقوية الروابط الأمامية والخلفية للصناعات القائمة.

---

[1] Hidalgo, C. and R. Hausmann**: The building blocks of economic complexity**, PNAS, 106 (6), 2009. pp. 10572-10575.

[2] UNITES NATIONS, **The concept of economic diversification in the context of response measures**, technical paper ,2016, p13.

[3]خالد بن نهار الرويس وآخرون :**التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية**، ورقة بحثية قدمت في إطار اللقاء التاسع عشر لجمعية الاقتصاد السعودي، الرياض،2017 ، ص 12.

المطلب الثاني: المحددات الرئيسية للتنويع الاقتصادي

يجري الباحثون باستمرار دراسات لفهم التعقيدات والروابط وأداء سياسات التنويع الاقتصادي المنفذة بما في ذلك: تطوير واختبار طرق تجريبية موثوقة لقياس التنويع الاقتصادي؛ فهم أداء المحددات المختلفة التي تقود التنويع الاقتصادي؛ وفهم تأثير السياسات المختلفة على التنمية المستدامة (مثل التأثير على سوق العمل، وتوليد فرص العمل، ونمو الصادرات، لكن بسبب التعقيد الناجم عن اختلاف الظروف الوطنية لا ينصح باستراتيجيات قاطعة موحدة؛ هناك فقط دروس مستفادة من التجربة ليتم اختبارها ومتابعتها[1]؛

تساهم العديد من العوامل في الأداء الفعال للتنويع الاقتصادي داخل الدول؛ كالحوكمة والقطاع الخاص والموارد الطبيعية، فالحكم الرشيد والقطاع الخاص شرطان أساسيان لبناء بيئة تشجع على التنويع الاقتصادي وذلك لأن الحوكمة الرشيدة تنطوي على تصميم وتنفيذ السياسات التي تعزز القطاعات الطرفية؛ مما يضمن تطوير القطاعات في مناخ يسمح لها بالمساهمة بفعالية أكبر في الاقتصاد الوطني، أما في السياق الإقليمي ينبغي أن يكون هناك تعاون فعال بين مختلف واضعي السياسات وأصحاب المصلحة في البيئة الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

سنحاول حصر أهم المحددات في ثلاث أصناف:

الفرع الأول: المحددات الاقتصادية

تتلخص أهم المحددات الاقتصادية في الآتي:

❖ **إنتاجية الشركات**

عندما تبدأ الشركات في التصدير، فإنها تواجه في البداية تكاليف أعلى نتيجة لافتقارها إلى المعرفة والخبرة مما يؤدي إلى تناقص الإنتاج في هذه الفترة، مع انتقال التنويع في سوق التصدير إلى ما وراء مستوى العتبة وتراكم الاستثمارات، يؤدي توسع سوق التصدير إلى انخفاض متوسط التكاليف على المدى الطويل وبالتالي زيادة الإنتاجية، وهذا يشكل علاقة على شكل حرف U بين تنويع الصادرات وإنتاجية الشركة [2].

---

[1] عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، **التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد 08 ، العدد31، 2014 ، ص57

[2] UNITES NATIONS: **The concept of economic diversification in the context of response measures**, op cit, p 13.

❖ **نصيب الفرد من الناتج الإجمالي**

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إن الدراسات التي تهدف إلى إثبات صلة الدخل بالتنويع موجودة منذ فترة طويلة في الأدبيات .تم تقديم علاقة غير مباشرة بينهما لأول مرة في عام 2001 من قبل Wacziarg، الذي قام بتدوين مراحل التنويع من خلال التحليل الاقتصادي القياسي، وكشفت الدراسة عن وجود علاقة منحنية على شكل حرف U غير صحيحة بين انحلال المنتجات وإجمالي الناتج المحلي الإجمالي(نصيب الفرد) وقد أوضحت النتائج أن البلدان منخفضة الدخل لديها هيكل إنتاج شديد التخصص والذي يؤدي إلى التحريف القطاعي للنشاط الاقتصادي.

وركزت العديد من الدراسات على دراسة هذه العلاقة باستخدام مجموعات بيانات مختلفة، معظمها عن طريق تراجع تركيز الصادرات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما ورد في دراسة مشتركة أجرتها الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حول الاقتصاد الأفريقي، فإن هذه النتائج تضيف وزناً لقضية التنويع وتكون بمثابة تحذير ضد السعي المتسارع إلى التخصص، عندما لا تكون مستويات النمو الاقتصادي مرتفعة بما فيه الكفاية[1] .

❖ **القطاع الخاص:**

يلعب القطاع الخاص دورا مهما في التنويع الاقتصادي وذلك بقيادة وتسيير الابتكارات والنشاط الاقتصادي فعلى سبيل المثال الاستثمار في البحث والتنمية للنشاطات الجديدة فالقطاع الخاص يواجه مجموعة من العراقيل مما يستوجب على الحكومة إيجاد سبل لتعزيز روح المبادرة، عن طريق وضع سياسات الصناعية والتجارية المواتية وإزالة العقبات البيروقراطية أمام الشركات الخاصة فعلى الحكومات أن تكون حساسة لاحتياجات القطاع الخاص[2]، مثل تحسين مناخ الأعمال من خلال "التواصل" لإقامة شراكات بناءة مع القطاع الخاص؛ تركز العديد من الدراسات على الهياكل الاقتصادية وعلى وجه التحديد على الحواجز التي تحول دون الدخول، ويقدم Acemoglu و Zilibotti نموذجاً نظرياً يشير إلى أنه في البلدان ذات الهياكل الإنتاجية المركزة بشكل مفرط، يفتقر رواد الأعمال إلى حوافز الابتكار لأنها محفوفة بالمخاطر ومكلفة[3].

[1] Romain Wacziarg, Jean Imbs**: Stages of diversification; American Economic Review**; Vol 93 ,N: 01,2003, P18.

[2] Alaya M: **the determinants of MENA export diversification**: an empirical analysis"; Economic Research Forum 18th annual conference about "Corruption and economic development"; Cairo-Egypt; 2012, P09

[3] Anar Ahmadov, **Political Determinants of Economic Diversification in Natural Resource-Rich Developing Countries,** 2012, p04.

❖ **الاستثمار الأجنبي المباشر:**

وجد Amighini أن الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب له تأثير مختلف عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر بين الشمال والجنوب في قارة إفريقيا، وتسرع حرية المعلومات بين بلدان الجنوب التحول الهيكلي من خلال تعزيز التنويع في الصناعات الرئيسية منخفضة التكنولوجيا؛ مثل الصناعات الزراعية والمنسوجات وترفع متوسط جودة الصادرات الصناعية، ومع ذلك هناك أدلة قوية على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على التكوين القطاعي للعمالة الصناعية ويزيد التنويع الأفقي للصادرات، ويختلف الحجم الفعلي للتأثير اختلافًا كبيراً عبر البلدان تبعا لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر ومرحلة التنويع، مما يؤدي إلى نشوء علاقة مقلوبة تقريباً[1].

كما تسهم متغيرات الاقتصاد الكلي في دفع التنويع الاقتصادي؛ كسعر الصرف الحقيقي، والتضخم وصافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) ، وشروط التبادل التجاري. قد يؤدي ارتفاع سعر الصرف إلى ثني المستثمرين عن ممارسة أنشطة جديدة بسبب انخفاض الربحية، كما أنه من المتوقع أن يقلل التضخم من إمكانية التنبؤ وبالتالي يعوق تنمية القطاع الخاص.

الفرع الثاني: محددات غير اقتصادية

من أهم المحددات الاقتصادية ما يلي:

❖ **الموارد الطبيعية:**

غالباً ما تكون إمكانية هذا العامل لزيادة إمكانية التنويع الاقتصادي غير محققة بسبب الإدارة الحكومية المحدودة للموارد الطبيعية والفشل في استخدام الأرباح، ويظهر هذا بشكل خاص في البلدان التي توجد فيها مؤسسات رديئة خاصة الدول النامية؛ التي تكون مدفوعة تقليديا بصادرات السلع الزراعية والسلع الأولية، فهاته البلدان التي تعتمد على هذه السلع القليلة في إيراداتها وفقًا لاقتصادي التنمية، معرضة لدورات الفوائد والركود حيث تصبح أسعار السلع المصدرة عرضة لتقلبات واسعة النطاق.

ومع ذلك، إذا اقترنت الموارد الطبيعية بسياسات تشجع التنويع من خلال التجارة، فيمكن أن توفر فرصًا محسنة لأقل البلدان نمواً لإنتاج مجموعة متنوعة من السلع والاتجار بها على الصعيدين الإقليمي

[1] Alessia Amighini, Marco Sanfilippo : **Impact of South–South FDI and Trade on the Export Upgrading of African Economies,** European University Institute, RSCAS Working Papers vol. 64, 2014, p09.

والدولي[1]، إذ تعتبر من أهم العوامل المحددة للتنويع الاقتصادي فيمكن استعمالها في رفع السلع الإنتاجية المصدرة فالموارد والمصادر هي عناصر (عوامل) الإنتاج، فمصطلح "المصادر" نجد أن المصدر هو "معين" لثروة كامنة لم يعرف الإنسان أهميتها بعد أو كيفية استغلالها على الوجه الذي يحقق تقدمه ورفاهيته بل ربما لا يكون على علم بوجودها أصلا، أما "المورد" فهو مصدر معلوم للثروة اكتشف الإنسان أهميتها وبدء في استخدام الأساليب الفنية التي تمكنه من استغلالها الأمثل لما فيها من منافع تفي بإشباع حاجاته، يتزايد الاهتمام بالموارد بدراسة رفاهية مجتمع ما لا تتحدد بقدر المتاح للموارد وإنما باستغلالها الأمثل والكفء؛ فتعدد الحاجات يدفع الإنسان للاهتمام بالبحث عن الموارد[2] .

❖ **الحوكمة:**

هي النشاط الذي تقوم به الإدارة وتتعلق بالقرارات التي تحدد التوقعات، أو منح السلطة أو التحقق من الأداء و تتألف إما من عملية منفصلة أو من جزء محدد من عمليات الإدارة أو القيادة[3]، إذ يساعد توفر الحوكمة الجيدة على زيادة التنويع الاقتصادي؛ أثار هذا المؤشر الكثير من الجدل؛ فبعض المؤلفين مثل Rodrikثم Djankov يرى أن مؤشرات الحوكمة (مؤشر إدراك الفساد) يمكن أن تؤدي إلى التنويع الاقتصادي، في حين لم يشاركه جميع المؤلفين في هذا الرأي بما في ذلك بيك وماهر، حيث يرون أن الفساد يقضي على الكفاءة التنافسية لأنه لا يخصص المشاريع لأكثر الشركات كفاءة . يمثل الحكم الرشيد عاملا في تعميق التنويع، وبالتالي شرط ضروري لنجاح اقتصادات السوق، كم أن الهيكل الاقتصادي الذي لا يأخذ في الاعتبار جودة المؤسسات محكوم عليه بالفشل، ولكي يكون هناك تنوع اقتصادي جيد يجب أولاً النظر إلى جودة الحوكمة[4].

---

[1] Diarra, C, Gurria, A.: **Economic diversification in Africa: a review of selected countries**, *OECD, United Nations*, Retrieved from, 2011, p09.

[2] محب خلة توفيق:" **التطور واقتصاديات الموارد –دراسة خاصة بتطور الفكر والوقائع الاقتصادية واقتصاديات موارد عناصر الإنتاج**"، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2011، ص 163 .

[3]MARÉ, John HE: **Economic diversification in Africa**: **a review of selected countries**, OECD Publishing, 2011,p p 09 -10.

[4] Bakaboukila Ayessa : **Déterminants de la diversification économique dans les pays de la CEMAC**, International Multilingual Journal of Science and Technology (IMJST), Vol. 5 Issue 8, 2020, P 1502.

❖ **التكامل الإقليمي والقرب من الأسواق:**

التكامل الإقليمي هو استراتيجية مهمة لتسهيل الاستثمار والتجارة، ويشمل ذلك إصلاح أنظمة إدارة الجمارك لتسهيل نقل رواد الأعمال لبضائعهم بحرية، وهو يتألف أيضاً من مبادرات التنمية المكانية (SDIs) أو برامج التنمية المكانية(SDPs) ، والتي عادة ما تكون عبر الحدود من حيث الشكل ولها ممرات نقل كمكون رئيسي لها، برعاية المجموعات الاقتصادية الإقليمية والحكومات الوطنية بدعم قوي من مؤسسات التنمية؛ (حالة افريقيا) مثل بنك التنمية الأفريقي (AfDB) .

تهدف المبادرات الاقليمية بحكم طبيعتها إلى تعزيز النمو من خلال زيادة تنوع الاقتصادات الوطنية المختلفة التي تقع فيها برامج التنمية وتحفيز النشاط الاقتصادي عبر الحدود والتكامل الاقتصادي الإقليمي؛ على اعتبار أن العديد من البلدان الأفريقية تشترك في سمات جغرافية معينة مثل أحواض الأنهار وسلاسل الجبال والبحيرات، وبسبب صغر حجم السوق المحلية يصبح التكامل الإقليمي جانباً مهماً من أي استراتيجية للنمو الاقتصادي والتنويع[1].

❖ **الموقع الجغرافي ومساحة الدولة:**

لقد استفاد عدد من دول شمال إفريقيا من موقعها الجغرافي في شمال إفريقيا وقربها من الأسواق الأوروبية والمتوسطية، زادت هذه البلدان من وصولها إلى المجالات الاقتصادية الإقليمية المتعددة التي يمكن أن تكون بمثابة أسواق لمنتجاتها، مما يسمح بتوسيع الإنتاج المحلي وتحفيز التنويع .

التكامل الإقليمي مهم بشكل خاص بالنظر إلى صغر حجم معظم الدول الأفريقية واقتصاداتها منذ أوائل السبعينيات، تم تحديد المؤسسات الإقليمية على أنها "محركات تنفيذية" رئيسية يمكن للمجموعات الاقتصادية الإقليمية وضع الأسس للتنويع الاقتصادي من خلال إنشاء أسواق مشتركة، وتجميع الموارد وتوفير إطار عمل لتنسيق الإدارة الإقليمية للبنية التحتية مثل ممرات النقل والطاقة والموارد الطبيعية، كما يمكن أن تساعد في تعزيز القدرات المتعلقة بالموارد البشرية الإقليمية والصحة والأمن والبيئة. كما يشمل تعزيز التكامل الإقليمي بين الاقتصادات الأفريقية مواءمة المعايير واللوائح التكنولوجية المختلفة وإصلاح الجمارك والضوابط الحدودية، هذه التدابير حاسمة لتعزيز مناخ الأعمال في أفريقيا[2].

---

[1] OECD, United Nations: **economic diversification in africa a Review of Selected Countries,** the United Nations Office of the Special Adviser on Africa and the NEPAD-OECD Africa Investment Initiative, 2011, P09.

[2] Chuan Chen , Nataliya Pushak and others : **Building Bridges China's Growing Role as Infrastructure Financier for Sub-Saharan Africa**:Vivien Foster, William Butterfield,; World Bank, Washington, USA, 2009 , P12.

❖ **القدرة المؤسساتية والموارد البشرية**

تساعد على فتح وتسهيل العديد من القنوات، تسهل فتح إمكانات التنويع من القطاعات القائمة على الموارد وغيرها، وتحظى الموارد البشرية والقدرة المؤسسية باهتمام خاص حيث تعمل كعناصر تمكين – لتسهيل سلاسل التوريد، والمساعدة في إطلاق إمكانات التنويع من القطاعات القائمة على الموارد وغيرها من القطاعات، وعلى المستوى الإقليمي يعد التنسيق والقدرة المؤسسية أمراً أساسيًا لإنشاء الأطر التنظيمية للبنية التحتية العابرة للحدود والجمارك وتنسيق العضوية المتداخلة، فالموارد البشرية مهمة لتعزيز الابتكار في أي اقتصاد من خلال البحث والتطوير والمهارات الإدارية التي تؤدي إلى منتجات وعمليات اقتصادية أفضل.

يمكن أن يطلق دعم الحكومة والمجتمع المدني إمكانات الموارد البشرية للمساهمة بشكل إيجابي في التنويع الاقتصادي، ويشمل ذلك تعزيز التعليم العالي ودعم البحث والتطوير في القطاعات عالية النمو على سبيل المثال، دعمت وكالة التعاون الدولي اليابانية (JICA) تطوير أول مصنع للهواتف المحمولة في إفريقيا في زامبيا، بالتعاون مع شركة زامبية محلية، مما أدى إلى ظهور علامة تجارية جديدة للهاتف ، كجزء من المشروع، قامت الشركة بتدريب الزامبيين المحليين على التجميع الفني للهواتف المحمولة كما يخططون لإنشاء دار تصميم ومركز للبحث والتطوير في مجال تكنولوجيا الهاتف المحمول وتصدير هواتفهم إلى بقية المناطق.

تُظهر مبادرة MTech كيف يمكن للشراكات مع الوكالات الدولية أن تؤدي إلى تطوير تقنيات جديدة وزيادة المهارات ذات الصلة من جانب السكان المحليين[1].

الفرع الثالث: المحددات الهيكلية:

تؤثر العوامل الهيكلية، بما في ذلك عدد سكان البلد ورأس المال البشري ونوعية المؤسسات، تأثيراً إيجابياً على التنويع الاقتصادي، حيث يزداد التنويع مع زيادة عدد السكان؛ حيث تتمتع الشركات المحلية بإمكانية الوصول إلى سوق أكبر وبالتالي الاستفادة من وفورات الحجم، ويسمح رأس المال البشري للاقتصادات بتغيير أنماط تخصصها من السلع الأولية إلى السلع المصنعة التي تعتمد على المعرفة .

[1] OECD, United Nations: **Economic diversification in Africa a review of selected countries,** OP CIT, P 12.

يتزايد تنفيذ استراتيجيات التنويع الاقتصادي من جانب البلدان المعرضة لتغير المناخ والتي تحرك اقتصاداتها في المقام الأول قطاعات حساسة لتغير المناخ وسياسات التخفيف، مثل السياحة والزراعة مصايد الأسماك والغابات وإنتاج الطاقة .

المطلب الثالث: تحديات التنويع الاقتصادي ومعيقاته

يمكن أن يكون التنويع الاقتصادي مفيداً للبلدان النامية أكثر من غيرها، لكن هناك عوائق تحول دون دمجها وكفاءتها. وفقًا لديارا (2011)، فإن عائق التنويع الاقتصادي في العالم النامي هو كيفية منع حالات "التخصص المفرط"، كما أن للفرص الدولية المتاحة والحواجز التجارية أثر كبير يحد من تحقيق التنويع:

الفرع الأول: التخصص المفرط

يقصد بالتخصص المفرط الوضع الذي تقوم فيه بعض البلدان بتطوير أنظمة وإجراءات لبعض مجالات الاقتصاد المحددة ، ولكن تجد صعوبة في نقل هذه الخبرة إلى قطاعات أخرى، أو حتى الأنشطة ذات الصلة، مع الائتمان المحدود من الاستثمار الأجنبي، حيث غالباً ما يُمنع صانعو السياسات من الاستثمار في قطاعات جديدة مما يؤدي إلى زيادة تركيز النشاط الاقتصادي، وقد قامت العديد من الدراسات الأكاديمية بتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي لبلد ما ومستويات التخصص، من حيث ينتج بلد ما مجموعة من السلع في عدد قليل من القطاعات المركزة، إلى حيث يتسع هذا النطاق، حيث أن هناك أدلة على أنه في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية –حيث توجد معظم البلدان الأفريقية حالياً–، تميل البلدان إلى الاستفادة من ثرواتها الطبيعية لتعزيز المكاسب الاقتصادية من القطاعات المتخصصة ولكن مع إعطاء الأولوية لقطاعات جديدة وزيادة الإنتاجية وتنويع اقتصاداتها، فإنها تصل في النهاية إلى مستويات عالية نسبياً من دخل الفرد. في هذه المرحلة من التطور العالي، تبدأ الدول بعد ذلك في التخصص مرة أخرى لأن هذه النتائج تضيف وزناً إلى قضية التنويع الاقتصادي، وتكون بمثابة تحذير ضد السعي المتسرع للتخصص عندما لا تكون مستويات النمو الاقتصادي عالية بما فيه الكفاية[1].

الفرع الثاني: الفرص الدولية في الوقت الحاضر

تمثل إفريقيا حوالي 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتجارة العالمية، مع نصيب من الصادرات الصناعية العالمية يقترب من الصفر، هذا الاندماج الضعيف في الاقتصاد العالمي هو نتيجة لفشل

[1]Diarra, Gurria , Mayaki : **Economic diversification in Africa: a review of selected countries** ,OECD, United Nations, OSAA .2011, P13.

معظم البلدان في أفريقيا في أن تستقطب شركاء تجاريين منافسين في نطاق أوسع من الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك يمكن للبلدان الأفريقية أن تتبنى الفرص الناشئة مثل بناء شراكات اقتصادية مع الأسواق الناشئة من خلال التعاون بين بلدان الجنوب، حيث أدت اجتماعات كوبنهاغن لتغير المناخ في ديسمبر 2009 إلى إمكانيات جديدة للدعم الدولي من أجل "تحضير" النمو الاقتصادي الإفريقي. [1]

الفرع الثالث: الحواجز التجارية

التجارة بين البلدان الأفريقية منخفضة للغاية، وحجم التجارة الخارجية والوجهات ليست متنوعة بشكل جيد. وتشمل بعض العوامل الكامنة وراء ذلك: "الهيكل الاقتصادي للبلدان الأفريقية، مما يحد من المعروض من المنتجات المتنوعة؛ سياسات مؤسسية سيئة؛ بنية تحتية ضعيفة (ضعف الأسواق المالية ورأس المال) ؛ وعدم وضع البروتوكولات التجارية موضع التنفيذ". وتشمل العوائق الخارجية أمام التجارة التقدم المتعثر في اختتام جولة الدوحة، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم وجود اتفاق بشأن الوصول إلى الأسواق للسلع الزراعية، وعدم إحراز تقدم في المفاوضات حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية(EPAs) علاوة على ذلك، هناك 15 دولة غير ساحلية في إفريقيا، وتؤدي المسافة التي تفصل بينها وبين البحر إلى زيادة تكاليف النقل وتقويض قدرتها التنافسية التصديرية.

لمعالجة هذه المشاكل، بذلت العديد من البلدان الأفريقية جهوداً لإنشاء أسواق مشتركة وكان هناك بعض النجاح، بما في ذلك إطلاق الاتحادات الجمركية للكوميسا والسوق المشتركة لمجموعة شرق إفريقيا (EAC)، والتي ستسهل حرية حركة العمالة والسلع بين أعضائها، هذا مهم لأنه في حين أن صادرات إفريقيا إلى بقية العالم غالباً ما تتركز حول عدد قليل من السلع الأولية، يتم توزيع التجارة بين البلدان الأفريقية بشكل متساوٍ بين الوقود والمنتجات الأولية غير النفطية والسلع المصنعة مع نمو التجارة البينية الإقليمية، يمكن توقع أن يحذو نطاق الصادرات حذوه أيضاً[2].

المبحث الثالث: سياسات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه

نحاول خلال هذا المبحث التعريج على أهم سياسات التنويع ومؤشرات قياسه، من خلال تناول وتصنيف السياسات حسب طبيعتها، كما قمنا بتصنيف المؤشرات حسب التخصص والطبيعة.

[1] OECD, United Nations:**Economic diversification in Africa a review of selected countries,** OP CIT, P 13.
[2]Diarra, Gurria , Mayaki , OP CIT, P14.

المطلب الأول: السياسات الأفقية الكلية:

سنتناول في هذا المطلب أهم آليات السياسات الأفقية الكلية والتي تساهم في تسريع عملية التنويع الاقتصادي والتي نرى أنها تتطابق ومتطلبات تنويع اقتصاديات الدول النامية عامة والجزائر خاصة ونلخصها فيما يلي:

الفرع الأول: تحفيز الاستثمار

يجب أن تكون قابلة للتنبؤ بها والتي توفر مجالًا متكافئًا بين المستثمرين (الصغار والكبار، الأجانب والمحليين)، تعتبر لوائح العمل مثل تلك التي تحكم سوق الائتمان، وتوظيف العمال وفصلهم ومعايير الجودة والإجراءات والتراخيص اللازمة لبدء عمل تجاري، وإنفاذ العقود والإعسار، جزءًا أساسيًا من إطار الحوافز لتشجيع الاستثمار في الأنشطة الجديدة، خاصة في الدول التي تتميز ببيئة استثمارية سيئة، فيؤدي الافتقار إلى الموردين المحليين المتنافسين، مع النقص الفادح في أسواق عوامل الإنتاج والقيود المفروضة على القدرات المؤسسية، إلى إعاقة التنويع، وهناك ثلاثة مجالات رئيسية في هذا المجال تساعد على تحفيز الاستثمار وهي[1]:

- خفض تكاليف الاستثمار في أنشطة جديدة وتحسين الكفاءة التي تنتقل بها الموارد من الشركات والقطاعات المتدهورة إلى شركات وقطاعات أكثر ديناميكية؛
- يمكن أن يؤثر وقت وتكلفة فتح مشروع تجاري على ريادة الأعمال وقدرة الشركات على الاستجابة للفرص الناشئة في الصناعات القائمة والجديدة
- يمكن أن تعزز المنافسة بين الشركات القائمة وحوافزها للاستثمار والابتكار، حيث تؤثر لوائح الخروج على مدى سرعة إعادة تخصيص الموارد المحتجزة في الشركات غير القابلة للاستمرار لاستخدامات أكثر كفاءة.

الفرع الثاني: شفافية بيئة الاستثمار

إن إنشاء بيئة أعمال شفافة قابلة للتنبؤ يقلل المخاطر المرتبطة باختبار المنتجات والأسواق الجديدة فتطبيق القواعد التنظيمية وحقوق الملكية السليمة تمكن الشركات من استيعاب الفوائد الاقتصادية للابتكار، حيث يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الدعائم الأساسية في التنويع الاقتصادي للاقتصاديات الريعية، فهو

[1] Ndjambou Paterne :**Diversification économique territoriale: enjeux, déterminants, stratégies, modalités, conditions et perspectives**. Thèse de doctorat, Université du Québec à Chicoutimi, 2013,p 82.

محرك للقطاعات الاقتصادية الضعيفة الأداء، حيث يساهم في التخفيض البطالة ورفع إيرادات الدولة عن طريق الجباية، لإرساء قواعد متينة تجعل من بيئة ومناخ الأعمال وجهة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ففي الجزائر مثلا الاستثمارات الأجنبية تتمركز جلها في قطاع الطاقة، حيث أن نسبته تعد ضئيلة جدا لا تتعدى 1% من مجموع المشاريع المنجزة خلال العشرية الأخيرة فهي تساهم بـــ 17%من رأس المال الإجمالي، وتوفر 10%من مناصب الشغل وهذا يدل على كفاءة الاستثمار الأجنبي مقارنة بالاستثمار المحلي[1].

الفرع الثالث: التعريفات الجمركية

يمكن أن تكون التعريفات الجمركية بمثابة قيد على تنويع الصادرات، كما يحدد مستوى حماية الاستيراد الحوافز لإنتاج سلع قابلة للتصدير عن طريق رفع السعر المحلي للواردات بشكل مباشر؛ نظراً لأن التعريفة ترفع سعر الواردات، سيقوم المستهلكون بتحويل الاستهلاك نحو السلع غير المتداولة ورفع أسعارها، فإن التعريفة الجمركية على الواردات ستخفض سعر الصادرات بالنسبة للسلع غير المتداولة وتحويل الإنتاج بعيداً عن الصادرات، كما تزيد التعريفات الجمركية على المدخلات الوسيطة التي يستخدمها المصدرون من تكلفة إنتاج السلع للتصدير وبالتالي ستقلل من إنتاج المواد المصدرة[2].

المطلب الثاني: السياسات القطاعية

تعد السياسات القطاعية اللبنة الأساسية لإحداث التحول الهيكلي للوصول للهدف الرئيسي وهو اقتصاد متنوع؛ وسنحاول خلال هذا المطلب إدراج أهم السياسات القطاعية التي تتواءم والاقتصاد الوطني استنادا لتجارب بعض الدول الرائدة في التنويع القطاعي.

الفرع الأول: السياسة الزراعية

على الرغم من الاهتمام المتزايد بقطاع الزراعة في الدول النامية عامة والجزائر خاصة، إلا أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول العربية لازالت بعيدة عن الاعتماد على هذا القطاع رغم أنه يساهم في توفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، كمـــا يـــوفر

[1] بوطلاعة، و نعيمة بن دبيش : **ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط- إمكانية الاستفادة من تجارب دولية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 02، 2018، ص 307.

[2] **Economic diversification in asian landlocked developing countries: prospects and challenges**, United Nations publication, United Nations, Printed in Bangkok, 2014, P39.

القطاع الزراعي فرص العمل لنسبة كبيرة من السكان بشكل مباشر أو غير مباشر، ويظهر ذلك من نسبة المشتغلين بالزراعة لإجمالي حجـــم القوى العاملة الكليـــة، كمـــا يسهم القطاع الزراعي في توفير النقد الأجنبي من خلال عائد الصادرات من السلع الزراعية أو من خلال توفير سلع زراعية منتجة محليا، مما يحد من حجم الواردات من الغذاء، ما يدعم بالتالي تمويل برامج التنمية.

ويوفر القطاع الزراعي أيضا سوقا للسلع الصناعية المنتجة محليا، وهو ما يطلق عليه مساهمة السوق، لكن رغم أهمية القطاع الزراعي في الهيكل الاقتصادي ورغم التحسن النسبي الذي شهدته السنوات الأخيرة خاصة سنتي 2020 – 2021 [1]، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (عالميا) لازالت متواضعة، كما أن هيكل هذا القطاع وخصائصه تجعله غير قادر على تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان والناتجة عن الزيادة السكانية المفرطة[2].

هناك تباين كبير في محتوى السياسات الزراعية لكل دولة من حيث الوسائل والأهداف والمحددات؛ مما يصعب إيجاد مفهوم شامل للسياسة الزراعية، لذلك فإنه في كثير من الأحيان يستدل على الأهداف والوسائل التنفيذية للسياسات الزراعية من المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالنشاط الزراعي وما يتاح من خطط، لكن أغلبها يتفق فيما يلي[3]:

- ❖ سياسة توفير الغذاء أو ما يطلق عليها سياسة الإنتاج والتراكيب المحصولية والأنماط الزراعية.
- ❖ **سياسات التخزين:** ويقصد بها طريقة حفظ المواد الخام والمصنعة لأقصى فترة ممكنة.
- ❖ **سياسات التسعير:**

تتمثل السياسة السعرية في مجموعة من القواعد والتشريعات التي تتحكم في حركة الأسعار خلال مرحلتي الإنتاج والاستهلاك، إضافة لمدى تأثيرها على الأسواق والقدرة الشرائية للمستهلك، هاته السياسة تمس أغلب محددات الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي؛ وبالتالي متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية.

[1] OCDE : **politiques-agricoles-suivi-et-évaluation**, version abrégée, édiction OCDE, paris, 2020, p 19.

[2] صالح العصفور: **السياسات الزراعية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 21، الكويت، 2003 ، ص 04

[3] OCDE, Politiques agricole et innovation, 2013, P 50.

تمتاز السياسات السعرية عن غيرها من السياسات الفلاحية، من حيث اختلاف وتنوع الوسائل والأدوات المستخدمة ومن حيث الأهداف والوسائل المنتهجة، حيث يتم وضعها للتأثير على القدرات الشرائية للمستهلكين وإعادة توزيع الأرباح، وتتلخص أهداف هذا النوع من السياسات في [1]:

- ✓ العدالة في توزيع الدخل الوطني بين الأفراد داخل الوسط الريفي من جهة وبين القطاع الفلاحي وباقي القطاعات من جهة ثانية؛
- ✓ تحقيق الترابط والتكامل بين الفلاحة وباقي النشاطات الاقتصادية كالصناعة والنقل؛
- ✓ المساهمة في إنعاش الإنتاج الفلاحي وباقي النشاطات الاقتصادية المرتبطة له كالصناعة والنقل؛
- ✓ تحسين الظروف المعيشية للأفراد داخل المناطق الريفية والمساهمة في تنظيم هجرة اليد العاملة من وإلى القطاع الفلاحي.

❖ **السياسات التمويلية والاستثمارية:**

يقصد بالسياسة التمويلية وجود بنوك زراعية أو هيئات رسمية متخصصة توفر القروض اللازمة للفلاحين، من أجل تمويل وتدعيم مشاريعهم.

ويمكن اختصار أهم سياسات التمويل والاستثمار فيما يلي[2]:

- ✓ صناديق التنمية الزراعية.
- ✓ قروض محلية.
- ✓ قروض خارجية مباشرة لتمويل الاستثمار الزراعي.
- ✓ تمويل ذاتي من قبل الأفراد والمؤسسات.

❖ **سياسات التسويق:**

يؤدي ارتفاع فوائض الإنتاج الزراعي إلى توجيه جزء منها إلى السوق الدولي، وهنا تبرز أهمية ومكانة التسويق الدولي كأحد أهم الوسائل في تنمية الصادرات وترقيتها، لأن العديد من دول العالم الثالث تمتلك قدرات كبيرة من حيث الإنتاج الزراعي، إلا أن مؤسساتها تعاني من قلة التحكم في تقنيات التسويق لإيصالها

[1] Roger , op cit, p111.

[2] ينظر: مباركة نعامة: **دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي –الجزائر نموذجا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود، مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2016–2017، ص21 .

إلى المستهلك الأجنبي في ظروف حسنة، الأمر الذي جعلها لا تستطيع الصمود في وجه المنتجات الأجنبية المنافسة، هذه الأخيرة التي عرفت كيف تقابل المستهلك المحلي والأجنبي بالتكنولوجيا والجودة المناسبتين في حين بقيت مؤسسات دول العام الثالث عاجزة عن إرضاء مطالب وحاجات تلك الأسواق وجمود الاستجابة إلى التغيرات التي يفرضها السوق[1].

الفرع الثاني: السياسة التجارية

تشكل طبيعة وهيكل الحماية في الأسواق الخارجية فرصة حقيقة لتنويع صادرات البلدان النامية خاصة إذا كانت الحماية الخارجية منحازة نحو المنتجات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية، كما أن تصاعد التعريفة الجمركية (تصاعدية ضرائب الاستيراد وفقًا لدرجة التحويل التصنيعي) في البلدان المتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان قد حد من فرص البلدان النامية لإضافة قيمة إلى أنشطة إضافية وتطويرها حول الزراعة .

وبالنسبة للصناعات الخفيفة، فإن التعريفات على المنتجات مثل الملابس والأحذية أعلى بكثير من التعريفات المفروضة على المنسوجات والجلود، وتم تخفيف هذا القيد من خلال تحرير التجارة متعدد الأطراف من خلال منظمة التجارة العالمية، والذي أدى إلى خفض التعريفات الجمركية في البلدان الغنية ومن خلال الأفضليات التعريفية من جانب واحد للبلدان النامية، على الرغم من أن القواعد التقييدية للمنشأ تقوض هذه الأخيرة في كثير من الأحيان[2].

ومن أهم الآليات التي تساعد على تحسين السياسة التجارية ما يلي:

❖ **التكامل الإقليمي:** آلية فعالة لزيادة فرص السوق الجديدة للشركات المصدرة، حيث يعد تنويع الصادرات إلى الأسواق ذات الدخل المرتفع، أكثر صعوبة نسبيًا من تنويع الصادرات إلى الأسواق الإقليمية، فغالبًا ما تكون المعايير أعلى وتتطلب استثمارات أكبر لرفع الجودة والقدرة على تلبية متطلبات أعلى للصحة والسلامة، وقد يطلب المشترون شحنات كبيرة جدًا، مما يتطلب استثمارات كبيرة في السعة، قد يكون التنويع من خلال الصادرات إلى البلدان المجاورة ذات الأذواق والمتطلبات التنظيمية المماثلة أسهل، حيث تشير

[1] **ينظر:** حمزة العوادي، **إشكالية تسويق الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات**، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائر خارج قطاع المحروقات، العدد الثاني، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014، ص 164.

[2] **Economic diversification: lessons from practice**, contributed by the world bank group, wto, 2019, p12.

الأدلة التجريبية إلى أنه عند تداول منتجات متمايزة، قد يساعد القرب واللغة المشتركة والتشابه الثقافي في التوفيق بين المشترين والبائعين الدوليين[1] .

❖ **تنويع مجالات التجارة الخارجية:**

يرتبط تنويع التجارة الخارجية، إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، وذلك في جانبيها الرئيسيين الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي الصادرات، فمن خلال دراسة التنوع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة، مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة من خلال قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات ومن جهة أخرى طبيعة هذه السلعة (هل هي أولية أو مصنعة ؟)، فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها[2].

❖ **المنطقة الاقتصادية الخاصة أو تخصيص المنطقة**

المنطقة الاقتصادية الخاصة منطقة منفصلة محدودة في بلد تطبق فيه قواعد ملائمة للأعمال التجارية تضع فيها الحكومة الشروط التفضيلية، من الحوافز الضريبية، والتعريفات المنخفضة، والإجراءات الجمركية المبسطة، واللوائح المرنة، وتحسين الوصول إلى الكهرباء والنقل، وتشمل أشكال المناطق الاقتصادية الخاصة مناطق تجهيز الصادرات، والمناطق الاقتصادية الخاصة المالية، والمجمعات الصناعية البيئية والمدن المستقلة (مناطق مبنية حول مناطق حضرية جديدة تتمتع بسلطة وضع قوانينها الخاصة)، سابقاً كانت مثل هذه المناطق الاقتصادية الخاصة بارزة في التنمية الصناعية الأوروبية في القرن التاسع عشر (في ألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية) [3].

اختارت العديد من البلدان النامية إنشاء مناطق اقتصادية خاصة لتعزيز التجارة وخلق فرص العمل وتعزيز الإصلاحات، وتشمل الحالات الناجحة الصين وماليزيا وجمهورية كوريا والإمارات العربية المتحدة حيث تعتبر المناطق الاقتصادية الخاصة سبباً رئيسياً للتنمية الصناعية في الصين والهند خلال القرن العشرين.

---

[1] محمد اسماعيل، جمال قاسم، **سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية**، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربية، العدد 66، 2020، ص ص 36،38.

[2] Andrews, Dan, and Federico Cingano : **"Public policy and resource allocation: evidence from firms in OECD countries**", in Economic Policy, vol 29, 2014, p 262.

[3] UNCTAD: **World Investment Report 2019: Special economic zones.** New York and Geneva: United Nations, 2019, P P 128,135.

في الصين؛ سارت تنمية المناطق الاقتصادية الخاصة وتعزيز مجموعات الشركات جنباً إلى جنب لتحقيق أهداف التنمية الصناعية طويلة الأجل، في بعض البلدان (مثل جمهورية الدومينيكان وموريشيوس) ساعدت المناطق الاقتصادية الخاصة في إنشاء قطاع صناعي كبير في اقتصاد كان يعتمد في السابق على الزراعة[1].

يجب أن يتماشى تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة مع التعلم من الخبرة السابقة للمناطق الصناعية في أوروبا والولايات المتحدة واليابان، حيث أثبتت المناطق الاقتصادية الخاصة ازدهارها في البلدان التي كانت تعمل على تحسين الحوكمة وتمضي قدماً في الإصلاحات[2] .

الفرع الثالث: السياسة الصناعية

تتضمن السياسات الصناعية؛ باعتبارها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تهدف إلى التدخل لانتقاء ودعم عدد من الأنشطة والصناعات التي تتمتع بقدرة وإمكانيات كبيرة في التصدير وخلق فرص العمل للحفاظ على القدرة التنافسية الدولية، إجراءات مثل الحوافز المالية والنقدية، وحجم ونوعية وتوجهات الاستثمار العام، وبرامج المشتريات العامة، ودعم البحث والتطوير، والبرامج الرئيسية لخلق القطاعات أو الأنشطة الوطنية الواعدة (National champions) ، إضافة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء وتحسين البنية التحتية المادية والاجتماعية[3].

تم تحديد نوعين من السياسات الصناعية منهم من صنفها إلى أفقية مثل Rodrick ،أما الجزء الثاني من الباحثين صنفها عمودية على غرارKaplinsky، حيث تركز السياسة الصناعية البسيطة (الناعمة) على تحسين مناخ الاستثمار من خلال اتخاذ تدابير لمجموعة من القطاعات والجهات الفاعلة، دون استهداف أصحاب عوائد محددين، فعالية هذا النوع من السياسة ترتكز على: تعزيز النظام المصرفي، تحسين الوصول إلى الائتمان، لا سيما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ مع التركيز على خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة؛ مع الاهتمام بالبنية التحتية الحيوية في النقل والاتصالات؛ وإزالة الحواجز التنظيمية أمام الملكية

[1] Almutairi, Humoud: **Economic Diversification in GCC Economies: A Heaven for Investors**, International Journal of Economics and Finance; Vol. 8, No. 4, Kuwait University, Kuwait ,2016, p44.

[2] Economic diversification and empowerment ,op cit, p153

[3] نواف أبو شمالة: **السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة**، المعهد العربي للتخطيط، العدد 139، 2017، ص08 .

الأجنبية والمشاركة في القطاعات الرئيسية، لم يستخدم Kaplinsky و Farooki ثنائية السياسة الصناعية "الصلبة" و"الناعمة" عند الحديث عن الأنواع المختلفة للسياسة الصناعية، ومن أهم آليات السياسة الصناعية ما يلي:

❖ **سياسة التصنيع لاستبدال الواردات**

يشجع التصنيع القائم على استبدال الواردات الصناعات المحلية لتحل محل السلع الأجنبية الصنع يسرع التصنيع القائم على التصدير عملية التصنيع من خلال فتح الأسواق المحلية للمنافسة الأجنبية ودعم قطاعات التصدير، غالبًا ما يتناقض الأداء الاقتصادي للاقتصادات الآسيوية الصناعية حديثًا مع تجربة التنمية في أمريكا اللاتينية والبلدان الأفريقية في السبعينيات، في حين أن بلدان أمريكا اللاتينية الكبرى مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك قد حققت بعض النجاح في استراتيجية استبدال الواردات، بينما فشلت البلدان الأصغر والأفقر في تصنيع اقتصاداتها بإتباع سياسات موجهة نحو الداخل بصرامة. وتُعزى تجربة التصنيع الناجحة لبعض الدول الآسيوية، بما في ذلك ماليزيا وجمهورية كوريا، إلى حد كبير إلى سياسات تعزيز الصادرات بدلاً من استراتيجيات استبدال الواردات من حيث خيارات السياسة، البلدان التي اعتمدت استراتيجية إحلال الواردات تعتمد على تدخلات حكومية أكثر مباشرة في الاقتصاد، بينما يرتبط التصنيع الذي يقوده التصدير في الغالب بخلق حوافز تؤثر بشكل غير مباشر على سلوك الوكلاء الاقتصاديين على مستوى الصناعة. وتتلخص هذه السياسة حول التنويع في اختيار صناعات معينة لديها القدرة على التوسع وتطوير قدرة كافية في نهاية المطاف لمنافسة الاقتصادات المتقدمة في السوق العالمية، أما فيما يتعلق بخيارات السياسة؛ اعتمدت البلدان التي اعتمدت استراتيجية إحلال الواردات على تدخلات حكومية أكثر مباشرة في الاقتصاد، بينما يرتبط التصنيع الذي يقوده التصدير في الغالب بخلق حوافز تؤثر بشكل غير مباشر على سلوك الوكلاء الاقتصاديين[1].

❖ **السياسة الصناعية الخضراء:**

التنويع الاقتصادي هو طريق مهم لزيادة المرونة في مواجهة آثار تنفيذ تدابير الاستجابة، حيث يتضمن هذا المسار بشكل أساسي تغييراً اقتصادياً هيكلياً، ونقل الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد المفرط على تصدير السلع التي في إنتاجها و / أو استخدامها النهائي تأثيرات سلبية على تغير المناخ؛ وبالتالي فهي عرضة

[1] Economic diversification and empowerment ,op cit, p155

لانخفاض الطلب من العمل الحكومات والمستهلكين ، تعمل الحكومات لإعادة الهيكلة الاقتصادية المفيدة للتصدي لتغير المناخ من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل، وعلى وجه التحديد في اتجاه السلع والتكنولوجيات منخفضة الكربون والمتكيفة مع المناخ ، وهو ما أصبح يُطلق عليه "السياسة الصناعية الخضراء".

تعرف بأنها أداة تحت تصرف الحكومة تضمن التزام القطاع الصناعي بالقواعد البيئية والمعايير الاجتماعية المعتمدة وطنياً، أو تدعم ظهور قطاع جديد لديه القدرة على النهوض بالتحول الهيكلي والقدرة التنافسية على أساس انخفاض انبعاثات الكربون، لكنها تطلب تقنيات ذات كفاءة في استخدام الموارد[1].

تغطي السياسة الصناعية الخضراء بالطبع أكثر من الأنشطة الصديقة للمناخ؛ ويمكن استخدامها أيضاً لتوجيه الاقتصاد نحو السلع والأنشطة التي تحقق أهدافًا بيئية أخرى، لكن يمكن القول إن تغير المناخ هو التحدي البيئي الأساسي في عصرنا، فهو أيضاً أحد أقوى محركات السوق الجديدة ويمثل فرصة حقيقية للدول التي تريد إحداث تحوّل هيكلي في صناعتها المحلية أولا، والاندماج في السوق العالمية بسلع تكون منافسة وبقوة كونها صديقة للبيئة، وبالتالي رفع صادراتها وتنويعها؛ حيث يتجاوز حجم التجارة في السلع الصديقة للمناخ الآن 250 مليار دولار سنوياً، أي ما يقرب من أربعة أضعاف مستويات عام 2002، إن حجم ونمو هذا السوق يجعلان القطاعات الصديقة للمناخ هدفاً مرغوباً للسياسات الصناعية وفق ما يلي[2]:

- ✓ الإنتاج الأنظف في القطاعات الضعيفة (على سبيل المثال، الترويج للطاقة المتجددة كمدخل في إنتاج الصلب المتداول)؛
- ✓ إعادة تصميم سلع التصدير الحالية بحيث يكون لها تأثير أقل على المناخ في استخدامها النهائي (على سبيل المثال، تشجيع التحول من مركبات محركات الاحتراق الداخلي إلى إنتاج السيارات الكهربائية؛ وتشجيع إنتاج سلع بيضاء عالية الكفاءة)؛
- ✓ التخلص التدريجي من القطاعات الكبيرة الضارة بالمناخ، على أمل أن تحل محلها قطاعات أخرى أكثر اخضراراً؛

[1] Moran, Theodore H: "**Industrial Policy as a Tool of Development Strategy: Using FDI to Upgrade and Diversify the Production and Export Base of Host Economies in the Developing World,** the 15 Initiative Strengthening the Global Trade System, International Centre for Trade and Sustainable Development and World Economic Forum, Geneva, Switzerland, 2015, p p 05,08.

2 Climate Policies :Economic Diversification And Trade, united nations conference on trade and development UNCTAD, 2018, P 05.

- ✓ ظهور قطاعات نشاط جديدة بالكامل منخفضة الكربون ومتكيفة مع المناخ (مثل تعزيز تطوير تكنولوجيات جديدة لتوفير المياه)؛

تقلل هاته السياسة الحصة النسبية للسلع الضارة بالمناخ في الصادرات الوطنية –على سبيل المثال عن طريق التنويع بعيداً عن السلع كثيفة الكربون إلى سلع محايدة مناخياً.

❖ **استراتيجية التصنيع بإحلال الواردات:**

وهي استراتيجية تصنيع ذات توجه داخلي، تقوم الدولة بانتهاجها لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتقليص التبعية للسوق الدولية التي تتميز بأسعار غير مواتية لها، وتعني هذه الاستراتيجية إقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج، وعلى ذلك فإن سياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات الصناعية، وعادة ما تمثل الصناعات الاستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى من مراحل تجسيد هذه الاستراتيجية[1].

❖ **استراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج:**

وتقوم على إنشاء صناعات معينة تتوفر على فرص تصدير كل جزء من إنتاجها، وقد انتهجتها الدول التي لم تنجح فيها استراتيجية إحلال الواردات في تحقيق ما كان مأمولا منها، غالبا ما تعتبر كلا الاستراتيجيتين بديلا للأخرى، ولكن ليس بشكل مطلق، فالاتجاه الأول يقول بضرورة التوجه نحو التصنيع بإحدى الاستراتيجيتين، خاصة الثانية منهما على اعتبار أن التصنيع الذي يشجع الصادرات يحفز الصناعة على التجديد والابتكار المستديم، لأنه يخضع لاختبار السوق العالمية، ولا يستطيع الترهل معتمدا في ذلك على السوق المحلية، بينما يرى الاتجاه الثاني أنه ليس ثمة ما يبرر اعتبار كل من هذين المنهجين بديلا للآخر، أو افتراض اختيار الصناعات التي تعطى الأولوية، بحيث تكون لها ميزة تنافسية فتلبي احتياجات السوق الوطنية وتستطيع المنافسة في السوق الدولية دون حماية أو دعم "[2].

❖ **معالجة إخفاقات السوق:** يسعى المستوى الثاني من السياسات الصناعية إلى تشجيع التنمية الصناعية من خلال معالجة إخفاقات نقص الاستثمار، نظرا للحاجة الملحة للدولة للاستثمار في مجالات البنية

[1] Economic diversification and empowerment, op cit, p p 83,85.
[2] Andrews, Dan, and Federico Cingano , op cit, p 262.

التحتية (مثل النقل والطاقة)، والتعليم، وحماية البيئة، والنظام العام، والصحة العامة وغيرها من المتطلبات الأساسية للاستثمار المستدام الذي لن يوفره السوق وحده[1].

❖ **الدعم الموجه:**

يُستهدف المستوى الثالث من السياسة الصناعية بشكل أكبر لقطاعات محددة، بدافع من الاعتقاد بأن الاستثمار الحكومي سيساعد على إطلاق العنان لميزة نسبية كامنة أو سيتغلب على إخفاقات السوق على مستوى الشركة بسبب نقص الاستثمار، من الناحية النظرية يهدف الدعم الموجه إلى تعزيز الصناعات الناشئة التي ستصبح يوماً ما قادرة على المنافسة عالمياً ومستقلة عن أي دعم حكومي.

أما فيما يخص السياسة الصناعية الصارمة تم تصميمها لتعزيز القدرة التنافسية في قطاع معين؛ وتتخذ شكل تفضيلات ضريبية خاصة بالقطاع، ومنح، ومنح الأراضي، وقروض منخفضة الفائدة وتمويل الصادرات، وحماية عبر التعريفات، ودعم البحث والتطوير، أو المشتريات الحكومية للسلع أو الخدمات المدعومة.

لا تزال السياسة الصارمة موضع نقاش لكثير من الباحثين، حيث أن خصوصية التدابير المعنية تؤدي إلى نشوء بعض المخاطر الهامة التي لا ترتبط بالسياسة الصناعية البسيطة (الناعمة)، تشمل الشواغل الأساسية المتعلقة بالسياسات الصارمة أن الصناعات الناشئة المدعومة قد تظل غير قادرة على البقاء دون دعم ولكنها تنشئ مصالح راسخة تضغط على الحكومات للحفاظ على استمراها المكلف، أي أن الموارد الموجهة لدعم نوع واحد من النشاط الاقتصادي ستعاقب الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي قد تكون في الواقع واعدة أكثر، باختصار يجب اختيار القطاع أو النشاط المنشود بعناية من طرف السلطات حتى لا تهمل قطاعات أخرى[2] .

❖ **الهامش المكثف والهامش الموسع**

لا يعتمد التحول الاقتصادي على حجم صادرات البلدان فقط، بل يعتمد أيضاً على ما تصدره ومع من تتاجر، ومن أجل زيادة صادراتها يمكن للبلدان أن تختار إما الاستمرار في تصدير المنتجات الحالية أو التنويع في خطوط إنتاج جديدة في مناطق تجارية جديدة، من أجل فهم علاقتها بتنويع الصادرات، حيث

[1] **Economic diversification in asian landlocked developing countries**: prospects and challenges,op cit, p p 37, 38.
[2] **Climate Policies, Economic Diversification And Trade,** op cit, P 05

يتعلق الهامش المكثف بالتغيرات في التنويع لمجموعة من المنتجات التي باعها بلد ما على مدى فترة من الزمن، بينما يتعلق الهامش الواسع بتوسيع الصادرات إلى منتجات جديدة وأسواق جديدة [1].

تشير المؤلفات إلى أن نمو الصادرات في البلدان النامية نشأ بشكل رئيسي من الهامش المكثف وليس الهامش الواسع ومع ذلك، وجد Hummels and Klenow (2005) أن الهامش الواسع يمثل 62 % من الصادرات الأكبر للاقتصادات، حيث كانت هذه وجهة نظر متناقضة مع الفهم الأولي بأن الهامش المكثف يمثل نمو الصادرات، حيث أظهرت نتائج دراسة Cadot حدوث تغييرات أكبر في مستويات التركيز على الهامش الواسع، مما يعني أن تنويع الصادرات (انخفاض مؤشر التركيز) يحدث بشكل أساسي نتيجة ارتفاع عدد المنتجات المصدرة الجديدة، وأوضحت دراسة أخرى أنه بمجرد تصحيح الهامش الواسع للصادرات الجديدة المتبقية، فإنه يهيمن على الهامش المكثف لقيادة نمو الصادرات، ووجدت الدراسات التي أجريت لفهم تنويع الصادرات في إطار الهامش الواسع أن تصدير المنتجات الحالية إلى أسواق جغرافية جديدة يمثل حصة أكبر من نمو صادرات البلدان النامية مقارنة بصادرات المنتجات الجديدة.

قد يكون لنمو المنتجات والأسواق الجديدة تأثير كبير على النمو الاقتصادي من خلال نشر المعلومات حول التقنيات الجديدة، ومساعدة الشركات على تحقيق وفورات الحجم وتقليل تقلبات شروط التجارة: ومع ذلك، إذا كان هدف الحكومة هو التنويع، فإن النهج مختلف لأن التنويع والنمو ليسا أهدافًا متكافئة، لأن التنويع مدفوع بالهامش الواسع، في حين أن النمو مدفوع بالهامش المكثف[2].

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي:

التعقيد الاقتصادي مقياس لمعرفة الإنتاجية الموجودة في المجتمع والمترجمة على شكل المنتجات التي ينتجها، حيث تقاس هذه المعرفة من خلال تقييم مدى تنوّع وتطوّر سلة المنتجات الصناعيّة للدولة، شأنه في ذلك شأن مؤشرات التنويع الاقتصادي كمؤشرات التنوع والتركز للصادرات والواردات، وسنتناول في هذا المطلب مختلف مؤشرات قياس التنويع ومحاولة تصنيفها.

[1] United Nations**, The concept of economic diversification in the context of response measures**, Technical paper by the secretariat, 2016, P 40.

[2] Rishav Bistaa,Brandon J. Sheridan : **Economic growth takeoffs and the extensive and intensive margins of trade**, review of development economics, Volume25, Issue3, 2021, P1380.

الفرع الأول: مؤشر التعقيد الاقتصادي

التعقيد الاقتصادي يفسر أكثر مما سبق اقتصادات اليوم، فبمجرد إلقاء نظرة على البلدان المتقدمة والنامية بسرعة في الوقت الحاضر، من السهل ملاحظة أنها تستثمر في البحث والتطوير كثيراً لجعل منتجاتها أكثر تعقيداً، من حيث تفصيل الإنتاج وتقديم سلع أكثر تعقيداً بدلاً من المواد الخام والسلع الأساسية، الأمر الذي يرتقي باقتصاد البلد إلى مرتبة متقدمة حيث تكون التنافسية والأرباح على مستوى عالٍ[1].

تم ابتكار مبدأ التعقيد الاقتصادي لقياس كمية المعرفة الإنتاجية لدى المجتمع، والذي يقوم على افتراض أنه كلما زادت كمية المعرفة الإنتاجية الموجودة في المجتمع زاد عدد المنتجات التي يستطيع هذا المجتمع إنتاجها. إلا أن مقياس عدد المنتجات لا يكفي وحده لقياس التعقيد الاقتصادي، فقد يحوي مجتمع معين معرفة إنتاجية متنوعة لكنها بسيطة تمكنه من إنتاج العديد من المنتجات البسيطة، في حين أنه قد يوجد مجتمع آخر ينتج كمية أقل من المنتجات إلا أنها أكثر تطوراً، فكيف يمكن معرفة أي هذين المجتمعين أكثر تعقيداً؟ .

تكمن الإجابة على هذا السؤال في عدد الدول الأخرى التي تصنّع نفس المنتجات التي تصنّعها كل دولة، فإذا كان المنتج بسيطاً ستتمكّن العديد من الدول من تصنيعه، في حين أنه سيكون هناك عدد أقلّ من الدول التي ستتمكّن من تصنيع المنتج إذا كان هذا المنتج متطوراً، وبالتالي سيدلّ عدد الدول التي تنتج منتج معيّن على مدى تطور هذا المنتج، وهو ما يعرف بمبدأ "الوفرة"[2].

وهكذا فإن عمليّة المقارنة ما بين تنوّع منتجات الدولة ودرجة تطوّر وانتشار هذه المنتجات مكّنت الباحثين من الوصول لمعادلة نستطيع من خلالها قياس المعرفة الإنتاجية الموجودة في كل دولة؛ من خلال تكرار هذه العملية لمعرفة المنتجات التي تنتجها كل دولة، وعدد الدول الأخرى التي تنتج نفس المنتجات والمنتجات التي تنتجها هذه الدول الأخرى[3].

وخلص الباحثون في نظرية التعقيد الاقتصادي إلى أن العاملين الرئيسين اللذين يؤثران على التعقيد الاقتصادي للدولة هما؛ **التنوع** والذي يدل على عدد المنتجات التي تنتجها الدولة، فكمية المعرفة المختلفة

[1] Birol Erkan, Elif Yildirimci: **Economic Complexity and Export Competitiveness: The Case of Turkey,** World Conference on Technology, Innovation and Entrepreneurship, Procedia - Social and Behavioral Sciences, nº195, Published by Elsevier Ltd, 2015 , p 527.

[2] W. Brian Arthur, **Complexity economics: a different framework for economic thought**, Oxford University Press, 2014, p 04.

[3] Our world in data, www.oxfordmartin.ox.ac.uk/global-development, 06/05/2021, 17:30.

المتضمنة بالدولة تمثّل بعدد المنتجات المتنوعة التي تنتجها هذه الدولة، **والوفرة** التي تدل على مدى انتشار منتج معين بين دول العالم، فبما أن المنتجات الأكثر تطوراً تحتاج كمية أكبر من المعرفة الإنتاجية ستكون هذه المنتجات أقل انتشاراً لأن هناك عدداً أقل من الدول تحتفظ بالمعرفة الإنتاجية التي يحتاجها إنتاج هذه المنتجات.

❖ **مفهوم التعقيد الاقتصادي**

يصف(Gullander) أبعاد مختلفة من التعقيد، أي التعقيد الثابت والديناميكي والموضوعي الذي يتضمن الكفاءة الفردية في النظام، وقدتم تطوير هذا الإطار من قبل آخرين مثل Fässberg و Harlin و Fasth و Stahre، وأهمهم هيدالغو وهوسمان ؛ حيث أكدوا أن التعقيد هو كل شيء بالنسبة لأي بلد، بينما ادعى آدم سميث منذ أكثر من مائتي سنة أن سر ثروة الأمم هو تقسيم العمل، لكنهم يصرون على أن الأمر كله يتلخص في التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن للأمة أن تنتج سلعاً متطورة؟، ومدى النجاح في جعل اقتصادها معقداً؟[1]. وبعد سلسلة من الدراسات، ولا سيما دراسة Hidalgo سنة 2007، حيث طرح فكرة أن تقسيم العمل يسمح لكل فرد بالوصول إلى كمية من المعرفة أكبر مما يستطيع الفرد اكتسابه، ودراسة (Hidalgo &Hausmann 2009)، التي شهدت تطوير وتحسين الأساليب التجريبية لتحديد مدى التعقيد الاقتصادي.[2]

أخذ الاقتصاديون التعقيد بالاعتبار، فنموذج NK[3] الذي يأخذ في الاعتبار التفاعلات بين التغيرات التكنولوجية والابتكارات ودراسة الأنظمة الاصطناعية والمنظمات والتطورات التكنولوجية والديناميات الصناعية كجزء من الأجزاء المترابطة من الاقتصاد، وعلى الرغم من أن التعقيد الاقتصادي هو مصطلح جديد تماماً إلا أنه يكمل الجزء المفقود من التفسير لماذا تتمتع بعض البلدان بميزة في التجارة العالمية أكثر من غيرها في حين أنها لا تنتج المزيد من حيث الكمية .

مؤشر التعقيد الاقتصادي **ECI**، هو مقياس لقدرة الاقتصاد الذي يمكن استنتاجه من البيانات التي تربط المواقع بالأنشطة الموجودة فيها، وقد تبين أن مؤشر التعقيد الاقتصادي يسمح بالتنبؤ بالنتائج الاقتصادية

[1] Birol Erkan, Elif Yildirimci, op cit , p 528.

[2] Anass Saidi : **Stratégies pour la diversification structurelle de l'économie marocaine** ; ministère de l'économie et des finances, depf.finances.gov.ma ; Septembre 2019 ;pp 10,11

[3] نموذج NK هو نموذج رياضي موصوف من قبل المخترع الأساسي ستيوارت كوفمان باعتباره القائل بأن الحجم الإجمالي للمناظر الطبيعية وعدد "التلال والوديان" المحلية يمكن تعديلهما من خلال التغييرات في المعلمتين، حيث يمثل N طول سلسلة التطور، و K تحديد مستوى صلابة المناظر الطبيعية.

الكلية الهامة، بما في ذلك مستوى الدخل والنمو الاقتصادي، عدم المساواة في الدخل، تم تقديره أيضاً باستخدام مصادر بيانات متنوعة، مثل بيانات التجارة وبيانات التوظيف وبيانات سوق الأوراق المالية وبيانات براءات الاختراع.[1]

يقاس مستوى التعقيد الاقتصادي من خلال دراسة مستوى تعقيد اقتصاد الدولة ومستوى تعقيد المنتجات التي تقوم بتصديرها، ولمزج هذين المفهومين في مفهوم واحد، طور الباحثون ما يعرف بمؤشر التعقيد الاقتصادي، والذي تعتمد منهجيته على النظر إلى جانبين رئيسيين من الاقتصاد؛ الأول هو التنوع في سلة المنتجات والذي يقيس عدد المنتجات التي تصدرها دولة ما بتنافسية عالية أو إن كانت هذه المنتجات تتمتع بميزة نسبية عن المنتجات الأخرى، ويعرف هذا المفهوم رقمياً على أن تكون صادرات الدولة من منتج معين كنسبة من إجمالي الصادرات أعلى من الصادرات العالمية للمنتج كنسبة من إجمالي التجارة العالمية. أما المكون الثاني لمؤشر التعقيد الاقتصادي، فهو وفرة منتج معين في سلة المنتجات والذي يشير إلى العدد العالمي للشركات القادرة على تصدير منتج ما بتنافسية عالية.

- ✓ **أهمية مؤشر التعقيد الاقتصادي وطرق قياسه:** تكمن أهمية مؤشر التعقيد الاقتصادي لارتباطه ارتباطاً وثيقاً مع إجمالي الناتج المحلي للدول، فكلما ازداد مؤشر التعقيد الاقتصادي للدولة ازداد إجمالي الناتج المحلي فيها، بالإضافة لازدياد قيمة صادرات الدولة كذلك والممثّل بحجم الدائرة[2]، كما قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بالنظر إلى العلاقة ما بين مؤشر التعقيد الاقتصادي ومؤشر الازدهار العالمي لمعرفة العلاقة التي تربطهم فتبين وجود علاقة قوية كذلك ما بين التعقيد الاقتصادي ومؤشر الازدهار العالمي تفوق العلاقة ما بين مؤشر التعقيد الاقتصادي وإجمالي الناتج المحلي؛ فزيادة التعقيد الاقتصادي للدولة سوف لن تنعكس على زيادة إجمالي الناتج المحلي فحسب بل على نمو الاقتصاد الكلي والازدهار الاقتصادي كذلك[3].

يساعدنا التعقيد الاقتصادي على فهم تطور الاقتصادات الوطنية والإقليمية، وتستخدم أساليبها بيانات عالية الدقة حول الأنشطة الموجودة في المواقع للتنبؤ بديناميات التنمية في البلدان والمدن والمناطق حيث

---

[1] W. Brian Arthur, op cit, p 04.

[2] Penny Mealy, J. Doyne Farmer: **A New Interpretation of the Economic Complexity Index**, Article in SSRN Electronic Journa, , 2018, p02.

[3] منتدى الاستراتيجيات الأردني، جريدة الغد، سبتمبر 2017، متاح على الرابط: http://www.jsf.org/ar/content، تاريخ الإطلاع: 2019/11/22، 16:12.

يمكن أن تتنبأ هذه الأساليب بالأنشطة الاقتصادية التي سيدخلها بلد أو مدينة أو منطقة في المستقبل بالإضافة إلى مستوى الدخل المتوقع للاقتصاد[1].

يقيس مؤشر التعقيد الاقتصادي مستويين من التعقيد وهما تعقيد المنتج وتعقيد اقتصادات الدول حيث تعتبر المنتجات المعقدة هي المنتجات التي تتطلب مستوى معرفي كبير لإنتاجها، فيما يعبر مؤشر التعقيد الاقتصادي للدول عن درجة خاصة لكل دولة تهدف إلى قياس معدل تعقيد بما تصدره هذه الدولة من منتجات، حيث أن الدول ذات الدرجة العالية في هذا المؤشر تعد دولاً ذات تنوع تصديري متقدم لمنتجات ذات درجة متقدمة في "مؤشر تعقيد المنتج"، وهذا يعني أن الدول الأكثر مراكمة للمعارف والأكثر تنوعاً في سلة صادراتها تتمتع بمستويات تعقيد أكبر [2].

كان هذا المفهوم محورياً في تفسير التنمية الاقتصادية منذ ظهور علم الاقتصاد ومع ذلك، ظل هذا الإجراء بعيد المنال، بسبب الصعوبات التي ينطوي عليها التغلب على هذا القيد، يفترض Hidalgo & Hausmann (2009) أن كل دولة تنتج منتجات تتطلب تنوعًا كبيرًا في المعرفة والمنظمات التي تحتفظ بشبكة كبيرة من التفاعلات (معالجات الكمبيوتر، والمحركات النفاثة ...) والبعض الآخر أقل تطلبًا (الموارد الطبيعية الخام)، تسمح هذه الملاحظة للمؤلفين باقتراح مقياس للتعقيد الاقتصادي[3].

من خلال دراسة سلال المنتجات التي تستطيع الدول إنتاجها، حيث يعد تنوع سلة الصادرات مقياساً تقريبياً للقدرات الإنتاجية للبلد بشكل متماثل، فإن انتشار المنتج في كل مكان (عدد البلدان التي تصدره) هو مقياس تقريبي لمدى صعوبة إنتاجه، في الحالة الأولى يمكن لبلدين تصدير نفس العدد من المنتجات، ولكن من أنواع مختلفة جداً، ويعاني المقياس الثاني من وجود بعض المنتجات التي يصدرها عدد قليل من البلدان، ولكن انتشارها المنخفض لا يفسر بمعرفة معينة، ولكن بالصدفة الجيولوجية أو المناخ[4].

---

[1] W. Brian Arthurm, op cit, p 12,14.

[2] Annas Saidi : **Complexité économique et développement Stratégies pour la diversification structurelle de l'économie marocaine**, DEPF Études, Direction des études et des prévisions financières, Ministère de l'économie et des finances, Royaume du Maroc, 2019, P.9

[3] Diogo Ferraz, Fernanda P. S. Falguera, Enzo B. Mariano: Linking **Economic Complexity, Diversification, and Industrial Policy with Sustainable Development: A Structured Literature Review**, Sustainability journal, 2021, P P 05,06.

[4] C. A. Hidalgo and R. Hausmann: **The building blocks of economic complexity. Proceedings of the National Academy of Sciences**,vol 106, n^{0}26, 2009, p 10570.

الطريقة التي طورها Hausmann، Hidalgo، (2014) المعروفة باسم الانعكاسات حيث يصحح المعلومات الواردة في كل من المقياسين باستخدام الآخر، وهو يتألف بالنسبة لبلد ما من حساب متكرر لمتوسط انتشار المنتجات التي يصدرها ومتوسط تنوع البلدان التي تصدر هذه المنتجات، ويتم قياس مدى تعقيد منتج معين من حساب متوسط تنوع البلدان التي تصدر هذا المنتج ومتوسط انتشار المنتجات الأخرى التي تصدرها هذه البلدان[1]

تعتمد هذه الطريقة على بيانات التجارة الدولية بسبب عدم توفر البيانات مفصلة ومتجانسة في سلة الإنتاج لكل بلد ، ورغم هذا فإن هذه البيانات تشوبها صعوبتان، الأولى متعلقة بإمكانية أن ينتج بلد ما سلعة ما دون تصديرها، وهذا لا يكون دليل على انخفاض الإنتاجية أو الجودة بقدر ما هو نقص المعرفة الإنتاجية أما الصعوبة الثانية هو احتمال أن يكون البلد يعيد تصدير البضائع التي لا ينتجها، ويسمح مؤشر التعقيد الاقتصادي، المحسوب بهذه الطريقة، بتصنيف البلدان وفقًا لمستوى التعقيد كما يتضح من سلال الصادرات الخاصة بهم، ومع هذا لا يحتوي المؤشر على تفسير كمي مطلق[2].

فهو متغير مركزي ومخفض لكل عام وبالتالي يمثل مقياساً نسبيًا، الاختلاف في تاريخ المؤشر يتوافق مع التغيير في ترتيب البلدان، وتتراوح قيمة المؤشر بين (−3) و(3)، وتصدّرت اليابان أعلى القائمة بنتيجة (2.25) وذلك بسبب تفوّقها في المعرفة الإنتاجية والتنوّع في سلة صادراتها، بينما احتل جنوب السودان أدنى مرتبة وهي 144 بنتيجة (−2.69)، أما الأردن فجاء في المرتبة 67 في هذه القائمة بنتيجة (0.04).

ونحسب مدى تعقيد منطقة ما كمتوسط مرجح لتعقيد المنتجات التي تصدرها، حيث يعكس الترجيح الأهمية النسبية لكل منتج في سلة الصادرات المحلية، ثم يتم تفسير قدرة المنطقة المحلية على تصدير العديد من المنتجات المعقدة كدليل على توافر العديد من القدرات، تبعا للخصائص الجوهرية للمنتج (التكنولوجيا والمهارات المتخصصة اللازمة لإنتاجه، والاستثمارات في البحث والتطوير).[3]

[1] R. Hausmann, C. A. Hidalgo, S. Bustos, M. Coscia, A. Simoes, and M. A. Yildirim: **The Atlas of Economic Complexity**: Mapping paths to prosperity, MIT Press, 2014.

[2] C. A. Hidalgo and R. Hausmann, op cit,p p 10570, 10571.

[3]Sandra Poncet, Felipe Starosta, **complexité économique et croissance une application au cas chinois**, Presses de Sciences , Revue économique, Vol 64 , n 03,2013, P 497

تظهر فائدة هذا المؤشر عندما يتعلق الأمر بمستوى التطور كما تم قياسه بواسطة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، كلما ارتفع مستوى التعقيد الاقتصادي لبلد ما، زاد احتمال وجوده مستوى دخل مرتفع، ويعتمد حساب مؤشر التعقيد الاقتصادي على مصفوفة **Mcp** المعطاة للبلد **C** ومنتج **P**:

$$M_{cp} = \begin{cases} 1 & \text{si } RCA_{cp} \geq 1 \\ 0 & \text{sinon} \end{cases}$$

يشير **RCA** إلى الميزة النسبية المكشوفة لبلد ما على منتج معين والتي يتم تحديدها من خلال[1]:

$$RCA_{cp} = \frac{x_{cp} / \sum_p x_{cp}}{\sum_c x_{cp} / \sum_c \sum_p x_{cp}},$$

$$k_{c,N} = \frac{1}{k_{c,0}} \sum_p M_{cp} \cdot k_{p,N-1} \qquad k_{p,N} = \frac{1}{k_{p,0}} \sum_c M_{cp} \cdot k_{c,N-1}$$

$$ECI = \frac{\vec{K} - < \vec{K} >}{stdev(\vec{K})}$$

الفرع الثاني: مؤشرات التخصص المطلق ومنطلقاتها النظرية

ترتبط معظم النظريات المستخدمة لقياس مستوى التنويع الاقتصادي بمستويات التوظيف أو الصادرات أو الدخل، ويمكن قياس التنويع الاقتصادي على أنه حصة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي وحصة القطاعات في الصادرات (تركيز الصادرات)، واعتماد بلد ما على تصدير سلعة أو سلعة، وحصة العمالة في القطاعات، بشكل عام يمكن تصنيف المؤشرات إلى مجموعتين: مجموعة تقيس التخصص المطلق للبلد (مثل مؤشر ogive، مؤشر الانتروبيا، مؤشر lHirschmann Herfindah، مؤشر Gini، مؤشر التنويع) والمجموعة الثانية التي تقيس الهيكل الاقتصادي للبلد من مجموعة مرجعية من الصناعات (مثل مؤشر ثيل، مؤشر جيني النسبي، وتشير المؤشرات التي تقيس التخصص المطلق إلى مستوى التخصص في بلد ما (على سبيل المثال، إذا كان عدد قليل من الصناعات يُظهر حصصاً عالية من العمالة الإجمالية للبلد أو دخل البلد.

إن المؤشرات التي تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع، ولإجراء عمليات المقارنة فيما

[1] Look : Penny Mealy, J. Doyne Farmer: **A New Interpretation of the Economic Complexity Index**, Article in SSRN Electronic Journal, , 2018, p03 .

يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي[1].

قبل أن نسرد أهم مؤشرات التنويع الاقتصادي سنبرز أهم المؤشرات التي تبرز نجاح سياسة التنويع من عدمها وهي تتعلق عموما ب[2]:

- عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار القطاع الأساسي حيث أن التنويع الاقتصادي عند حصوله يحد من عدم الاستقرار؛
- معدل ودرجة التحول الهيكلي؛ يمكن تحديد ذلك من خلال نسبة مساهمة القطاع الأساسي المعتمد في الناتج المحلي الإجمالي؛
- درجة تكامل القطاعين العام والخاص في الإنتاج؛
- إيرادات القطاع الواحد الأساسي من مجموع إيرادات الحكومة وتنوع قاعدة الإيرادات الحكومية؛
- نسبة صادرات القطاع الأساسي الواحد من مجمل الصادرات وتطور إجمالي العمالة إجمالا وفي القطاعات الاقتصادية تفصيلاً؛
- ترابط وتكامل القطاعات الاقتصادية فيما بينها؛
- توجهات الإيرادات المالية للعوائد من القطاع الأساسي الذي يمثل في الجزائر مثلا النفط والغاز[3].

ويقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة، تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس، ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت (Dispersion) كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركز (Concentration) كمؤشر جبين، أو على مفهوم التنويع كمعامل هيرفندال هيرشمان الذي

---

[1] عماد الدين أحمد المصبح: **محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004**، أطروحة معدة لاستكمال أسباب الحصول على درجة الدكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008، ص 94

[2] ينظر:

-صالح محرز؛ طارق راشي: التنويع **الاقتصادي كبديل تنموي استراتيجي ضمن إطار التنمية المستدامة**، مجلة التمكين الإجتماعي، المجلد الأول، العدد الرابع، 2019، ص09 .

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : **التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط" حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي (مجلس التعاون الخليجي)**"، الأمم المتحدة، نيويورك،2001، ص12 .

الأكثر شيوعاً وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي[1].

وسنصنف هذه المؤشرات كما يلي:

تفترض هذه النظرية أن تنظيم القطاع الصناعي في بلد ما يمثل مستوى تنوعه الاقتصادي، يمثل عدد أكبر من القطاعات في بلد ما تركيزاً أقل في السوق مما يعني زيادة التنويع .القطاعات الأكثر تنوعاً (أي الأقل تركيزاً) هي أكثر تنافسية (شيرير، 1980، إن الطرق التجريبية الشائعة بموجب هذه النظرية هي مؤشر ogive، ومؤشر الانتروبيا، ومؤشر هيرفيندال هيرشمان، ومؤشر جيني، والتي تقيس التخصص المطلق وتفترض هذه النظرية أن تنظيم القطاع الصناعي في بلد ما يمثل مستوى تنوعه الاقتصادي، يمثل عدد أكبر من القطاعات في بلد ما تركيزاً أقل في السوق مما يعني زيادة التنويع، والقطاعات الأكثر تنوعاً (أي الأقل تركيزاً)

- ✓ **مقياس هرفندل- هيرشمان:** هو مقياس إحصائي يعتمد على تركيبة المتغير ودرجة تنوعه، ويأخذ في اعتباره نشاط الصناعة بأكملها للصناعات الأكبر، العدد الكلي للمنشآت، نشاط كل من المنشآت، وفي قياس التركز يعطي أوزانا نسبية أعلى لحصص المنشآت الأكبر، ويستخدم هذا المقياس غالبا لتحديد إذا ما كان دمج المؤسسات يؤدي إلى قوة سوقية احتكارية أم لا، حيث يحسب التركز قبل وبعد الدمج لتوضيح التأثير في مستوى المنافسة، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي[2].

  وقد صمم هذا المعامل لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين، واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينيات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين.

كما استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير. ويعرف معامل هرفندل-هيرشدمان(Herfindahl Hirshman Index Normalized) بالصيغة التالية[3]:

---

[1] قروف محمد كريم: **قياس وتقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة(1980-2014)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد9 ، العدد02 ، الجزائر، ص 639.

[2] المؤتمر الأكاديمي الأول لدراسات الاقتصاد والأعمال، التوجهات الحديثة للعلوم الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة مصراتة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ليبيا، 29 أكتوبر 2017، ص 51

[3] Ofaa S.V and al: "**Export Diversification and Intra-Industry Trade in Africa**", United Nations Economic Commission for Africa, 2012, P14 .

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(xi/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

H.H: مؤشر هيرفندل- هيشمان، يأخذ القيمة (0)عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) في المتغير المدروس كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة)، ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط[1].

xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع x.i : الناتج المحلي الإجمالي .PIB

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

✓ **مؤشر ogive**

يقيس مؤشر ogive توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات في بلد ما ويتم حسابه على النحو التالي :

$$\text{Ogive index} \qquad \sum_{i=1}^{N} \frac{(Si - 1/N)^2}{1/N}$$

حيث N هو عدد القطاعات في بلد ما و Si هي الحصة القطاعية للنشاط الاقتصادي للقطاع .i يمثل التوزيع العادل للنشاط الاقتصادي بين القطاعات تنوعاً اقتصادياً أعلى مع القطاعاتN ، يعني التوزيع المتساوي أن Siتساوي 1N / ، والحصة المثالية لكل قطاع وقيمة المؤشر تساوي صفراً مما يعني تنوعاً مثالياً، ويمكن أيضاً تفسيره كتحول خطي لمؤشر هرفندل- هيرشمان [2].

✓ **مؤشر الأنتروبي The entropy index**

يقارن مؤشر الانتروبي، توزيع النشاط الاقتصادي الحالي بين الصناعات في بلد مع توزيع متساوٍ، ويتم حسابه على أنه المجموع السلبي لأسهم التوظيف مضروباً في اللوغاريتم الطبيعي لأسهم التوظيف لكل صناعة على النحو التالي :

[1] GIZ and UNIDO: "**Diversification– omestic and Export Dimensions"**, Enhancing the Quality of Industrial Policies "EQULP**"**, tool 4, on website: http://www.equip-project.org/tool-4- diversification-domestic-andexport-dimensions/ 24-25, 2015,p 188.

[2] United Nations, **The concept of economic diversification in the context of response measures**, Technical paper by the secretariat,2016, p14.

$$entropy\ index = \sum_{i=1}^{n} Si \ln\left(\frac{1}{Si}\right) = -\sum_{i=1}^{n} Si \ln(si)$$

حيث n هو عدد القطاعات، Siهو حصة النشاط الاقتصادي في الصناعة i و ln هو اللوغاريتم الطبيعي. بالنظر إلى أن النشاط الاقتصادي الموزع بالتساوي يعتبر أكثر تنوعاً، تشير قيم مؤشر الانتروبيا الأعلى إلى تنوع نسبي أكبر، بينما تشير القيم المنخفضة إلى تخصص نسبي أكبر، إذا تم استخدام العمالة كمؤشر على النشاط الاقتصادي فإن التوزيع المتساوي للعمالة بين الجميع ستؤدي إلى ارتفاع مؤشر الانتروبيا بينما يشير الحد الأدنى القيمة صفر وسيحدث إذا تركزت العمالة في صناعة واحدة (أي التخصص الأقصى)[1].

✓ **مؤشر جيني Gini Index**

يستعمل هذا المعامل في قياس مدى تركز الظاهرة المدروسة وعدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي ويعتبر مؤشر جيني مقاييس التركز وأبسطها من أفضل مقاييس التركز وأبسطها، ويعتمد هذا المؤشر على منحنى لوريتر، ويقاس مؤشر جيني بالمساحة المحصورة بين منحنى لوريتروتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث[2].

الشكل رقم 03: مؤشر جيني

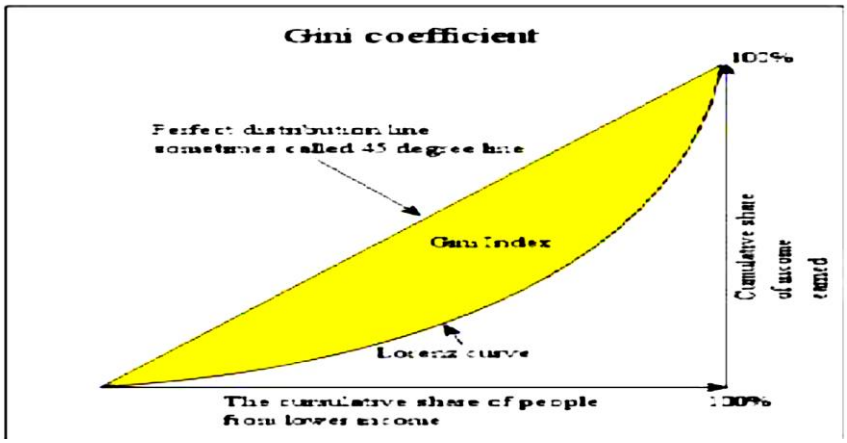

SOURCE : Lorenzo Giovanni Bellù, Agricultural Policy Support Service, Policy Assistance Division, FAO,Rome, Italy, **Inequality Analysis, The Gini Index, P 07.** on website: www.fao.org/docs/up/easypol/329/gini_index_040en.pdf

[1] C. A. Hidalgo and R. Hausmann, op cit,p p 10570, 10571.

[2] عدنان محريق، بن حموده محبوب: **التنويع الاقتصادي، المفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه**، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين البدائل والخيارات، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 02 و03 نوفمبر 2016 ، ص08.

الفرع الثالث: باقي مؤشرات التنويع وأسسه النظرية

✓ **نظرية القاعدة الاقتصادية أو مؤشرات التصدير**

تتلخص أهم نظريات القاعدة الاقتصادية فيما يلي:

✓ **مؤشر HACHMAN**

مقياس لمدى تشابه توزيع العمالة في الولاية أو المنطقة مع توزيع العمالة في الدولة ككل، وتختلف قيمة المؤشر بين صفر وواحد، حيث يعني أن الدولة أو المنطقة لها نفس الهيكل الصناعي تماماً مثل الدولة ويعني الصفر أن لديها هيكلًا صناعيًا مختلفًا تمامًا، ويتم حساب مؤشر Hachman على النحو التالي:

$$\text{Hachman index} = \frac{1}{\sum_{i=1}^{N}[S_i^{state}/S_i^{Country})\times S_i^{state}]} = \frac{1}{\sum_{i=1}^{N}[LQ\times S_i^{state}]}$$

حيث S^{state} هي حصة المنطقة من العمالة في الصناعة، فإن $Si^{Country}$ هو حصة البلد من العمالة في الصناعة Nهو عدد الصناعات و LQ هو حصة المنطقة على الصناعة المقابلة.

يحدد حاصل الموقع (LQ) تركيز صناعة أو مجموعة صناعات في منطقة مقارنة بتركيزها في البلد بعبارات أكثر دقة، LQ هي نسبة تقارن منطقة بمنطقة مرجعية أكبر وفقًا لبعض الأنشطة الاقتصادية.

✓ **مؤشر التنوع (Diversification Index)** يقيس هذا المؤشر مدة انحراف حصة صادرات السلع الرئيسة لدولة معينة من إجمالي صادراتها أي حصة الصادرات الوطنية من الصادرات العالمية[1]، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1 وكلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة التنوع أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، ويحسب كما يلي[2]:

$$S_j = \frac{\Sigma_{i=1}|h_{ij} - h_i|}{2}$$

؛ j من إجمالي صادرات الدولة i بحيث: تمثل حصة صادرات السلعة

i تمثل حصة صادرات السلعة من إجمالي صادرات العالم.

[1] صندوق النقد العربي: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010**، أبو ظبي، 2011، ص ص: 160 ، 162.

[2] بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان: **إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض تجارب دولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 07 ، العدد 01، 2018، ص 333.

✓ **مؤشر التركز :(Concentration Index)** يقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسة في إجمالي الصادرات الوطنية، وتتراوح قيمته بين 1 و1، حيث ترمز قيمة 1 إلى تركز تام للصادرات الوطنية ويتم حسابه كالتالي[1]:

$$C=\frac{2}{N\mu}\sum_{i=1}^{n}h_i r_i-1-\frac{1}{N},$$

✓ **مقياس فلاديمير كوسوف:** يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$Cos=\frac{\sum_{i=1}^{n}\alpha i\times\beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\alpha i^2}\times\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\beta i^2}}$$

حيث**αi** : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

β i: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة Cos=0 يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

❖ **باقي نظريات قياس التنويع الاقتصادي**

✓ **نظرية دورة الأعمال الإقليمية**

تفترض نظرية دورة الأعمال الإقليمية أن عدم الاستقرار الاقتصادي مدفوع بالطلب على الصادرات وتقيس عدم الاستقرار من حيث الفرق بين القطاعات المستقرة وغير المستقر، ولاختبار هذه العلاقة، يتم استخدام حصة المنطقة من القطاعات المستقرة أو غير المستقرة كمقياس للتنوع الاقتصادي، ويتم اختبار هذه الفرضية بواسطة مؤشر المتوسط الوطني(NAI) وفق الصيغة التالية:

$$NAI=\sum_{i=1}^{N}\frac{(S_i^{State}-S_i^{Country})^2}{S_i^{Country}}$$

حيث Si^{State} هي حصة القطاع من النشاط الاقتصادي في الولاية أو المنطقة، فإنSi^{Countr} هو متوسط حصة البلد من النشاط الاقتصادي في القطاع. i و N هو عدد القطاعات.

✓ **نظرية المحفظة:**

على الرغم من تطبيق نظرية المحفظة في الأصل على الأصول المالية، قام كونروي بتوسيع استخدامها لتحليل التنويع الاقتصادي، بإتباع مفهوم المحفظة الاستثمارية، إذا كان كل قطاع يعتبر استثماراً فردياً في منطقة ما، فإن حزمة القطاعات تمثل محفظة من الاستثمارات في المنطقة المعنية بالدراسة، على غرار

[1] Anar Ahmadov: **Political Determinants of Economic Diversification in Natural Resource-Rich Developing Countries,** 2012, p 09.

الاستثمارات المالية، فإن المحفظة الاقتصادية للقطاعات لها علاقة مع العوائد المتوقعة والمخاطر المرتبطة بها، حيث قد تشمل العوائد المتوقعة الدخل والعمالة والمنتجات والصادرات والصناعات وما إلى ذلك وتشمل المخاطر عدم الاستقرار الاقتصادي ومحدودية الموارد، ولهذا يهدف التنويع الاقتصادي إلى الحد من عدم الاستقرار في العوائد الإجمالية للمنطقة من خلال تخصيص مواردها المحدودة لمحفظة القطاعات ويتم حساب تباين محفظة المنطقة، والذي يمثل عدم الاستقرار الإقليمي على النحو التالي[1]:

$$\sigma_{p=\sum_{i=1}^{N} S_i^2 \sigma_i^2 (X_i)+\sum_{i=1}^{N} \sum_{j=1, j\neq i} S_i S_j \sigma_{ij(X_i X_j)}}^2$$

$_2$iهو تباين النشاط الاقتصادي في القطاع i و j i هو التباين المشترك للأنشطة الاقتصادية في القطاعين وj عدم الاستقرار الإقليمي هو المجموع المرجح للفروق (تقلبات القطاع الفردي) والتفاوتات (التقلبات بين القطاعات) لنشاط اقتصادي معين، ويشير انخفاض الفروق في الحافظة إلى وجود اقتصاد أكثر تنوعا، لقد وجدت الدراسات أن تباين المحفظة هو مقياس متفوق للتنوع الاقتصادي في تفسير عدم الاستقرار الاقتصادي الإقليمي مقارنة بمقاييس التنوع الأخرى مثل مؤشر ogive ومؤشر الانتروبيا.

✓ **نظرية التنمية الاقتصادية:**

وفقا لنظرية التنمية الاقتصادية، فإن التنويع الاقتصادي تحركه التغيرات المتزامنة في أنماط الإنتاج والاستهلاك والتجارة، وقد قيل أن التنويع قد يتعجل بفعل قوى النمو غير المتوازن، ولا سيما النمو الأسرع للقطاعات ذات مرونة الطلب المرتفعة في الدخل، لتقييم آثار النمو وعدم الاستقرار، هناك حاجة إلى معرفة أنواع القطاعات والروابط بين القطاعات، يمكن النظر إلى التنويع الاقتصادي من حيث التغييرات في مصفوفة المدخلات والمخرجات (I–O) أو بناءً على الروابط المشتركة بين القطاعات المفصلة في مصفوفة الإدخال والإخراج، اقترح Siegel استخدام نموذج I–O الذي يشتمل على عناصر نظرية المحفظة كإطار تكامل لتحليل التنوع الاقتصادي، كما يوفر نموذج IO إطاراً شاملاً لنمذجة ليس فقط الهيكل الاقتصادي للمنطقة من حيث الإنتاج والاستهلاك والعلاقات التجارية، ولكن أيضًا الأداء الاقتصادي للمنطقة كدالة مباشرة لهيكلها الاقتصادي، ويتيح إطار I–O إمكانية مقارنة تأثيرات النمو والاستقرار لاستراتيجيات التنويع المختلفة التي تتضمن تغييرات في مستوى ومزيج الطلبات النهائية الخارجية، على سبيل المثال برنامج ترويج الصادرات.

[1] Iyiola Omisore, Munirat Yusuf and Nwufo Christopher :**The modern portfolio theory as an investment decision tool,** Journal of Accounting and Taxation Vol. 4(2), 2012, P P 08,09.

يتمثل العائق الرئيسي لاستخدام هذا النهج على أساس إقليمي في عدم وجود جداول I–O متسقة بمرور الوقت، رغم أنه يمكن أن توفر نماذج I–O الإقليمية مثل (IMPLAN[1] و REMI[2] و RIMS[3] البيانات اللازمة لإنتاج العلاقة الأساسية بين الهيكل الاقتصادي والأداء، ولكن المشكلة تكمن في نقص بيانات السلاسل الزمنية للطلبات النهائية الخارجية لتقدير النمو والتباين المتوقعين.

[1]يستخدم تحليل IMpact لنموذج التخطيط تحليل I-O الكلاسيكي جنباً إلى جنب مع مصفوفات المحاسبة الاجتماعية الخاصة بالمنطقة ونماذج المضاعف.+

[2]يشتمل نموذج REMI على جوانب من أربعة مناهج رئيسية للنمذجة I-O : والتوازن العام، والاقتصاد القياسي والجغرافيا الاقتصادية.

[3]التطور المدفوع بعقلانية ونظام إدارة المعلومات.

خلاصة:

أكدت الدراسات التطبيقية أن الفجوة كبيرة بين الدول المتقدمة والنامية، الأمر الذي يحتم على الأخيرة أن تسارع من نموها الاقتصادي لمواكبة هذا التحول، وهذا لا يحدث إلا عبر عمليات متواصلة واستراتيجيات وسياسات مضبوطة وواضحة المعالم وفق إطار زمني، خاصة بالنسبة للدول التي لها ميزات نسبية في المنتجات الأولية، فهي الأكثر عرضة للصدمات وتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي لاقتصاداتها.

يفتح إعادة بناء الاقتصاد العالمي الفرصة لتجديد الجهود الصناعية، وينظر اقتصاديو التنمية باهتمام في كيفية قيام الدول النامية، وخاصة البلدان الأقل نمواً للاستفادة من فرصها الجديدة، إذ لم تكن الاستراتيجيات السابقة فعالة في تطويرها وتحقيق النتائج المرجوة، يشير دعاة التنويع الاقتصادي إلى أنه لا يمكن تحقيق التنويع بإتباع نهج مخطط ثابت شأنه في ذلك شأن التحول الهيكلي، فقد تختلف السياسات المنتهجة تبعا لخصائص البلد وموارده الطبيعية والبشرية.

وهذا ما يؤكد الحاجة الماسة إلى مزيج استراتيجي مصمم خصيصاً لبناء القدرات وتطوير القطاع الخاص لتعزيز التنمية في الدول النامية، إذ أن أغلب الدول التي نجحت في إحداث تحول هيكلي في اقتصاداتها انتهجت سياسات متنوعة ومجزأة، فلكل قطاع استراتيجي سياسة توائمه وتسمح له بالنمو والتطور.

الفصل الثاني:

التنويع الاقتصادي وسلاسل القيمة العالمية للأغذية الزراعية

تمهيد:

تحتل الصناعات الغذائية أهمية خاصة، حيث تعتبر قطاعا مهما في اقتصاديات معظم دول العـــالم؛ فهـــي توفر فرص عمل لشريحة واسعة من السكان، وكذا تحقق معدلات نمو مستمرة في جل الدول، كما تعتبر مكملة لدور قطاع الإنتاج الزراعي بما تقدم من خدمات ترتكز أساسا على تحويل المنتجات الزراعية إلى سلع متنوعة تلبي حاجات المستهلك من جهة ؛ وبالتالي فهي ترتبط بالأمن الغذائي الذي يتعدى مفهومه العلاقة البسيطة بـــين كميات الإنتاج الزراعـــي وأعـــداد المستهلكين الذين هم بحاجة إليه، ليشمل قدرة المجتمعات على توفير السلع الغذائية لجميع أفرادها على مدار السنة، ومن جهة أخرى محاولة التصدير إلى الأسواق الخارجية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق أن سلاسل القيمة العالمية (GVCs) والتغييرات العميقة في نموذج الإنتاج العالمي، قد أثر على التجارة والاستثمار الدوليين، وتطورات سوق العمل، حيث أدى التوسع الكبير في سلاسل القيمة العالمية وتطور الشركات متعددة الجنسيات إلى تأصيل التقدم التكنولوجي وسقوط الحواجز السياسية والاقتصادية في ظل سوق عالمية تتميز بمنافسة واحتكار عاليين، بعد أن أصبحت الشركات متعددة الجنسيات ومجموعات الأعمال تمثل حصة مهمة من النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم بمستويات إنتاجية عالية ذات تأثير سياسي قوي، إضافة إلى أنها توفر مساحة للنمو وتقوية الروابط المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية، لا سيما من خلال توسيع التجارة في الخدمات التي كانت تعتبر سابقًا غير قابلة للتداول، أصبحت اليوم ذات أهمية متزايدة في التجارة العالمية من حيث الإمكانية لمزيد من تحرير التجارة الدولية.

كما أصبحت البلدان النامية تشارك بشكل متزايد في المراحل المختلفة لسلاسل القيمة العالمية ويمكن أن تلعب هذه الروابط دورا مهما في تنميتها الاقتصادية، كما يمكنها أن تسهل نشر التكنولوجيا وبناء المهارات وبالتالي تعزيز قدرتها الإنتاجية.

انطلاقا مما سبق قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: **ماهية الصناعات الزراعية الغذائية،**

المبحث الثاني: **ماهية السلاسل العالمية للقيمة GVCs ،**

المبحث الثالث: **دور سلاسل القيمة العالمية للأغذية الزراعية في تسريع التنويع الاقتصادي.**

المبحث الأول: ماهية الصناعات الزراعية الغذائية

شـــهدت العقود الأخيرة تحولات اجتماعيـــة واقتصادية سريعة، وأدت التغـــيرات الهيكلية في الاقتصادات إلى زيـــادة دخـــل الفرد، والحد من الفقر، وتحســـين الأمن الغذائي في كل مـــكان تقريبـــاً ورغم ذلك لا يزال نحو 700مليون شـــخص يعيشـــون في فقر مدقع، وحوالي815 مليـــون شـــخص يعانون من الجوع المزمـــن حسب منظمة الأغذيـــة والزراعة والصندوق الدولي للتنميـــة الزراعية واليونيســـف وبرنامج الأغذيـــة العالمية ومنظمة الصحـــة العالميـــة، وحسب توقعاتهم ســـيعاني أكثر من 650 مليون شـــخص من نقص في التغذية.

تبرز أهمية الأغذية الزراعية، والصناعات الغذائية لتي تجهزها في التحـــول التغذوي في العالم من الأغذية الأساســـية التقليدية لصالح اســـتهلاك أكثـــر للفاكهة والخضار والمنتجـــات الحيوانية والأغذيـــة المجهـــزة، وكذا زيادة الطلب على الأغذيـــة بصورة عامة نتيجة الزيادة السكانية المتوقـــع أن تصـــل إلى نحو 9.8 مليار نســـمة بحلول عام 2050 حسب (إدارة الشـــؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحـــدة) الأمر الذي سيؤدي إلى الانتقـــال إلى نظـــم أكثر كثافة كأحـــد الخيارات لزيادة إنتاج الأغذيـــة ما من شـــأنه أن يزيد من الضغـــوط الحادة بالفعـــل على الموارد الطبيعية.

المطلب الأول: مفهوم الصناعات الزراعية الغذائية وتطورها

تجمع الصناعات الغذائية الزراعية جميع الشركات التي يتمثل نشاطها الرئيسي في تحويل المواد الزراعية بالمعنى الواسع للاستهلاك الغذائي النهائي، حيث أنها جزء لا يتجزأ من نظام الغذاء الذي يشمل أيضاً الأنشطة المصنفة عادة على أنها تنتمي للقطاع الزراعي، وتوزيع المواد الغذائية (النقل والتجارة والمقاهي والمطاعم)، إضافة إلى وسائل إنتاج محددة تصنعها قطاعات أخرى مثل الجرارات، الأسمدة والمعدات الصناعية وما إلى ذلك).

إن مفهوم الصناعات الغذائية هو أيضا خاضع لاجتهادات المنظرين والمختصين، حيث تطور هذا الأخير بتطورها عبر الزمن كما سنحاول التطرق إليه فيما يلي:

الفرع الأول: تعريف الصناعات الغذائية:

تعد الصناعة الغذائية أحد أهم قطاعات الصناعات التحويلية الرئيسية، ومن الدعائم الأساسية لتكوين البعد الاقتصادي الاستراتيجي، حيث أنها تساهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للإنسان وتعمل على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية.[1]

وقد تعددت تعاريف الصناعات الغذائية ونذكر منها:

– الصناعة الغذائية هي التطبيق العملي للعمل والتكنولوجيا بهدف إعداد وتصنيع وحفظ وتسويق المواد الغذائية باستخدام نتائج وأسس العلوم الأخرى في تصنيع الأغذية لزيادة عمرها التخزيني، والمحافظة على قيمتها الغذائية وجودتها.[2]

– "الصناعة الغذائية هي الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل المواد الأولية الزراعية وفقا لمواصفات محددة، لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتكييف والاستعمال، تماشيا مع الشروط الجديدة للاستهلاك الذي يفرضها التطور الحضاري".[3]

– كما تعرف أيضا على أنها مجموع المؤسسات التي تهتم أساسا بتحويل المواد الزراعية من أجل الاستهلاك الغذائي النهائي، وهي تعد جزءا هاما من النظام الغذائي الذي يضم بدوره النشاطات المصنفة في الزراعة كما التوزيع الغذائي.[4]

وقد اتفق الاتحاد الأوروبي على أن تكون ميادين الصناعات الغذائية كالتالي:

- ✓ صناعات الحليب(الألبان) ومشتقاته؛
- ✓ صناعات اللحوم؛

---

[1] إنعام قرشي: **الصناعات الغذائية بدولة الإمارات بين الواقع وتحقيق الأمن الغذائي**،" مجلة أفاق اقتصادية، مجلد28، عدد 2007، ص 17.

[2] ينظر: قـش فائزة: **توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد06، العدد الأول، 2019، ص ص 143، 144.

[3] منصف شرفي، عميروش بوشلاغم: **تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريعية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية المجلد 21، العدد01، 2021، ص 682.

[4] أيمن مزاهرة: **الصناعات الغذائية**، جامعة البلقان التطبيقية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص13.

- ✓ صناعات الحبوب (المحاصيل) والطحن؛
- ✓ صناعات الفواكه والخضر؛
- ✓ صناعات الزيوت والدهون؛
- ✓ صناعات المشروبات؛
- ✓ صناعات غذاء الحيوانات؛
- ✓ الصناعات الغذائية الأخرى(الخبز، الحلويات، السكر، الشوكولا، العجائن الغذائية، الشاي، القهوة التوابل، الغذاء الموجه للأطفال والمكملات الغذائية).[1]

الفرع الثاني: التطور التاريخي للصناعات الغذائية:

ربما ولدت صناعة الأغذية في نفس الوقت الذي نشأت فيه الزراعة، حيث عرف المصريون القدماء زيت بذرة الكتان منذ عصر ما قبل التاريخ وذلك بغرض استخدامها في الغذاء والطب والإضاءة كما برعوا في حفظ الفواكه كالعنب[2]، كذلك عرف الياباني ن طريقة الحفظ والتبريد من خمسمائة سنة قبل الميلاد فكانوا يحفظون الأسماك في الثلج المتراكم في المرتفعات، أما في العصر الحجري الحديث، منذ حوالي أحد عشر ألف عام، إن تحويل المواد الخام الزراعية القابلة للتلف إلى مواد غذائية قابلة للتخزين يمكن استخدامها مباشرة في تحضير الوجبات هو الهدف الأساسي لهذا النشاط، وقد ظل مدمجاً في الإنتاج الزراعي لفترة طويلة جداً في شكل حرفي وعائلي، ولم تظهر صناعة المواد الغذائية بالمعنى المعاصر للمصطلح حتى أواخر (القرن التاسع عشر) خلال الثورة الصناعية[3].

لقد مارس الإنسان كما تشير إليه بعض الدلائل التاريخية عمليات متعلقة بصناعة الأغذية، كعملية تجفيف اللحوم واستعمال الملح لحفظها، وقد كان قدماء مصر أول من استخدم وسائل طحن الحبوب، ثم أدخل الرومان تحسينات عليها، وأدت إلى ظهور الرحى التي لا تزال تستعمل إلى يومنا هذا، ولقد استغل

---

[1]Cyril bernade,Chantal .L : **Industrie Agro-alimentaire** ,revue de l'Industrie agroalimentaire 2005 , drire nord – Pas-de-Calais, p 02.

[2]Renè Moletta, et miron guillou: **gestion des problèmes environnementaux dans les industries agro-alimentaire**, édition TEC et doc, Paris, 2006, p16.

[3]حنان عثمان محمد: **استراتيجية التغيير التنظيمي المخطط في إطار مدخل إدارة الجودة الشاملة بالتطبيق على المنشآت الصناعية في السودان**، قطاع الصناعات الغذائية 2000–2006، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان، 2007، ص 236 .

الإنسان الطبيعة لمدة طويلة كاستخدامه للثلج الطبيعي في حفظ الغذاء، ونتيجة لعدم توفره في الكثير من مناطق العالم أدى بالإنسانية إلى اكتشاف أنظمة التبريد الميكانيكي، وتمكن الخباز الفرنسي نيكولاس أبيرت من الحصول على جائزة عام 1809 م والمخصصة لمن يتمكن من ابتكار طريقة تستعمل في تهيئة غذاء لا يتسرب إليه التلف والفساد، بعدما تمكن من حفظ أنواع كثيرة من الأغذية في علب زجاجية كان يطبخ الغذاء فيها، ثم يغلقها بإحكام فتبقى دون تلف لمدة طويلة.[1]

كما أن التنافس الشديد في إنتاج الغذاء كان له الأثر الكبير في دفع هذه الصناعة إلى الأمام فكان التنافس في إنتاج أغذية من المصادر النباتية التي تقارب في صفتها قرينتها المستخرجة من مصادر نباتية كالزبدة المستخرجة من الحليب والمارغرين المستخرجة من الخضار، وكذا التنافس في ابتكار وسائل حفظ الغذاء مما أدى إلى تحسينها ليكون الغذاء المحفوظ بواسطتها أفضل من المحفوظ بطرق أخرى بالإضافة إلى أن التغير في نمط الغذاء لدى السكان أثر بشكل كبير في دفع هذه الصناعة نحو التقدم.[2]

الفرع الثالث: المركب الزراعي الغذائي

يرجع مفهوم التحليل الكلي للفروع إلى فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وعلى رأسها ما قام (Mason) والذي أسس اللبنة الأولى لظهور ما يسمى الاقتصاد الصناعي، وقد تم تطوير هذا المجال المعرفي في إطار نظرية الهيكل السلوك الأداء، وانطلاقا من ذلك جاء مدخل التحليل الوظيفي أو القطاعي حيث تم استخدام الاقتصاد الصناعي في دراسة الفرع، ثم من خلال الاقتصاد الجزئي باعتماد أدوات رياضية دقيقة، ويشير إليه كذلك "مايكل بورتر" ممثل تيار الاستراتيجية الصناعية من خلال أعماله سنوات التسعينات كما استعملت نظرية الاقتصاد المؤسساتي الجديد في تحليل الاقتصاد الزراعي الغذائي والتي تجد أصولها في التيار الرئيسي المتمثل في نظرية تكلفة المعاملات لويليامسون[3] .

---

[1] عبد الرزاق فوزي: **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي "حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص32.

[2] المرجع نفسه، ص33.

[3] Bencharif. A, Rastoin. J.L**: Concepts et Méthodes de l'Analyse de Filières Agroalimentaires: Application par la Chaîne Globale de Valeur au cas des Blés en Algérie**, document de travail N° 7, umr moisa, Montpellier, France, 2007, p 06.

المطلب الثاني: خصائص الصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الصناعي:

تمتاز الصناعات الغذائية بعديد الخصائص التي جعلت منها فرعاً مهما من فروع الصناعة، وسنحاول إبراز ارتباطها الوثيق بالقطاع الصناعي وبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى:

الفرع الأول: أهمية الصناعات الغذائية

على اعتبار أن الصناعات الغذائية من أقدم الصناعات التحويلية التي عرفتها البشرية، فهي دائما تأتي في المقدمة من حيث مساهمتها بشكل محسوس في الرفع من سرعة النمو الاقتصادي ليس فقط من أجل مسايرة النمو السكاني وتوفير فرص العمل فحسب، بل في العمل على توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء، والتقليل من الاعتماد على الخارج في سد احتياجات الأفراد، كذلك فهي تعمل على توفير عائد كبير ناتج من الصادرات يمكن استغلاله في الاستثمارات المختلفة التي تساهم في زيادة الرخاء الاقتصادي.[1]

وتتضح الأهمية الاقتصادية للصناعات الغذائية في:

- ❖ تعتبر الصناعة الغذائية مساهم أساسي في الأمن الغذائي لأي دولة من خلال توفير السلع الضرورية؛
- ❖ تعمل الصناعات الغذائية على حفظ الأغذية من الفساد، وتوفيره على مدار السنة، كما يساهم بسهولة بتسويقها وتوزيعها على نطاق عالمي، فمثلا: الجيوش والشعوب أصبح من السهل توفير الغذاء لها في كل الأوقات وبتكلفة معتبرة، وبذلك توفر الصناعات الغذائية التخزين المناسب لحفظ الأغذية طول السنة؛
- ❖ غالبية المؤسسات المنتمية لها مؤسسات تحويلية حيث تشكل حلقة ضمن سلسلة طويلة تسمى السلسلة الغذائية؛ إذ لها تأثير مباشر على تشجيع صناعات أخرى؛
- ❖ تدفع الصناعات الغذائية وتنامي المجمعات الزراعية الصناعية لاستصلاح مساحات جديدة من الأراضي وزراعتها بالخضر والفواكه لضمان توفير المواد الخام اللازمة لعمليات التصنيع الغذائي، وبالتالي ضمان أن تعمل المصانع بكامل طاقتها الإنتاجية، وبصورة اقتصادية سليمة من خلالها خفض تكلفة نقل الخامات الزراعية من أماكن زراعتها إلى أماكن تصنيعها.
- ❖ **المساهمة في إحلال الواردات** التي تستوردها الدولة من مخرجات هذه الصناعات، ما يغطي العجز في توفير المواد الغذائية إضافة إلى اعتبارها مورد كسب للعملة الصعبة بخفض الواردات أو زيادة الصادرات.

[1] Bencharif. A, Rastoin. J.L, op cit, P 06.

- ❖ أهميتها في تشغيل اليد العاملة: مثلا تشغل الصناعات الغذائية أكثر من 14 مليون شخص في الولايات المتحدة الأمريكية،
- ❖ **تنويع المنتجات:** يساهم التصنيع الغذائي بتوفير أشكال مختلفة من المواد الغذائية فمثلا البرتقال يمكن استهلاكه سائل مشروب أو مربى أو طازجا، والاستفادة كذلك من بقايا المزارع وتحويلها إلى مواد نافعة، فمثلا استعمال بقايا عصير قصب السكر لإنتاج "المولاس" الذي يستعمل في صناعة الخل؛
- ❖ **نشر الوعي الغذائي** بين فئات المجتمع المختلفة وذلك نتيجة نشاطات الترويج وإقامة المعارض والندوات؛
- ❖ **مساهمة الصناعات الغذائية الحديثة في تكوين القيمة المضافة** :لقد زادت أهمية قطاع الصناعات الغذائية أكثر من أي وقت سبق، في ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني والضرورة الملحة لإيجاد بدائل للتبعية اتجاه قطاع المحروقات، باعتبار أن تنمية قطاع الصناعات الغذائية تساهم مساهمة فعالة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات في الاقتصاد الوطني، وبالتالي ترتفع نسبة إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وترقية التصدير خارج المنتجات النفطية، وتقليل الاعتماد على الجباية البترولية، الأمر الذي يعرض الدول لحدوث تقلبات اقتصادية، بسبب تقلب الطلب الخارجي على المحروقات، وخضوعه كذلك لتغيرات الأسعار في الأسواق المالية، حيث تتعرض الدول الصناعية لموجات من الكساد الاقتصادي أحيانا والرواج الاقتصادي أحيانا أخرى، يؤدي مباشرة إلى تقلب طلبها على المواد الأولية، مما يؤدي لتقلبات دورية في حصيلة الصادرات بشتى أنواعها[1].

الفرع الثاني: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الصناعي والتكامل بينهما:

أدى التطور الصناعي إلى تغيير جذري في بنية الصناعات الغذائية؛ الأمر الذي جعلها تعتمد، إضافة للزراعة عبر منتجاتها، على المكائن والمعدات والمواد الكيماوية كجزء مهم يقدم كمدخلات للصناعة الغذائية، حيث لا يمكن إقامة مصانع غذائية دون اللجوء إلى فروع الصناعة الأخرى، [2] إذ هناك علاقة تشابكية بين مختلف الفروع الصناعية الأخرى والصناعات الغذائية، وأي تطور يحصل في أي مدخل صناعي تعتمد

---

[1] عميروش بوشلاغم وشرفي منصف: **تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريعية في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني حول رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، يومي 22 و23 أكتوبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، الجزائر، ص95.

[2] خلف بن سلمان بن صالح النمري: **دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص 24.

عليه صناعة الأغذية إلا ويكون له أثر ملموس في تطور هذه الأخيرة، والشكل التالي يلخص علاقة فرع الصناعات الزراعية الغذائية بباقي القطاعات الاقتصادية:

الشكل رقم04: يوضح منبع ومركز ومصب فرع الصناعات الزراعية الغذائية

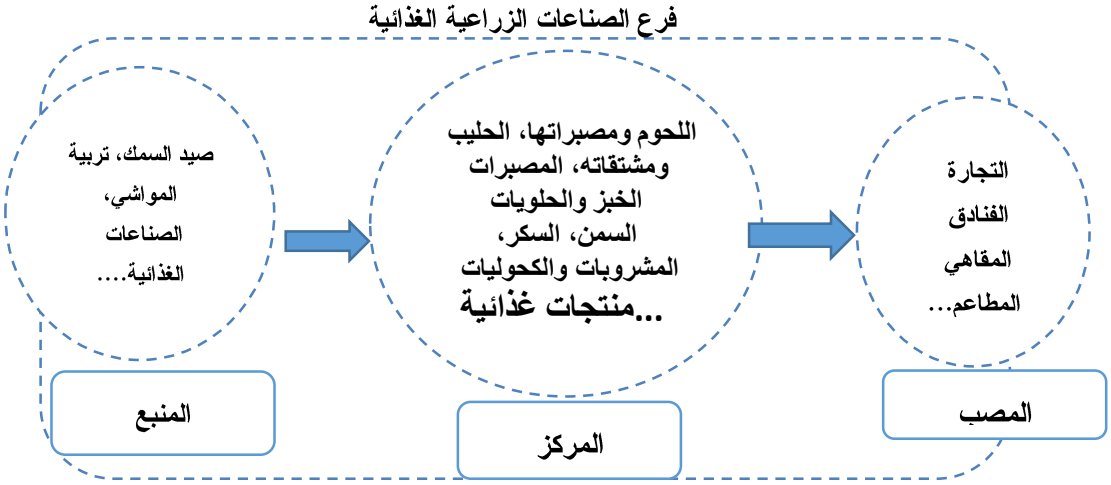

المصدر: من إعداد الباحث

الفرع الثالث: الصناعات الغذائية وسلامة الأغذية وجودتها

سمح التطور الحالي في مجال الأبحاث التكنولوجية للصناعات الغذائية بإمكانية حفظ الغذاء لفترة طويلة من الزمن أو نقله عبر المحيطات والبحار من قارة لقارة ، وبعد أن أصبح مفهوم الجودة والسلامة الغذائية عنصرا أساسيا من عناصر الرعاية الصحية، وأصبحت الأمراض الناجمة عن تلوث الغذاء هي المشكلة الصحية الأكثر انتشارا في العالم ، وقضية مؤرقة في مجال الصحة البشرية ، ولأن لها علاقة كبيرة بما ينتج في المصانع الغذائية، توجه الاهتمام أكثر للحفاظ على سلامة الغذاء وجودته، وهذا ما تطلب اتخاذ الإجراءات الضرورية من قوانين وتدابير في المجال الصحي والمراقبة الغذائية [1]

توسع اهتمام الدول من مشكلة توفير ما يكفي من المواد الغذائية للمواطنين، إلى توفير المواد الغذائية التي يمكن لها أن تساعد في تحسين مستويات المعيشة، ما دفع إلى تشريع قوانين تلزم مؤسسات الصناعات الغذائية بتزويد مصانعها بمختبرات ومعدات وأجهزة حديثة للتأكد من تنفيذ مواصفات ومعايير السلامة الغذائية، وتوفير كوادر عالية التأهيل والتدريب والاستمرار في اكتساب تلك الكفاءات لآخر معطيات العلم والمعرفة الفنية لسلامة الغذاء.

[1] عميروش بوشلاغم وشرفي منصف، المرجع السابق، ص 86.

وهذا ما يستدعي من الدول وخاصة النامية منها التركيز على العلوم في تطوير أنظمتهم الرقابية حتى يمكنها الوصول إلى الأسواق العالمية، وفق شروط وقوانين المواصفات العالمية مما ينعكس إيجابا على الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في هذه الدول[1].

المطلب الثالث: الصناعات الزراعية الغذائية في العالم

تجمع السلسلة الغذائية بين الشركات التي تتراوح من المنبع الزراعي إلى التوزيع، بما في ذلك الصناعات والتعاونيات والحرف الغذائية والشركات التجارية وتجارة التجزئة والمطاعم الجماعية. يتكون قلب القطاع من شركات تصنيع الأغذية (تعاونيات، صناعات، حرف يدوية)، وتؤثر عوامل عدة في شروط تنافسيتها.

الفرع الأول: شركات الصناعات الغذائية في العالم:

يرجع أساس السيطرة على قطاع الصناعات الغذائية في العالم إلى مدى تطور وملائمة تكنولوجيات حفظ الأطعمة، هاته الأخيرة تسمح بنقل المنتجات عبر الأقطار محليا ودوليا، للحفاظ على المنتج الغذائي لأطول فترة ممكنة تحت شروط نظامية من الحفظ (الرطوبة المعتدلة–درجة الحرارة وعوامل أخرى...)، إلا أن هناك عدة معايير أخرى تضمن التقدم في مجال الصناعات الغذائية وخاصة معايير الجودة".

الجدول رقم 03: ترتيب الشركات العشر الأولى في العالم في الصناعات الغذائية لسنة 2020

الترتيب	الدولة	الشركة	مليار دولار
01	سويسرا	Nestlé	78,9
02	و.م.أ	PepsiCo	63,5
03	بلجيكا	Anheuser–Busch InBev	56,4
04	البرازيل	JBS	46,2
04	و.م.أ	Tyson Foods	38,2
06	و.م.أ	The Coca–Cola Company	35,4
07	و.م.أ	Mars	35
08	و.م.أ	Archer Daniels Midland	34,1
09	و.م.أ	Cargill	30,5
10	فرنسا	Danone	27,8

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: (تاريخ الاطلاع: 2022/03/15، سا 15:35).

http://dictionnaire.sensagent.leparisien.fr/Classement%20mondial%20des%20entreprises%

[1] عبد الوهاب عبدات: **واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة 1997–2007**، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص 86.

من خلال الجدول السابق تتضح هيمنة الشركات الأمريكية على هذا الفرع من الصناعة، فبعد شركة Nestlé السويسرية المهيمنة منذ سنوات طويلة على صدارة الشركات الأعظم في المجال، جاء تريب بقية الشركات منطقيا نظرا للحيز الجغرافي الذي تغطيه وكبر حجم السوق الدولية القريبة، لكن ورغم بعد الولايات المتحدة عن الأسواق العالمية جغرافيا، إلا أن قوة القدرة اللوجيتسية التي تمتلكها جعلت منها تكتسح هذا الفرع أيضاً، فيما تراجعت دانون الفرنسية إلى المركز العاشر.

الجدول رقم04: ترتيب أكبر شركات منتجات الألبان في العالم لسنة 2020

الترتيب	الشركة	مليار دولار	الدولة
01	Nestlé	24.3	سويسرا
02	Lactalis	20,8	فرنسا
03	Danone	18	فرنسا
04	Fonterra	14,3	نيوزيلندا
04	FrieslandCampina	13,8	هولندا
06	Dairy Farmers of America	13,6	و.م.أ
07	Arla Foods	12.4	الدنمارك والسويد
08	Yili	11,2	الصين
09	Saputo	11	كندا
10	Mengniu	10,3	الصين

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

http://dictionnaire.sensagent.leparisien.fr/Classement%20mondial%20des%20entreprises%20leader%20par%20secteur/fr-fr/#Agroalimentaire. 15/03/2021 . 15.30 AM

الفرع الثاني: النظم الغذائية وأهم المحركات:

يظهر الشكل الموالي مدى الطلب المتزايد من جميع الفئات والشرائح على المواد الزراعية الغذائية في ظل المتغيرات الإقليمية والظروف الاقتصادية التي يمر بها العالم، فالطلب على هذه المواد متزايد باستمرار باعتبارها سلع أساسية.

الشكل رقم05: تطور تجارة المواد الزراعية الغذائية في الفترة 1995-2018

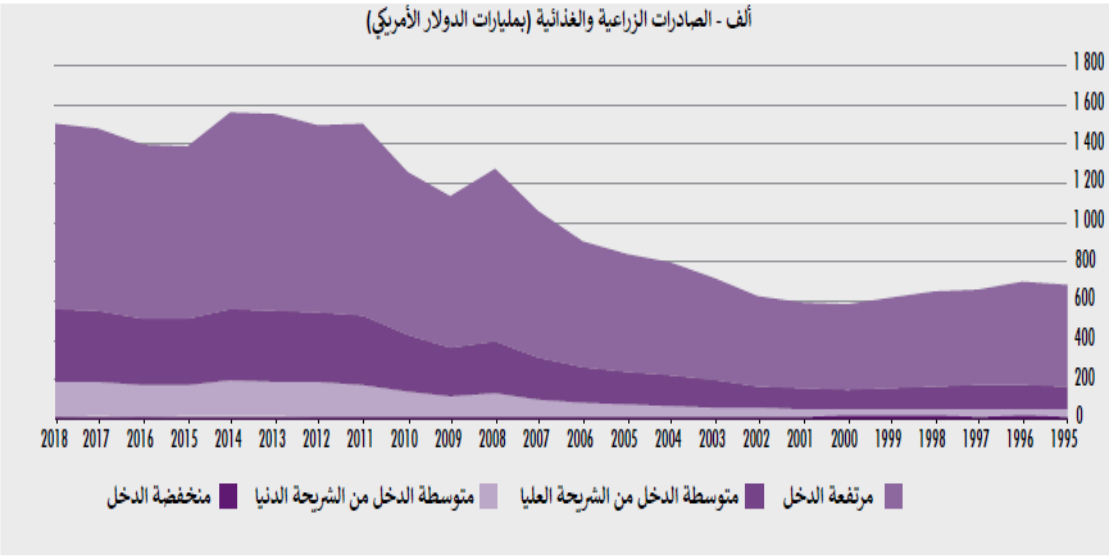

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة : حالة أسواق السلع الزراعية، الأسواق الزراعية والتنمية المستدام: سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية، روما، 2020.

أصبحت الحاجة ملحة لإيجاد آليات وهياكل فعالة لتطوير تنافسية قطاع الصناعات الغذائية بكل فروعه، نظرا لارتباطه مباشرة بتوفير الحاجات الأساسية من الغذاء للسكان، ومساهمته في سد الفجوة الغذائية، بالإضافة إلى قدرته على زيادة حركية باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى نظرا للعلاقة التشابكية والتكاملية معها[1].

[1] شريف بودري: **متطلبات ترقية ودعم الصناعات الغذائية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية**، ملتقى دولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، يومي 23-24 نوفمبر، 2014، ص 11.

الشكل رقم06: المحركات الرئيسية للنظم الغذائية

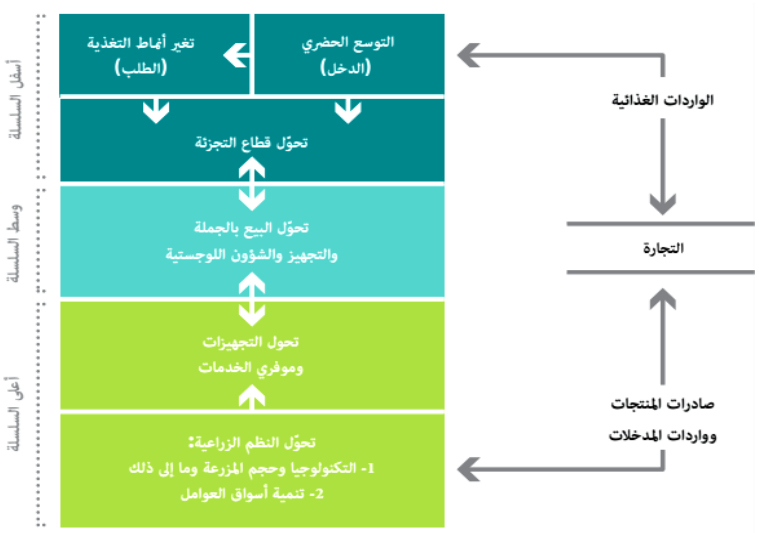

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة : حالة أسواق السلع الزراعية، **الأسواق الزراعية والتنمية المستدام: سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية**، روما، 2020.

يفرض هذا الوضع على المؤسسات لعب الدور المنوط بها واتخاذ إجراءات التحديث اللازم – على غرار ما يجري في العالم – بما ينسجم والوضع الجديد.

تواجه هذه المؤسسات في أرض الواقع مشاكل وصعوبات تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة، ومن أهم هذه المشاكل:

– ضعف تنافسيتها سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية،

– وصعوبة الحصول على المعلومات الاقتصادية المضبوطة والمحينة التي تمكنها من رسم مخطط تسويق منتجاتها في الأسواق المحلية والعالمية،

– عجزها الكبير في استعمال واستغلال التكنولوجيات الحديثة والابتكار في جميع مجالات نشاطاتها

–وضعف ثقافة المناولة الصناعية لدى معظم المؤسسات.

الأمر الذي يفرض ضرورة تأهيل هذه المؤسسات لتكتسب قوة تنافسية اتجاه التدفق الهائل للسلع الأجنبية، نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية الضرورية[1].

[1] محمد فرعون: **الأداء الشامل في المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2016 /2017، ص 131.

الفرع الثالث: شروط تنافسية شركات الصناعات الزراعية الغذائية

يعتبر هذا الفرع من الصناعة أكثر الفروع عرضة لتقلبات الأسعار الناتجة عن تغيرات البيئة الاقتصادية الدولية، حيث تتحكم الشركات العملاقة في شبكات الإنتاج والتوزيع وحتى في التكنولوجيا، هاته العوامل تجعل لزاما على الدول النامية مسايرة ركب التطور التكنولوجي في مجال الحفظ والتعليب والتوزيع والتسويق، وكذا في المجالات الآتية:

✓ **الموارد البشرية المؤهلة:**

لقد أثبتت كل النظريات الحديثة أهمية العنصر البشري باعتباره أهم عوامل الإنتاج، بما يمتلكه من قدرات فكرية إبداعية، في ظل المتغيرات الدولية من انفتاح تجاري وتطور تكنولوجي، إضافة لتنوع السلع والخدمات كماً ونوعاً، فبعد أن كان ينظر إليه على أنه تكلفة يجب تدنيتها، وقيد يعرقل سير المؤسسة نحو تحقيق أهدافها، تحول مع مرور الوقت إلى مورد يجب الاستثمار فيه، فنجاح نجاح أي مؤسسة اقتصادية يعتمد بشكل أساسي على طبيعة وكفاءة الموارد البشرية فيها إطارات كانوا أم عمال في مستويات دنيا فأصحاب المراكز العليا هم من يحددون الطرق والأساليب التي تسير باقي أفراد المؤسسة[1].

تتأكد أهمية العنصر البشري في نجاح المنظمات في ظل تحولات البيئة التنافسية الجديدة، والتي تفرض على المؤسسة ضرورة البحث عن أنجع الأنظمة التسييرية التي تمكنها من الاستثمار الفعال للموارد البشرية وجعلها أداة لخلق التميز، واعتبار الموارد والكفاءات البشرية موردا استراتيجيا مسؤولا على خلق ميزة تنافسية مستدامة.

✓ **مناخ الأعمال:**

يتطلب تحسين مناخ الأعمال لهذا الفرع الصناعي الهام مجموعة من العوامل المتكاملة فيما بينها والتي تسهم في خلق أكبر عدد من المؤسسات أو الاستثمارات في هذا المجال، ومن أجل نجاح شركات الصناعات الزراعية الغذائية يجب توافر ما يلي[2]:

---

[1] ينظر: عادل محمد زايد: **إدارة الموارد البشرية – رؤية إستراتجية**–، كتب عربية لنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 32.

[2] ينظر: أحمد مصنوعة: **الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 09 .

- **نظام مصرفي مرن** قصد تيسير التمويل الخاص بالصناعات الصغيرة والمتوسطة عبر إعداد استراتيجيات وترتيبات فعالة بين جميع الأطراف المعنية، تهدف إلى دعم الابتكار وتحسين المنافسة ووضع آليات ضمان خاصة بالمشاريع؛
- **توافر إجراءات إدارية بسيطة**، والأخذ بنظام حقوق الملكية ووضع آليات فعالة لمحاربة ظواهر الرشوة والفساد الإداري واستغلال النفوذ؛
- **توافر سياسة حوكمة جيدة** داخل الهيئات والمؤسسات الحكومية لتشجيع المبادرة الحرة، عن طريق تحسين الإطار التشريعي لمناخ الأعمال؛
- **توافر آليات ضمان خاصة بالمشاريع الصناعية الجديدة** وزيادة حجم الإعانات الحكومية وتشجيع القروض الموجهة للمشاريع متناهية الصغر؛
- **سياسات واستراتيجيات صناعية فعالة**، يسهم الصناع وأصحاب المؤسسات والمؤسسات والحكومات في إعدادها، بهدف دعم القطاع الخاص ليضطلع بدوره المنشود في التنمية؛
- **قطاع بحث وتطوير ذو كفاءة عالية** يسمح بمشاركة القطاع الخاص في الإنفاق على البحث العلمي والتكنولوجي، وتوافر صناديق لرأس المال المخاطر، وصناديق التمويل الخاصة والمخصصة لتمويل بحوث الشباب وإبداعاتهم واختراعاتهم وتبنيها حسب حاجيات السوق.
- **توافر شبكة المعلومات الضرورية والشاملة والحديثة**، لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مواكبة تطورات السوق سريعة التحول والتغير.

✓ **مواصفات الجودة والمواصفات القياسية العالمية:**

إن المعرفة الإدارية والتشاركية في معالجة التحولات التي تحدث في بيئة الأعمال المعاصرة، وممارسة الإدارة الجيدة إلى جانب حماية المستخدمين والمستهلكين، وتسيير العديد من جوانب حياتهم حيث أصبحت هذه القدرة مرتبطة عند البعض بمدى تبني المؤسسة لفلسفة الجودة الشاملة، لا تقبل بموجبها وجود أي موارد

عبد الوهاب عبيدات: **واقع الصناعات الغذائية وأفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997-2007)**، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر، 2011، ص 332.

ذات جودة متدنية أو أخطاء وعيوب في جميع عملياتها ونشاطاتها، إلى جانب تصميم منتجاتها وفقا لمواصفات عالمية حديثة تتماشى مع الانفتاح الذي عرفته الأسواق العالمية ومتطلبات الزبون.

وهذا ما يبرز لنا أهمية مواصفات الإيزو ISO في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات، لتلبيتها لهذه الشروط، حيث يعتبر التوافق مع المواصفات القياسية الأساس العام للتجارة العالمية، فبدونها لا يمكن تحقيق تجانس المنتوج ورضا المستهلك والزبون، كونها تحدد العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار في الإنتاج العالمي للجودة، كما أنها تضع الأسس للتطابق العالمي مع المواصفات العالمية من أجل التموقع في الأسواق العالمية.

وتعتبر استراتيجية التأهيل والتوافق مع المواصفات القياسية العالمية من بين الاستراتيجيات المهمة، التي تسعى إليها المؤسسات في ظل تحولات المنافسة العالمية، حيث أن حصول هذه المؤسسات على شهادة الإيزو يعني امتلاكها لنظام قادر على التحسين المستمر وفقا لمبادئ الجودة الشاملة مما يمكنها من التميز تنافسيا[1].

وبناء على هذا أصبح اعتماد مواصفات الايزو (ISO) يساهم في تعزيز القدرة التنافسية لهذه المؤسسات وهو ما يثبت أهميتها في التنمية والتطور، ونظرا لهذه الأهمية فقد أضحت مسعى وهدف العديد منها، وخاصة منها اعتماد مواصفات نظام إدارة الجودة ISO9000 ومواصفات نظام إدارة البيئة ISO14000 [2].

يستدعي تطوير هذا القطاع توحيد الجهود بين المؤسسات العاملة فيه والدولة، وإيجاد رؤية مشتركة ومتوازنة تعتمد على أسس علمية واستراتيجية استشرافية للمستقبل واضحة المعالم، بهدف تحقيق ما يسمى بالأمن الغذائي في إطار التنمية المستدامة، حيث يحتل قطاع الصناعات الغذائية أهمية كبرى في النسيج الاقتصادي، يعول عليه في لعب دور كبير لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة؛ فهو الرافد الحقيقي لأكبر الآمال الاقتصادية[3].

---

[1] خالدي خديجة: **الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الايزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة تبسة، يومي 6- 7 نوفمبر 2013، ص 07.

[2] قرومي حميد: **أهمية الجودة الشاملة ومواصفات الايزو ISO في تنافسية المؤسسة**، ملتقى دولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات، جامعة الشلف، يومي 8-9 نوفمبر 2010، ص 09 .

[3] شريف بودري، مرجع سابق، ص 11.

المبحث الثاني: ماهية السلاسل العالمية للقيمة

حدثت زيادة في الإنتاج في سلاسل القيمة العالمية (GVCs) حول الاقتصاد العالمي على مدى العقود الثلاثة الماضية، CVMs كانت محركًا للنمو ومحركًا مهمًا لخلق فرص العمل، خاصة في البلدان النامية وفي نفس الوقت طرحت أسئلة بشأن ما إذا كانت المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ستستمر في المستقبل وفق استراتيجية إنمائية قابلة للتطبيق من أجل النمو الشامل والعمل اللائق.

يؤثر انتشار سلاسل القيمة العالمية في الاقتصاد العالمي بشدة على التجارة وأسواق العمل، ولكن أيضًا في مجالات أخرى مثل عدم المساواة والفقر والبيئة، وحتى التدابير التي عادة ما يسترشد بها في مناقشة السياسة مثل الموازين التجارية الثنائية، أو حصص سوق التصدير أو أسعار الصرف الحقيقية تحتاج إلى إعادة تعريف من أجل فصل القيمة المضافة المحلية والأجنبية المتجسدة في التدفقات التجارية.

المطلب الأول: التأصيل النظري لسلاسل القيمة العالمية (GVCs)

لقد كانت التغيرات التكنولوجية والتنظيمية حاسمة في تحولات طرق تنظيم الإنتاج عبر الزمان والمكان؛ فالمحرك البخاري – في القرن التاسع عشر– والذي جعل النقل والتصنيع يتمان بطرق اقتصادية سمح بالفصل المكاني للإنتاج عن الاستهلاك، وعلى الرغم من بقاء الإنتاج في القرن العشرين منظما في شركات متكاملة رأسيا، إلا أن أسلوب الإنتاج بدأ يأخذ مرونة أكثر عبر تقسيمه إلى عدة مهام؛ ليتم نقل بعضها خارج حدود الشركة من خلال التعاقد الخارجي، لتساهم التطورات في تكنولوجيا الإعلام والاتصال –في أواخر القرن العشرين– في تيسير الاستعانة بمصادر خارجية عالمية ونقل أنشطة التصنيع خارج الأقاليم الوطنية؛ ما أدى إلى تنظيم النشاط الاقتصادي في سلاسل قيمة عالمية (GVCs)، ولكن الانتشار العالمي لهذه الأنشطة لم يمنع من بقائها محكومة مركزيا من قبل " الشركات الرائدة"[1] .

الفرع الأول: ضبط مصطلح سلاسل القيمة:

إن الإنتاج في سلاسل القيمة العالمية معقد ويتعلق بالاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات في فروعها الخارجية وقبل كل شيء في الإنتاج، وتسمح الاستعانة بمصادر خارجية للعلامات التجارية العالمية والموزعين بالتنسيق بدون أي تسهيلات، بشكل خاص في الصناعات ذات العمالة حيث يكون "المصنعون

[1] Stefano, P., & Gary, G: **Introduction to the Handbook on Global Value Chains**, Edward Elgar Publishing , Copenhagen Business School (CBS), 2019, P P 01,02.

بدون مصانع" مسؤولين عن أنشطة ذات قيمة مضافة عالية (دراسة وتصميم العلامة التجارية للمنتج) والاستعانة بمصادر خارجية لقطاعات التصنيع منخفضة القيمة المضافة للمنتجين بشكل عام في البلدان النامية.[1]

إن مصطلح سلسلة القيمة قد تم إدخاله من قبل "مايكل بورتر" في مؤلفه "الأفضلية التنافسية" سنة 1985، لأن فكرة سلسلة القيمة تسمح بتفكيك وإعادة تركيب نشاط المؤسسة بصورة بيداغوجية مبسطة بالتوافق مع العمليات الثانوية، كما تسمح هذه المقاربة بتحديد منابع الأفضلية التنافسية الكامنة لصالح المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة، لأن المؤسسة الاقتصادية تتميز عن منافسيها لما تمتلكه من ميزة وحيدة من شأنها أن تجعل العملاء مرتبطين بها، فالقيمة هي ذلك الكل الذي يجعل العملاء مستعدون للحصول على المنتوج المعروض لهم، تلك القيمة التي جاءت نتيجة لعدة أنشطة قام بها المنتجون، وعلى ضوء هذا المفهوم بحث بورتر عن تلك المناطق المهمة لخلق القيم. [2]

كما تعرف سلسلة القيمة بأنها:" مجموعة متتابعة من الأنشطة والعمليات التي تمارسها المؤسسة خلال دورة حياة المنتج، إذ يشير هذا التعريف إلى الترابط الموجود بين سلسلة القيمة ودورة حياة المنتج[3]

وصف فريدريك (2016) سلسلة القيمة بأنها "النطاق الكامل للأنشطة التي تقوم بها الشركات والعمال لجلب منتج من تصميمه إلى استخدامه النهائي وما بعده[4].

أنصار عولمة الاقتصاد يرون سلسلة القيمة كشبكة من الشركات الصناعية أو الخدمية منتشرة حول العالم، مرتبطة باتفاقيات شراكة وتساهم في تصنيع منتج واحد أو أكثر، وتتميز سلسلة القيمة بعد ذلك بمنتج سوق، وظائف / عمليات فنية، جهات فاعلة، أشكال متداخلة من العلاقات، التبادلات، العقود بين الجهات الفاعلة... إلخ، إن مفهوم سلسلة القيمة يشمل الطريقة التي تترابط بها المجموعات والبلدان والمناطق الكبيرة

[1] **les chaînes de valeur mondiales pour un avenir inclusif et durable**, note d'information, Groupe 5: Nouvelles approches de la croissance et du développement Préparée pour la 2e Réunion de la Commission mondiale sur l'avenir du travail15-17 février 2018, pp 01,02.

[2]Fabien Tallec, Louis Bockel, : **L'approche filière Analyse fonctionnelle et identification des flux**, Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture, FAO, 2005, p03.

[3]عبد الرحمن، عبد المجيد عاطف: **إطار مقترح لتحليل وإدارة التكلفة من المنظور الاستراتيجي بهدف تعظيم قيمة المنشأة**، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 27، العدد 02،2003، ص 139

[4] Adebisi, A., & J. Struthers, J: **logistics and global value chains in Africa, the impact on trade and development**, (U. university of Sussex Brighton, Ed.) , Palgrave studies of sustainable business in Africa, , 2019, P05.

على مستوى الاقتصاد العالمي، ثم نتحدث عن "سلسلة القيمة العالمية" التي لا يمكن تحديدها إلا بعد تحليل منهجي، باستخدام نموذج مبتكر (Gereffi، 1994) يسمح بفهم ديناميات عولمة الاقتصاد والتجارة الدولية.[1]

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن سلسلة القيمة هي السياسات والطرائق المنتهجة التي تساهم في زيادة تنافسية المنتجات لتحقيق أعلى عائد ممكن بأفضل جودة ممكنة، مع الحد من التكاليف خلال كل مراحل المنتج؛ أي تتبع المنتج من طبيعته الخام وحتى وصوله للمستهلك.

الفرع الثاني: تعريف سلاسل القيمة العالمية :(GVCs)

أشارت الأدبيات الاقتصادية إلى تعريف سلاسل القيمة العالمية بأنها نمط إنتاج موزع على عدد من البلدان، بحيث تتخصص كل مؤسسة أو دولة في إنتاج جزء معين.[2] فكل الأنشطة التي تقوم بها الشركات أو المؤسسات لوضع منتجاتها في السوق، من أصله الخام وحتى وصوله للمستهلك النهائي ويشمل جميع المراحل التي يمر بها المنتج (الإنتاج، التسويق، التوزيع ...)، سواء كعمليات تقوم بها شركة أو مؤسسة واحدة أو مجموعة مؤسسات.[3]

تصف سلسلة القيمة النطاق الكامل للأنشطة التي تقوم بها الشركات والعمال لجلب منتج / سلعة أو خدمة من تصميمها إلى استخدامها النهائي وما بعده؛ وهذا يشمل أنشطة مثل التصميم والإنتاج والتسويق والتوزيع ودعم المستهلك النهائي.

تتميز سلسلة القيمة بمنتجها وسوقها، وبوظائف/عمليات فنية محددة، وأشكال متداخلة من علاقات وتبادلات وعقود بين الجهات الفاعلة على طول السلسلة .وبذلك تشكل شبكة من الشركات الصناعية أو الخدمية المنتشرة حول العالم، ترتبط فيما بينها باتفاقيات شراكة لتساهم في تصنيع منتج واحد أو أكثر[4]

[1]Intégration régionale en Afrique de l'Ouest : **des chaînes de valeur agricoles régionales pour intégrer et transformer le secteur agricole**: nations unies commission économique pour l'Afrique, bureau sous-régional pour l'afrique de l'ouest cea/bsr-ao**,** 2012, p p 27,28.

[2] World Bank Group:"**World Development Report 2020**" Trading for Development in the Age of Global Value Chains", 2020, p 02.

[3] OECD, économies interconnectées **: comment tirer parti des chaines de valeur mondiales**, 2013, p 10.

[4] Nations Unies, **des chaînes de valeur agricoles régionales pour intégrer et transformer le secteur agricole. Commission économique pour l'Afrique**, bureau sous-régional pour l'Afrique de l'Ouest CEA/BSR-AO, Intégration régionale en Afrique de l'Ouest., Commission économique pour l'Afrique , 2012, P P 27,28**.**

وتشترك في عمليات تقوم بها شركة أو مجموعة مؤسسات، في تنسيق شبكي يغطي جميع المراحل التي يمر بها المنتج من أصله الخام حتى وصوله للمستهلك النهائي[1].

إن إنتاج السلع غالباً ما يتم تقسيمه إلى خطوات مختلفة ويقع في الدولة التي تتمتع بميزة نسبية في هذا النشاط المعين، فإن عملية الإنتاج بأكملها تمتد عبر عدة اقتصادات قبل تجميع المنتج النهائي .

من الناحية العملية، يعني هذا غالباً أن يتم الحصول على المدخلات من مختلف البلدان الموردة والتي بدورها يكون مصدرها من موردي الطبقة الثانية في بلدان ثالثة[2].

توسع مفهوم سلسلة القيمة ليشمل تياراً من الأنشطة في شبكات سلاسل القيمة العالمية التي تشمل "النطاق الكامل للأنشطة الاقتصادية المطلوبة لجلب منتج ما من خلال تصميمها، والمواد الخام والمدخلات الوسيطة، وتسويقها وتوزيعها ودعمها حتى وصولها للمستهلك النهائي "(2001 Kaplinsky and Moris)، ببساطة تشمل سلاسل القيمة العالمية جميع الأشخاص والأنشطة المشاركة في الإنتاج سلعة /خدمة وأنشطة توريدها وتوزيعها في المستوى العالمي، وبالتالي سلاسل القيمة العالمية تشبه سلسلة القيمة على مستوى الصناعة ولكنها تشمل العمليات على المستوى العالمي.[3]

الفرع الثالث: هيكل السلاسل العالمية للقيمة وتقسيم العمل الدولي

يرجع تعقيد الإنتاج العالمي الظاهر في سلاسل القيمة العالمية إلى تنامي الاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات في فروعها الخارجية في مجال الإنتاج، والاستعانة بمصادر خارجية لقطاعات التصنيع منخفضة القيمة المضافة للمنتجين بشكل عام في البلدان النامية، وبشكل خاص في الصناعات ذات العمالة الكثيفة، والاستعانة بمصادر خارجية للعلامات التجارية العالمية والموزعين، وأحيانا يصبح" المصنعون بدون مصانع "مسؤولين عن أنشطة ذات قيمة مضافة عالية[4].

[1] OECD**: comment tirer parti des chaines de valeur mondiales** , , Economies interconnectées, OECD ,editions 02,2014, P10.

[2] Karin Gourdon,Christian Steidl: **Global value chains and the shipbuilding industry**, OECD Science, Technology and Industry Working Papers, Paris, France, 2019, P 08.

[3] Adebisi Adewole John J, op cit , p 05.

[4] OIT :**Des chaînes de valeur mondiales pour un avenir inclusif et durable. note d'information** , Préparée pour la 2e Réunion de la Commission mondiale sur l'avenir du travail Groupe 5 Nouvelles approches de la croissance et du développement , 2018, P P 01,02.

قد يحتوي الهيكل العام لسلسلة القيمة على عناصر مشتركة، إلا أنها كلها سلع محددة حتى داخل التجمعات السلعية، مثلا؛ رغم وجود اختلافات إلا أن إجمالي القيمة العالمية للنحاس سيكون مختلفاً عن سلاسل القيمة العالمية لخام الحديد وهذا يشمل أنشطة مثل التصميم والإنتاج والتسويق والتوزيع ودعم المستهلك النهائي، كما يمكن أن تنتج أنشطة سلسلة القيمة سلعًا أو خدمات ويمكن احتواؤها في موقع جغرافي واحد أو انتشارها في مناطق أوسع.

الشكل رقم07: الهيكل العام لسلسلة القيمة العالمية

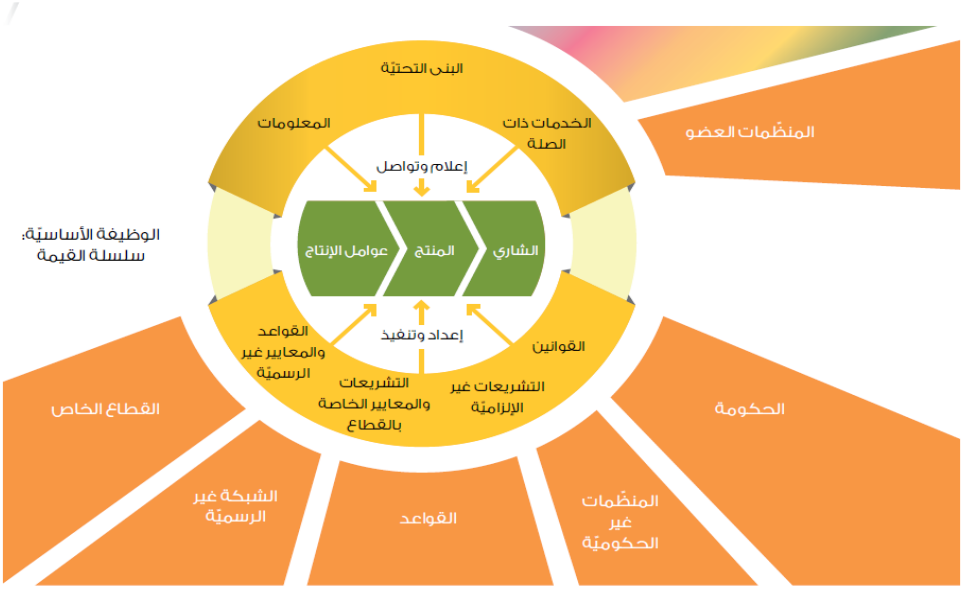

المصدر: هشام الجزار، البطاطا والخضروات الورقية، تحليل سلسلة القيمة، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2015، ص 11.

يعتبر (Gereffi) أن استخدام "سلسلة القيمة العالمية" كنموذج مبتكر لتحليل منهجي على نطاق الاقتصاد العالمي كنهج لترابط مجموعات وبلدان ومناطق كبيرة، يسمح بفهم ديناميات عولمة الاقتصاد والتجارة الدولية وتعميق تفسير تقاسم الإنتاج الدولي؛ عبر أنشطة ومهام يتم تنفيذها في بلدان مختلفة.

ويمكن النظر إليها باعتبارها امتدادا واسع النطاق لتقسيم العمل (آدم سميث؛ تخصص داخل المصنع) عبر امتدادها إلى سلاسل القيمة العالمية، حيث تنتشر العمليات عبر الحدود الوطنية (بدلاً من أن تكون محصورة في نفس الموقع).

تناولت النظريات الاقتصادية موضوع سلاسل القيمة في سياق البلدان النامية لا سيما في أفريقيا من خلال عدد من النماذج المختلفة؛ أبرزها نموذج ريكاردو الذي يركز على قيام التجارة بين الدول على أساس

الميزة النسبية والاختلاف في مستوى التقنية، بينما نموذج هوكشر أولين المستمد من النموذج السابق يعتبر أن عنصر التقنية متساو بين الدول، وأن الميزة النسبية وتخصص البلدان في مراحل التصنيع يتحددان وفقا للوفرة النسبية لعوامل الإنتاج؛ أي أن الدول تختلف في التخصص الإنتاجي للسلع حسب ما تمتلكه من عوامل إنتاج متاحة في سلعة معينة لقطاع معين؛ ما يسمح بارتفاع قيمة الصادرات وقدرة الدولة على المنافسة في السوق الدولية، أما نظرية التجارة الحديثة انتهت إلى أن العوائد الكبيرة تعتبر حافزا للتخصص في إنتاج سلع معينة؛ أي أن التجارة أو المبادلات تحدث بين الدول حتى لو كان هناك اختلاف في الميزة النسبية1.

الشكل رقم 08: تقاسم الإنتاج الدولي

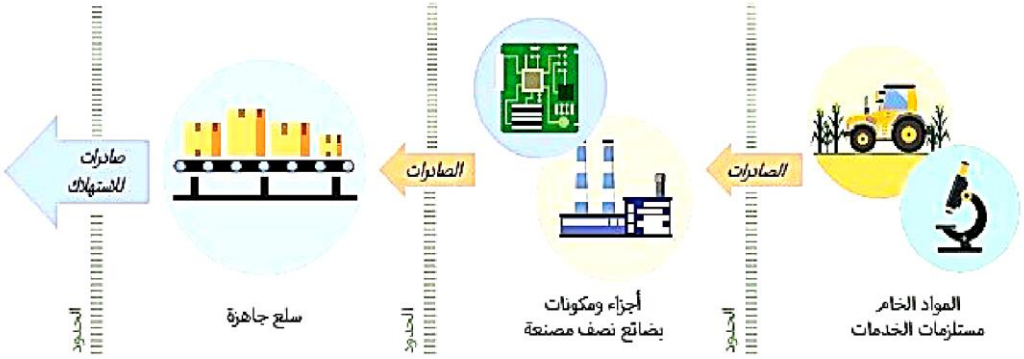

المصدر: البنك الدولي 2019، تقرير عن التنمية في العالم 2020، التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية.

ذكرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الهدف النهائي للتنمية يجب أن يكون تحقيق تحسين مستدام في رفاهية الفرد ومنح الفوائد للجميع، وهذا يستدعي استراتيجية تنمية عالمية تقوم على عمل مشترك ومركّز من قبل البلدان النامية والمتقدمة في جل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية: في الصناعة والزراعة في التجارة والتمويل، في التوظيف والتعليم وفي العلوم والتكنولوجيا.

ومن بين إجراءات السياسة التي اقترحتها الأمم المتحدة على البلدان لتحقيق أهدافها وغاياتها في التنمية الاقتصادية (التجارة الدولية، التوسع التجاري، التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي بين البلدان النامية، الموارد المالية للتنمية، توسيع وتنويع الإنتاج، صياغة الخطة) وهي تدابير تمتد إلى المستوى الدولي لتقترب من نهج استراتيجيات التنمية التي تقودها سلاسل القيمة العالمية (GVCs) كاستراتيجية إنمائية.

[1] Krugman, P. R: **Rethinking international trade**, (I. q. internationales, Éd.), MA: MIT press , Volume 22 (02), Cambridge, 2005, P 443.

المطلب الثاني: سلاسل القيمة العالمية الآثار الأهمية وأهم المحركات:

تركز الأدبيات المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية بشكل أساسي على مستوى مشاركة البلدان أو وضعها في سلاسل القيمة العالمية، يتم إجراء هذا التحليل من خلال البحث في التجارة في القيمة المضافة التي لا تشير إلى إجمالي التجارة ولكن إلى مساهمة كل بلد معين (القيمة المضافة) في الصادرات المحلية (أو الأجنبية).

الفرع الأول: آثار سلاسل القيمة العالمية:

على الرغم من أن مفهوم أنشطة سلسلة القيمة العالمية يجب أن يشير إلى التشتت العالمي للإنتاج، فإن الحقيقة هي أن هناك ثلاثة محاور إقليمية لأنشطة سلاسل القيمة العالمية: آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا[1].

- يشير تقرير الأونكتاد إلى تأثير سلاسل القيمة العالمية على البلدان التي تنتج السلع التي تعتمد عليها سلاسل القيمة العالمية في النهاية، من بلد إلى آخر ومن سلعة إلى سلعة، لن تكون إمكانية "تخريج" مراكز تنمية المجتمع على طول سلاسل القيمة العالمية بسيطة أو حتمية أو تلقائية، «إن عملية الترقية على طول سلاسل القيمة العالمية أبعد ما تكون عن التلقائية وتعتمد على عدد من العوامل، بما في ذلك هيكل المدخلات والمخرجات، والميزات الجغرافية وحوكمة سلسلة التوريد، وتفاعل هذه العوامل مع العوامل الاجتماعية.
- للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية تأثير إيجابي على الإنتاجية، حيث يمكن تعزيزها من خلال نقل بعض أجزاء الإنتاج داخل سلاسل القيمة العالمية عبر العديد من القنوات، تُعاد الحجة الأساسية إلى إعادة تخصيص الشركة لمراحل الإنتاج الأقل كفاءة للتركيز على الأنشطة الأساسية الأكثر إنتاجية، إضافة إلى أنه تستفيد الشركات من مدخلات أرخص وأفضل جودة من خلال تحويل عمليات إلى الخارج؛ حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الكفاءة من خلال إعادة تنظيم نشاط الشركة أو الحث على نقل التكنولوجيا من موردي القوة[2]؛
- يؤدي تحويل عمليات إنتاجية إلى الخارج لزيادة الميزات التي يمكن تحويلها إلى أنشطة ابتكارية؛ حيث يؤكد Criscuolo و (2017) Timmis أن المشاركة في GVCS يمكن أن تحفز نمو الإنتاجية من خلال القدرة على تخصص الشركة في المهام الأساسية، والوصول إلى المدخلات المستوردة، وانتشار المعرفة

[1]Ines Kersan-Škabić:**The drivers of global value chain (GVC)participation in EU member states, Economic Research,** Published by Informal UK Limited, trading as Taylor & Francis Group, UK, 2019, P 1206

[2] Anna Ignatenko, Faezeh Raei, and Borislava Mircheva: **Global Value Chains: What are the Benefits and Why Do Countries Participate?,** International Monetary Fund, **IMF Working Paper** , European Department, 2019, P03.

من الشركات البعيدة، والآثار المؤيدة للمنافسة الأجنبية، من خلال تحديد مهام الرعاية التي تمكن الشركات من جني أرباح؛

- يكشف Emerang evdence كيف يمكن أن يؤدي تحرير أسواق الخدمات، ولا سيما دخول مزودي الخدمات الأجانب إلى مكاسب إنتاجية كبيرة في عمليات التصنيع النهائية.

الفرع الثاني: أهمية سلاسل القيمة العالمية

خلصت نظرية التجارة الحديثة أن العوائد الكبيرة تعتبر حافزا للتخصص في إنتاج سلع معينة؛ أي تحدث التجارة أو المبادلات بين الدول حتى لو كان هناك اختلاف في الميزة النسبية. ووفقا للتقارير الصادرة عن الأونكتاد؛ تعتبر مساهمة سلاسل القيمة العالمية مكملة لعمليتي التصنيع والتغيير الهيكلي المحققان لأهداف للتنويع الاقتصادي، فنجاعة سياسة التنويع يستدعي إحداث تغيير هيكلي في القطاع المراد تطويره، حسب تقديرات البنك الدولي فالسلاسل العالمية للقيمة تشكل أكثر من 50 %من حجم التجارة العالمية؛

- ✓ يمكن أن تؤدي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والتجزئة الدولية للإنتاج، إلى زيادة خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي، من أجل جني المكاسب من المشاركة في سلسلة القيمة، يجب على البلدان وضع النوع الصحيح من سياسات التجارة والاستثمار، تساعد مجموعة البنك الدولي البلدان النامية على اللحاق بموجة سلاسل القيمة العالمية وإدراك الفوائد التي يمكن أن تحققها سلاسل القيمة العالمية.[1]
- ✓ توفر سلاسل القيمة العالمية الفرص للبلدان النامية لتنويع صادراتها وتكثيف اندماجها في الاقتصاد العالمي، هذه إحدى النتائج الرئيسية التي توصل إليها " تقرير تطوير سلسلة القيمة العالمية "الصادر مؤخراً عن منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، أن البلدان النامية تصدر تقليديا المواد الخام غير المصنعة وتصدير المنتجات المصنعة معقدة لأنها تتطلب مجموعة كاملة من الصناعات التكميلية، وبالتالي فإن صعود سلاسل القيمة العالمية (GVCs) يمكّن البلدان النامية من الدخول في جزء من سلسلة الإنتاج دون الحاجة إلى إنتاج سلعة نهائية كاملة.

تصدر البلدان النامية الآن في الغالب قيمة التصنيع المضافة، وقد تمكنت البلدان النامية المنخرطة بشدة في سلاسل القيمة العالمية من الاستفادة من هذه المشاركة لتحقيق نمو سريع للإنتاجية، ومكاسب في

[1]https://www.ids.ac.uk/ids/global/pdfs/ValuechainHBRKMMNov2001,pdf (8/03/2017)

التوظيف في القطاع الحديث، والارتفاع الهائل في مستويات المعيشة وتراجع الفقر.[1]

- ✓ بالإضافة إلى الأنشطة التي يتم تقسيمها وتفريقها جغرافياً، فإن إحدى السمات التي تميز سلاسل القيمة العالمية عن الموجات السابقة للإنتاج عبر الحدود هي أن أنشطة الإنتاج يتم الاضطلاع بها بشكل متزايد من قبل أطراف ثالثة ليس لها صلات مع الشركات الوطنية (فيما يُعرف باسم الاستعانة بمصادر خارجية دولية). وفي هذا الصدد عززت الشركات عبر الوطنية عملياتها الدولية في قطاعات من الصناعات تعكس قوتها الأساسية.
- ✓ تعتبر القدرة على الحصول على مدخلات أجنبية مفيدة بشكل خاص إذا كانت المدخلات المطلوبة للإنتاج إما غير متوفرة محلياً أو متوفرة ولكنها ناقصة في بعض الجوانب (مثل الكمية والجودة والسعر).
- ✓ يمكن أن يكون إنتاج وتوريد مدخلات الإنتاج مهماً بشكل خاص للبلدان النامية التي تسعى لدخول صناعات جديدة وتعلم كيفية صنع المنتجات (مهما كانت بسيطة) لأسواق التصدير، إنه مهم بنفس القدر للاقتصادات الصناعية التي توفر مدخلات معقدة ومتخصصة وربما عالية القيمة.
- ✓ إن القدرة على إنتاج وتوريد مدخلات الإنتاج لشركات في بلدان أخرى يمكن أن تكون ذات أهمية خاصة للبلدان النامية التي تسعى لدخول صناعات جديدة؛ والتي هي في طور تعلم كيفية إنتاج السلع (مهما كانت بسيطة) لأسواق التصدير، فإن هذه المدخلات لا تقل أهمية بالنسبة للاقتصادات الصناعية التي تقدم خدمات معقدة ومتخصصة.

الفرع الثالث: محركات سلاسل القيمة العالمية

من الصعب الفصل بين محركات الزيادة في التجارة الدولية من تلك التي لها تأثير محدد على تجزئة الإنتاج، نفس الشيء صحيح بالنسبة للتوسع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرFDI، والتي تعتبر مفيدة في إنشاء سلاسل القيمة العالمية من قبل الشركات متعددة الجنسيات، لكن تراجع النقل والمعلومات وتكاليف الاتصالات، والزيادة الحادة في التقدم التكنولوجي، كلها تعتبر حواجز أمام التجارة وتدفقات رأس المال باعتبارها المحركات الرئيسية لسلاسل القيمة العالمية في العقدين الماضيين[2]:

[1]Raphael Kaplinsky and Mike Morris**: A Handbook for value chain research, institute of development studies**, 2001, p 09.

[2]João Amador and Sónia Cabral : **global value chains surveying drivers and measures,** working paper series, European central bank, no 1739 / October 2014, P P 7,8.

- **التقدم التكنولوجي وتكاليف التجارة:**

التقدم التكنولوجي هو المحرك الرئيسي لسلاسل القيمة العالمية، ويجعل من الممكن أن تتحد الأجزاء والمكونات المنتجة في المصانع في أجزاء مختلفة من العالم بشكل مثالي في منتجات نهائية متطورة؛ مما يفتح الباب أمام التجزئة الدولية، حيث تجلب الشركات متعددة الجنسيات تقنيات جديدة إلى مجموعة محددة من البلدان، مما يؤدي إلى زيادات لاحقة في الصادرات، وتعتمد الأنشطة بشكل كبير على توافر الخدمات المناسبة بتكلفة منخفضة، وتساهم في ذلك كل من التحسينات التكنولوجية وتحرير التجارة في الخدمات[1].

- **تحرير الاقتصاد والتجارة:**

كان انخفاض الحواجز السياسية والاقتصادية محركًا مهمًا للتجارة بشكل عام، وسلاسل القيمة العالمية خاصة، شكلت سلاسل القيمة العالمية تحديا كبيراً للنظام التجاري متعدد الأطراف فمنظمة التجارة العالمية تستند إلى وجود إنتاج محلي داخل الدول وليس على المستوى الدولي؛ أنظمة الإنتاج المجزأة، في الآونة الأخيرة تم التوصل إلى اتفاقية تجارة شاملة ("حزمة بالي") تهدف إلى خفض المستوى العالمي للحواجز الجمركية، ينطوي على تبسيط الإجراءات لممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود، بما في ذلك اتفاقية تيسير التجارة، وتحسين الوصول إلى الأسواق لأقل البلدان نمواً.[2]

يتم تنظيم شبكة الإنتاج العالمية حول ثلاث كتل إقليمية رئيسية في أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية، وقد تجلى التحرر السياسي والاقتصادي في أوروبا بشكل واضح من خلال التوسيعات المتتالية للاتحاد الأوروبي (EU) نحو دول وسط وشرق أوروبا، جلبت هذه الحقيقة مثل هذه الاقتصادات إلى السوق الأوروبية المشتركة وأوجدت شبكة مكثفة من الروابط التجارية الدولية، قام Kaminski سنة 2005 بالتحقيق في تجارة الشبكة في عشر دول من وسط وشرق أوروبا حتى عام 2002، وقد أظهروا أن تجارة الشبكة في هذه البلدان قد خضعت لتغييرات مهمة، أي التحول من عمليات التجميع البسيطة إلى المعالجة والإنتاج المحلي للأجزاء والتوسع خارج أسواق الاتحاد الأوروبي.[3]

[1] Ana Fernandes, Hiau Looi Kee, Deborah Winkler: **Determinants of Global Value Chain Participation: Cross-Country Evidence**, Working Paper Nº 8270, The international platform of Ludwigs Maximilians University's Centre for Economic Studies and the ifo Institute, Munich, Germany, May 2020, P08.

[2] João, A., & Sónia, C: **Global value chains surveying drivers and measures**, European central bank, working paper series (No 1739), october 2014, P13.

[3] João Amador and Sónia Cabral, op cit, p 13.

- **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة داخل الشركات**

تلعب الاختلافات في الإنتاجية دوراً رئيسياً في قرارات الشركات بشأن الأجزاء الخارجية من عملية الإنتاج، وما إذا كانت ستفعل ذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر أو من خلال التجارة البعيدة، حيث تتبنى الشركات متعددة الجنسيات النموذج الجديد للإنتاج وتصبح جهات فاعلة بارزة في التجارة الدولية لترتبط سلاسل القيمة العالمية بشكل متزايد بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تقدم الفروع مدخلات إلى الشركات الأم في هذه الحالة .[1]

المطلب الثالث: سلاسل القيمة والتحول الاقتصادي:

إن سلاسل القيمة العالمية هي مظهر من مظاهر التجزؤ الدولي للإنتاج، وهذا التجزؤ هو مصدر مكاسب اقتصادية في كل مرحلة من مراحل الإنتاج المتعاقبة. ولذلك، فإن لها دلالة أكثر إيجابية من مصطلحات التقسيم الدولي للعمليات الإنتاجية، وينبغي أن يضاف إلى ذلك أن أهمية سلاسل القيمة العالمية في التجارة العالمية قد أدت إلى استحداث أساليب جديدة لتقييم تدفقات التجارة الدولية، مما يعكس على نحو أفضل القيمة المحددة التي أوجدها كل بلد من البلدان المندمجة في سلسلة إنتاج دولية. وهذه هي تدابير "**التجارة في القيمة المضافة**" التي تضاف إلى إحصاءات التجارة الثنائية التقليدية من حيث الدخل الإجمالي.

الفرع الأول: سلاسل القيمة العالمية والقيمة المضافة

مع انتشار سلاسل القيمة العالمية في جميع أنحاء العالم، أصبح مفهوم "بلد المنشأ" أكثر صعوبة للتقديم، قد تقف دولة ما كمصدر كبير لسلعة معينة دون إضافة قيمة كبيرة لها؛ ومن ثم فإن تحليل إمكانات تصدير الصناعة واحتياجاتها التنافسية لمراعاة اندماجها في سلاسل القيمة العالمية ودور التجارة في المدخلات الوسيطة، لهذا يتطلب استكمال التحليل لإجمالي التدفقات التجارية بتحليل التجارة في القيمة المضافة وتعقب المصدر الأصلي للقيمة المضافة.

عندما تسعى البلدان النامية إلى الدخول في سلاسل القيمة العالمية أو المشاركة فيها، قد يكون هناك ضغط للتحرك على طول سلسلة القيمة نحو أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى، لكن يمكن تحقيق عوائد المشاركة

[1]Andreff, Wladimir: **Outsourcing in the New Strategy of Multinational Companies: Foreign Investment, International Subcontracting and Production Relocation**,. (U. P. Centre d'Economie, Éd.), Conference on International Outsourcing and the European Union: **Impact on the domestic market**, scenarios and strategies , Madrid, 28-29 October 2008, Published in Papeles del Este, vol. 18, 2009 , P P 09,10.

في سلاسل القيمة العالمية في أي حلقة من سلسلة القيمة، فالمسألة بالنسبة للاقتصاد هي تعزيز الأنشطة التي تشكل نقاط قوته، وبعبارة أخرى يمكن للبلدان التي تصبح فعالة في مرحلة التجميع أو الإنتاج من خلال تحولها إلى مورد قادر على المنافسة عالميا في هذه الأنشطة، ففي التحليل النهائي ما يهم حقا هو القيمة الإجمالية التي يمكن إنشاؤها من خلال الأنشطة الاقتصادية التي تعتبر ضمن سلسلة القيمة[1].

يجب أن تركز الحكومات على القيمة الإجمالية التي تنشئها المؤسسات، وليس على حصة القيمة المضافة التي يتم إنشاؤها محليا، ففي فيتنام، انخفضت حصة القيمة المضافة المحلية في الصادرات من 64٪ إلى 53٪ بين عامي 2005 و2016، ولكن في الوقت نفسه ارتفع إجمالي صادرات القيمة المضافة المحلية بمقدار 4 أضعاف، حيث زاد البلد من إجمالي إيراداته وصادراته[2].

الفرع الثاني: دور سلاسل القيمة العالمية في التحول الاقتصادي:

كان يُنظر إلى التحول الهيكلي للاقتصاد على أنه حركة للموارد الإنتاجية وخاصة العمالة، من الزراعة إلى التصنيع ثم الخدمات (حسب تشينري)، ومؤخراً تمت مراجعة هذا المفهوم ليشار إليه الآن بمصطلح التحول الاقتصادي، والذي يُعرّف بأنه عملية مستمرة لنمو الإنتاجية داخل القطاعات، فضلاً عن حركة العمالة والموارد الإنتاجية الأخرى من الشركات والقطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى القطاعات ذات الإنتاجية الأعلى، ما يزيد في الكفاءة وتنويع القدرات الإنتاجية للبلد، بما في ذلك صادراته.

ولهذا عندما تبحث الأدبيات في اندماج البلدان النامية وتكاملها في إطار سلاسل القيمة العالمية، ترمي للتعرف على مدى فعالية هذا التكامل (وآلياته) في زيادة الإنتاجية من أجل التنمية الاقتصادية.

يمكن أن يعزز تكامل سلاسل القيمة العالمية التحول الاقتصادي من خلال عمليتين رئيسيتين[3]:

الأولى: يؤدي تدويل شبكات الإنتاج إلى تغيير النهج التقليدي لمسارات التحول الاقتصادي؛ ويمكن أن تعمل التجارة كمحفز لعملية التحول الاقتصادي من خلال تسريع إعادة تخصيص الموارد لمهام وقطاعات إنتاجية أعلى – وهي عملية ستكون أكثر صعوبة وطولاً في حالة استمرار سلسلة القيمة الكاملة إذا لم يتم

---

[1] Reshef A., Santoni G : **Chaînes de valeur mondiales et dépendances de la production française**, Lettre du CEPII, N^0 : 409, juin, 2020, p p 01, 02.

2 Chaînes de valeur mondiales et commerce**: Les implications des chaînes de valeur mondiales pour la politique commerciale, OCDE, 2017.** Disponible sur le lien ci-dessous:
https://www.oecd.org/fr/echanges/sujets/chaines-de-valeur-mondiales-et-commerce/

[3]Marie-Agnes, jean Julien ,Gourdon,Jane Korinek: **GVC Participation and economic Transformation: Lessons from three sectors**, OECD Trade Policy Papers, No. 207, OECD, Publishing, Paris, 2017, P P 20,21. .

تطويرها محليا، تطور سلاسل القيمة العالمية كان له أثر على الاقتصادات الناشئة؛ حيث تمكنت هذه البلدان من زيادة تنويع الإنتاج والصادرات من خلال تجنب الاستثمارات الكبيرة في البحث والتطوير إلى العلامات التجارية المرتبطة بصادرات المنتج النهائي، ويتم تحديد التجارة في السلع الوسيطة بدرجة أقل من خلال حجم السوق .

الثانية: يمكن أن يدعم التكامل في سلاسل القيمة العالمية التحول الاقتصادي من خلال الارتقاء بالعمليات من خلال التصدير والاستيراد، بما في ذلك الخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا والمعرفة.

لا تعني زيادة الإنتاجية بالضرورة التحول الاقتصادي، إذ يجب أن يصاحب ارتفاع الإنتاجية خلق فرص عمل في الاقتصاد وانتقال العمالة من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأنشطة ذات الإنتاجية الأعلى، وينبغي أن تدعم إعادة توزيع العمالة نحو هذه الأنشطة الجديدة الأكثر إنتاجية، هذا مهم بشكل خاص في حالة الاقتصادات الافريقية التي تشهد نمواً في البطالة، أو حتى تراجع التصنيع المبكر مع خلق فرص العمل وحركة العمالة التي تركز على الخدمات منخفضة الإنتاجية، حيث أن قضية العمالة ذات أهمية خاصة لعملية التحول الاقتصادي. ويعتبر هذا الأمر مهما بشكل خاص في حالة الاقتصادات الافريقية التي تشهد تناميا في البطالة، بل تراجع التصنيع المبكر، وخلق فرص العمل في مجالات منخفضة الإنتاجية.

الفرع الثالث: سلاسل القيمة المخاطر والفرص:

تناقش الأدبيات تأثير سلاسل القيمة على التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، بينما يؤكد طرف أن الاندماج في سلاسل القيمة يؤدي إلى إفقار التخصصات، يؤكد طرف آخر أنه شرط حيوي للتنمية الاقتصادية أمثال Gereffi and Fernandez-Stark، وهذا يفترض القدرة على الوصول إليها والاستفادة منها من حيث التنمية الاقتصادية، بينما أصبح الوصول إلى سلاسل القيمة أمراً بسيطًا أصبح التنقل داخلها أكثر صعوبة[1].

ونلخص أهم الفرص في النقاط التالية:

- يمكن من خلال الوصول إلى الشبكات والأسواق العالمية ورأس المال والمعرفة والتكنولوجيا، أن يكون التكامل في سلاسل القيمة العالمية خطوة أولى نحو التنمية الاقتصادية، غالباً ما يكون هذا أسهل من بناء سلسلة قيمة كاملة، حيث يمكن للاقتصادات النامية أن تدخل سلاسل القيمة العالمية من خلال فتح أسواقها أمام التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين بيئة أعمالها، وتعزيز القدرات المحلية للمشاركة في

[1] OECD: **Interconnected Economies: Benefiting from Global Value Chains**, OECD Publishing, Paris, 2013, P06.

التجارة العالمية؛

- يميز Baldwin بين بناء سلسلة القيمة والتكامل داخلها، بناء سلسلة القيمة عملية طويلة، ويتطلب تراكم المهارات الهائلة من أجل تطوير قاعدة صناعية متينة، وقد اتبعت الدول الصناعية اليوم هذا النوع من التصنيع خلال "العولمة" الأولى1.
- يسمح تقسيم الإنتاج الدولي للاقتصادات النامية أن تتأقلم مباشرة مع سلاسل القيمة الحالية، ويسمح لها بالمشاركة في التجارة العالمية والتصنيع دون الحاجة إلى تطوير قطاع اقتصادي كامل، من خلال التركيز على جزء من سلسلة القيمة.
- تجعل سلاسل القيمة التصنيع أقل تعقيداً وأسرع وتيرة، وهذا هو التأثير المباشر؛ ولكن حتى يكون هناك تحول هيكلي عميق، يجب أن تتمكن البلدان من تجميع قدرات جديدة من أجل تنويع وتحديث هيكلها الإنتاجي.
- ترتبط العديد من البلدان بشكل ضعيف جداً بشبكات التجارة العالمية في القيمة المضافة، ويرجع ذلك على الأرجح إلى ضعف أدائها في مقاييس الترابطية والاتصال بالنقل الجوي والبحري، وينجم عنها التأثير السلبي للجغرافيا الاقتصادية على تكاليف التجارة، ما يتطلب سياسات لتعزيزها.

أما أهم المخاطر أو التحديات لخصناها فيما يلي[2]:

- رغم المزايا التي أدت لانتشار سلاسل القيمة العالمية، هناك أيضاً العديد من المخاطر والتحديات المرتبطة بهذا الشكل من الإنتاج، حيث تعتمد العديد من الشركات هياكل بسيطة مثل عمليات التسليم في الوقت المناسب لتقليل تكاليف المخزون، ومع ذلك يجعلهم أكثر عرضة للاضطرابات في سلسلة التوريد الخاصة بهم، خصوصا إذا كان الاضطراب يؤثر على أحد المدخلات الهامة التي يتم الحصول عليها دون وجود مورد بديل، فقد ينهار الإنتاج وبالتالي يؤثر أيضاً على الصناعات التحويلية؛ نظراً لأن الشركات قد لا يكون لديها نظرة عامة على سلسلة التوريد الكاملة الخاصة بها [3]؛

[1] Baldwin, R: **Trade And Industrialisation After Globalisation's 2nd Unbundling:How Building and joining a supply chain are different and why it matters**, nber working paper series, national bureau of economic research, cambridge, 2011, P07.

[2]Gary Gereffi, Xubei Luo **;Risks and Opportunities of Participation in Global Value Chains**; The World Bank Development Economics; Office of the Senior Vice President and Chief Economist; 2014. P P 6;7

[3] OECD, 2013, OP CIT, P 07.

- تحتاج الشركات عادةً إلى نطاق إنتاج كبير نسبياً للمشاركة في الأسواق العالمية، أو أن تتمتع بميزة تكنولوجية خاصة لدخول منافذ السوق العالمية؛ هنالك أيضا المخاطر الناتجة عن الضغوط التنافسية المكثفة؛
- يمكن للجميع التنافس مع المصدرين من حيث الأسعار المنخفضة أو الجودة الأعلى، وبالتالي فإن الأفضل فقط هو الذي يمكن أن ينجح في سلاسل القيمة العالمية؛
- يؤيد وجود اقتصاديات الحجم تركيز الإنتاج، والذي يميل إلى تقليل التكاليف، مما يؤدي إلى زيادة أرباح الشركات وربما انخفاض الأسعار بالنسبة للمستهلكين؛
- يؤدي التركيز الأعلى للإنتاج إلى فوائد التكتل والتكتل على نطاق واسع، ولكنه يولد أيضاً مخاطر جديدة على الاقتصاد من ناحية أخرى، يمكن **للصدمات** في مكان واحد بسهولة الانتشار إلى بقية الشبكة، مما يؤدي إلى حدوث تأثيرات متتالية؛
- من المحتمل أن تؤثر الإنتاجية المنخفضة في قطاع واحد أثرها على الاقتصاد بأكمله، حيث ستعاني أيضاً القطاعات النهائية؛
- **رأس المال وتقلبات الاقتصاد الكلي**؛ عندما يتركز الاقتصاد بشكل كبير في بعض الأنشطة الإنتاجية مثل نوكيا (التي مثلت مبيعاتها العالمية في عام 2003 أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي لفنلندا) وسامسونغ (التي تمثل 23 % من صادرات جمهورية كوريا وحوالي 14 % من الناتج المحلي الإجمالي)، وفي الولايات المتحدة، الاقتصاد الأكبر والأكثر تنوعاً في العالم، أدت الزيادة لمرة واحدة في أرباح شركة واحدة (مايكروسوفت، مقابل 24 مليار دولار) إلى تعزيز النمو في الدخل الفردي من 0.6 % إلى 3.7 % في ديسمبر 2004 [1].
- بينما تتعرض الشركات لتحديات جديدة في عالم يزداد تكاملاً، فإن التجارة الدولية والروابط المالية والتحويلات ومجتمعات الشتات لديها أيضاً القدرة على العمل كشبكات أمان للأفراد والأسر والمجتمعات لاستيعاب مخاطر الصدمات والتعامل معها.
- يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تقلب أداء المؤسسة في أوقات الأزمات بطرق مختلفة؛ من جهة يمكن للتقلبات وتنويع السوق أن يضفي مزيداً من الاستقرار على الشركات المحلية التابعة على

[1] Lopez Gonzalez, J: "**Using Foreign Factors to Enhance Domestic Export Performance**, A Focus on Southeast Asia", OECD Trade Policy Papers, No. 191, OECD Publishing, Paris, 2016, P P 07,08.

سبيل المثال، بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، ارتبطت الشركات التابعة متعددة الجنسيات بأداء قوي وكان الإنتاج الرأسي والروابط المالية أفضل في المتوسط من نظرائهم المحليين، وساعد الطلب من الشركات الأم في امتصاص صدمة الطلب السلبية في البلد المضيف، في حين أن أداء الشركات التابعة المرتبطة أفقيًا مع الشركات الأم قد يصبح أكثر تقلبًا، حيث تحول الشركات متعددة الجنسيات المزيد من الإنتاج إلى الوطن.

المبحث الثالث: دور سلاسل القيمة العالمية للأغذية الزراعية في تسريع التنويع الاقتصادي

تمثل سلاسل القيمة العالمية للأغذية الزراعية فرصة حقيقية لتنويع اقتصادات الدول النامية، وظرفيا من المتوقع أن يكون لصدمة الاقتصاد الكلي الناجمة عن تفشي وباء COVID 19 والتدابير المرتبطة به تأثير قوي على الطلب على المنتجات المتميزة ذات القيمة الأعلى، وتلك التي تحتوي على المزيد من الخدمات الإضافية.

وقد خلفت هذه الأزمة تعطل سلاسل الإمداد الغذائي، من تأخيرات وانقطاع في خدمات النقل والخدمات اللوجيستية مما أدى لزيادة التكاليف خاصة المتعلقة بالإنتاج والتوزيع، كما تم تخفيض اليد العاملة المتاحة.

المطلب الأول: مساهمة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تحقيق التنويع الاقتصادي:

أكدت النتائج الرئيسية التي توصل إليها " تقرير تطوير سلسلة القيمة العالمية " الصادر عن منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي(2019)؛ أن سلاسل القيمة العالمية توفر الفرص للبلدان النامية لتنويع صادراتها وتكثيف اندماجها في الاقتصاد العالمي، حيث تمكنت البلدان النامية المنخرطة بشدة في سلاسل القيمة العالمية من الاستفادة من هذه المشاركة لتحقيق نمو سريع للإنتاجية، ومكاسب في التشغيل في القطاعات الحديثة، وارتفاع في مستويات المعيشة وتراجع الفقر.

كما تؤكد تقارير UNCTAD أن نجاح سياسة التنويع يتطلب إحداث تغيير هيكلي في القطاعات المراد تطويرها، مؤكدة أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والتجزئة الدولية للإنتاج تؤدي لتسريع عمليتي التصنيع والتغيير الهيكلي؛ المحققان لأهداف التنويع الاقتصادي، عبر آثارها الإيجابية على زيادة خلق فرص

العمل والنمو الاقتصادي[1].

ولقياس مستوى مشاركة البلدان أو وضعها في سلاسل القيمة العالمية يتم تحليل التجارة في القيمة المضافة بدل إجمالي التجارة؛ أي مساهمة كل بلد من خلال القيمة المضافة في الصادرات المحلية أو الأجنبية)، ورغم أن مفهوم أنشطة سلسلة القيمة العالمية يشير إلى التشتت العالمي للإنتاج، تؤكد الحقائق أن هناك ثلاثة محاور إقليمية لأنشطة سلاسل القيمة العالمية (آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا)[2].

الفرع الأول: تنويع القدرات الإنتاجية والتصديرية وتعزيز التكامل في سلاسل القيمة العالمية :

يمكن أن يعزز تكامل سلاسل القيمة العالمية التحول الاقتصادي من خلال:

الأولى: يؤدي تدويل شبكات الإنتاج إلى تغيير النهج التقليدي لمسارات التحول الاقتصادي، فيما تعمل التجارة كمحفز في هذا التحول؛ من خلال تسريع إعادة تخصيص الموارد لأنشطة وقطاعات إنتاجية أعلى قيمة، وهي عملية ستكون أكثر صعوبة وطولاً في حالة استمرار سلسلة القيمة الكاملة إذا لم يتم تطويرها محليا، ولذلك كان لتطور سلاسل القيمة العالمية أثر على الاقتصادات الناشئة؛ حيث تمكنت من زيادة تنويع الإنتاج والصادرات من خلال تجنب الاستثمارات الكبيرة في البحث والتطوير إلى العلامات التجارية المرتبطة بصادرات المنتج النهائي، والتركيز على التجارة في السلع الوسيطة من خلال حجم السوق.

وبالفعل سمح تقسيم الإنتاج الدولي للاقتصاديات النامية أن تتكيف مباشرة مع سلاسل القيمة الحالية، بما سمح لها بالمشاركة في التجارة العالمية والتصنيع؛ من خلال التركيز على جزء من سلسلة القيمة، دون الحاجة إلى تطوير قطاع اقتصادي كامل –بسبب قدراتها للوصول إلى ذلك–

والثانية: يمكن أن يدعم التكامل في سلاسل القيمة العالمية التحول الاقتصادي من خلال الارتقاء بعمليات التصدير والاستيراد ورفع مستوى الخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا والمعرفة[3].

لقد مكّن صعود سلاسل القيمة العالمية (GVCs) التي تشكل– حسب تقديرات البنك الدولي–أكثر من 50 % من حجم التجارة العالمية البلدان النامية من الدخول في جزء من سلسلة الإنتاج دون الحاجة إلى إنتاج سلعة نهائية كاملة لتصبح بذلك –حاليا–مُصدرا لقيمة التصنيع المضافة؛ حيث يعتبر إنتاج وتوريد مدخلات الإنتاج

[1] Kersan-Škabić, Ines:**The drivers of global value chain (GVC) participation in EU member states**, Economic Research-Ekonomska Istraživanja, Published by Informa UK Limited, trading as Taylor & Francis Group , UK ,2019, P 1206.

[2] IP CIT, P 1208.

[3] Marie-Agnes, Julien, & Korine, op cit, p 21

مهماً بشكل خاص للبلدان النامية التي تسعى لدخول صناعات جديدة، وتعلم تقنيات التصنيع (مهما كانت بسيطة) وتعزيز مكانتها في أسواق التصدير[1].

أصبحت كثير من الدول النامية تضطلع بأنشطة الإنتاج؛ في ظل سلاسل القيمة العالمية التي تتمايز عن الموجات السابقة للإنتاج عبر الحدود، بعد تزايد اللجوء إلى تقسيم الأنشطة وتفريقها جغرافياً، أو ما يُعرف بالاستعانة بمصادر خارجية دولية؛ حيث تستعين بها الشركات متعددة الجنسيات لتعزيز عملياتها الدولية وقوتها الأساسية في قطاعات من الصناعات[2].

الفرع الثاني: دور قطاع الخدمات في الربط بسلاسل القيمة العالمية

لم يتم اعتبار الخدمات كمحرك لزيادة الإنتاجية وفقًا للأدلة المستمدة من مسارات التنمية السابقة واقتصرت المقولات الاقتصادية لتأدية قطاع التصنيع لدور تقارب الإنتاجية بين البلدان، ولكن مع تطور دور الخدمات في سلاسل القيمة العالمية والأهمية المتزايدة للخدمات في التصنيع وفي سلاسل القيمة الغذائية والزراعية، تأكدت الحاجة إلى إعادة فحص الدور الذي تلعبه الخدمات في التحول الاقتصادي[3].

وفي هذا الإطار يتوجب ذكر الملاحظات الآتية:

- ✓ يلعب قطاع النقل والخدمات دوراً محورياً كقناة لتطوير سلاسل القيمة المحلية والعالمية، حيث يتمتع بمكانة خاصة في سلسلة القيمة لأن أي حركة للسلع ترتبط به، ما يجعله في حد ذاته مستهلكًا للمدخلات ولذلك؛ يعتبر الشحن السريع والفعال من حيث التكلفة والموثوقية أمراً أساسياً لأنماط الإنتاج، والتي تميز العديد من سلاسل القيمة العالمية، في حين لا تزال تكاليف التجارة مرتفعة في البلدان النامية، سيما في الدول غير الساحلية، وارتباطها بالأسواق العالمية يعتمد بشدة على كفاءة عمليات النقل والتخزين على مستواها المحلي، وكذلك في البلدان المجاورة لها عبر بواباتها الحدودية[4].
- ✓ أدى الدور الرائد الذي تلعبه الخدمات اللوجستية في تطوير سلاسل القيمة العالمية إلى الدفع نحو توجيه مبادرات المعونات الدولية لصالح التجارة؛ وزيادة التركيز على خفض تكاليف التجارة في البلدان

[1] Mike, Morris; Raphael, Kaplinsky.: **A Handbook for value chain research**, IDRC ,institute of development studies, 2001 , p12.

[2] Kersan-Škabić I. , op cit, p 1206.

[3] Jared, G., Kawasaki, K., & Beaujeu, R**., How policies shape global food and agriculture value chains**, OECD Food, Agriculture and Fisheries, Papers No. 100 , 2017, p32.

[4] Marie-Agnes Jouanjean, Julien Gourdon, Jane Korinek: **GVC Participation and Economic Transformation Lessons from three sectors**, OECD Trade Policy Papers, No. 207, OECD Publishing, Paris,2017, p21

النامية لتعزيز النمو الشامل والمستدام.

- ✓ يتم تحقيق التقدم في النقل والخدمات بشكل أكبر من خلال التركيز على النقل البحري بشكل خاص حيث يتم في البلدان النامية نقل حوالي90 ٪ من حجم البضائع المتبادلة مع العالم عن طريق البحر(الأونكتاد 2016)، لذلك تلعب خدمات الموانئ دوراً مهماً في الأسعار النهائية للعديد من المنتجات، ما جعل من المنافسة في الموانئ البحرية وخدمات النقل أمرا بالغ الأهمية للبلدان التي لديها أحجام كبيرة من التجارة البحرية.

الفرع الثالث: تكامل قطاع التصنيع داخل سلاسل القيمة العالمية وتحدياته:

يؤكد فريق من المفكرين أن الاندماج في سلاسل القيمة يؤدي إلى إفقار التخصصات، بينما يؤكد فريق آخر أنه شرط حيوي للتنمية الاقتصادي، وهذا يفترض قبل كل شيء القدرة على الوصول إليها والاستفادة منها من حيث التنمية الاقتصادية، وبينما أصبح الوصول إلى سلاسل القيمة أمراً بسيطًا، لا يزال الانتقال داخلها أكثر صعوبة.

كما "أن الاندماج المتزايد للبلدان في سلاسل القيمة العالمية يجلب المخاطر والفرص"؛ حسبما لخصت إليه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في حين يشير تقرير آفاق الاقتصاد الافريقي، حول تأثير هذا النمط الجديد من الإنتاج أن 93٪ من الخبراء في البلدان الأفريقية يعتقدون أن سلاسل القيمة العالمية تمثل فرصة أكثر من كونها تهديداً.

رغم أن ظهور سلاسل القيمة العالمية فتح أبوابا جديدة لتحقيق التنمية والتصنيع، وتأكيد أن التكامل في سلسلة القيمة العالمية يزيد من القيمة المضافة المحلية، إلا أن النتائج أظهرت أن أغلب البلدان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تحقق عوائد ومكاسب معتبرة، بالإضافة إلى تسجيل فوائد أكبر للبلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط[1].

وتعتمد المكاسب من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وتأثيراتها في تحقيق الارتقاء الاقتصادي بمجموعة من الخصائص المرتبطة بالبلد والصناعة:

- ✓ يزيد تكامل سلاسل القيمة العالمية – كزبون ومورد –من القيمة المضافة محلياً (نتائج دراسة قياسية خلال الفترة من 1995 إلى 2011 شملت بيانات 61 دولة، و34 صناعة)، ولكن التأثير على النمو

[1] Luo, Gary Gereffi Xubei: **Risks and Opportunities of Participation in Global Value Chain**, Office of the Senior Vice President and Chief Economist, The World Bank Development Economics, 2014, pp 54,55.

الاقتصادي يكون بدرجة أكبر عندما تكون مشاركة البلد في سلاسل القيمة باعتباره موردا (روابط إعادة توجيه).

- ✓ على مستوى سلاسل القيمة العالمية يؤدي التركيز الأعلى للإنتاج إلى فوائد التكتل والتكتلات على نطاق واسع، ولكنه يولد أيضاً مخاطر جديدة على الاقتصاد، إذ يمكن للصدمات في مكان واحد الانتشار بسهولة إلى بقية الشبكة، مما يؤدي إلى حدوث تأثيرات متتالية.
- ✓ أهمية تدابير السياسة الاقتصادية على المستوى القطري لجني المكاسب من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية؛ عبر تحسين جانبي المدخلات والمخرجات[1].

قد تكون بيئة السياسات المحلية (الوطنية) حافزا رئيسيا أو عائقا لتأثيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على القيمة المضافة المحلية، ما يفرض أن تكون للبلد استراتيجية دقيقة التصميم لترقية المشاركة (الترابط الأمامي والخلفي)[2]، على صانعي السياسات الحكومية التعرف بما يكفي على تعقيدات الصناعات العالمية؛ لتحفيز أشكال محددة من التدخلات المبتكرة في السياسات والبرامج لترقية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

المطلب الثاني: مزايا الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وطرق تخفيض التكاليف:

سلاسل القيمة العالمية هي أكثر من مجرد وسيلة فعالة لإنتاج السلع والخدمات، هي أيضا قناة دولية للأفكار، ويمكن أن تتخذ هذه الأفكار شكل المعرفة والابتكارات الجديدة، كما تتجسد في السلع والخدمات الوسيطة وأساليب الإنتاج.

الفرع الأول: اندماج الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية:

من أجل مشاركة الدول النامية واستفادتها من العوائد وفرص التنمية التي توفرها سلاسل القيمة العالمية، يجب عليها إصلاح الاختلالات الهيكلية التي تتميز بها اقتصادياتها لتحقيق أكبر استفادة ممكنة، ويمكن تلخيص أهم الإجراءات والشروط اللازمة لتسهيل عملية الاندماج فيما يلي:

- ➢ تغلب الدول على العقبات التي تحول دون المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن يعود عليها بفوائد كبيرة، مع وجود سياسات مناسبة لتكييف أنشطة سلاسل القيمة العالمية، مع المشاركة الأسرع نمواً في

[1] Victor, K., Daria, T., & Deborah, W **:Economic Upgrading through Global Value Chain Participation Which Policies Increase the Value Added Gains**? , world bank group, Policy Research Working Paper 8007, 2017, p10.
[2] Mike, Morris; Raphael, Kaplinsky, op cit, p. 09

سلاسل القيمة العالمية، يكون معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 2٪ أعلى من المتوسط [1].

- تفتح سلاسل القيمة العالمية المشاركة باباً جديداً للتطور وامتلاك اقتصاد قوي المنتج، كما تتطلب المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في الغالب التخصص في مهام محددة؛
- يمكن أن تكون سلاسل القيمة العالمية وسيلة مهمة لتطوير القدرة الإنتاجية حيث يمكن للشركات المحلية أن تحصل على حصة كبيرة من القيمة المضافة؛
- يمكن أن تخفض تكاليف التجارة من خلال تطبيق تدابير عملية وغير مكلفة والتي تعتبر مهمة للغاية لكونها جزءاً من سلاسل القيمة العالمية؛
- من السهل نسبياً أن تكون الدول النامية جزءاً من سلاسل القيمة العالمية القائمة وأن تتصرف بحرية لبناء سلسلة قيمة كاملة، يتم من خلالها إنتاج منتجات وسيطة ومنتجات نهائية؛
- يجب على البلدان التي ترغب في أن تكون جزءاً من سلاسل القيمة العالمية وجني المكاسب من المشاركة بها أن يكون لديها أنظمة تجارة واستثمار منفتحة وشفافة ويمكن التنبؤ بها، والتي تسهل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر[2].
- تتطلب المشاركة في سلاسل القيمة العالمية مهارات وعمالة متعلمة وقدرة إنتاجية ومشاركة ناجحة في سلسلة التوريد العالمية ولوجستيات فعالة وبنية تحتية للمعلومات، تلعب هذه الميزات للبلدان النامية أيضاً دوراً مهماً لتحقيق تنمية ناجحة ومستدامة على المدى الطويل؛
- توضح تجربة عدد من الاقتصادات الناشئة ارتفاع القيمة المضافة التي اكتسبتها من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وأنها قدمت مساراً سريعاً للتنمية والتصنيع بشكل مطرد.
- حواجز دخول سلاسل القيمة العالمية منخفضة، فهي تمكن الشركات من تحقيق نجاح في التصدير بسرعة وبتكلفة منخفضة، وتصبح قادرة على المنافسة في مجال التصدير من خلال التخصص في أنشطة ومهام محددة، فقد تخصصت الصين مثلاً في تجميع المنتجات النهائية في صناعة الإلكترونيات وأصبحت أكبر مصدر لمنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ بلدان أخرى متخصصة في تجميع الوسطاء (مثل

[1]OECD. "**Global Value Chains**: **Preliminary Evidence and Policy Issues**," Organisation for Economic Co operation and Development,DSTI/IND, Paris, 2011, P 24.

[2] Bilgin Orhan ÖRGÜN, **GVCs Participation as Development Strategy,** 10th International Strategic Management Conference, Published by Elsevier Ltd, Procedia - Social and Behavioral Sciences, volume 150 , 2014, Szczecin, Poland ,P 1291,

الأنظمة الفرعية للسيارات في المكسيك)، أو خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل الهند[1]،

- تساعد سلاسل القيمة العالمية البلدان بشكل عام على زيادة دخلها، الدخل المتأتي من التدفقات التجارية داخل سلاسل القيمة العالمية المقاس على أنه القيمة المضافة المحلية المجسدة في الطلب النهائي الأجنبي
- الترابط الناشئ عن سلاسل القيمة العالمية يجعل السياسات التجارية أكثر انتشاراً وإلحاحاً. وكلما زادت الأنشطة العالمية لسلاسل القيمة العالمية، زاد ترابط السياسات التجارية، وقد شكلت السياسات التجارية المترابطة أهم موضوع لاتفاقيات التجارة الدولية والإقليمية لفترة طويلة.
- بالنسبة لتجارة السلع والخدمات الوسيطة، تعد إجراءات الجمارك والموانئ السريعة والفعالة ضرورية للتشغيل السلس لسلاسل التوريد، حيث تعبر البضائع الحدود عدة مرات، أولاً كمدخلات ثم كمنتجات نهائية، وستكون البلدان التي تكون فيها إجراءات الجمارك والموانئ سريعة وفعالة هي أفضل مكان للاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً؛
- إذا كانت سلاسل القيمة العالمية تعمل مع شبكة إنتاج إقليمية، فإن اتفاقيات التجارة الإقليمية تكون أكثر فعالية في تعزيز التوسع في سلاسل القيمة العالمية في هذه الحالة، تساعد سلاسل القيمة العالمية على تقليل الحواجز التجارية من خلال إنشاء المزيد من الاتفاقات التجارية الإقليمية؛
- يمكن لسلاسل القيمة العالمية أن تكون بمثابة آلية لنقل أفضل الممارسات الدولية المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والبيئية.

الفرع الثاني: الرقمنة وقواعد البيانات التسلسلية

تتطلب سلسلة القيمة العالمية تكاليف معاملات وإجراءات كثيرة يمكن تقليصها بدرجة كبيرة عن طريق قواعد البيانات التسلسلية والعقود الذكية، وعند اكتمال المعاملات في كل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة يتم إرسال المعلومات إلى أمناء السجلات، وهذه العملية يقوم بها المشتري أو مقدمي الخدمات الآخرون أو أجهزة إنترنت الأشياء، التي يمكنها تتبع البضائع والإشارة إلى موقعها وغير ذلك من معايير الجودة، ويتحقق أمناء السجلات من هذه المعلومات في كل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة، وحالما تنتهي المعاملة في كل مرحلة تضاف كتلة بيانات إلى السلسلة، وتسدد المدفوعات إلى الموردين ومقدمي الخدمات من خلال العقود الذكية.

[1]OECD, WTO, UNCTAD: **Implications of Global Value Chains for Trade, Investment, Development and Jobs**, Prepared for the G-20 Leaders Summit Saint Petersburg (Russian Federation) ,September 2013, P20

مكنت تكنولوجيا قواعد البيانات؛ التي تتيح بحكم طبيعتها العامة واللامركزية للمشاركين رؤية ما يسجله كل منهم من بيانات في الوقت الحقيقي؛ من إحداث تغيير جوهري في الممارسات التجارية وتخفيض عدد خدمات الوسطاء أو تعديلها أو إلغائها تماما على طول سلسلة القيمة، وتنطوي هذه التكنولوجيا على إمكانات سواء في البلدان النامية أو المتقدمة. تستخدم هذه التكنولوجيا في البلدان النامية في معالجة إخفاقات السوق وتمكين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة[1]. ويمكن استخدام تكنولوجيا قواعد البيانات التسلسلية لمعالجة إخفاقات السوق المتعددة، ولا يعمل المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة في كثير من الأحيان في الاقتصاد الرسمي، ويعني ذلك أن المعاملات تتم نقدا ولا تسجل على مر الزمن، ولكن تمكن تكنولوجيا قواعد البيانات التسلسلية إنشاء سجل للمعلومات المالية و بالتالي إيجاد سجل تاريخي وهوية رقمية؛ ويمكن لهذا السجل أن يساعد المزارعين على اكتساب سمعة تجارية، ما يؤدي إلى تحسين إمكانية وصولهم إلى الأسواق ويعزز بالتالي أهليتهم للحصول على الائتمان من المؤسسات المالية الرسمية.

الشكل رقم09: قواعد البيانات التسلسلية في سلاسل القيمة الغذائية

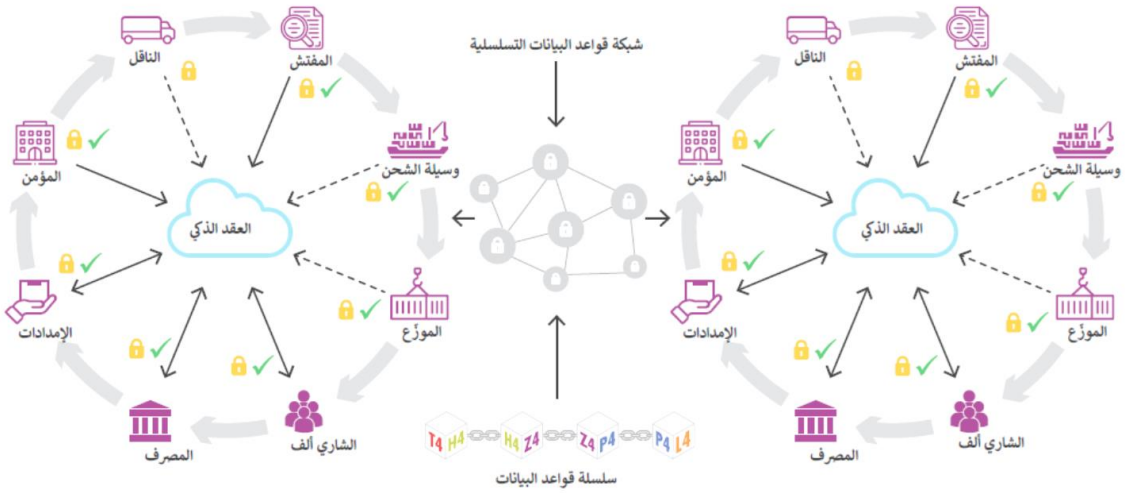

المصدر: المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة : حالة أسواق السلع الزراعية، **الأسواق الزراعية والتنمية المستدام: سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية**، روما، 2020.

لا يوجد سوى القليل جدا من تطبيقات قواعد البيانات التسلسلية لتحقيق الشمول المالي في البلدان النامية، وقام برنامج الأغذية العالمي بتجريب قاعدة بيانات تسلسلية لتقييم إمكاناتها في المعونة الإنسانية

[1] منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية، المرجع السابق، ص ص 115، 116.

والتحويلات النقدية، وأطلق مشروع في عام 2017 للوصول إلى 10000 لاجئ سوري في الأردن واتسع ليشمل 000 100 لاجئ في عام 2018، في مخيمين اثنين للاجئين السوريين، وحولت الأموال من برنامج الأغذية العالمي إلى مقدم خدمات مالية، ولكن قيمة التحويلات النقدية لكل مستفيد حولت إلى حسابات قائمة على قواعد البيانات التسلسلية واستخدمت الشراء مواد بقالة من متاجر شريكة، واستخدم مسح قزحية العين للتحقق من هوية المستفيدين[1].

الفرع الثالث: الترقية متعددة السلاسل Multi-Chain Upgrading

يتعلق التطوير "متعدد السلاسل" بفرص التعلم الأكبر المتاحة للشركات التي تخدم أسواقًا متعددة، قد يكون لدى الشركات المحلية المزيد من الفرص لإطلاق منتجاتها المصنعة والعلامات التجارية الخاصة بها في الأسواق المحلية أو المجاورة، بمستويات تطوير مماثلة (تعتمد هذه الأدبيات على خبرة المنتجين في صناعة المنسوجات والملابس في كينيا (كاماو 2009)، وصناعة الأثاث والأحذية في البرازيل)[2].

توفر المشاركة في سلاسل القيمة المتعددة إمكانية "الاستفادة من الكفاءات": سلاسل القيمة المختلفة تخلق إمكانيات مختلفة للتعلم، ويمكن تطبيق ما يتم تعلمه في إحدى سلاسل القيمة في سلاسل أخرى (Lee and Chen 2000)، ويؤدي التركيز على الأسواق المحلية إلى قيام شركات التصنيع بتوسيع نطاق أنشطتها (أي التطوير الوظيفي) في التصميم والتسويق والعلامات التجارية، قد يكون هذا بسبب فهمهم للأسواق المحلية بشكل أفضل من الأسواق الخارجية، أو ربما لأن العملاء المحليين ليسوا أقوياء مثل نظرائهم في سلاسل القيمة العالمية (Brandt and Thun 2010).

يؤكد هذا الجانب من الترقية داخل سلاسل القيمة العالمية على عمليات التجزئة الأفقية، بدلاً من العمليات الرأسية ضمن قطاعات معينة، لا سيما المنسوجات والملابس، بسبب التحديات المرتبطة بالتحرك نحو السيطرة على بعض وظائف المصب ضمن سلسلة قيمة المنسوجات والملابس، ويمكن استخلاص دروس للمشاركة الفعالة في قطاع المنسوجات والملابس من تجارب المصدرين الآخرين؛ بافريقيا جنوب الصحراء وبنغلاديش (ألام وناتسودا،2013).

[1] ينظر: https //www.protect building blocks

[2] Jodie Kean: **Logistics and Value Chain Development**, **Palgrave Studies of Sustainable Business in Africa, Logistics and Global Value Chains in Africa,** The Impact on Trade and Development, University of Sussex Brighton, UK, 2019, p p 225,226.

المطلب الثالث: سلاسل القيمة العالمية للأغذية الزراعية (GVCs):

قد تكون التأثيرات على سبل العيش والأمن الغذائي خلال أزمة الوباء أكثر حدة في البلدان النامية لأن النظم الغذائية أكثر كثافة، وسلاسل الإمداد الغذائي أقل تطوراً، فأزمة الوباء وسعت مساحة الفقر، ولكن يبقى حجم الأثر الذي تتركه الأزمة على الإنتاج الزراعي وسلاسل الأغذية الزراعية مرتبط بمدى استجابة السياسات الوطنية والدولية على المديين المتوسط والطويل.

الفرع الأول: سلاسل القيمة للأغذية الزراعية

منذ الستينيات، تم توزيع تحليل سلاسل الأغذية الزراعية على نطاق واسع وقد تم تطويرها في البداية على أساس توصيف تدفقات الحسابات الوطنية، وسرعان ما شهدت سلسلة متعاقبة من المساهمات النظرية والمنهجية، مما جعلها إطاراً تجريبياً ناجحاً لتحديد العلاقات الرأسية وآليات تقاسم القيمة، وأدوات نقل الأسعار أو حتى توصيف ملامح الجهات الفاعلة المشاركة وأدوارها في هيكلة أنشطة الإنتاج والتجارة[1].

الشكل رقم10: الهيكل العام للفروع الزراعية الغذائية

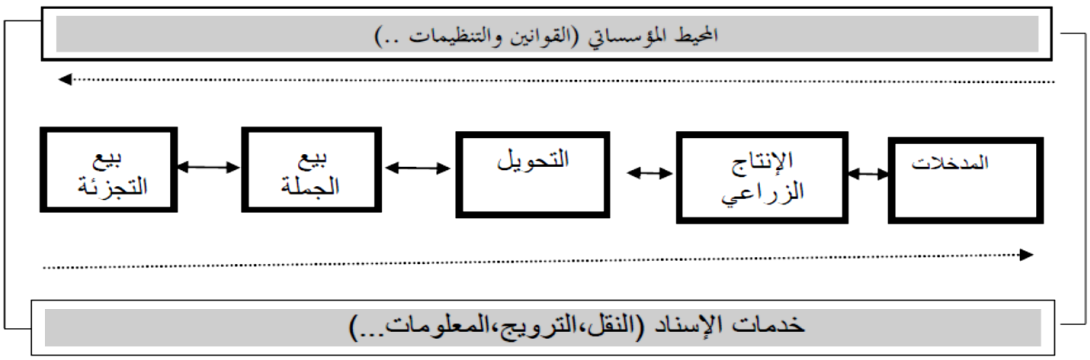

Source : Carlos.A ,D Silva, Hildo M.De Sousa Filho , Op-cit, p03.

لسلاسل القيمة العالمية (GVCs) للأغذية الزراعية هيكل مختلف مقارنة بالسلع الصناعية، ذلك أن الأولى لديها نسبة أعلى بكثير من الوسطاء المتجهين للمعالجة الأجنبية قبل أن يستهلكها المستهلك النهائي، استكشف عمل Greenville تأثيرات السياسات على سلاسل القيمة الغذائية الزراعية، وخلصت إلى ما يلي :

[1] F. Cheriet : **Filières agroalimentaires et chaines globales de valeur** : **concepts, méthodologies et perspectives de développement,** working paper ,2015, p p 01,02, Disponible sur le lien: https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01594949

- ✓ أن للتجارة في بلد ما وإعدادات السياسة الزراعية المحلية تأثير مهم على المشاركة والفوائد التي تم الحصول عليها؛ يمكن أن يكون للسياسات التجارية والزراعية المحلية تأثير كبير على توزيع النشاط الزراعي والتجارة، وأهمها أسواق العوامل المحلية، ولكن أيضا سياسات وأنشطة البلدان الأخرى، وقد حدد العمل السابق عدداً من السياسات المؤثرة على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وتوليد القيمة المضافة المحلية،
- ✓ ارتبطت السياسات التجارية الأقل تشويهاً بمشاركة أكبر لسلاسل القيمة العالمية وعائدات محلية أعلى من المشاركة؛ حيث تقلل الرسوم الجمركية وغير الجمركية على الواردات وعلى الصادرات من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وتكرار الإجراءات غير الجمركية التي يفرضها بلد ما على الواردات (المتعلقة بالصحة والصحة النباتية) لها تأثير سلبي على المشاركة وإجمالي القيمة المضافة المحلية المكتسبة من تصدير السلع الغذائية الزراعية. مع الإشارة أن التدابير غير الجمركية ليس لها نفس التأثيرات، مما يشير إلى مزيج من أثر خلق التجارة وتحويل مسار التجارة.
- ✓ تخلق الترتيبات المحلية المعقدة مشاكل للموردين الدوليين بما يؤثر سلباً على القيمة المضافة المحلية المتولدة من الصادرات،
- ✓ بعض الحواجز التقنية أمام التجارة لها تأثير إيجابي من خلال إنشاء القواعد اللازمة والثقة لدعم التجارة وخلق الثقة في الأسواق بشكل عام،
- ✓ السياسات التي تؤدي إلى استثمارات تعزز الإنتاجية في قطاع الأغذية الزراعية تساهم في زيادة مستويات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والعوائد المحلية،
- ✓ تساهم البنية التحتية للنقل ومستويات التعليم والبحث والتطوير الزراعي بشكل إيجابي؛ في خلق القيمة المضافة المحلية من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.
- ✓ عوامل أخرى مثل القدرة على تلبية المعايير الخاصة مهمة أيضاً لمجموعة من البلدان من حيث الدعم.
- ✓ ووُجد أن سياسات دعم المنتجين الزراعيين غير المشوهة مهمة أيضاً للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية والقيمة المضافة المحلية المتولدة، كما الدعم غير المشوه المقدم إما مباشرة إلى المنتجين أو للقطاع ككل له تأثير إيجابي على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، إذ أن استخدام الدعم المشوه له تأثير سلبي على الفوائد من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية[1].

[1] Agricultural Policy Monitoring and Evaluation 2020, OECD publishing, Paris, France, 2020, pp 23,26.**Available at the link below: https://doi.org/10.1787/928181a8-en**

الفرع الثاني: طبيعة سياسات الأغذية الزراعية في العالم:

توفر تغييرات سياسات تجارة الأغذية الزراعية سياقًا مهمًا لتتبع نتائج سيناريوهات السياسة، تتعلق بالمستويات والتغيرات الملحوظة في التبادل وكذا التغييرات في الإجراءات الجمركية وغير الجمركية.

تظل أسواق الأغذية الزراعية محمية بدرجة عالية نسبيًا؛ متوسط التعريفات الجمركية على المنتجات الغذائية الزراعية أعلى بنحو ثلاثة أضعاف من التعريفات المفروضة على السلع الأخرى. ومع ذلك، كان هناك انخفاض تدريجي في مستوياتها بدءًا من تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة (AoA) في 1995–1996، واستمرارًا بانضمام الصين في عام 2001 ، ومزيد من التغييرات أحادية الجانب القائمة على الاتفاقيات التفضيلية استمرت التعريفات الجمركية على الأغذية الزراعية في الانخفاض بمرور الوقت.[1]

خلفت أزمة كوفيد19 تعطل سلاسل الإمداد الغذائي، مما أدى لزيادة التكاليف خاصة الإنتاج والتوزيع كما تم تخفيض اليد العاملة المتاحة بسبب الفيروس، وتأخير وانقطاع سلاسل الإمداد في خدمات النقل والخدمات اللوجيستية، بعد إغلاق الحدود أو تأخير عبور المنتجات القابلة للتلف، وكان للتدابير المرتبطة به تأثير قوي على الطلب على المنتجات المتميزة ذات القيمة المضافة الأعلى وتلك التي تحتوي على المزيد من الخدمات الإضافية، إذ شهدت البلدان النامية تأثيرات أكثر حدة للوباء على أمنها الغذائي (نظمها الغذائية أكثر كثافة في العمالة، وسلاسل إمداداتها الغذائية أقل تطوراً)، وعمقت من دائرة الفقر.

تجدر الإشارة أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اقترحت على الحكومات لمواجهة أزمة آثار كوفيد على الأسواق الزراعية الغذائية إعطاء الأولوية إلى:

أولاً: أن تبقي أسواق الأغذية الزراعية المحلية والإقليمية والدولية مفتوحة وشفافة ويمكن التنبؤ بها، حيث تعد الأسواق المحلية التي تعمل بشكل جيد، إضافة للتعاون الإقليمي ونظام التجارة الدولي المفتوح عناصر مهمة لربط المنتجين بفرص السوق، ومساعدة الغذاء على الوصول إلى حيث يحتاج إليه.

ثانيًا: ضمان تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذية للسكان الضعفاء.

وفي إطار استجابة السياسات الوطنية نسجل اتخاذ الحكومات مجموعة متنوعة من التدابير شملت الإنتاج الزراعي وعمل السلسلة الغذائية وطلب المستهلكين، وتوزعت على المستوى المؤسساتي وضبط المعلومات والتنسيق، التجارة وتدفق المنتجات، التشغيل، دعم الزراعة والغذاء، المساعدة الغذائية ودعم المستهلك.

[1]Jared Greenville, Kentaro Kawasaki and others **; Influencing GVCs through Agro-Food Policy and Reform**; oecd food, agriculture and fisheries paper ,N^{O} 125 , OECD ,2019, P14.

يبقى **الدعم المقدم للزراعة** كقطاع الميزة البارزة لأسواق الأغذية الزراعية، وقد تم قياسه من خلال تقدير دعم المنتج لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (PSE) – والذي يتضمن آثار أسعار السوق من الرسوم الجمركية وبالتالي تتجاوز الدعم المحلي كما هو مشمول بـــ اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية –.

من ناحية مستوى الدعم؛ كان هناك تقارب مع مرور الوقت في مستوى الدعم المقدم من قبل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والعديد من الاقتصادات الناشئة.

الشكل رقم 11 : تطور دعم المنتج في الفترة 1995 – 2017

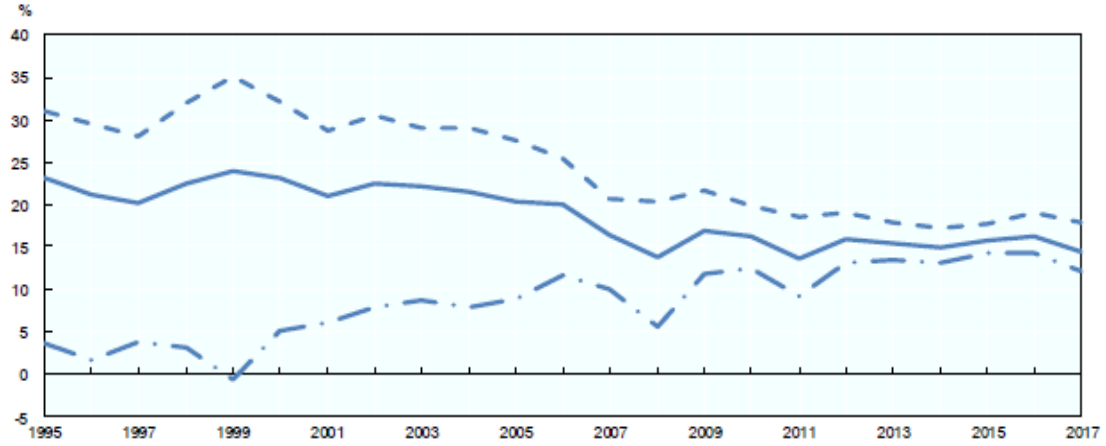

Source: OECD (2018), "Producer and Consumer Support Estimates", OECD Agriculture statistics (database), http://dx.doi.org/10.1787/agr-pcse-data-en. 19/05/202, 16.30

الشكل رقم12: دعم القطاع الزراعي حسب الدول خلال الفترة 2015-2017

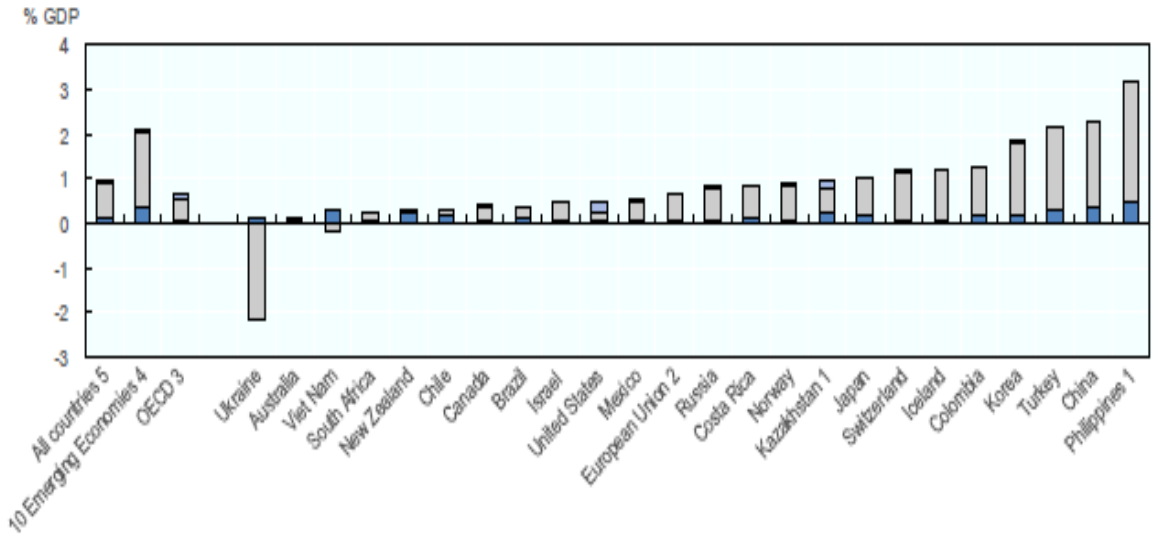

Source: OECD, "Producer and Consumer Support Estimâtes", OECD Agriculture statistics (database), 2018, http://dx.doi.org/10.1787/agr-pcse-data-en.

يظهر الشكلين السابقين تطور الدعم الزراعي لعدد من الدول المختارة، مبرزا أن هناك دعم لا محدود للقطاع الزراعي من أغلب دول العالم باستثناء بعض الدول التي عانت أو تعاني من مشاكل اقتصادية عميقة.

في الفترة 2015–2017، قدم الدعم الحكومي الذي تتابعه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية متوسط 620 مليار دولار أمريكي سنوياً لدعم المنتجين الزراعيين (OECD، 2018)، يتألف هذا الدعم من دعم سعر السوق؛ ممنوح للوصول إلى السوق من خلال استخدام الأراضي والأسعار المستهدفة، ويتم توفير الدعم في شكل دعم للمخرجات والمدخلات ومن خلال المدفوعات المباشرة غير المترابطة إلى المنتجين، كما يمكن تقديمه أيضا في شكل خدمات عامة مقدمة للقطاع ككل (مثل البحث والتطوير)، وفي نفس الفترة تم إنفاق 136 مليار دولار إضافية من قبل الحكومات.

يختلف تكوين هذا الدعم حسب الدولة؛ إذ يتم تقديم الدعم في الغالب في شكل إجراءات تشويه للسوق بينما يكون الدعم العام أكثر أهمية في حالات أخرى. يوضح الشكلين الآتيين تطور الدعم لدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إضافة للدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[1].

ولكن الدعم الزراعي وحده لا يكفي في ظل استراتيجية لترقية القطاع فهناك دول كالفلبين وكولومبيا وكوستاريكا أنفقت مبالغ طائلة لدعم هذا القطاع الحيوي لكنها لم تحقق الأهداف المرجوة لتنويع اقتصاداتها.

الفرع الثالث: المحاصيل وسلسلة القيمة العالمية

يمكن أن نميز ثلاثة أنواع من المحاصيل وسلاسل قيمها العالمية:

❖ **سلاسل الفواكه والخضر الطازجة FFV:**

- وهي منتجات عالية القيمة وتؤدي صادراتها إلى أرباح عالية ومستقرة إلى حد ما، ويشمل المحاصيل السنوية (معظم الخضروات) والمحاصيل المعمرة (معظم الفواكه).وهي شديدة التلف،
- كما أن إنتاجها ومعالجتها الذي يقتصر على مناولة ما بعد الحصاد مثل الغسيل والفرز والتصنيف ما يتطلب عمالة مكثفة، وهو ما يُنظر إليه على أنه إمكانية للحد من الفقر من خلال توظيف العمال غير المهرة،

[1]Jared Greenville, Kentaro Kawasaki and others, op cit, p14.

- يتم الإنتاج بهدف التصدير بشكل أساسي في مزارع الصناعات الزراعية، ولكنه يشمل مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة أيضاً، وهاته المنتجات نادرا ما تشهد تدخل الدولة في تكوين سلاسل القيمة ، حيث يزدهر القطاع بالاستثمار الخاص بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر الواسع النطاق، ويتم تنظيم التجارة الدولية في سلسلة الخضر والفواكه بشكل قوي ومتزايد من خلال معايير عامة وخاصة صارمة ، وأصبحت واحدة من أكثر المعايير الخاصة انتشاراً في العالم[1].

– تستلزم سلاسل الخضر والفواكه الطازجة مستويات عالية من التوحيد، مع سيطرة عدد قليل من منتجي التصدير الكبار على السلاسل، إضافة إلى مستويات عالية من **التنسيق الرأسي**، حيث غالباً ما يتم دمج الإنتاج والمعالجة والتصدير بشكل رأسي تماماً داخل الشركات الصناعية الزراعية التي توظف عدداً كبيراً من العمال. ففي دول مثل إثيوبيا وتنزانيا وكينيا وجنوب إفريقيا والسنغال وغانا يتم توظيف ما يصل إلى مئات الآلاف من العمال في شركات تصدير الخضر والفواكه الطازجة .

- إضافة إلى **الزراعة التعاقدية** بين مصدري الصناعات الزراعية وصغار المنتجين، لكن انخفضت الاستعانة بالمصادر من أصحاب الحيازات الصغيرة بشدة في العقد الماضي، وهو ما يُعزى غالباً إلى زيادة التنظيم من خلال المعايير،

– وتستلزم سلسلة الخضر والفواكه الطازجة إمكانات قوية لتمييز المنتج والجودة؛ حيث تختلف سلاسل التوريد الخاصة بتصديرها تماماً عن عرضها للسوق المحلي، مع منتجين وتجار مختلفين ومنتجات وجودة مختلفة[2].

❖ **السلع الاستوائية:**

–السلع الاستوائية هي محاصيل معمرة متوسطة القيمة (كاكاو، قهوة، شاي ونخيل زيت) ونباتات شبه معمرة تُزرع كمحاصيل سنوية (قطن، تبغ، قصب السكر)، مخصصة للمعالجة الصناعية، بصرف النظر عن أنشطة ما بعد الحصاد الأساسية (مثل التجفيف).

– تتميز بتقلب الأسعار المستمر في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى مخاطر كبيرة لا سيما في حالة المحاصيل المعمرة (من 5 إلى 10 سنوات)، في قدرة المنتجين على الاستجابة بمرونة لإشارات الأسعار.

[1] Fiankor, D., Martinez-Zarzoso, I., & Bruemmer, B: **Exports and governance: the role of private voluntary agrifood standards**, Agricultural Economics, vol 50, n^{0}3, 2019, p 345.

[2] Beghin, J., Maertens, M, & Swinnen: **Nontariff Measures and Standards in Trade and Global Value Chains**, Annual Review of Resource Economics 07, 2015, P P 430,433

– كانت قطاعات السلع الاستوائية تخضع لرقابة شديدة من قبل الدول في جميع المناطق الفرعية، ومنذ برامج التحرير والخصخصة في الثمانينيات، انفتحت القطاعات للاستثمار الخاص والتنظيم القائم على السوق، لكن لا تزال هناك بعض التدخلات من الدول ؛ على سبيل المثال تشكيل مجالس التسويق، أو حصص أقلية في شركات المعالجة المخصخصة، أو السيطرة على التعاونيات ومنظمات المنتجين[1] ، كما تعد اتفاقيات البيع بين المصدرين ومنظمات المنتجين شائعة، لكن مخططات الزراعة التعاقدية الرسمية نادرة، حيث قد تؤدي قابلية التخزين الجيدة (بعد الحصاد الأساسي) والبيع الجانبي إلى الحد من التنسيق الرأسي،

– من ناحية أخرى، فإن التمييز في الجودة مهم جداً–على سبيل المثال البن؛ حيث تتطلب هذه المحاصيل مدخلات محددة (بذور وأسمدة ومبيدات حشرية) وتحتاج إلى عناية دقيقة للحفاظ على الجودة، مما يفسر التنسيق الرأسي الأكثر إحكاماً والاستخدام الواسع النطاق لخطط الزراعة التعاقدية من قبل شركات أوراق التبغ والقطن.

في المقابل وبسبب الطبيعة القابلة للتلف لأوراق الشاي وسيقان قصب السكر، فإن هذه السلالات الزراعية تُظهر تنسيقًا رأسيًا قويًا، ويتم تعزيز عملية معالجة وتصدير السلع الاستوائية بشكل كبير وغالباً ما تتمحور حول عدد قليل من الشركات، فسلاسل قيمة السلع الاستوائية موجهة إلى حد كبير للتصدير مع القليل من المعالجة والاستهلاك المحلي، وفي كثير من الأحيان عندما يكون الاستهلاك المحلي مهماً – على سبيل المثال القهوة في إثيوبيا والشاي في أوغندا – غالباً ما يتم التمييز بين سلاسل القيمة المضافة وقيمة الاستهلاك المنخفض من حيث الجودة[2].

❖ **الحبوب:**

– هي محاصيل سنوية ضخمة الحجم ومتجانسة مع قابلية تخزين جيدة وقيمة ذاتية منخفضة وإمكانيات محدودة لرفع مستوى الجودة وإضافة القيمة،

[1] Wessel, M., & Quist-wessel, P. M. F. : **Cocoa production in West Africa**, a review and analysis of recent developments. NJAS - Wageningen Journal of Life Sciences, 2015, p p74–75,

[2] Minot, N., & Sawyer, B :**Contract farming in developing countries: Theory, practice, and policy implications, Innovation for Inclusive Value Chain Development**: Successes and Challenges, International Food Policy Research Institute, Washington, 2016, p p140.

– يشمل إنتاج الحبوب في أفريقيا صغار ومتوسطين وكبار المنتجين نظراً لطبيعة المحصول، ومن السهل مكننة الزراعة والرش والحصاد، مما يقلل من كثافة اليد العاملة في إنتاج الحبوب، نظراً لأن **صادرات الحبوب هي أساساً فائض من الإنتاج المحلي،**

– كما أن **التمايز في الجودة منخفض،** لهذا سلاسل القيمة الخاصة بصادرات الحبوب والاستهلاك المحلي ليست متباينة وتتداخل إلى حد كبير،

–تم تحرير أسواق الحبوب المحلية في أفريقيا إلى حد كبير، لكنها تشهد **درجة عالية من تدخل الدولة** – مع سياسات لا يمكن التنبؤ بها في بعض الأحيان مثل حظر التصدير المفاجئ [1]،

–غالباً ما تكون سلاسل إمداد الحبوب غير فعالة مع نقص التنسيق على طول السلسلة وبصفة أساسية التبادل الفوري في السوق، والخسائر كبيرة بعد الحصاد وانخفاض الجودة، حيث يتم إنتاج الذرة بشكل متزايد من قبل المزارعين متوسطي الحجم (جنباً إلى جنب مع المزارع التجارية واسعة النطاق)؛ مما يؤدي إلى فوائض قابلة للتداول ودخول شركات تجارة الحبوب متعددة الجنسيات [2].

[1] Baffes, J, Kshirsagar, V., & Mitchell, D: **What Drives Local Food Prices ? Evidence from the Tanzanian Maize Market**, The World Bank Economic Review, 33(1), 2019, p p 164,167

[2] Maertens, M., & Velde, K. V : **Contract-farming in staple food chains: the case of rice in Benin**, World Development, 95, 2017, p p 76, 80.

خلاصة:

تفتح المشاركة في سلاسل القيمة العالمية باباً جديداً أمام الدول النامية للتطور وامتلاك اقتصاد قوي والوصول لاقتصاد منتج ومتنوع،؛ ويمكن أن تكون وسيلة مهمة لتطوير القدرة الإنتاجية؛ حيث يمكن للشركات المحلية أن تحصل على حصة كبيرة من القيمة المضافة، ولكن تتطلب المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في الغالب التخصص في مهام محددة؛ ومهارات وعمالة متعلمة وقدرة إنتاجية ومشاركة ناجحة في سلسلة التوريد العالمية ولوجستيات فعالة وبنية تحتية للمعلومات، وتلعب هذه الميزات أيضاً دوراً مهماً لتحقيق تنمية ناجحة ومستدامة على المدى الطويل خاصة للبلدان النامية.

هذا وتوضح تجربة عدد من الاقتصادات الناشئة أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تقدم مساراً سريعاً للتنمية والتصنيع، وارتفاع القيمة المضافة التي اكتسبتها بعض الاقتصادات الناشئة من المشاركة في تصنيع سلاسل القيمة العالمية بشكل مطرد بمرور الوقت.

لفرع الصناعات الغذائية في العالم أهمية كبيرة، حيث يعتبر من الصناعات عالية التركيز عالميا بحوالي 80% من الهيمنة السوقية العالمية لأصل المنتجات، و70% من اليد العاملة عالميا، كلها راجعة ل 08 دول في العالم فقط، أبرزها: الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا، اليابان، إذ نجحت هذه الدول في استغلال مفهوم سلاسل القيمة العالمية بنشر وحداتها الإنتاجية على شكل فروع في باقي دول العالم خاصة: الصين، روسيا، البرازيل، الهند ..الخ.

وتبقى الفرص أمام الدول النامية قائمة لتعزيز مشاركتها في سلسلة القيم العالمية للمنتجات الزراعية الغذائية، باستغلال مزايا كل دولة لإمكانياتها الداخلية حسب ما يتوفر لديها من عوامل، لتعظيم القيم المضافة لمنتجاتها المحلية أو المستوردة أو المصدرة، عبر سياسات نشطة ومكيفة حسب احتياجات كل بلد، وبطريقة انتقائية ودقيقة حسب سلسلة القيمة لكل منتوج زراعي–غذائي، إذ لكل منتوج خصائصه ودرجة تركيز أو سعة هامش المشاركة في سلسلة قيمته، ومن المؤكد أن للصناعات الزراعية الغذائية كحلقة في التجهيز والتحويل والتوظيف دورا مهما في هذا المسار.

الفصل الثالث:

تقييم المسارات الاصلاحية للتنويع الاقتصادي بالجزائر

تمهيد:

يتميز التنويع الاقتصادي بتعدد أبعاده، والارتباط بالعديد من المتغيرات الكلية (الدخل والإنتاج العمالة والتجارة الخارجية، الإيرادات العامة، الاستثمار...)، وبالكثير من الفاعلين الاقتصاديين وفي مختلف القطاعات الحيوية، وهذا ما جعل البلدان ذات الاقتصاديات المركزة تجد صعوبات في تصميم وتنفيذ وإصلاح السياسات العامة التي توفر إطاراً محفزاً للتنويع الاقتصادي؛ فغالبًا ما يؤدي ارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية مما يقوض القدرة التنافسية لأنشطة التصدير الجديدة المحتملة، وغالبًا ما يقترن هذا بقلة الاهتمام بالتشوهات في أسواق المنتجات إضافة للعوامل التي تحد من قدرة الشركات على البقاء والنمو.

والجزائر على غرار أغلب الدول النفطية؛ انتهجت عدة إصلاحات واستراتيجيات للتخلص من التبعية النفطية ودفع عجلة التنمية وتوسيع قاعدتها الإنتاجية عن طريق دعم بعض القطاعات الحيوية غير أن ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، إضافة لضعف أسس وضع استراتيجيات وفقا لرؤية مستقبلية ودراسة واقعية، ومراعاة مختلف التغيرات التي يشهدها العالم تكنولوجيا ولوجيستيا، وتوقيت وضع الخطط والسياسات التي دائما ما يكون بعد صدمة نفطية، وغيرها من العوامل حالت دون تحقيق مستهدف التنويع ، رغم توفر مقوماته وفرصه، ما تطلب البحث عن البدائل وتسريع وتيرة التحول، ومنها مركب الزراعة والصناعات الغذائية الذي مكن أن يشكل أحد القطاعات الحيوية في مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر.

انطلاقا مما سبق رأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: **واقع الاقتصاد الجزائري.**

المبحث الثاني: **مسارات ترقية مستوى التنويع الاقتصادي.**

المبحث الثالث: **سياسات ترقية المركب الزراعي الغذائي في الجزائر.**

المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري

سنحاول في هذا المبحث الإحاطة بواقع وهيكل الاقتصاد الوطني متطرقين خلاله لأهم الإصلاحات والجهود المبذولة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: هيكل الاقتصاد الجزائري

يتميز الاقتصاد الوطني بالاعتماد الشديد على قطاع النفط والغاز، ويمثل هذا القطاع نسبة 33٪ من الناتج الداخلي الخام (عام 2016) و59٪ من ميزانية الدولة، فيما سجل 93٪ من الصادرات (عام 2019) و98٪ (عام 2009)، وبالتالي فإن الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة يعتمدان بشكل كبير على مستوى أسعار النفط وعرضة لتقلباته، ونتيجة الاعتماد على " الموارد الطبيعية"، لا يزال الاقتصاد الجزائري بعيدا عن تحقيق التنويع الاقتصادي.

الفرع الأول: المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني:

سجلت الميزانية العامة للجزائر لسنة 2021 عجزاً بلغ نحو 22 مليار دولار؛ ساهمت فيه أزمة كورونا وتراجع أسعار النفط في السوق الدولية، التي تمثل مورد البلاد الرئيسي من النقد الأجنبي ، وتشير التقديرات اتساع العجز الإجمالي في الموازنة العامة للدولة ليصل إلى 16.4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، في حين ارتفعت مخاطر المالية العامة الناشئة عن اضطرار البنوك العمومية لتقديم القروض للمؤسسات المتعثرة المملوكة للدولة، وعلى الرغم من الانكماش الحاد في الواردات والتراجع المعتدل في سعر الصرف، من المتوقع أن يرتفع عجز الحساب الجاري إلى 14.4% من إجمالي الناتج المحلي، مع انخفاض الاحتياطيات الدولية إلى 46.9 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2020 (بانخفاض قدره 24% على أساس سنوي)[1]. مع وجود مؤشرات إيجابية بإعلان شركة النفط والغاز الجزائرية منتصف عام 2021 زيادة مستويات الإنتاج النفطي عبر تطوير الحقول الحالية (خطة تمتد على مدى خمس سنوات باستثمارات تقدر بنحو 40 مليار دولار)؛ ما دفع لتوقع تحسن مستويات الإنتاج النفطي.

ارتفع معدل التضخم بحوالي 2.42 % خلال عام 2020 مقارنة بعام 2019، وقد مس الارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والملابس والأحذية والأثاث والمفروشات، والنقل

[1] Rapport annuel des Nations Unies Algérie, 2020, p13, disponible sur le lien : www.cnese.dz/static/Cnes/data/Rapport%20NU4%20%20190421%202.pdf

والاتصالات، والتعليم والثقافة والترفيه، والصحة، والسكن، ليصل معدل التضخم شهر جانفي 2021 حوالي 4.23 %[1].

قام بنك الجزائر خلال أزمة الوباء بتبني سياسة نقدية تيسيرية عن طريق خفض سعر الفائدة مرتين؛ في أوائل عام 2020 بواقع 25 نقطة في كل مرة لينخفض إلى 3%، كما تم خفض نسبة الاحتياطي القانوني ثلاث مرات؛ لتتراجع من 10% في مارس 2020 إلى 2 % في فيفري 2021.

ومن المتوقع مواصلة بنك الجزائر تبني سياسة نقدية توسعية في عام 2021 لا سيما في ظل تراجع مستويات التضخم، نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي فيما يتوقع بنهاية عام 2022 اتجاه البنك المركزي إلى تقييد السياسة النقدية لاحتواء الضغوط التضخمي[2].

تضمن قانون المالية لسنة 2021 العديد من الإصلاحات التي تستهدف تشجيع القطاع الخاص وضمان الاستدامة المالية، وبناء اقتصاد قوي ومتنوع يرتكز على قطاعات متعددة وليس على قطاع واحد، حيث شملت:

- إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي (من خلال إعفاء المستثمرين الأجانب العاملين من إلزامية الشراكة مع طرف محلي باستثناء قطاعات استيراد المواد الأولية والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها)،
- وتشجيع الشركات التي تقوم بتصدير السلع والخدمات وتوفير النقد الأجنبي (عبر إعفاء "دائم" في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي)،
- ومنح مزايا ضريبية لتحفيز حاضنات الأعمال (من خلال إعفاء من الرسم على النشاط المهني والضريبة على فوائد الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة سنتين وإعفاء التكوين الرأسمالي لها من الضريبة على القيمة المضافة)،
- وتشجيع الشركات على إدراج أسهمها في البورصة (عبر إعفاء من ضريبة الشركات لمدة خمس سنوات)، إلى جانب إجراءات لتشجيع التكوين الرأسمالي والحد من الواردات،
- كما تم طرح للنقاش العام قضية سياسات التحول من الدعم العام للأسعار والخدمات إلى الدعم المُوجه للفئات الهشة.

---

[1] الديوان الوطني للإحصاء، **مؤشر أسعار الاستهلاك** ، الجزائر، ديسمبر 2020، متاح على الرابط: https://masdar-news.com/article/359949

[2] تقرير آفاق الاقتصاد العربي: **تقارير آفاق قطرية**: الجزائر، صندوق النقد العربي، أفريل 2021.

سيواجه الاقتصاد الجزائري خلال السنوات القادمة تحديات تغيرات الأسعار العالمية للنفط والغاز، وعند المستويات المنخفضة نسبياً تتراجع الاحتياطيات الأجنبية، وتتأكد الحاجة إلى التسريع وتيرة الإصلاحات الهادفة إلى زيادة مستويات مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الداعمة للتنويع الاقتصادي وزيادة مستويات التنافسية.

الفرع الثاني: الاقتصاد الجزائري وانعكاسات أزمة وباء الكوفيد 19

أدى حدوث ركود اقتصادي كبير في أغلب دول العالم سببت أزمة كوفيد 19 لانخفاض غير مسبوق في الناتج المحلي الإجمالي على الصعيدين العالمي والوطني، تراجع معدل النمو السنوي إلى أقل من 2.5 %، إضافة لعجز الدخل العالمي بحوالي 2 تريليون دولار[1]، ووفقًا للمؤسسات الدولية من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي ركوداً قوياً في عام 2020 والتي لن يتعافى منها إلا من عام 2023/2022 في أفضل الأحوال، ومن المتوقع أن يظل النمو العالمي بطيئًا خلال هذا العقد.

تكبدت الجزائر كغيرها من دول العالم العديد من الخسائر المادية والبشرية، وآثارا اجتماعية واقتصادية؛ حيث انخفض معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 5.5% ، في ظل انعكاسات التدابير المنتهجة لاحتواء الوباء من حجر جزئي وكلي، وغلق للمجالين الجوي والبري، إضافة إلى تراجع التجارة الخارجية وانخفاض الدخل القومي، وانخفاض إنتاج قطاع المحروقات في ظل انهيار أسعار البترول، إضافة إلى تراجع حجم الصادرات وهبوطٍ حادٍ في عائدات صادرات المحروقات، جراء الصدمة النفطية؛ حيث انخفض سعر خام برنت إلى أقل من 25 دولاراً بالإضافة إلى انخفاض عائدات النفط، كما أدت إجراءات الاحتواء المتخذة في مكافحة الوباء إلى تعطيل عمل القطاعات الاقتصادية، مما دفع الاقتصاد إلى ركود غير مسبوق[2].

كما تأثرت القطاعات كثيفة العمالة، مثل الخدمات والبناء –التي تتركز إلى حد كبير في الاقتصاد غير الرسمي – تأثراً عميقاً، مما أدى إلى فقدان العديد من الوظائف مؤقتاً أو بشكل دائم[3].

---

[1] الأونكتاد: **أزمة بقيمة تريليون دولار قد يتسبب بها فيروس كورونا، فهل يمكن تجنبها؟**، أخبار الأمم المتحدة، 09 مارس 2020، تاريخ الإطلاع: 2020/04/14، سا: 16:20 متاح على الرابط التالي:

https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050871

[2] **plan de relance économique 2020-2024**, ministre délégué auprès du premier ministre, charge de la prospective, volume 2, ET2, décembre 2020, p49

.

[3] الموقع الرسمي للبنك الدولي، تاريخ الإطلاع: 2020/11/06، سا: 16.40، متاح على الرابط:

www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview#1

- وأمام عجز الميزانية وتضرر شديد في صندوق ضبط الإيرادات الذي مكّن من التخفيف من تأثير هذه الصدمة، تصبح الجزائر مجبرة على تغيير سياساتها المنتهجة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي، بعد ما خلفته الجائحة من عجز كبير في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ورغم انتعاش صناعة المحروقات سنة 2021 عقب الكساد الذي عرفه إبان أزمة الوباء، شهدت بقية الأنشطة الاقتصادية تباطؤا كبيرا، وتناقص فرص العمل وانخفاض الدخل. وبالفعل أمام هذه المعطيات حاولت الجزائر وضع برنامج إنعاش اقتصادي جديد تماشيا مع المتغيرات الجديدة لتحقيق إقلاع اقتصادي من جهة ومواجهة الأزمة الصحية من جهة أخرى.

ويأتي هذا المخطط للحد من الاختلالات الحادة في الاقتصاد الكلي للبلاد، ومن أجل النهوض بالاقتصاد الوطني على المدى متوسط وطويل الأمد لتحويل الاقتصاد نحو نموذجٍ مستدامٍ، والسعي في التحول نحو قطاعات بديلة لتحقيق التنويع الاقتصادي الذي أصبح أكثر من ضرورة.

فالتبعية لقطاع المحرقات والانخفاض المفاجئ لأسعار البترول الناتج عن مخاطر متعددة؛ صراعات الجيوسياسية من جهة أو الكوارث الطبيعية أو الأوبئة، يجعل الجزائر مجبرة على إيجاد حلول سريعة لتنويع مواردها.

لا تعتبر الموارد السبب في التبعية في حد ذاتها، ولكن طريقة استغلالها ومستوى التحرك في القطاعات البديلة، وعدم الاستفادة من الراحة المالية أثناء ارتفاع الأسعار والعوائد التصديرية من المحروقات، من بين أهم ما تؤاخذ عليه الحكومات.

في بداية 2008 شهدت ارتفاعا كبيرا في أسعار البترول حيث بلغ أقصى قيمة له، وهي الفترة التي لم تستغلها الجزائر أحسن استغلال مقارنة ببقية الدول البترولية ؛ التي وجدت في هذا الارتفاع فرصة لتحقيق تقدم في مستوى تنويع اقتصادياتها على غرار دول الخليج كقطر والإمارات وبدرجة أقل السعودية ورغم أن أسعار البترول بقيت مرتفعة نوعا ما حتى سنة 2014، لكن سياسات الاستثمار العشوائية دون وجود مخططات ذات معالم واضحة، وإطلاق مشاريع غير ذات جدوى أو مقيمة أكثر من تكلفتها الاقتصادية، وسياسات اجتماعية غير مضبوطة الأهداف، ما أدى لاستنزاف خزينة الدولة (عجز الميزانية ونفاذ صندوق ضبط الموارد)، وضيعت على الجزائر فرصة دفع عجلة التنويع والتنمية. وبعد أزمة 2014 انتهجت الجزائر سياسة معاكسة عبر التقشف ورفع الضرائب، وبتوجهات ظرفية.

الفرع الثالث: لمحة عن الاقتصاد الوطني وأهم القطاعات الحيوية سنة 2019

سنحاول من خلال هذا الفرع الإلمام بمختلف القطاعات الحيوية والمحركة للاقتصاد الوطني:

- **البناء والأشغال العمومية:** قطاع البناء حلقة الوصل القوية في السلسلة الاقتصادية للبلاد مما يسمح بتقديم مساهمة إيجابية في التوظيف وتطوير الشبكات الصناعية لبقية القطاعات؛ وبالفعل تم تسجيل 1.890.000 من بين القوى العاملة النشطة عام 2019، ومساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ 2.386 مليار دينار، وزيادة في قيمته المضافة بنسبة 3.6 %؛ وهو أكبر معدل نمو سنوي خلال العقد الماضي بعد الزراعة التي سجلت نموا بنسبة 6.1%، مسجلا 13.25% من القيمة المضافة في عام 2019.[1]
- ومكنت الزيادة في عائدات النفط من إطلاق برامج البنية التحتية الرئيسية، بما في ذلك برنامج بناء مليون وحدة سكنية، واستفاد قطاع البناء بشكل كبير من هذه الأغلفة المالية من خلال قناة الإنفاق العام الذي يعتمد عليه بنسبة 80% سنة 2019، وعلى الرغم من الانخفاض في المشتريات العامة الناجم عن توحيد الميزانية الذي تم تنفيذه من 2016–2017 فقد تمكن هذا القطاع من الحفاظ على معدل نمو لقيمته المضافة عند مستوى مرتفع نسبياً، حوالي 5% في 2016، 2017، 2018 فيما شهد عام 2019 انخفاضاً في معدل النمو إلى 3.8% بسبب حالة عدم اليقين التي أثرت على الحياة السياسية خلال هذا العام، وشهدت سنة 2020 تأثر القطاع شأنه شأن بقية القطاعات بانتشارCovid–19، مما أدى إلى تباطؤ أو حتى توقف العمل في بعض المواقع.
- **الخدمات:** سجل القطاع قيمة مضافة تقدر بـــ 45.9% سنة 2019، ويتكون قطاع الخدمات من الخدمات السوقية بنسبة 65%، والخدمات غير السوقية بنسبة 35%؛ تم توفيرها بشكل أساسي من قبل القطاع العام. ومن ناحية أخرى يهيمن القطاع الخاص على خدمات السوق بأكثر من 87% من القيمة المضافة تعود نصف القيمة المضافة التي يحققها القطاع العام في الخدمات من النقل.

تمثل التجارة 40% من القيمة المضافة للخدمات، من جانبها تمثل السياحة 5.5% فقط من إجمالي القيمة المضافة للقطاع من خلال الفنادق والمطاعم، مما يجعله قطاعاً يتمتع بإمكانيات نمو عالية مع تأثير غير مباشر كبير على النشاط الاقتصادي والعمالة.[2]

- **الصناعة:**

[1] **La Direction Technique chargée des Statistiques d'Entreprises et du suivi de la Conjoncture** ,Activité Industrielle 2010- 2019, Série E : Statistiques Économiques N° 105, Collections Statistiques N° 218/2020 Office National des Statistiques , Algérie, 2020, p p 06,07.

[2] **La Direction Technique chargée des Statistiques d'entreprises et du suivi de la Conjoncture**, Activité Industrielle 2010- 2019, op cit, p 07.

تبقى حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة للغاية، بل إنها انخفضت منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ويرجع ذلك عموماً إلى "المتلازمة الهولندية"، حيث تشكل الصادرات ضمن قطاع الهيدروكربونات ما نسبته 90% سنة 2020، ويتراوح اعتماد ميزانية الدولة على ضرائب البترول، ما نسبته 60% سنة (2019).

سنة 2019، بلغت حصة الصناعة في القيمة المضافة الوطنية 6.2% فقط مقابل 21.21% لقطاع الهيدروكربونات، وإذا استبعدنا الخدمات السوقية وغير السوقية، فإن الهيدروكربونات لا تقل عن 40% من القطاعات الإنتاجية.

مثلت النفقات الرأسمالية ما يصل إلى 23% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2019 و47% (في 2010) من نفقات الميزانية الحكومية؛ مكنت الراحة المالية المستمدة من "عائدات النفط" من الاستثمار بكثافة في البنية التحتية، وبما أن الإنفاق العام هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر، بتحفيز الاقتصاد والتشغيل دون أن ينجح في عملية التنويع الاقتصادي.

– حقق القطاع الصناعي مساهمة ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي (930 مليار دينار جزائري)، يحققها القطاع العام حوالي 50% من هذه القيمة المضافة،

– ويأتي ما يقرب من نصف القيمة المضافة للصناعة من فرع واحد وهو الصناعات الغذائية، التي رغم انخفاض حصتها في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلا أن قيمتها المضافة شهدت نمو ملحوظاً خلال العقد 2009–2019، بمتوسط معدل نمو سنوي يبلغ 4.5%.

– وإذا أخذنا في الاعتبار الصناعة التحويلية وحدها، فإن القطاع الخاص يمثل ما يصل إلى ثلثي إجمالي القيمة المضافة، بفضل معدل نمو سنوي مركب يبلغ 4.5%.

– وتحتل الصناعة المرتبة الرابعة من حيث النمو بين القطاعات الرئيسية للنشاط بعد الزراعة 6.2% والبناء 6.1% والخدمات 5.8%.

- **القطاع المالي والمصرفي:** تم تحرير القطاع المصرفي بإصدار القانون رقم 90–10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، والذي يسمح بدخول البنوك والمؤسسات المالية الخاصة (الوطنية والأجنبية) إلى هذا القطاع، أتاح هذا الانفتاح إدخال منافسة طفيفة في القطاع ولكن دون أن يكون قادراً على تحسين أدائه العام بشكل كبير.

- لكي تتمكن البنوك العامة من أداء دورها في تمويل التنمية يجب عليها تحسين حوكمتها، ويجب على البنوك الخاصة الالتزام بتمويل الاقتصاد طويل الأجل في نسبة أعلى من أنشطتها،
- لم يتغير هيكل السوق المصرفية في الجزائر كثيراً منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بل ارتفع عدد اللاعبين العاملين في السوق المصرفية الجزائرية (بنوك ومؤسسات مالية) من 26 عام 2002 إلى 29 عام 2017، أي 3 مشاركين جدد فقط في فترة خمسة عشر عاما[1].

➢ **الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية:** سجلت الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية(ISMMEE) زيادة بنسبة 4.8% سنة 2019 خاصة شعبة صناعة الحديد والصلب وتحويل الحديد والصلب (+ 10.5%) مقارنة بسنة 2018، وتصنيع السلع المعدنية والميكانيكية والكهربائية الوسيطة (+ 3.4%) وتصنيع المعدات الميكانيكية (+ 3.7%) وشهدت الصناعات الكيماوية نموا بنسبة 2.7٪، حيث أن العامل الرئيسي وراء هذا الاتجاه هو صناعة الدهانات (+ 6.1%) بينما سجلت الصناعات النسيجية تبايناً بنسبة –0.6%، مدفوعاً بانخفاض السلع الاستهلاكية من المنسوجات –1.5%، هذا وسجلت الجلود والأحذية نمواً بنسبة 1.6% نتيجة ارتفاع أسعار السلع الجلدية الاستهلاكية + 2.5%، بينما هناك تباين + 0.5% يميز صناعات الخشب والفلين والورق في الربع الثاني من عام2021[2].

المطلب الثاني: التبعية النفطية مؤشرات ودلالات

لا يزال قطاع المحروقات يشكل المورد الأكبر للاقتصاد الوطني من ناحية الصادرات والمساهمة في الناتج الوطني من جهة، ومن ناحية تمويل ميزانية الدولية بالإيرادات الضريبية من جهة أخرى، وسنحاول من خلال هذا المطلب توضيح مظاهر التبعية النفطية التي يعيشها الاقتصاد الوطني.

[1] Plan de relance économique 2020-2024, ministre délégué auprès du premier ministre, charge de la prospective, volume 1, décembre 2020, p171.

تقوم البنوك وفقًا للقانون، بجمع الموارد من الجمهور وتوزيع القروض وتزويد العملاء بوسائل الدفع وإدارتها، كما يقومون بإجراء العديد من العمليات ذات الصلة، بينما تقوم المؤسسات المالية بنفس عمليات البنوك، باستثناء جمع الموارد من الجمهور وإدارة وسائل الدفع التي يحظرها التشريع المصرفي عليها.

[2] La Direction Technique chargée des Statistiques d'Entreprises et du suivi de la Conjoncture, op cit,, p p 07,10.

الفرع الأول: استقرار أسعار البترول

كانت سنة 2020 عاما استثنائيا من الناحية الاقتصادية، إذ شهدت انتشار وباء كوفيد 19 الذي أدى إلى انخفاض غير مسبوق في أسعار البترول، وبعد سلسة تخفيضات وزيادة الإنتاج نتيجة التنافس بين المملكة العربية السعودية وروسيا، حيث وصلت الأسعار إلى مستويات سلبية في بعض الأسواق وانخفض من 86,91 دولار أمريكي للبرميل في بداية شهر جانفي 2020 إلى 22,74 دولار للبرميل مع نهاية شهر أفريل. لكنه شهد ارتفاعا بطيئا مع نهاية شهر ماي ليبلغ 30 دولار للبرميل.

الشكل 13: تطور سعر خام برنت في الفترة 2007-2020

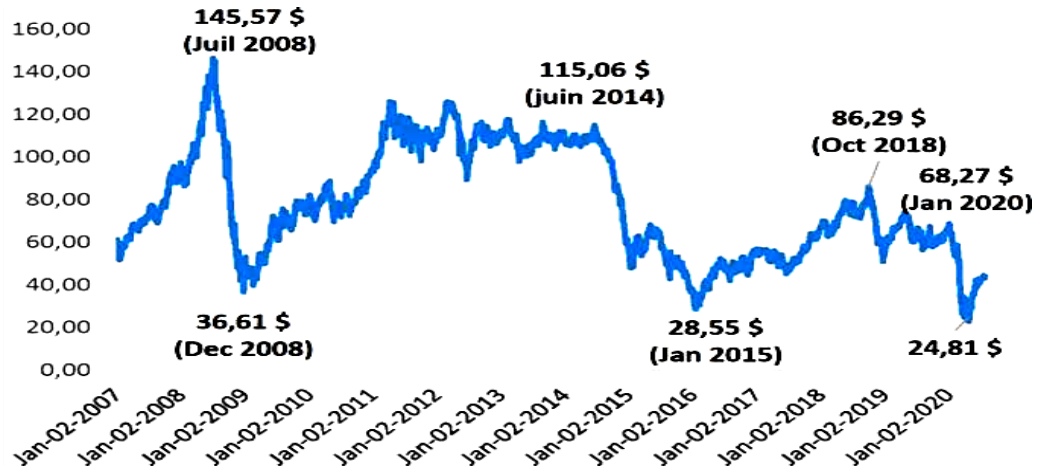

Source : **plan de relance économique 2020-2024**, ministre délégué auprès du premier ministre, charge de la prospective, volume 1, décembre 2020, p12.

واجهت الجزائر عدة صدمات نفطية، الأولى خلال الأزمة المالية لعام 2008 بانخفاض في أسعار النفط بأكثر من 100 دولار للبرميل، والثانية في 2014 ناتجة عن اختلال قوي في التوازن بين العرض والطلب الذي أدى إلى انخفاض سريع قدره 90 دولاراً في سعر النفط، وقد مكّن صندوق ضبط الإيرادات الجزائر(FRR) من التخفيف من تأثير هذه الصدمات المتتالية بشكل ملحوظ، لكن مع تضاؤل دخل الصندوق وتراجع القدرة المالية له لسد العجز الحاصل وجدت الجزائر نفسها مضطرة لتغيير نموذجها الاقتصادي بسرعة، هذا ويتوقع استقرار نسبي في صادرات المحروقات، مع متوسط إنتاج يقدر ب: 0.61 مليار برميل سنويا، وعائدات في حدود متوسط 24.75 مليار دولار سنويا ونسبة عائدات صادرات المحروقات إلى إجمالي الناتج المحلي في حدود متوسط 10 %.

الفرع الثاني: انعكاسات انخفاض أسعار البترول وأثرها على النمو الاقتصادي:

نتيجة الاعتماد الشديد للاقتصاد الجزائري على قطاع النفط والغاز، وارتباط الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة بشكل كبير على مستوى أسعار النفط وعرضة لتقلباته، يبقى شديد الأثر بالتقلبات في الأسواق الطاقوية، حيث تبع صدمة النفط لعام 2014 انخفاض حاد في النمو الاقتصادي، من 3.8٪ في 2014 إلى 0.8٪ في 2019 .

شهد الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات معدلات نمو قوية فوق 5٪ حتى في عام 2015، لكنها انخفضت إلى حوالي 2.5٪ منذ ذلك الحين، كان لقطاع الهيدروكربونات تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض أسعار النفط، والذي رافقه انخفاض في إنتاج الغاز الطبيعي خلال هذا العقد، أصبحت محاولات الدولة للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات أكثر من ضرورة، مع توالي الصدمات النفطية وآثارها العميقة على الاقتصاد الوطني، وفي ظل آفاق غير مستقرة للسوق الطاقوي، يظهر تحليل الناتج المحلي الإجمالي أن القطاع الزراعي قد قدم مساهمة إيجابية في النمو الاقتصادي، فالدعم الكبير والاستثمارات التي تم تقديمها لهذا القطاع قد مكنت من زيادة الإنتاج الزراعي في البلاد.

الفرع الثالث: التبعية للجباية البترولية كمورد للميزانية العامة

يتضح من خلال الجدول رقم 05 أن الجباية البترولية تمثل المورد الرئيسي للخزينة العمومية، منذ 2003 حتى سنة 2010 لم تنخفض مساهمتها عن عتبة 50 %، وابتداء من سنة 2011 بدأت تشهد انخفاضا، (49.20% من إجمالي الإيرادات)، ليتواصل الانخفاض في السنوات الموالية، ففي سنة 2014 قدرت نسبة مساهمته بـــ 40.16% . وبعد انهيار أسعار النفط شهدت نسبة الجباية البترولية من المجموع العام الإيرادات تناقص مستمر (باستثناء سنة 2017) في اعتماد الميزانية العامة على الجباية البترولية (معدل نمو سالب بمقدار 2.73%سنويا)، أما سنة 2019 فشهدت أدنى انخفاض بمعدل يقدر بـــ 0.66%.

الجدول رقم 05: مساهمة الجباية البترولية في ميزانية الدولة خلال الفترة 2003-2019

السنة	الجباية البترولية	الموارد العادية	مجموع الإيرادات	نسبة الجباية البترولية من الإيرادات
2003	836,06	615,39	1451,45	57,60
2004	862,20	665,80	1528,00	56,43
2005	899,00	736,83	1635,83	54,96
2006	916,00	751,92	1667,92	54,92
2007	973,00	829,62	1802,62	53,98
2008	970,20	953,80	1924,00	50,43
2009	1628,50	1158,10	2786,60	58,44
2010	1835,80	1245,70	3081,50	59,57
2011	1472,40	1520,00	2992,40	49,20
2012	1561,60	1894,05	3455,65	45,19
2013	1615,90	2204,10	3820,00	42,30
2014	1577,73	2350,01	3927,74	40,16
2015	1722,94	2829,60	4552,54	37.84
2016	1682,55	3329,03	5011,58	33,57
2017	2126,98	3920,90	6047,88	35,16
2018	2 349,7	3964,26	6313,95	37,21
2019	2186,21	3347,88	5534.09	39,5

المصدر: الجريدة الرسمية للسنوات من 2003 إلى 2019، قانون تسوية الميزانية صندوق ضبط الموارد

في حين شهدت النفقات العمومية خلال نفس الفترة وتيرة متصاعدة في حدود 1.09 %، فهما في تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة. أما فيما يخص كل من الموارد العادية والمجموع العام للإيرادات عرفت الجباية العادية تطور ملحوظ في حجم وقيمة التحصيل الضريبي؛ بسبب الرقابة المشددة لمصالح الضرائب على التهرب الضريبي وأيضا لسياسة التحفيزات الضريبية الموجهة للمتعاملين في السوق الموازية لمزاولة نشاطهم في الأطر القانونية.

وتجدر الإشارة أن نسبة الموارد العادية تزايدت بمعدل نمو 13.06%، وهو أكبر من الجباية البترولية 7.15 %، ما يعتبر مؤشر إيجابي بالنسبة للاقتصاد، حيث أن الهدف الرئيسي هو تقليل الاعتماد على الجباية البترولية وزيادة الموارد العادية.

المطلب الثالث: الفرص المتاحة أمام الاقتصاد الجزائري

يتطلب ضمان بديل اقتصادي حيوي خارج المحروقات الاهتمام والعناية الكافية بمجالات عديدة ومتنوعة، وترقية وتطوير الاستثمار فيها من خلال تجسيدها برؤية واقعية، ونذكر من هذه المجالات على سبيل المثال وليس الحصر:

الفرع الأول: الطاقات المتجددة:

تؤدي الطاقة دورا حيويا لا غنى عنه في عالمنا المعاصر، فقد اتضحت أهميتها في عملية التنمية وارتباطها الوثيق بمختلف مجالات التنمية المستدامة وأبعادها، هذا الارتباط ولد ضغوطا كبيرة على البيئة نتيجة لسيطرة مصادر الطاقة الناضبة على هيكل المزيج الطاقوي العالمي، وتعتبر الطاقات المتجددة أحد أهم البدائل المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة، إذ تشكل إمداداتها عاملا أساسيا في دفع عجلة الإنتاج وتحقيق الاستقرار والنمو في حال نضوب نظيرتها التقليدية، مما يوفر فرص العمل الدائمة ويساهم في تحسين مستويات المعيشة[1].

- **مفهوم الطاقة المتجددة**

– تعتبر الطاقة المتجددة تلك الموارد التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري."[2]

تعريف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC):" الطاقات المتجددة هي كل طاقة يكون مصدرها شمسي، جيوفيزيائي أو بيولوجي، والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة معادلة أو أكبر من نسب استعمالها، وتتولد من التيارات المتتالية والمتواصلة في الطبيعة كطاقة الكتلة الحيوية والطاقة الشمسية وطاقة باطن الأرض، حركة المياه، طاقة المد والجزر في المحيطات وطاقة الرياح. وتوجد العديد من الآليات التي تسمح بتحويل هذه المصادر إلى طاقات أولية كالحرارة والطاقة الكهربائية وإلى طاقة حركية باستخدام تكنولوجيات متعددة تسمح بتوفير خدمات الطاقة من وقود وكهرباء[3] .

تعريف برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة UNEP **:** الطاقة المتجددة لا يكون مصدرها مخزون ثابت ومحدود في الطبيعة، تتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها، وتظهر في الأشكال الخمسة التالية: الكتلة الحيوية، أشعة الشمس الرياح، الطاقة الكهرومائية، وطاقة باطن الأرض.[4]

---

[1] سيبل راكيل إرسوي، جوليا تيرابون بفاف، المرجع السابق، ص 15.

[2] راتول أحمد: **صناعات الطاقة المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة "حالة مشروع ديزرتاك"**، مطبوعات الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ورقلة 2012، ص 140.

[3] Edenhofer Ottmar, Ramon Pichs Madruga, Youba Sokona and others, **Renewable Energy Sources and Climate Change Mitigation**: Special Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, CAMBRIDGE University Press, USA, First published 2012, P 178.

[4] موقع برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة: www.unep.org.

- **مصادر الطاقة المتجددة:**

تشكل كل من الطاقة المتجددة والطاقة النووية المصادر الرئيسية للطاقة العالمية خارج الطاقة الأحفورية؛ وهناك اهتمام عالمي كبير بهذين المصدرين كمصادر مستقبلية للطاقة، بحيث تكون بديلا للطاقة الأحفورية والتي تسعى عديد من الدول وخاصة الصناعية منها إلى استبدالها بهذه المصادر الجديدة، إذ يعتبر الدافع البيئي ولا سيما التأثيرات البيئية المرتبطة باستخدامات الطاقة (ظاهرة الاحتباس الحراري) تمثل الدافع الرئيسي الأول للاهتمام بموضوع الطاقات المتجددة، بأثرها المعروف في حماية البيئة نتيجة لما تحققه من خفض انبعاثات تلك الغازات ومنه التلوث البيئي، حيث تقدر الانبعاثات الناتجة عن الوقود التقليدي حوالي 910 مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنة 2017 بالإضافة إلى الغازات الأخرى.[1]

الطاقة المستمدة من أشعة الشمس:

يقدر متوسط سطوع الشمس السنوي في الجزائر ب 2000 ساعة، بمتوسط يبلغ 6.57 كيلو واط ساعة متر مربع في اليوم. وبمساحة 786 كم مربع من الصحراء الكبرى وبموقعها الجغرافي، تمتلك الجزائر أهم حقل شمسي في العالم، إذا أردنا مقارنة الطاقة الشمسية بالغاز الطبيعي، فإن إمكانات الطاقة الشمسية الجزائر تعادل حجم 37000 مليار متر مكعب سنويا، أكثر من 8 أضعاف احتياطيات الغاز الطبيعي في البلاد، مع فارق إضافي يتمثل في كون موارد الطاقة الشمسية قابلة للتجديد على عكس الغاز الطبيعي.

- أطلقت شركة تطوير الطاقات المتجددة(NEAL) New Energy Algeria، أول مشروع هجين للطاقة الشمسية والغاز كجزء من برنامج شامل للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتم طلب تمويل من البنك الدولي لمشروع حاسي الرمل، علما أنه توجد خمسة مشاريع أخرى فقط في العالم قد حصلت بالفعل على اتفاقية ائتمان ميسرة بقيمة 50 مليون دولار بعد ذلك في عام 2006،
- كما تم اطلاق برنامج تكميلي لثلاث محطات طاقة شمسية هجينة تعمل بالطاقة الشمسية والغاز وكانت هذه المحطات ضعف جم المشروع الأولي لحاسي الرمل، يتعلق الأمر بثلاث محطات طاقة بقدرة 300 ميغاوات في المغير شرقا وحاسي الرمل والنعامة[2]، كانت هذه المشاريع التي طورتها

[1] طالبي محمد، ساحل محمد: **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، عرض تجربة ألمانيا**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد السادس، 2016، ص 112.

[2] زلوم عبد الحي وآخرون: **مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار**، الطبعة الأولى، دار الفارس، عمان، ،2018، ص 36 .

NEAL، تكملة لبرنامج الطاقة الشمسية الذي بدأ بتركيب أول محطة طاقة هجينة تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية في حاسي الرمل في يوليو 2011،

- وخلال الفترة 2016-2020، تم التخطيط لبناء أربع محطات طاقة حرارية بقدرة تخزين إجمالية تبلغ حوالي 1200 ميغاوات، ثم 50 ميغاوات سنويا حتى عام 2023 و600 ميغاوات سنويا عام 2030[1].

يمكن أن تصبح تكلفة الطاقة الشمسية عبر الألواح الضوئية غير المدعومة في تنافسية مع تكلفة إنتاج الكهرباء باستخدام الغاز الطبيعي في الفترة بين 2015-2025حسب أسعار الغاز والكربون، حيث يتوقع أن تستمر تكلفة الطاقة الشمسية في الانخفاض بسبب انخفاض تكلفة التكنولوجيا الأساسية، من الممكن انخفاض تكاليف تركيب الألواح الضوئية بين 3-7%سنوياً خلال الأعوام المقبلة [2].

كما نجد أن العديد من دول العالم الفقيرة تتوفر فيها كميات كبيرة من الطاقة الشمسية، مما يعني أن بإمكان الناس في هذه الأقطار استخدام قدر هائل من الطاقة الحرارية المجانية، إن مصدر الطاقة في كل من الغذاء والوقود يرجع إلى الطاقة الشمسية بواسطة التمثيل الضوئي في النبات فبهذه الطريقة يتحد ثاني أكسيد الكربون ببخار الماء[3]، مع وجود مادة الكلوروفيل الخضراء كحافز للحصول على الكربوهيدرات اللازمة لنمو النبات وإثماره، وليس أنواع الوقود الأحفوري من البترول والغاز إلا بقايا من المواد العضوية الأخرى التي تغذت بها، ويتم استغلال الطاقة الشمسية، إما عن طريق استخدام الحرارة الشمسية لتسخين ناقل ما للحرارة لكي تستهلك هذه الحرارة إما مباشرة أو من أجل تحويلها إلى أشكال أخرى للطاقة وبالدرجة الأولى إلى طاقة كهربائية[4] والجدير بالذكر أيضا أن قيمة الطاقة المتجددة لا تقاس بعدد الكيلووات، المنتج إنما تقاس بالفوائد الاقتصادية الناتجة من الاستخدامات المباشرة وغير المباشرة للطاقة الشمسية والتطبيقات الأخرى لها لتلبية الاحتياجات الحرارية للفقير والغني على حد سواء في الدول النامية والمتطورة.[5]

---

[1] طالبي محمد، ساحل محمد، المرجع السابق، ص 112.

[2] داود سعد الله: **سياسات الطاقة المتجددة في ظل إشكاليات أسواق النفط**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2017، ص 22.

[3] طالبي محمد، ساحل محمد، المرجع السابق، ص 36.

[4] وهيبة خولوفي: **واقع الاستثمار في الطاقات المتجددة وآفاقه مع إشارة لحالة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد32، العدد الأول، الجزائر، جوان 2021، ص 294.

[5] المرجع نفسه، ص295.

❖ **طاقة الرياح:**

استخدمت طاقة الرياح منذ القدم في دفع السفن الشراعية وفي إدارة طواحين الهواء التي استعملت في كثير من البلدان في رفع المياه من الآبار، وفي طحن الحبوب، وقد أجريت أبحاث وتجارب لإنشاء محطات توليد الكهرباء بالطاقة الهوائية وتجسدت في أكبر طاحونة في أمريكا يبلغ ارتفاعها 55 م ، وقد تم الحصول على طاقة كهربائية تعادل 1250 كيلوواط .

يتم إنتاج الطاقة من الرياح بواسطة محركات أو توربينات ذات 3 أذرع تديرها الرياح وتوضع على قمة أبراج طويلة، وتعمل كما تعمل المراوح ولكن بطريقة عكسية، فعوض استخدام الكهرباء لإنتاج الرياح تقوم هذه التوربينات باستعمال الرياح لإنتاج الطاقة، وتستطيع التوربينات كبيرة الحجم المصممة لمؤسسات إنتاج الكهرباء للاستعمال العام توليد ما بين 650 كيلوواط و1.5 ميغاوط.[1]

تمكنت الجزائر بموجب دراسات حديثة تم انجازها، من تحديد مواقع مؤهلة لاحتضان مزارع لتوليد الطاقة الكهربائية بمناطق رأس الوادي، سوق أهراس، بجاية، سطيف، برج بوعريريج تيارت ناهيك عن إمكانية استغلال طاقة الرياح في محافظات جنوبية مثل تندوف، تيميمون وبشار[2].

✓ **الطاقة المائية:**

تحتوي المياه المتحركة على مخزون ضخم من الطاقة الطبيعية سواء كانت المياه جزءا من نهر جار أو أمواجاً في المحيط، فالمساقط المائية ما هي إلا نتيجة لطبيعة التضاريس والتركيب الجيولوجي لسطح الأرض التي يمكن اعتبارها موردا طبيعيا ثابتا، وعليه تعتبر الطاقة المائية مصدرا من مصادر الطاقة المتجددة التقليدية حيث استعمل الإنسان الدواليب التي تدار بقوة الماء لرفع المياه للري وإدارة العجلات والطواحين التي أنشأها على ضفاف الأنهار، إلا أن أهمية هذه الطواحين والدواليب كانت تقتصر على فترة جريان المياه في الأنهار، لذا فقد اقتصرت أهميتها على المناطق ذات الجريان الدائم وأصبحت الأنهار السريعة الدائمة الجريان هي من تحدد مواقع الصناعة، فقلت أهمية الطاقة المائية عند اختراع الآلة البخارية وخاصة في غرب أوروبا وأمريكا حيث الفحم وكثافة السكان، أهميتها بعد التطور العلمي والتكنولوجي واكتشاف المولدات الكهربائية والأسلاك المعدنية المقاومة للكهرباء مما أدى إلى تطورها واتساع نطاق استعمالها.[3]

---

[1] **دليل الطاقات المتجددة:** وزارة الطاقة والمناجم: مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة، الجزائر، 2018، ص39 .

[2] المرجع نفسه، ص07 .

[3] رمضان محمد رأفت إسماعيل، المرجع السابق، ص 92.

❖ **الطاقة النووية:**

تعرف الطاقة النووية بأنها الطاقة التي تربط بين مكونات النواة أي (بروتونات أو نيترونات) وهي تتولد نتيجة تكسر تلك الرابطة مما يؤدي للحصول على طاقة حرارية هائلة، وقد بين ألبرت أينشتاين أن المادة يمكن أن تتحول إلى طاقة عند تفكك ذراتها وهو ما لفت الأنظار لما يسمى بالطاقة النووية، التي صارت تزود دول العالم بأكثر من 16 % من الطاقة الكهربائية التي تحتاجها، فهي تلبي 35 % من احتياجات دول الاتحاد الأوروبي، وتحصل اليابان على 30 % من طاقتها الكهربائية من المفاعلات النووية.

يوجد نوعان من المفاعلات: مفاعلات بحثية وأخرى لتوليد الطاقة؛ حيث تستخدم المفاعلات البحثية لإجراء الأبحاث العلمية لأهداف طبية وصناعية، ويوجد على مستوى العالم 284 مفاعل بحثي في 56 بلد، أما مفاعلات الطاقة فتستخدم لإنتاج الطاقة الكهربائية كما يمكن استخدامها لإنتاج الأسلحة في البلدان التي تمتلك برامج حرب نووية.

ويستهلك العالم كله حاليا ما مقداره 2737 تيراوات في الساعة أي ما يعادل 599.3 مليون طن مكافئ للبترول من الطاقة النووية[1]، وتحصل نتيجة انشطار أنوية الذرات على طاقة هائلة في شكل ضوء وحرارة، وتكون أغلبية عمليات الانشطار النووي من اليورانيوم، وقد ذكر ألبرت أينشتاين أن الجزء الصغير من المادة يحتوي على قدر كبير من الطاقة عندما تخرج هذه الطاقة ببطء يمكننا استخدامها في إنتاج الكهرباء، أما إذا خرجت دفعة واحدة فإنها تتسبب في انفجار هائل ومدمر، مثلما حدث مؤخرا في انفجار مفاعل فوكوشيما الياباني في مارس سنة 2011، وهو ما جعل دول العالم تتجه لتوسيع قاعدة المزيج الطاقوي من المصادر المتجددة الأخرى بحلول 2030 .[2]

هناك عدة أسباب تحد من استخدام الطاقة النووية نذكر منها، التكلفة العالية وقلة الكوادر الفنية ذات التكوين العالي القادرة على التصنيع والتحكم وتشغيل مولدات الطاقة النووية، وضيق مجال الاستعمال حيث تنحصر في توليد الكهرباء، إضافة لوجود العديد من المخاطر المتعلقة بالأمن كخطر الحوادث النووية وخطر الإشعاعات المنبعثة من المولدات، حيث يمكن استخدام هاته المولدات لأغراض عسكرية أو إرهابية وكذا الرقابة العالمية المفروضة على هذا الفرع.

تتمتع الجزائر بإمكانيات شمسية كبيرة، حيث تستفيد من أكثر من 3000 ساعة من أشعة الشمس سنوياً ولديها أكبر مساحة في القارة، كل هاته المؤشرات تدل على أن الجزائر تمتلك القدرة على أن

---

[1] الخياط محمد مصطفى محمد: الطاقة **مصادرها، أنواعها، استخداماتها**، القاهرة، 2006، ص 68.

[2] المرجع نفسه، ص 72

تصبح لاعباً رئيسياً في قطاع الطاقة المتجددة، لكن في الواقع بالكاد تستغل هذه الإمكانات وهي على مفترق طرق تطوير نظام الطاقة في المستقبل[1].

الفرع الثاني: السياحة كقطاع مساهم في التنويع الاقتصادي:

بالرغم من هذه الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من دول العالم، إلا أننا نجده في الجزائر لم يرتق بعد إلى المستوى الذي يكفل بلوغ الأهداف المرجوة منه، وبقيت إنجازاته جد محدودة، بالرغم من امتلاك الجزائر لمناطق خلابة وشريط ساحلي يمتد على مسافة 1200 كلم، وتنوع المناخ الذي يجعل من السياحة في الجزائر تستمر على مدار السنة، وكذا الصحراء الواسعة التي صنفت من أجمل صحاري العالم، بالإضافة إلى تعدد التقاليد وتنوع الآثار، كل هذا يعد مخزون سياحي يمتد عبر ربوع الوطن.

❖ **الإمكانات التاريخية والحضارية:**

تعتبر الجزائر من الدول القليلة في العالم التي تمتلك رصيداً تاريخياً وحضارياً وثقافيا متنوعا حيث أنه مر على هذه الأرض الطيبة الكثير من الأجناس والحضارات والتي تمتد جذورها إلى أعماق التاريخ حيث تعاقبت على هذا البلد جل الحضارات القديمة كالحضارتين الرومانية والفينيقة، كما بنيت خلالها عبر التاريخ دول بأكملها كالدولة الرستمية والإدريسية التي بني خلالها مسجد أغادير بتلمسان وأسست خلالها مدينة البويرة والدولة الحمادية، والدولة الموحدية، والدولية الزيانية والولاية العثمانية وكل حضارة تركت معالمها وآثارها الحضارية والتي لا تقدر بثمن فوق أرض الجزائر مما جعلها تمتلك رصيداً حضارياً فسيفسائيا زادها جمالاً وروعة حضارات ما قبل التاريخ كموقع الطاسيلي والذي يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث الطبيعة الجيولوجية ويعود تاريخ هذا الموقع إلى أكثر من 6000 سنة قبل الميلاد.[2]

تمتلك الجزائر إمكانيات ضخمة في المجال السياحي، فجمال الطبيعة الأخاذ، والمعالم السياحية والأثرية التي تملكها الجزائر على طول يتجاوز 2000 كم وتتربع على مساحة إجمالية تقدر 2381741 كم تتوفر على كل أنواع السياحة، جمال القمم الخضراء التي تطال الغيوم وتطل على زرقة مياه البحر الأبيض

[1] **Hochberg, M.**: **Algeria charts a path for renewable energy sector development**, Middle East Institute, October 2020, Available at the link :
https://www.mei.edu/publications/algeria-charts-path-renewable-energy-sector-development.

[2] النهوض السياحي في البلاد ضرورة حتمية لاستغلال الإمكانيات السياحية، متاح على الرابط التالي:
https://www.djazairess.com/elmouwatan/4629consult%E9e

المتوسط وهو منظر يقل تواجده فوق هذه المعمورة وهنا يتواجد مناخ متوسطي معتدل يزيد من متعة الزوار.[1]

يضم شمال الجزائر التل والمناطق السهبية وتمتد أراضيه باتجاه العرض 1000 كلم أكثر منها باتجاه الطول، وأخصب الأراضي موجودة في الشمال حيث معدل الارتفاع 900 متر وتنحدر السهول العليا بسلاسل جبلية ممثلة بالأطلسين من 100 إلى 600 متر من الغرب إلى الشرق، ونجد أعلى قمة بالأوراس (جبال شيليا بارتفاع يقدر 2328 م)، وفي جبال جرجرة قمة لالة خديجة (ارتفاع يصل إلى 2308 م).

وتتميز الصحراء الجزائرية بمناخ صحراوي حار تتراوح فيه درجات الحرارة خلال فصل الصيف بين 35 و50 درجة مئوية، وهذا ابتداء من شهر ماي وحتى شهر أكتوبر، أما باقي أشهر السنة فهي تتميز بمناخ دافئ ؛ وهذا يساعد على تنشيط حركة السياح في هذه الفترة الممتدة من نوفمبر إلى شهر أفريل، وخاصة أن الصحراء الجزائرية بموقعها الشهير مثل الهقار والطاسيلي وهضبة الأسكرام التي تحتضن أجمل لحظات شروق وغروب الشمس في العالم.

كما تتميز الصحراء الجزائرية بتنوع تضاريسها وبسلسلة جبالها الشاهقة التي صقلتها الرياح المحملة بالرمال وتحتضن قمة تاهات كتلة الأتاكور بارتفاع قدره 2918 متر؛ وهي أعلى قمة في الجزائر وتحتوي صخورها على بقايا حيوانية ونباتية[2]، غنية بالمواقع الأثرية إضافة لغناها بالثروة النباتية كإنتاج التمور، وفي مقدمتها دقلة نور؛ أجود أنواع التمور في العالم، والثروة الحيوانية التي تأقلمت مع الطبيعة القاسية مثل الجمال والماعز والفهد، النسر الملكي، الثعلب والغزال والنعام ،بالإضافة إلى العادات والتقاليد التي تتجسد في التظاهرات الثقافية العديدة التي تحتضنها هاته المنطقة.

[1] ليلى بوحديد، الهام يحياوي: **إمكانية الاستفادة من التجربة التركية في صناعة السياحة المحلية للجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، العدد 05، 2016، ص125.

[2] صليحة عشي: "**الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب**"، أطروحة دكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، 2011، ص 54.

كما تتوفر بالجزائر **سياحة الحمامات المعدنية** والتي تتميز بخاصية علاجية حيث تتوفر على ما يفوق 200 منبع للمياه الحموية الجوفية، واغلبها قابلة للاستغلال كمحطات حموية عصرية فضلاً عن فرص الاستثمار المتوفرة في الشريط الساحلي الذي يفوق 1200 كلم لإقامة مراكز للمعالجة بمياه البحر.[1]

وثمة مدينة قسنطينة والتي تتميز بمعالم تاريخية عريقة نذكر منها، كهف الدببة الذي يبلغ طوله60 متر، وبجانبه كهف الأروي طوله 6 أمتار، ويعتبر كلا الكهفين لصناعة أثرية ضاربة في التاريخ، إضافة إلى موقع تيديس أي المكان المحصن حسب التنمية النوميدية، والذي يحتوي على كهوف عديدة كان أهل المنطقة يستخدمونها للعبادة في قصر أحمد باي وإقامة صالح باي والذي بني في القرن الثامن عشر وتعرف قسنطينة بأنها مدينة الجسور المعلقة وهذا لأنها تحتوي على جسور عدة، إضافة إلى اشتهار مدينة قسنطينة بصناعات تقليدية وفي مقدمتها صناعة الحلي .

❖ **المتعاملون الاقتصاديون في قطاع السياحة.**

✓ **الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT):** يعد بمثابة أول مؤسسة سياحية أنشأت في الجزائر وذلك سنة 1962 بموجب الأمر رقم 62- 27 المؤرخ في 25 أوت 1962، وغرضه تنمية القطاع السياحي الجزائري، كان يعمل تحت وصاية وزارة الشؤون الاقتصادية وأوكلت له المهام الآتية :

-كوصي ومراقب لكل الهيئات التي تقوم بالنشاط السياحي.

-التشاور مع السلطات العمومية حول القضايا السياحية والدعاية الاشهارية.

-الحرص على تطبيق القوانين والنصوص السياحية.

وبعد إنشاء وزارة السياحة، أصبح يعمل تحت وصايتها وحددت مهامه في الدعاية والإشهار وإنجاز الاستثمارات السياحية، وأنشأ مكتب داخل الديوان مهمته إنجاز الدراسات التقنية.

- ويرمي الديوان الوطني الجزائري للسياحة حاليا من خلال استراتيجيته إلى الترويج لمناطق معينة للجزائر منها المناطق الصحراوية، وذلك بالتعاون مع وكلاء السياحة في أوربا. [2]

---

[1] حياة بن سماعيل، زيدان حسيبة: "**أقطاب السياحة الصحراوية للامتياز ودورها في تحويل الجزائر إلى بلد سياحي في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية دراسة واقع السياحة بولاية بسكرة**"، الملتقى الدولي الثاني، حول دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 11 - 12 مارس 2012، كلية للعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 20.

[2] سعيداني رشيد: **أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 02، جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة – الجزائر، 2017، ص 06.

✓ **النادي السياحي الجزائري** TCA :

تأسس النادي السياحي الجزائري في أكتوبر 1963، وفي سنة 1980 أصبح متعاملا اقتصاديا فعلي من خلال النشاطات التي يقدمها في ميدان الترفيه والتخييم وخدمات السفر والعمرة والحج، وقد أوكلت للنادي السياحي الجزائري مهام تنظيم الرحلات الدينية، الحج والعمرة، وتنظيم الرحلات السياحية مع المنظمات الوطنية والدولية.

ويملك النادي السياحي الجزائري اليوم 42 وكالة موزعة عبر كامل التراب الوطني، ويتوفر على 33 حافلة سياحية وعشر سيارات، كما اتخذ طابعا جديدا مؤخرا من خلال النشاطات التجارية (الخدمات الدولية للسياحة، تنظيم وإقامة رحلات في المنشآت السياحية، وتنظم رحلات ثقافية إلى خارج البلاد، إقامة رحلات إلى البقاع المقدسة؛ إصدار تذاكر السفر بحرا وجوا؛ إصدار رخص السياقة الدولية).

- **وكالات السياحة والأسفار والهياكل الأخرى** (المطاعم المصنفة ، ....) .[1]

❖ **مشاكل السياحة في الجزائر:**

- يعتبر العامل الأمني من العوامل الشديدة التأثير على الطلب السياحي، فتدهور العامل الأمني في الجزائر خلال فترة التسعينيات خصوصا، ساهم وبدرجة كبيرة في تدهور وضعية القطاع السياحي وتأخره، "انخفضت مداخيل القطاع من 105 مليون دولار أمريكي سنة 1990 إلى 20 مليون دولار أمريكي سنة 1998 أي ما يمثل نسبة انخفاض تقدر ب% 81 ".[2]
- نقص المرافق الاستيعابية والتجهيزات اللازمة للفنادق بالجزائر بالرغم من قيام بعض المشاريع الفندقية ومنها ما هو تحت الإنجاز، إلا أنها لا تغطي نمو حركة السياحة التي يشهدها السوق السياحي في العالم بصفة عامة والجزائر خاصة، وخاصة في المواقع السياحية الاستراتيجية كالصحراء والسواحل في مختلف المدن[3]
- لم تخصص له الاعتمادات المالية الكافية.
- نقص المدارس والمعاهد ومراكز تكوين إطارات السياحة.

---

[1] المصدر وزارة السياحة.

[2] صالح مفتاح، عتيقة وصاف: **متطلبات صناعة السياحة في ظل اتفاقية تحرير التجارة والخدمات السياحية مع الإشارة لحالة الدول العربية**، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، أيام 10- 09 مارس 2010، ص ص 09 - 10.

[3] المرجع نفسه، ص ص 162، 163.

– إعداد إستراتيجية لتسويق خدماتها السياحية[1] .

– أسندت سياسة الترويج والإعلان إلى شركة الخطوط الجوية الجزائرية، من المعلوم أن مهمة الخطوط الجوية الجزائرية هي في الأساس النقل الجوي وليس وكالة إعلان مختصة، وهذا ما يسمى في التسويق بالقصر في النظر[2].

–تدنى مستوى الخدمة والنقص في الأيدي العامة المدربة.

– عدم التنسيق بين القطاع العام والخاص.

– محدودية الدراسات والبحوث في هذا الميدان[3]

الفرع الثالث: التعدين

- يعتبر قطاع التعدين في الجزائر موردا عالي القيمة؛ ومن أهم القطاعات التي تحاول الحكومة اعتماده للاستفادة من التطورات التكنولوجية الحاصلة والشراكات القائمة لتحقيق التنويع الاقتصادي والتخلص من التبعية النفطي. وتصب سياسة التعدين الموجهة نحو توسيع هذا القطاع تماشيا مع سياسة التنويع التي تنتهجها الحكومة؛ ومن المعادن الرئيسية المحددة للتنمية هي الحديد والفوسفات والملح والرخام والذهب والماس؛
- **المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:** رغم الاحتياطيات الضخمة، لا تزال إمكانات التعدين في الجزائر غير مستغلة إلى حد كبير، وشهد القطاع فترات متتالية من النمو السلبي في السنوات الأخيرة.
- قطاع التعدين واستغلال المحاجر في حالة من التراجع منذ عام 2015.
- قطاع التعدين واستغلال المحاجر في حالة من التراجع منذ عام 2015، فبعد انكماش بنسبة 6.1٪ في عام 2017، سجل التعدين في الربعين الأول والثاني من عام 2018 نمواً سلبياً بنسبة 9.2٪ و8.4٪.
- بلغت قيمته المضافة 26.3 مليار دينار جزائري (191 مليون يورو) في عام 2017.
- تم منح إجمالي 30 موقع تعدين بقيمة 513 مليون دينار جزائري (3.7 مليون يورو) في عام 2017 مقارنة بـــ 58 موقعاً بقيمة إجمالية (14.5 مليون يورو) في عام 2016.

---

[1] خالد كواش: **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2004، ص 200.

[2] كشكوش بومدين: **التسويق السياحي– مقاربة اقتصادية واجتماعية**– حالة الجزائر–مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2003، ص ص 162، 163.

[3] كشكوش بومدين، المرجع السابق، ص 163.

- في عام 2017 ، بلغت صادرات الفوسفات مليون طن، وهي كمية ضعيفة مقارنة بالإمكانيات المتاحة.
- على الرغم من إمكانات التعدين الكبيرة ، فإن الجزائر هي مستورد صاف للخامات التي يمكن شراؤها محلياً ، مثل الباريت.

❖**الإمكانيات المتاحة:** يشمل قطاع التعدين جميع الأنشطة الاستخراجية التي تهدف إلى إنتاج الخامات أو المعادن المفيدة. تتمتع الجزائر اليوم بمواد خام معدنية متنوعة وفيرة وعالية الجودة يمكنها، بمجرد استغلالها وجعلها مربحة بطريقة فعالة، أن تساهم في تسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للبلاد.

- تقدر القيمة المالية الإجمالية للخامات في الجزائر بحوالي 2.6 تريليون دولار، في حين أن الاستثمار المطلوب لإطلاق هذه الإمكانية يبلغ حوالي 200 مليار دولار. فوفقًا للمسوحات الجيولوجية التي أجريت حتى الآن ، تشمل الموارد المعدنية غير المستغلة في الجزائر ما يقرب من 2.2 مليار طن من الفوسفات، و3 مليارات طن من الحديد، و1 مليار طن من الملح ، و100 طن من الذهب و100 مليون طن من الرصاص والزنك.
- يُقدر أيضًا أن البلاد لديها احتياطيات كبيرة من المنغنيز والباريت ، فضلاً عن الرواسب المعدنية النادرة، على الرغم من أنها لم يتم استكشافها إلى حد كبير[1].
- مكنت جهود الدولة المبذولة في هذا الفرع من اكتشاف وجود المعادن النفيسة: الذهب والفضة الأحجار الكريمة مثل الماس، والمعادن الأساسية مثل الزنك والرصاص والنحاس وعناصر مجموعة البلاتين (البلاتين والبلاديوم، الإيريديوم والروثينيوم، الروديوم والأوزميوم)، إضافة للمعادن النادرة: التنتالوم النيوبيوم، البريليوم، والمعادن الصناعية: الفوسفات، الباريت، البنتونيت الدياتوميت[2].
- قدرت وزارة الصناعة والمناجم احتياطي خام الحديد في غارة جبيلات ورواسب مشري عبد العزيز بـــ 3.5 مليار طن، وذلك دون احتساب رواسب عين تموشنت وجبل عنيني ودوينزة بوخضرة وسيدي معروف[3].

[1] Oxford business group**: New legislation aims to attract mining investment in Algeria,** View date 2020/03/02, 12 :30, **available at the link below:**
https://oxfordbusinessgroup.com/reports/algeria/2018-report/economy/below-the-surface-new-legislation-aims-to-attract-fresh-mining-investment

[2] **plan de relance économique 2020-2024**, ministre délégué auprès du premier ministre, charge de la prospective, volume 2, ET2, décembre 2020, p76

[3] وزارة الطاقة والمناجم، 2020/04/15، سا 15:30، متاح على الرابط:

- خلال سنة 2017 كان لدى قطاع التعدين ما يقرب من 1380 منجما نشطا، و450 محجرا يتم استخراجها، وحوالي 1350 شركة نشطة، ويمثل القطاع العام 89٪ من هذا الفرع، تقوم بالعمليات شركة المناجم الجزائرية (Manadjim El Djazair)، والشركات التابعة لها هي Entreprise d'exploitation des Mines d'Or المسؤولة عن تعدين الذهب؛ و"شركة التعدين Enterprise National des Produits Miniers " التي تتولى إدارة المعادن .

- **الحديد:** تقدمت خطط تطوير الحوض الرئيسي لخام الحديد في غارا جبيلات، في جنوب غرب البلاد، في عام 2017، بعد الإعلان عن نجاح دراسات الجدوى والتقنية التي أجرتها شركة سينوستيل الصينية للمعدات والهندسة، وكان المشروع الذي يهدف إلى تطوير احتياطيات تقدر ب 1.5 مليار طن ويعمل منذ عدة سنوات يواجه إشكال –ويرجع ذلك جزئيا إلى ارتفاع مستوى الفوسفور الموجود في الرواسب؛ ويمكن أن ينتج هذا المشروع حوالي 20 مليون طن سنويا.

- **الذهب :** يقدر بنحو 100 طن من احتياطيات الذهب و1 طن سنويا من الإنتاج، لا يزال هذا المعدن الثمين غير مستغل إلى حد كبير. وتقع رواسب الذهب الرئيسية التي تم تحديدها حتى الآن في ولاية تمنرست في الجنوب الغربي، تبحث السلطات حاليا عن شريك أجنبي جديد لإعادة إطلاق العمليات في أحد مناجم تامنراست – أميسميسة – بعد انسحاب المشغل السابق GMA Resources وهناك أيضا رواسب ذهب في تيريرين – حنين، في تمنراست، وتين زكري في ولاية إليزي، ولكن الظروف المناخية الصعبة أعاقت حتى الآن الاستغلال.

- **الفوسفات: أعلن** وزير الطاقة والمناجم عن إطلاق مشروع شراكة جزائري صيني، وسيتم تنفيذ هذا المشروع المتكامل بالشراكة بين مجموعتين جزائريتين هما سوناطراك وASMIDAL–MANAL ومجموعتين صينيتين CITIC وWENGFU–، ويشمل المشروع استخراج 6 ملايين طن/سنة من الفوسفات عالي الجودة من بليد الهضبة (تبسة)، وإنتاج 3 ملايين طن من حمض الفوسفوريك في أويد كيبريت (سكيكدة) وبناء وحدة دعم لاستعادة التصريفات المفلورة من وحدات إنتاج حمض الفوسفوريك، والتي ستنتج 60،000 طن من حمض الهيدروفلوريك اللامائية (AHF) و57،000 طن من SIO^{21}.

https://www.energy.gov.dz/?rubrique=mines

[1] Francesco Cavatorta et Belgacem Tahchi : **Politique économique et résilience autoritaire en Algérie Les difficultés de la diversification économique**, Volume 50, numéro 1, 2019, p18.

وكذا إنتاج 1.2 مليون طن/سنة من الأمونيا و4 ملايين طن من الأسمدة، وسيوفر إنشاء هذا المشروع المشترك بين الطرفين ما يقرب 2500 فرصة عمل[1].

المشروع فرصة للجزائر لتطوير احتياطاتها من الفوسفات والغاز الطبيعي من خلال إنشاء صناعة تصنيعية تخلق الثروة وبالتالي ستصبح واحدة من أكبر الدول المصدرة للأسمدة.

يتمثل الهدف الرئيسي من تنمية هذا الفرع " التعدين" في تحفيز نمو قطاع التعدين ليساهم بشكل كبير في الانتعاش الاقتصادي ويلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: مسارات ترقية مستوى التنويع الاقتصادي

سنحاول خلال هذا المبحث أن نعرج على أهم المحطات التاريخية للإصلاحات التي مرت بها الجزائر والتي كان هدفها الرئيس تحقيق تغير هيكلي أولا والوصول إلى تنويع هيكل الصادرات الجزائرية ثانيا.

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الفترة 1989-1999

سنتناول في هذا المطلب مسار الإصلاحات التي قامت بها الحكومة من بداية التسعينات لحد الآن مع تقييم لهذه الإصلاحات.

الفرع الأول: الاقتصاد الجزائري فترة ما قبل الإصلاحات

تميزت الجزائر منذ الاستقلال وحتى أزمة المحروقات سنة 1986 باقتصاد يمكن اختصار ملامحه وخصائصه فيما يلي[2]:

-الاعتماد على الصناعات المصنعة منذ السبعينيات كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الاشتراكي، فاعتمدت الجزائر على الصناعة وأهملت الزراعة، وانتهجت التخطيط وأهملت قواعد التسيير الاقتصادي الراشد؛

- غياب نموذج للتنمية في مرحلة الثمانينيات، رغم محاولة الحكومة الجزائرية محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه، فتوقفت عجلة التنمية بانخفاض الاستثمارات بسبب انخفاض حاد في موارد الدولة التي كانت تعتمد كلية على المحروقات، نتيجة تراجع أسعار النفط والمديونية الخارجية؛

---

[1] Algérie Presse service **: Projet du Complexe du phosphate: un investissement de 6 milliards de dollars**, 13 septembre2018, Consulté sur Internet: le 25 janvier 2019 :
http://www.aps.dz/economie/78480-projet-du-complexe-du-phosphate-uninvestissement-de-6-milliards-de-dollars

[2] خليل عبد القادر وبوفاسة سليمان: **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ضمن إطار العولمة "المواصفات والتقييم"** الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، بجامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ديسمبر2006، ص ص 10-11.

- انخفاض عوائد الصادرات خارج المحروقات، حيث أدى انهيار أسعار النفط في مارس 1986 إلى انخفاض عائدات المحروقات من 13 مليار عام 1985 إلى حوالي 07 مليار عام 1986؛

- ارتفاع أسعار السلع المستوردة من طرف الجزائر.

- عجز شديد في ميزان المدفوعات واستمرار تضخم الديون الخارجية وتدني احتياطي الصرف: بلغ نهاية 1993 حوالي 1.5 مليار دولار بينما قدر سنة 1985 بـــ 2,85 مليار دولار؛

الفرع الثاني: التحول نحو اقتصاد السوق:

جعلت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وفشل سياسة إعادة الهيكلة الجزائر مجبرة على اتخاذ إجراءات جذرية من أجل إصلاح الاقتصاد الوطني وإعادة تنظيمه، والتحول نحو نظام السوق وخوصصة المؤسسات العمومية. في إطار تغيير اتجاه الاقتصاد من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية اتخذت تدابير تحضيرية وتنظيمية منها[1]

- ❖ تحضير الأطر القانونية المناسبة للنشاط الاقتصادي؛
- ❖ الاعتماد على المؤسسة العمومية كعامل أساسي في الإصلاح الاقتصادي بوضعها الجديد كمؤسسة مستقلة اقتصاديا، وتحريرها من الممارسات البيروقراطية وتمكينها من التعامل الحر في اتخاذ القرارات في الجانب الاقتصادي، على ألا يتناقض دورها الجديد مع السياسة العامة للدولة؛

ومن أجل هذا قامت السلطات العمومية العديد من الإجراءات سنوات التسعينات، تهدف في مجملها إلى بناء أسس اقتصاد السوق، وتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مست حتى شكل ملكيتها، حيث سمحت هذه القرارات بنشأة المؤسسات الخاصة المختلطة برؤوس أموال محلية أو أجنبية، كما مست التعديلات الدعم الفني والمالي، الشراكة الأجنبية والتأهيل.

ولعل أهم الإصلاحات التي جاءت في منتصف عشرية التسعينيات ما تجسد من خلال برنامج التعديل الهيكلي المبرم مع صندوق النقد الدولي أين اعتبرت الخوصصة من بين أهم الإجراءات الأساسية في برامج الإصلاحات الهيكلية.

الفرع الثالث: الوضع الاقتصادي للجزائر في ظل الإصلاحات المدعومة

رغم أن الإصلاحات التي تم تطبيقها في الاقتصاد الجزائري في فترة التخطيط المركزي أظهرت محدوديتها، يبقى ما ميز الإصلاحات التي تمت مباشرتها أمام الضرورة الملحة واللجوء إلى المؤسسات

[1] عبد الجليل هجيرة: **العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016-2017، ص 65.

المالية النقدية العالمية اتجاه الاقتصاد الجزائري للسير وفق شروط المؤسسات المالية، وقد اعتمدت الجزائر أربع اتفاقيات نعرضها كما يلي:

❖ **برنامج التثبيت الاقتصادي الأول من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي1990**

جاء هذا البرنامج إثر الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهها الاقتصاد الجزائري منتصف الثمانينات، وقد لجأت الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية للاقتراض، ويرمي هذا البرنامج إلى تطبيق سياسة نقدية، الذي يهدف لتخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار، والحد من زيادة القروض إلى المؤسسات العمومية الاقتصادية. وفي هذه الفترة صدر قانون القرض والنقد.

لكن هذه الاتفاقية لم تكن كافية من أجل الاستقرار الاقتصادي؛ خاصة مع انتقال المديونية من 26.85 مليون دولار سنة 1989 إلى 28.37 مليون دولار سنة1990[1] .

❖ **برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من3 مارس 1991 إلى 30 مارس1992 :**

قامت الجزائر بإصدار سلسلة قوانين لمواصلة عمليات الإصلاح الاقتصادي وأهم التدابير ما يلي:

- ✓ تحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بالنشاط الاقتصادي.
- ✓ إصدار مراسيم تخص النظام المالي وتشجيع الاستثمار الخارجي.

ونلاحظ انخفاض نسبي في حجم المديونية من 28.37 مليون دولار سنة 1990 إلى 27.67 مليون دولار سنة1991 ، ثم إلى 26.7 مليون دولار سنة 1992 ، وبلغ رصيد الخزينة العمومية 14 مليون دولار كفائض نتيجة تطبيق سياسة الترشيد في النفقات العامة[2].

المطلب الثاني: الإطار العام لصياغة سياسات التنويع الاقتصادي الفترة 2000-2019

انطلاقا من اعتبار عملية تنويع الاقتصاد هي نتيجة لعملية التحول الهيكلي الذي يشهده الاقتصاد من خلال قرارات الاستثمار والإنتاج، التي يقوم بها رجال الأعمال والحكومات في سعيهم لتحقيق العوائد من الاستثمارات؛ فإن هذه العملية تتطلب إتقان سياسات متنوعة لتحفيز وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات تسمح بتعزيز التحول الهيكلي وتسريعه، ونقل الاقتصاد نحو قطاعات تحقق مزيد من النمو الاقتصادي والتشغيل.

[1] Transformation structurelle emploi, production et société steps, OP CIT, p06.

[2] مدني بن شهرة: **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 110.

إن التنويع والتحول الهيكلي الاقتصادي الناجم عن عملية استكشاف التكاليف ومستوى الطلب ومحاولة استنساخ مشاريع وأفكار استثمارية من قبل مستثمرين (رواد أعمال) يتحملون قدرا من المغامرة، وانطلاقا من المزايا النسبية القائمة كما يعكسها حيز السلع لكل دولة، والذي يمكن الاسترشاد به للتوسع في إنتاج السلع ذات نفس التقانة والمعرفة، في واقع الأمر تواجهه جملة من إخفاقات السوق؛ خاصة تلك المتمثلة في وفورات المعلومات ومشاكل تنسيق قرارات الاستثمار، مما يؤدي إلى تركز الاستثمارات في القطاعات ذات المخاطرة المتدنية ودورة رأس المال[1].

الفرع الأول: تنويع مصادر الاقتصاد الوطني حسب النموذج الاقتصادي الجديد

اعتمدت الجزائر سنة 2016 نموذجاً جديداً للنمو الاقتصادي وتم دراسة واعتماده من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016، ويقوم على نهج متجدد تجاه السياسة المالية في آفاق الفترة 2019-2016، من جهة، وكذا على التنويع وتحول الاقتصاد بحلول عام 2030.

مقاربة التنويع والتحول الاقتصادي : يبرز نموذج النمو الجديد الأهداف القصيرة وطويلة الأجل ، على المدى القصير (الأهداف في عناصر ميزانية عام 2019)، والتي تتمثل في:

- تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير؛
- خفض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة؛
- حشد لموارد إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية؛

وحدد النموذج جملة من الأهداف في المرحلة2020-2030:

- تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5 % سنويا خلال الفترة 2030

-مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بواقع 2.3 مرات خلال ذات الفترة حوالي 11500 دولار في العام 2030 على أساس الناتج الداخلي الحالي،

- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة من 5.3 % في العام 2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام عام 2030،

- تحديث القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي وتنويع الصادرات،

[1] ينظر: **التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية:** تقرير التنمية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018، ص 25.

– تحول طاقوي يسمح أساسا بخفض بمعدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة من 6% في العام 2015 إلى 3% في 2030،

– تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع،

المراحل :

يستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاثة مراحل للنمو[1]:

✓ **مرحلة الإقلاع (2016-2019):**

وذلك بتحقيق فوائض تسمح بالانطلاق بداية سنة 2020، كون نسبة الانخفاض في العائدات الجبائية لا تسمح بتحقيق الاستقرار الاقتصادي للجزائر التي تتميز بطبيعة خاصة تجاه مصادر تمويل النفقات، والتي تعتمد على العائدات النفطية التي انخفضت إلى 32.9 % في سنة 2015 ، الأمر الذي فرض خلال مرحلة الانطلاق اتخاذ تدابير صارمة في مجال وضع أسقف على نفقات الدولة وإدراج مخطط للخزينة والتأطير الصارم للنفقات ، ومن جهة الايرادات يترتب في هذه المرحلة تعظيم عملية تعبئة الموارد المالية في السوق النقدي وزيادة فعالية أدوات الخزينة العمومية في تمويل الاقتصاد، وهو ما يسمح بزيادة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة[2].

✓ **المرحلة الانتقالية أو مرحلة التحول 2020-2025:** وتسمح هذه المرحلة بإنجاز قدرات استدراك الاقتصاد وتعتبر المرحلة بمثابة مرحلة انطلاق في تحقيق التنويع الاقتصادي والتحول الطاقوي، وفي نفس الوقت مرحلة استدراك وتكيف مع المعطيات الجديدة المجسدة أساسا ببداية مساهمة القطاعات الأخرى في القيمة المضافة، وزيادة معدل نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 6.5 % سنويا، وهو ما يسمح بتقليص الفجوة بين الواردات والصادرات خارج قطاع المحروقات خاصة في ميدان الزراعة والسياحة، والتخفيض من الاستهلاك الداخلي للمحروقات بالاعتماد على الطاقات المتجددة.

✓ **مرحلة الاستقرار 2026-2030:** وهي المرحلة التي يتمكن فيها الاقتصاد الوطني استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره، لعل أصعب مرحلة

---

[1] Jean-Claude Berthélemy :**Commerce international et diversification économique**, Revue d'économie politique, Vol 115, 2005, p 592.

[2] العايب ياسين: **تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول رهانات الاقتصاد الجزائي في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، يومي 22-23 أكتوبر 2017، ص ص 39، 40.

من مراحل تطبيق النموذج هي مرحلة الاستقرار لما تحتويه من تحديات في مجال تحقيق التوازنات الكبرى ومواكبة التكنولوجيات، ومن ثم تحقيق المحاور الأساسية النموذج الاقتصادي، فهي بذلك رهان مؤكد أمام مختلف الفاعلين والباحثين لإيجاد فرص لإخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية الريعية وانتقال البلاد من دولة سائرة في طريق النمو إلى دولة ناشئة، ورهان أيضا في مجال إيجاد فرص بديلة في حالة عدم تحقق الأهداف المرجوة من النموذج الاقتصادي الجيد وتفاقم أزمة العجز[1].

الفرع الثاني: سبل تجسيد نموذج التنويع الاقتصادي:

- ✓ **دينامية القطاعات المطلوبة:** يتوجب التنويع على المستوى القطاعي تنمية فروع نشاط جديدة؛ بما يسمح باستخلاف القطاع الطاقوي والبناء والأشغال العمومية، ما يتطلب تسريع النمو، فالهدف المأمول بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ 10% من القيمة المضافة في حدود 2030، ولبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر مقابل معدل نمو للقطاعات الأخرى 7.4% لقطاع الخدمات، على أساس أن حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام يتراوح بين 6.5 ستتراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي سيبلغ نموه 1.7% خلال الفترة المرجعية[2].

- **تعزيز نظام الاستثمار:** تعزيز أنظمة الاستثمار من أجل تحقيق التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط النمو في القطاع خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر، وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة الإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من ضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي .
- كما يتوجب تدخل جديد من خلال الميزانية بداية من العام 2025 بشكل تدريجي من أجل خفض نفقات التجهيز المسجلة في ميزانية الدولة، شريطة وضع نظام استثمار وطني في التجهيزات العمومية بإشراك نموذج الشراكة العمومية الخاصة.
- يمثل تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو، والاستدامة الخارجية تحديا رئيسا في المرحلة القادمة، وفي ظل الإطار الاقتصادي الذي يتسم بتسارع النمو وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات، وترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي سيسجل نموا ب 6.5 % سنويا في حين ستكون

[1] منتدى رؤساء المؤسسات fce، معرض الصحافة، 13 فيفري 2018، الجزائر، ص ص 03،05، متاح على الرابط: www.fce.dz/wp-content/uploads/2018/02/revue-de-presse-13-fevrier-2018-arabe.pdf : تاريخ الاطلاع: 2021/04/16، سا: 17.30

[2] العايب ياسين، المرجع السابق، ص 49.

الصادرات مرتبطة بالمحروقات الذي سيكون نموه 3% خلال السنوات الأولى للتحول؛ على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد فترة معينة، وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض طاقة أحفورية قابل للتصدير، ومن جهة ثانية تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية وصناعية وخدماتية، مع العلم أن وتيرة الصادرات خارج المحروقات واستيراد المواد الطاقوية خلال السنوات الأخيرة، لا يمكن تحملها بداية من العام 2020.

الفرع الثالث: السياسة الاقتصادية المستهدفة ومأخذ على النموذج:

تعتمد السياسة الاقتصادية الجديدة القادرة من وجهة نظر حكومية على تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر على العناصر التالية:[1]

- من أجل تحقيق رؤية 2030 يتطلب تقييم سريع للاستثمار الخاص خارج المحروقات، من خلال:
  - ✓ مراجعة سريعة لنظام الاستثمار الوطني في التجهيزات العمومية،
  - ✓إصلاح سريع للنظام البنكي وتطوير سريع لسوق رؤوس الأموال؛
  - ✓تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه؛
- إن نجاح أي نموذج اقتصادي في الجزائر يتطلب وجود إرادة سياسية حقيقية، تنعكس على وضوح النماذج والمعالم المعتمدة، فبعد سنوات ظهرت عيوب ومآخذ كثيرة على هذا النموذج نذكر منها[2] :
- أهمل النموذج دور الفساد في استنزاف ثروات البلاد ولم يعط أية حلول أو ضمانات للقضاء على أهم عامل يحد من مقدرة الجزائر على تحقيق التنويع والرخاء الاقتصادي؛ حيث احتلت الجزائر من خلال مؤشر الفساد العالمي لسنة 2020 المركز 104عالميا برصيد 36 نقطة، وتعد من الأسباب الموضوعية لفشل الخطط والبرامج الاقتصادية، إضافة لسوء التسيير، حيث شهدت سنة 2020 حركة كبيرة غير مسبوقة في محاربة الفساد الذي أصاب مفاصل الاقتصاد الوطني من خلال محاكمة لرجالات الأعمال والمال ومسؤولين سامين في الدولة[3]؛

---

[1] عبد الوهاب بوكروح: **توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الإقلاع** http://aljazairalyoum.com، تاريخ الاطلاع: 2021/04/16، سا 17:40

[2] العايب ياسين، المرجع السابق، ص ص 47، 48.

[3] Transparency international, **Algeria ranking**, 12/05/2020, 14:00 pm, available at the link: https://www.transparency.org/en/countries/algeria

- تم وضع النموذج على أساس معطيات وتوقعات خاطئة، فالسنوات التي تلت تبني هذا البرنامج أوضحت ذلك، فبعد استقرار أسعار النفط وانخفاض قيمة الدينار واستمرار ارتفاع معدلات التضخم جعل أسس النموذج تنهار؛
- بعد تبني النموذج لم نر أي تجسيد له ولا متابعة ولم يحدد أيضا مسؤولية كل قطاع اقتصادي ولا مخطط لتنفيذ هاته الأهداف.
- كل ما اقترحه النموذج يركز بشكل كبيرة على القطاع العام الذي يعتبر بعيدا عن مواكبة التقدم الحاصل في العالم ولا يستطيع منافسة القطاع الخاص في مجالات متعددة، خاصة فيما يتعلق برؤوس الأموال والقطاع البنكي المتخلف في الجزائر؛
- أولى النموذج أهمية بالغة لتكوين اليد العاملة في قطاع الإنتاج لكنه أهمل الجزء المتعلق بتكوينها؛
- ضعف في مجال الرقابة وهي الأهم لأنها تساهم في تحسين مناخ الاستثمار، وتساعد في الحد من التهريب، وتطبيق المعايير الدولية على المعدات المستوردة، وحماية الاستثمار وتحمي الاقتصاد الوطني والملكية الفكرية.

المطلب الثالث: مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024

سنحاول في هذا المطلب التعريف بهذا المخطط وتحديد أهم أهدافه على المديين القريب والمتوسط، مع تحديد أهم دعائم هذا المخطط والشروط أو عوامل نجاحه، إضافة إلى طرق ومصادر التمويل وآفاقه المستقبلية.

الفرع الأول: مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 المسار والمخرجات

تم وضع خطة الإنعاش الاقتصادي بتوجيه من رئيس الجمهورية خلال مجلس الوزراء المنعقد في 2020، وقام الأخير بتحديد الإطار العام والمواعيد النهائية لتنفيذ هذا المخطط، وكانت الأهداف الرئيسية متمثلة في خفض الواردات في عام 2020 بمقدار 10 مليارات دولار، وتقليل الاعتماد على المحروقات مع تحقيق ما لا يقل عن 5 مليارات دولار من الصادرات غير الهيدروكربونية في عام 2021.

وتم التركيز على أهم محركات النمو الاقتصادي في الجزائر كالمناجم، الزراعة الصحراوية، صناعة الأدوية، الطاقات المتجددة، المشاريع الناشئة والمتناهية الصغر، إضافة للخدمات التكنولوجية والصناعات الصغيرة.

أما فيما يتعلق بشروط نجاح عملية تنشيط القطاعات والشركات، فقد تم اتخاذ عدد من التدابير أبرزها تحسين مناخ الاستثمار وإلغاء تجريم فعل التسيير وعدم التمييز، وتوطيد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ورقمنة جميع القطاعات من أجل إدارة اقتصادية جديدة وزيادة شفافية الخدمة العمومية.

جمعت الندوة الوطنية حول خطة الإنعاش الاقتصادي (18-19 أوت 2020) جميع الإدارات والمؤسسات والقطاعات الاقتصادية والنقابات ومنظمات أصحاب العمل والمجتمع المدني والخبراء من العالم الأكاديمي والمهني، وتم تنظيم 11 ورشة عمل موضوعاتية: التنمية الفلاحية ، التنمية الصناعية، تطوير التعدين، تنمية موارد الطاقة، تمويل التنمية، تسهيل الاستثمار، المشاريع الصغيرة والناشئة، تطوير القطاعات الداعمة، ضبط التجارة الخارجية، الصناعات الدوائية، قطاع المقاولات[1].

وقد خلصت الندوة إلى توصيات عملية على المدى العاجل(2020) وعلى المدى القصير2021، أما تلك المتعلقة بالمدى المتوسط (2022-2024) فتم إعدادها إعدادا خاصا، والذي سيعتمد في كثير من الحالات على النتائج التي يتم الحصول عليها في تنفيذ الموعدين النهائيين الأولين. يتضمن هذا النموذج تنويعاً أكبر للاقتصاد من خلال تطوير القطاعات الاستراتيجية على وجه الخصوص؛ ويجب أن يكون لهذه القطاعات بالفعل تأثير مضاعف قوي على الاقتصاد بأكمله، من خلال تطوير مراكز في سلاسل القيمة (في التعدين والطاقة والزراعة وصناعة الأدوية والبتروكيماويات)، عن طريق تعزيز القدرة التنافسية للشركات، الأمر الذي يسمح بتعزيز الميزان التجاري من خلال استراتيجية إحلال الواردات، وستتطلب مثل هذه الاستراتيجية كذلك تحسين جودة المنتجات الوطنية، ويجب أيضاً تفضيل القطاعات ذات الإمكانات التصديرية العالية، مثل صناعة الأدوية لتعزيز الصادرات خارج المحروقات[2].

الفرع الثاني: دعامات النمو الاقتصادي من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024

يمكن تلخيص دعامات هذا المخطط في الشكل الموالي:

---

[1]بيان اجتماع مجلس الوزراء، وكالة الأنباء الجزائرية، الأحد 09 أوت 2020، متاح على الرابط:
https://www.aps.dz/ar/algerie/90742-2020-08-09-20-51-40، تاريخ الإطلاع: 12-10-2021، بتصرف.

[2]مخطط الإنعاش الاقتصادي: **خارطة طريق للخروج من التبعية للمحروقات**، وكالة الأنباء الجزائرية، الأربعاء، 30 ديسمبر 2020، تاريخ الاطلاع: 18-03-2021، 13:40، متاح على الرابط:
https://www.aps.dz/ar/economie/99047-2020-12-30-15-55-17،

الشكل رقم 14: دعامات نجاح مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024

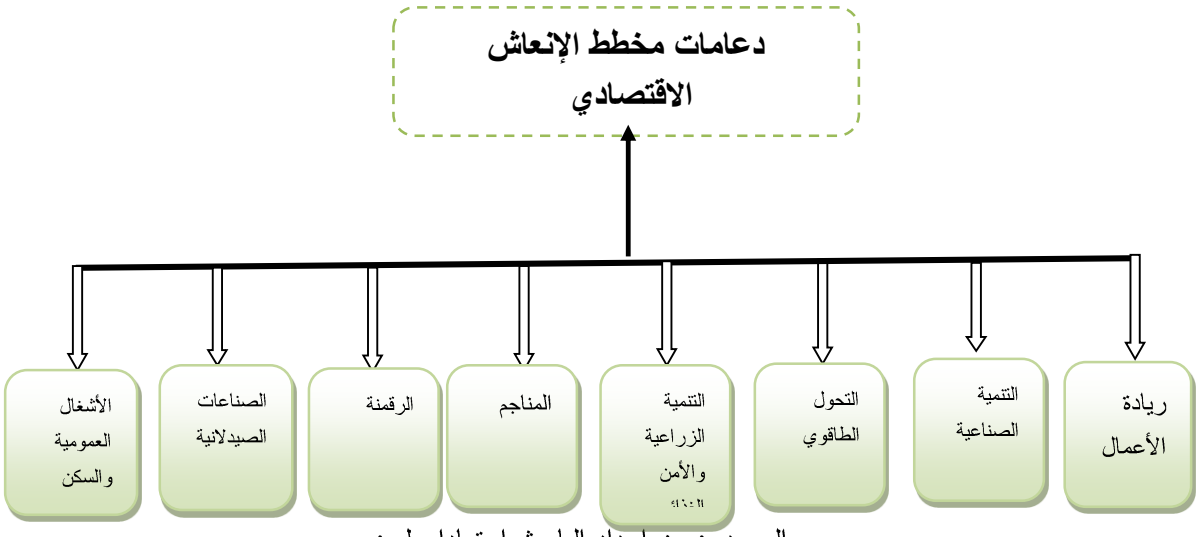

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Plan de relance économique 2020-2024, ministre délégué auprès du premier ministre, charge de la prospective, volume 1, décembre 2020, P P 12,18

❖ **التنمية الصناعية والمشاركة في السلاسل العالمية للقيمة:**

رغم السياسات الصناعية السابقة المنتهجة من طرف الحكومات المتلاحقة منذ الاستقلال، لا يزال الأداء الصناعي ضعيفا جداً وبعيداً عن تغطية الاحتياجات الملحة للتنمية الاقتصادية، ودمج التحديات الجديدة للقدرة التنافسية وتحول الاقتصاد، ولا سيما تلك المرتبطة بتطور التكنولوجيا الرقمية.

ولم تحقق السياسات والإجراءات التي تم تنفيذها حتى الآن والتي تهدف إلى الحد من الواردات وإضفاء مساهمة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي بعيدا عن التبعية النفطية هدف تحقيق تحول هيكلي للاقتصاد الوطني، رغم التسهيلات الممنوحة، لا سيما الإعفاءات الضريبية وشبه الضريبية، والتي أثرت بشدة على الخزينة العامة، ومن أجل ما سبق قررت السلطة من خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي تبني خطة جديدة للتنمية الصناعية[1].

وتتلخص محاور السياسة الصناعية الجديدة فيما يلي :

-هيكلة الاقتصاد حول القطاعات التي توفر مناصب شغل؛

- خلق بيئة عمل شفافة وعادلة موائمة للاستثمار وريادة الأعمال؛

-اعتماد نمط جديد للحوكمة الاقتصادية في إدارة الشركات؛

[1] Ferhat Ait Ali Braham : Rapport final sur les travaux de l'atelier N°02 sous le thème du : **« Développement Industriel »** Conférence Nationale sur le Plan de Relance pour une Économie Nouvelle, Ministre de l'Industrie**,** Centre international de conférence (CIC) 18-19 Août 2020, ALGEIRE, p28.

-خلق اقتصاد جديد قائم على الابتكار والتنافسية، فإصلاح الاقتصاد الوطني قد يسهم في تحقيق قفزة نوعية للقطاعات الاستراتيجية الصناعية التي تركز على تنمية الموارد الوطنية.

وتتلخص شروط نجاح هذه الاستراتيجية ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي فيما يلي[1]:

-تحسين مناخ الأعمال؛

-تكثيف نسيج الشركات الصغيرة والمتوسطة؛

-تنمية القطاعات الصناعية ولا سيما تلك المحددة كأولويات؛

-تطوير البنية التحتية الوطنية؛

-تفعيل دور القطاع العام التجاري؛

-مواءمة النظام التنظيمي والقانوني مع تحديات التنمية الصناعية الحديثة؛

❖ **التنمية الزراعية والأمن الغذائي:**

تحتل الزراعة مكانة ذات أولوية في سياسة الحكومة، في سياق يتسم بانخفاض الموارد المالية للدولة، حيث أصبحت قضية الأمن الغذائي في البلاد مقلقة بشكل متزايد، كما تعد استدامة فاتورة الغذاء قضية حادة، بالنظر إلى انخفاض عائدات الهيدروكربونات وندرة الموارد المائية، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يكون القطاع الزراعي وصناعة الأغذية الزراعية من عوامل النمو والتنمية المحلية مما يسمح بتنويع الاقتصاد والصادرات، حيث يمكن أن تجعل القوة الهيكلية لصناعة الأغذية الزراعية إمكانية تنظيم سلاسل القيمة بشكل أفضل لتحسين إنتاجية القطاع وتكامل الأسواق الإقليمية والدولية، يتم تقديم ممارسة الزراعة المكثفة اليوم على أنها الحل المناسب لضمان الأمن الغذائي وزيادة الإمكانات التصديرية للمنتجات الزراعية[2].

- ✓ حددت الجزائر ثلاثة مبادئ توجيهية لسياستها الزراعية :
- ✓ ضمان الحفاظ على المكاسب التي مكنت من القضاء على نقص التغذية وتعزيز الأمن الغذائي مع تقليل الاختلالات الحالية في الميزان التجاري للمنتجات الزراعية الأساسية؛

[1] الإذاعة الجزائرية، كلمة الوزير الأول، 2020.

[2] مخطط الإنعاش الاقتصادي: **خارطة طريق للخروج من التبعية للمحروقات**، وكالة الأنباء الجزائرية، الأربعاء، 30 ديسمبر 2020، تاريخ الاطلاع: 18-03-2021، 13:40، متاح على الرابط:
https://www.aps.dz/ar/economie/99047-2020-12-30-15-55-17

- ✓ دعم سياسة التنمية الزراعية المستدامة القادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة والمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني؛
- ✓ الحفاظ على رأس المال الطبيعي وإدارته بشكل مستدام (التربة والمياه والنباتات والحيوانات) من أجل ضمان استدامته للأجيال القادمة، حيث تواجه الزراعة العديد من التحديات، كما يمكن أن تشكل تنمية الزراعة الصحراوية المكمل الضروري لزيادة الإنتاج، حيث يمكن تحقيق الإمكانات التصديرية للقطاع الزراعي من خلال تعزيز صناعة الأغذية الزراعية، بالإضافة إلى تحسين قيمة الإنتاج الزراعي، هذا وتشكل صناعة الأغذية الزراعية قوة هيكلية على جميع القطاعات الزراعية من خلال تنظيم سلسلة القيمة بأكملها من المنتج إلى المستهلك.

❖ **ريادة الأعمال:**

يلعب إنشاء الأعمال التجارية من جميع الأحجام والترويج لها دوراً أساسيًا في إنتاج الثروة، حيث يمكن أن تساعد في جعل الاقتصاد الوطني أكثر ديناميكية، ويولد عدداً كبيراً من الوظائف ويحفز استغلال الموارد من خلال تعزيز تنويع الصناعات الأساسية وإنشاء أقطاب للنمو، ويساهم في إحياء المنافسة واستخدام المواهب والإبداع.

لكن على المستوى الوطني لازالت المعلومات المتاحة عن حالة النظام الإنتاجي قاتمة، حيث لا يوفر الوضع الحالي للنمو عدداً كافيًا من الوظائف المنتجة على الرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي الكبير بنسبة 3.3٪ في المتوسط سنويًا منذ عام 2000، لكن معدل البطالة لشهر ماي 2019 يتزايد مسجلاً 11,4٪، منها (20.4٪) بين النساء و(26.9٪) بين الشباب و18٪ بين خريجي التعليم العالي.

ومن أجل جعل إنشاء الأعمال التجارية رافعة للنمو الاقتصادي، يجب على الدولة ضمان بيئة استثمارية مواتية لمساعدة الشركات على إنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، ولأجل نجاح هذا المقترح يجب تنفيذ التدابير والتوصيات التالية[1]:

- ✓ إزالة البيروقراطية والحد قدر الإمكان من الإجراءات الإدارية والتنظيمية المتعلقة بإضفاء الطابع الرسمي على الأعمال (الإجراءات الشكلية لإنشاء الشركات وإغلاقها، ونظام الضرائب، وإجراءات الاستيراد والحصول على تصاريح البناء وجميع التراخيص ذات الصلة)؛

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء، وكالة الأنباء الجزائرية، الأحد 09 أوت 2020، تاريخ الإطلاع: 12-10-2021، متاح على الرابط: https://www.aps.dz/ar/algerie/90742-2020-08-09-20-51-40

- ✓ تسهيل الوصول إلى أسواق عوامل الإنتاج والأسواق المالية من خلال إتاحة الأراضي للاستثمار وتخفيف لوائح العمل لجعل التوظيف مرناً؛
- ✓ وضع آليات تحفيز الاستثمار مثل الإعفاءات الضريبية قصيرة الأجل، ولا سيما في قطاعات التعدين والصناعات الدوائية، والطاقات المتجددة، والاقتصاد الرقمي، والزراعة؛
- ✓ جعل مناخ الاستثمار أكثر شفافية وتنافسية بشكل فعال لجميع الأعمال التجارية لتعزيز خلق منصب شغل والابتكار والإنتاجية والتنويع الاقتصادي.
- ✓ تسريع عملية الرقمنة وتعميم استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتعزيز الوصول إلى المعلومات الاقتصادية ؛
- ✓ تحسين الحوكمة المؤسسية وضمان تطبيق القوانين القائمة وتحسينها، من خلال جملة أمور من بينها إصدار نصوص تنظيمية وضمان استقرار الإطار التنظيمي؛
- ✓ تنشيط التنسيق بين المشروعات متناهية الصغر والشركات الناشئة والجامعات ومراكز البحث وتشجيع ظهور شركات خبيرة.

❖ **الانتقال الطاقوي من خلال ترويج وتصنيع الطاقات المتجددة:**

يتمثل أهم تحدي للجزائر في هذا المجال هو تنويع مزيج الطاقة المكون حالياً من 35٪ بترول و65٪ غاز طبيعي، على اعتبار أن الغاز الطبيعي هو الطاقة الرئيسية في مزيج الطاقة، إضافة أنها طاقة مستخدمة بكثرة من قبل الصناعات المختلفة، الأمر الذي يؤدي لتزايد الاستهلاك الوطني بشكل حاد تحت التأثير المشترك للنمو السكاني ومتوسط دخل الجزائريين في ظل إنتاج متباطئ.

يتطلب التحول الناجح للطاقة (أي ضمان أمن الطاقة في البلاد) بالضرورة تطوير صناعة تسمح بدمج سلاسل قيمة الطاقة المتجددة.

❖ **تعزيز إمكانات التعدين الجزائرية من خلال تطوير سلاسل قيمة التعدين[1]:**

يتميز قطاع التعدين بإمكانات ضخمة غير مستغلة بالكامل غنية بقدر تنوعها، حيث أن تطوير قطاع التعدين ينطوي على تطوير سلاسل القيمة العالمية من أجل زيادة قيمة الموارد المعدنية، ويمكن أن يكون لإمكانات التعدين في الجزائر قوة هيكلية على قطاعات أخرى، لا سيما الزراعة من خلال إنتاج الأسمدة

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء، **وكالة الأنباء الجزائرية**، الأحد 09 أوت 2020، تاريخ الإطلاع: 12-10-2021 متاح على الرابط:
https://www.aps.dz/ar/algerie/90742-2020-08-09-20-51-40

وعلى الصناعة التحويلية من خلال توفير العديد من المعادن (الزنك، الحديد، الرصاص التنغستن...) إضافة للصناعة[1].

الفرع الثالث: مراحل تجسيد مخطط الإنعاش الاقتصادي

وتم تقسيم المخطط على مراحل:

المرحلة الأولى (2020-2021): تهدف الاستراتيجية الوطنية إلى إحلال استيراد الباريت والرخام والمنغنيز والمعادن الصناعية الأخرى الموجودة في التل والهضاب العليا، ورواسب المعادن المعدنية المستغلة، (خام الحديد) والكوك المعدني والنحاس والزنك والرصاص ومشاريع الأسمدة (الفوسفات / الكبريت، البوتاس).

المرحلة الثانية: (2022-2035): ستركز هذه الاستراتيجية على تطوير قطاع التعدين وسلسلة قيمة صناعة المناجم والمعادن، وعلى التمركز التدريجي للجزائر في سلاسل القيمة العالمية خاصة قطاع الأسمدة والبطاريات الشمسية والمركبات الكهربائية والإلكترونيات والكيمياء المعدنية، وهذا يتطلب تحديد الفاعلين الاقتصاديين (القطاع الخاص الجزائري، الشركات الأجنبية، المشاريع المشتركة وتخطيط البنى التحتية اللازمة، (خطوط الأنابيب المعدنية، والسكك الحديدية، والمناطق الاقتصادية الخاصة، والمناطق الصناعية، والموانئ المتخصصة).

من أجل ضمان نجاح هذه الاستراتيجية، فإن تطوير إمكانات التعدين (التجميعات والاستكشاف والتقييم، وبناء المناجم، والإنتاج، وترميم مواقع التعدين، وسلاسل لقيمة يجب أن يدمج جوانب السياسات الإقليمية والتجارية والسياسة البيئية.

وتتكون المحاور الرئيسية لخارطة الطريق القطاعية:

- ✓ مراجعة القانون 14-05 (قانون التعدين) الذي يحكم القطاع لجعله أكثر جاذبية بفضل الإطار التنظيمي الذي يمنح المزيد من المرونة والاستجابة للفرص المتاحة للمستثمرين المحليين والأجانب .
- ✓ تطوير الرواسب "الهيكلية" الرئيسية: الرواسب والرواسب التي تم إثباتها ودراستها بالفعل والتي من الضروري تطويرها مثل غار جبيلات ورواسب الهقار ورواسب الذهب والرصاص والزنك في واد أميزور (ولاية بجاية) والفوسفات من بليد الهضبة (ولاية تبسة) وكل شرق الجزائر؛

[1] سيبل راكيل إرسوي، جوليا تيرابون بفاف، **التحول المستدام لنظام الطاقة الجزائري**، تطوير نموذج مرحلي، 2021 ص 10.

- ✓ وضع خارطة جيولوجية وطنية جديدة للمناجم؛ وهي مسألة توفر البيانات وتوسيعها للتأثير على كامل مجال التعدين الوطني من أجل إعطاء رؤية دقيقة للمستثمرين في الاستكشاف واستغلال المخزون المتوفر في الجزائر؛
- ✓ تدريب الشباب من خلال برامج متطورة مع قطاع التعليم العالي، والتدريب المهني ومع الخبراء الجزائريين محلياً أو في الخارج؛
- ✓ تطوير سلسلة قيمة التعدين بالتعاون مع الأكاديميين والمشغلين والخبراء.

ومن خلال أعمال ورشات الندوة تم اقتراح **التوصيات** التالية:

❖ **رقمنة الاقتصاد وتنمية البحث والابتكار كمسار لتعزيز الإنتاجية:**

تهدف رقمنة الاقتصاد إلى الانتشار في جميع القطاعات لتحسين إنتاجيتها وقدرتها التنافسية، لا سيما من خلال تطوير الصناعة، كما أنه سيخدم تحول الطاقة الذي يعتمد على دمج الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة والتحكم في الطلب على الطاقة من خلال كفاءتها، هذان المجالان، اللذان يقعان في قلب الثورات التكنولوجية في القرن الحادي والعشرين، يمكن أن يشكلا فرصاً للنمو والتنمية إذا طورت الجزائر ميزة نسبية هناك.

كما أن عملية تطوير الأنشطة البحثية في الجزائر هي جزء من استراتيجية عالمية لبناء اقتصاد معرفي، وقد أدى ذلك إلى إنشاء إطار قانوني وتنظيمي لأنشطة البحث العلمي والتكنولوجي وإنشاء برامج مدتها خمس سنوات من عام 1998 لتطوير أنشطة البحث والابتكار اعتباراً من عام 2000، ومع ذلك وبميزانية أقل من 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي (البنك الدولي) تظل النفقات المخصصة لأنشطة البحث والتطوير منخفضة للغاية، ويعود سبب هذا إلى انخفاض الإنفاق على هذا القطاع، فوفقًا لتصنيف ممارسة أنشطة الأعمال 2020 لمناخ الأعمال تحتل الجزائر المرتبة 157 من بين 190 دولة في تمويل البحث والتطوير: العلاقات الضعيفة تقريباً بين البحث والتطوير والمجال الإنتاجي من قبل الدولة[1].

يتشكل القطاع المحرك للبحث والابتكار من المؤسسات الحكومية الجامعية والبحثية؛ وبالعودة إلى إحصائيات 2020 فهي تضم 50 جامعة و13 مركزاً جامعياً و20 مدرسة عليا وطنية و11 مدرسة عادية عليا و02 ملحقًا جامعياً، يضاف إلى ذلك 16 مركزاً بحثياً و12 وحدة بحثية و6 وكالات بحثية مسؤولة عن تنسيق البحوث الوطنية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة على مستوى المؤسسات واللوائح

[1] **Doing Business Measuring Business Regulatio**ns**,** Comparing Business Regulation in 190 Economies The World Bank , International Bank for Reconstruction and Development ,2020, P04.

الموضوعة، إلا أن النظام يظهر نقاط ضعف كهجرة الأدمغة، فوفقًا لتقرير صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني(CNES)، غادر 70 ألف من خريجي جامعات الجزائر بين عامي 1994 و2006[1].

لا يزال الاقتصاد الجزائري بعيد عن التنوع، ومعظم إيراداته من العملات الأجنبية وبشكل أساسي من الصادرات الهيدروكربونية، فالشركات ليست تنافسية للغاية في كل من السوق المحلي والدولي وغير قادرة على منافسة المنتجات المستوردة، كما أن الموارد البشرية ليست مدربة بشكل كاف ولذلك فهي غير فعالة، وهذا يعني تدني اعتماد التقنيات الجديدة وعمليات الإنتاج ومواكبة ضعيفة لـــتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأعمال التجارية، كما أنها غير مستغلة بشكل كافٍ من قبل مختلف الفاعلين الاقتصاديين.

وبفضل الإنشاء الأخير لقسم وزاري مخصص لاقتصاد المعرفة والشركات الناشئة، فإن الأمر يتعلق بوضع أهداف تسمح للشركات بشكل خاص، والاقتصاد بشكل عام، برفع مستويات إنتاجيتها والقدرة التنافسية، وتتلخص هذه الأهداف فيما يلي:

- ✓اقتراح إطار دعم مالي لدعم التدريب وإعادة التدريب وتحسين الموارد البشرية في الشركة؛
- ✓اقتراح تدابير محفزة لإدماج البحث والتطوير والابتكار والعلم بشكل عام في مجال الإنتاج؛
- ✓اقتراح العناصر الرئيسية لتعميم استخدام NICT من قبل الجهات الفاعلة في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، فإن الإجراءات التي بدأت بالفعل أو ستبدأ خلال الموعد النهائي لعام 2021 هي: إنشاء المجلس الأعلى للابتكار الذي سيشكل حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي فيما يتعلق بترويج الأفكار وتطوير الاستراتيجية الوطنية لاقتصاد المعرفة والابتكار والتقنيات الجديدة لكافة القطاعات، إضافة لإنشاء آليات تمويل وآليات تنظيمية مخصصة لتطوير الابتكار والتقنيات الجديدة، مع وضع خريطة وطنية للابتكار والاقتصاد الرقمي، الأمر الذي يساهم في إقامة شراكات استراتيجية في مجال الاقتصاد الرقمي والمعرفة، كما يتوقع إنشاء مناطق أعمال ومجموعات تكنولوجية وحظائر تكنولوجية مخصصة للتقنيات الرقمية وتقنيات المعلومات والاتصالات لصالح المؤسسات الصغيرة.

ومن المتوقع تحقيق النتائج التالية:

- تحقيق مكاسب إنتاجية للشركات؛ – تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين جودة المنتجات؛
- تحقيق مكاسب في حصة السوق في الخارج؛– ظهور مجموعات صناعية قوية وقادرة على المنافسة؛

[1] OP CIT, P04.

❖ **الصناعات الصيدلانية:** تطوير صناعة ذات قيمة مضافة عالية وإمكانات تصدير قوية؛ حيث تشكل صناعة الأدوية صناعة استراتيجية للبلاد نظراً لأهمية حجم الواردات الموجهة لتلبية الطلب المحلي إضافة للقيمة المضافة التي يمكن أن تولدها وإمكانات التصدير التي يجب استغلالها، ويمثل إنشاء وزارة معنية بصناعة الأدوية من جانب السلطة مؤشرا قويا بالنظر إلى الأهمية الحيوية لهذا القطاع ودوره في إنعاش القطاع الصناعي في الجزائر خارج المحروقات، وبالتالي ضمان السيادة الصحية للبلد.

ومنذ أن أكد رئيس الجمهورية خلال افتتاح هذا الاجتماع على أهمية هذه النقطة، وحددت وزارة الصناعة هدف استبدال استيراد بقيمة 400 مليار دينار بإنتاج دوائي محلي، بحلول نهاية عام 2021،[1] حيث أكد المشاركون في هذه الورشة وأغلبهم (95٪) من العاملين في القطاع، وخبراء وباحثين جامعيين، توفر الوسائل البشرية والمادية والإدارية لمواجهة هذا التحدي، وتم اقتراح التوصيات التالية:

الجدول رقم06: توصيات ورشة الصناعات الصيدلانية خلال الندوة الوطنية لمخطط الإنعاش الاقتصادي

توصيات عاجلة	توصيات هيكلية
رفع جميع القيود التي تعوق تسجيل الأدوية المنتجة محلياً لخفض فاتورة الاستيراد.	تهيئة جميع الشروط اللازمة للأمن الصحي، ونجاح سياسة الصحة العامة في الجزائر، لمواجهة حالات الطوارئ الناجمة عن الأوبئة.
إعادة تفعيل لجنة تحديد الأسعار الاقتصادية للأدوية.	الالتزام بإقامة جميع الأطر المؤسسية والقانونية لتشجيع الإنتاج المحلي وتصدير المنتجات المحلية.
تعزيز دور الوكالة الوطنية للأدوية بكافة الوسائل البشرية والمادية.	ترقية الوكالة الوطنية للمنتجات الصيدلانية إلى مرتبة الوكالات الدولية المعترف بها من خلال فتحها إلى بعدين إقليميين.
مطالبة وزارة الطاقة بالإسراع بإصدار تصاريح حيازة مواد حساسة وكيماويات خطرة، يمكن استخدامها في تحليل الأدوية وإنتاجها، وفق إجراءات الأمن الصحي.	ضرورة الإسراع في وضع الأسس لتصنيع المستحضرات الدوائية الحيوية واللقاحات، والأدوية المشعة، المستخدمة في التشخيص والعلاج في مجال الطب النووي
وضع إطار تنظيمي، في أسرع وقت ممكن، مرتبطً بالعقاقير العلاجية الحيوية، والتي تساهم في تخفيض فاتورة الاستيراد	تشجيع بناء نهج مشترك بين القطاعات، للسماح للقطاع الصناعي تحقيق هذه الأهداف العاجلة والهيكلية.

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على:

Ferhat Ait Ali Braham : Rapport final sur les travaux de l'atelier dédié à l'industrie pharmaceutique Conférence Nationale sur le Plan de Relance pour une Économie Nouvelle , Centre international de conférence (CIC) 18-19 Août 2020, Algeire.

[1] عطية خمخام، محمد علي الجودي، **خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي**، رؤية الجزائر 2030، وتداعيات جائحة فيروس كوفيد19 الاقتصادية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 70، العدد02 جانفي2021، ص 367 .

المبحث الثالث: سياسات ترقية المركب الزراعي الغذائي

نتابع في هذا المبحث سياسات ترقية المركب الزراعي الغذائي انطلاقا من ارتباط لصناعات الغذائية بالدرجة الأولى بالقطاع الفلاحي، والنهوض بهذا القطاع يجب أن يتم عن طريق تنمية القطاع الفلاحي ، وفي هذا الإطار سيتم التطرق لمسارات ترقية القطاع الفلاحي منذ سنة 2000 ، وسياسات ترقية الصناعات الغذائية في الجزائر ، وكذا الإطار المؤسساتي للتدخل الحكومي في الضبط والتنشيط في أهم شعبتين في الفلاحة وفي الصناعات الغذائية ، وهما شعبتي الحليب والحبوب.

المطلب الأول: مسارات ترقية القطاع الفلاحي للفترة 2000-2014

القطاع الزراعي من أهم محفزات النمو الاقتصادي، حيث تعتبر الزراعة من أولى الأنشطة البشرية وكانت أصل الثورة الصناعية، لكنها غير كافية لتحقيق التنويع الاقتصادي، فقد أكد الفيزيوقراطيون أن حجم الفائض الزراعي يبدو ضرورياً لتوازن المالية العامة ودرجة النشاط الاقتصادي لكن بعد الحرب العالمية الثانية في عام 1948، أكد الخبراء الاقتصاديون أن القطاع الزراعي متخلف عن القطاعات الإنتاجية الأخرى في الاقتصاد، مما يولد فائضاً من العمالة.

الفرع الأول: السياسات الفلاحية خلال الفترة 2000-2008:

شهدت هاته الفترة حزمة من السياسات الفلاحية نوجزها فيما يلي:

- **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA 2000-2008**

يرمي المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي بهدف الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وكذا استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات[1].

[1] بوراي زينب، بن سالم سعاد: **تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية كشكل من أشكال التسويق الزراعي الدولي**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يوم 11 مارس 2021، ص 228.

ويدخل برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) في عملية دعم ديناميكية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، ولاستعادة الثقة بين المجتمع الريفي الحكومة، إضافة إلى أنه يندرج ضمن ديناميكية النمو الفلاحي المدعوم. وتلخصت أهداف البرنامج فيما يلي[1]:

- ✓ تحقيق معدل نمو سنوي للإنتاج الزراعي (من حيث الحجم) يبلغ 10% من عام 2004، مقابل 4% بين عامي 1989 و2000،
- ✓ تطوير منتجات مستهلكة على نطاق واسع (بقوليات، بطاطس، حليب، زيوت) التي ينبغي أن تؤدي إلى زيادة صافية في مستوى الأمن الغذائي؛ المستهدفات: 54% اكتفاء ذاتي للحبوب مقابل 35% عشية إطلاق الخطة، 50% مقابل خط العرض مقابل 41% في نهاية التسعينيات، و100% للبطاطس مقابل 88% في بداية الفترة و60% للبقول مقابل 25% في عام 2000؛
- ✓ تطوير محاصيل "ذات مزايا نسبية مثبتة" حيث تكون الظروف المناخية مواتية: التمور، والخضروات المبكرة والمبكرة خارج الموسم وحتى المنتجات المحلية، فكان الهدف هو إعادة تأهيل الصادرات من المنتجات الطازجة والمصنعة لتخفيف العجز في الميزان التجاري للبلاد، ولأجل هذا ستستفيد هذه المحاصيل من سلسلة من الإجراءات التي تتراوح بين الإعفاءات الضريبية لدعم تطوير الإنتاجية والجودة، بما في ذلك تعزيز الشراكات مع المشغلين الوطنيين والأجانب[2].
- ✓ يدمج البرنامج الوطني للتنمية الزراعية (PNDA) تنمية المحاصيل الحقلية في سياسة ترشيد الموارد والوسائل، المبدأ المتبع هو تحديد موقع هذه المحاصيل في المناطق الأكثر ملائمة لها، وبالتالي سيقتصر دعم الحبوب على حوالي 1200000 هكتار فقط، مقابل أكثر من 3 ملايين هكتار كانت مخصصة للحبوب في السابق، ولذلك فهي مسألة تشجيع إعادة تحويل المحاصيل وأنظمة المحاصيل في مناطق معينة، لا سيما من خلال إدخال أشجار الفاكهة وزراعة الكروم وزراعة الزيتون وما إلى ذلك.

[1] سالم أقاري: **تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر 2009 –2014**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2015 – 2016، ص 128.

[2] قرار وزاري بتاريخ 01 جوان 2002.

- ✓ هناك هدف آخر مهم للخطة مدرج في منظور زمني أطول حيث يتعلق بالحفاظ على الموارد الطبيعية (التربة والمياه) من أجل التنمية المستدامة (في السهوب والصحراء والمناطق الجبلية) وتوسيع قاعدة الأراضي في البلاد بفضل تطوير أرض جديدة من خلال الامتياز[1]؛
- ✓ تسعى الخطة الزراعية المنتهجة إلى تسوية قضية الأراضي الزراعية بشكل نهائي من خلال إقامة نظام مستقر وشفاف، لتحديث الإدارة الزراعية لجعل تدخلاتها أكثر فاعلية، وإطلاق سياسة تشاركية وإشراك جميع الفاعلين المعنيين بالمشروعات؛
- ✓ محاولة الاستفادة من التعاون الدولي كدعم لجهود التنمية الزراعية للإشراف على تنفيذ البرنامج حيث حشدت السلطات العامة حوالي 400 مليار دينار جزائري بين عامي 2000 و2007 من خلال آلية تجمع بين ثلاثة مصادر للتمويل: الصندوق الوطني للتنمية والضبط الفلاحي (FNDRA) لتغطية عمليات الإنتاج والتكيف حتى 60 % من التكلفة الإجمالية للمشاريع، وصندوق تطوير الأراضي الجديدة بالامتياز(FMVC) ، والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)وفروعه الإقليمية، وبنك الفلاحة للتنمية الريفية(BADR) .
- ✓ التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي؛
- ✓ إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن.
- ✓ تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين، تصريف وتكييف الإنتاج)؛
- ✓ تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.[2]

وتضمن البرنامج إجراءات إضافية، تراعي القيود المناخية الزراعية بما في ذلك المناخ الجاف الذي يؤثر على جزء كبير من البلاد، والتخفيض اللازم من درجات الفقر والعزلة في المناطق الريفية والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وشمل هذه البرامج:

- ✓ برنامج تكثيف الإنتاج الزراعي الذي يشمل أساسا منتجات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات الميزة النسبية؛

---

[1] معمري نارجس: **سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتجديد الفلاحي والريفي** ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يوم 11 مارس 2021، ص ص 204، 205.

[2] سالم أقاري، المرجع السابق، ص 128.

- ✓ برنامج تحويل نظم الإنتاج الذي يهدف إلى الاهتمام أكثر بظاهرة الجفاف والتوسع في العمالة الريفية ،
- ✓ برنامج تطوير المراعي وحماية السهوب الذي يضع التركيز بشكل خاص على حماية النظام البيئي الرعوي، وتحسين إمدادات العلف وزيادة دخل السكان المحليين

❖ **نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA لسنة 2000:**

كانت نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية متباينة، حيث تثبت الإحصائيات الخاصة بالإنتاج لفترة تنفيذ المخطط تطور الإنتاج في أغلب المحاصيل، حيث نمت الأهمية النسبية لتغطية الحاجات المحلية من السلع الزراعية والغذائية من32% للفترة الممتدة من 1996 إلى2000 ، لتصل 40% للفترة الممتدة من 2000إلى 2003[1]؛

- ✓ إدماج أكثر من 300 ألف مستثمرة فلاحية ضمن مختلف برامجه، حيث أشارت وثيقة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (ديسمبر 2000) إلى أن المخطط سمح بتعبئة موارد مالية استفاد منها القطاع الزراعي بمختلف برامجه بلغت 164 مليار دج، إضافة إلى ذلك فقد حقق القطاع الفلاحي مساهمة بنسبة% 11 في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ كان مسطرا أن يؤدي تطبيق برنامج PNDA إلى تطوير الأراضي الجديدة، بامتداد 500000 هكتار خلال هذه الفترة ، وخلق حوالي مليون فرصة عمل جديدة، 50% منها ستكون وظائف دائمة وحماية السهوب من التصحر (ستوفر حوالي مليوني هكتار)، من الصعب للغاية تأكيد أو نفي صحة هذه الإنجازات المعلن عنها فمن ناحية، لم يتم نشر أي تقرير مرحلي شامل حتى الآن لتقييم النتائج الإيجابية أو السلبية للخطة ، خاصة وأن البيانات في بداية الفترة (عام 2000) هي نفسها غير كاملة وغير موثقة ومن ناحية أخرى ؛قد يكون من السابق لأوانه وضع حصيلة عامة فيما يتعلق ببرنامج غرس الأشجار، حيث أن أشجار الفاكهة لا تبدأ في الإنتاج إلا بعد فترة تتراوح من 3 سنوات لزراعة الكروم و7 سنوات لزراعة الزيتون، وينطبق الشيء نفسه على المشاريع المتعلقة بإجراءات الحفاظ على موارد الأراضي والمياه[2].

---

[1] إيمان شعابنة: **مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص309.

[2] ministère de l'agriculture et développement rural: **rapport sur la situation de secteur agricole**, Algérie,2007, P:04

- ✓ إضافة لبعض المشاكل التنظيمية المتعلقة باستبعاد ثلثي المزارعين من الدعم لأنهم لم يستوفوا شروط الأهلية التي وضعها مصممو البرنامج؛ وذهاب الدعم لغير مستحقيه[1].

الجدول رقم 07: نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2008

المؤشر/السنوات	2000	2004	2008
القيمة المضافة في القطاع الفلاحي	24,13	34,2	37,09
القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي	8,87	9,9	6,68
الأراضي الزراعية	400210	411450	413090
إنتاج الحبوب ألف طن	62	53	46

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات ONS.

الفرع الثاني: السياسات الفلاحية خلال الفترة 2008-2019

تميزت هاته الفترة بصدور قانون يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة في 15أوت 2010، بالنظر إلى أهميته في إعادة تنظيم القطاع خاصة بعد ظهور حالات لتحويل الأراضي الفلاحية عن وجهتها، كما جاء هذا القانون ليتمم قانون التوجيه لفلاحي الصادر عام 2008 ويستبدل التشريع الصادر عام 1987ليشمل مجال تطبيقه الأراضي التي كانت خاضعة للقانون 87 -19، والتي تقدر بـــ 2,5 مليون هكتار من بين 8,5 مليون هكتار أي بنسبة 30% ، حيث يشكل الامتياز نمط استغلال الأراضي الفلاحية، بمعنى يتم تحويل عقد الانتفاع الدائم الذي كان معمولا به في القانون السابق إلى حق الامتياز لمدة 40 سنة قابلة للتجديد عن طريق إدارة أملاك الدولة[2].

❖ **التجديد الفلاحي والريفي 2008-2014**

عرفت هاته الفترة صدور قانون التوجيه الفلاحي في 03 أوت (القانون رقم 08-16المتضمن التوجيه الفلاحي)، في ظرف مهم بالنسبة للتحولات التي مست القطاع الفلاحي في الجزائر سواء من جهة التجارب والمخططات الفلاحية الداخلية، وكذا توقيته ؛ بعد أزمة الغذاء.

- ✓ **التجديد الريفي:** يهدف إلى التطوير المتكامل والمستدام للأقاليم الريفية ويضع من أجل تحقيق هذا الهدف مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة **PPDRI**، ويتم التكفل بها من طرف الفاعلين المحليين؛ حيث تهدف هذه المشاريع لتحقيق أهداف اقتصادية مثل تحسين العائد والحد من البطالة

[1] Boukella mourad, op cit, p p 11,13

[2] جفعري جمال، عدالة العجال: **دراسة اقتصادية لقياس كفاءة استخدام الموارد الزراعية في إنتاج الحبوب خلال الفترة 200-2014**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي السابع المعنون باقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخصر، الوادي، الجزائر، يومي 30، 31 أكتوبر 2019، ص 442.

وتنويع مصادر الدخل، وأهداف اجتماعية كالتشغيل والضمان الاجتماعي، يعنى التجديد الريفي بتحسين وتطوير المناطق الجبلية، السهوب والصحراء، حيث يقوم على المشاركة المجتمعية ويعمل على تعبئة كل الأطراف من أفراد، جماعات محلية، التعاونيات، المنظمات المهنية، المستثمرين الزراعيين، معاهد التكوين القروض . وشمل التجديد الريفي كل المجالات (كالحرف، مياه الشرب الكهرباء، تثمين التراث الثقافي ....) مع ترقية التداخل القطاعي[1].

- ✓ **التجديد الفلاحي**: يهتم التجديد الفلاحي بالبعد الاقتصادي والإنتاجية لضمان الأمن الغذائي المستدام. كما يشجع التكثيف والتحديث الزراعي في المستثمرات بإدماجهم في نهج نظام " الشعب " وذلك بترتيب نشاطات الدعم الموجه للاستثمار من أجل تحقيق قيمة مضافة على كل مستويات الشعبة؛ انطلاقا من الإنتاج إلى الاستهلاك. الشعب ذات الأولوية في هذا البرنامج هي: الحبوب، الخضر الجافة، علف الحيوانات، البطاطا، الحليب، اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء، زراعة الزيتون، التمور الطماطم الصناعية، البذور، الشتلات، النقلات، اقتصاد المياه.

تعزيز قدرات الإنتاج بمعنى زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، وكذا توسيع نطاق الضبط التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، هذا المحور هو الآخر يعتمد على الأدوات التالية:

-مراكز الامتياز المتكاملة المستثمرات الفلاحية الرائدة[2].

-المهارات والبنيات التحتية.

تعد الاستثمارات في الزراعة منتجة بشكل عام لعدة أسباب: الزراعة تضمن الأمن الغذائي وهي بالتأكيد قطاع تصدير مهم، يمثل مفهوم الفائض المبدأ الأساسي لنماذج التنمية التي تحلل دور الزراعة في النمو الاقتصادي، وتحقيقا لهذه الغاية أكد الفيزيوقراطيون أن حجم الفائض الزراعي يبدو أساسيا لتوازن المالية العامة ودرجة النشاط الاقتصادي، هناك خطر يتمثل في أن يساهم القطاع بجزء صغير من الناتج المحلي الإجمالي والعمالة مع تطور اقتصادات البلدان، بالإضافة إلى ذلك، يمتلك القطاع الزراعي أصلًا مهماً آخر (العمل) فهو قطاع رئيسي في مكافحة الفقر، ولذا يجب أن يكون النظام

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي-عرض وأفاق**، 2008، ص07 .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر**، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، 2010، ص 01.

الاقتصادي فعالاً أو لاستيعاب تدفق العمال وبخلاف ذلك، لن يكون تطوير هذا القطاع كافياً لضمان الحد من الفقر إذا لم يتم تصميم السياسات لضمان مشاركة الفقراء في عملية التنمية[1].

✓ **نتائج مخطط التجديد الفلاحي والريفي:**

– شهدت هاته الفترة تضاعف إنتاج القطاع الفلاحي خصوصا فرع الصناعات الغذائية حيث تضاعف انتاج الفرع بأكثر من 7 أضعاف عما كان سجله قبل بداية الألفية، حيث انتقلت القيمة المضافة من 7,05 مليار دج إلى 51,17 مليار دج والذي يمكنه تغطية حوالي 70 % من الاحتياجات الغذائية كما شهد هذا القطاع نسب نمو مرتفعة حيث سجلت حوالي 7,3 %، أي أنها تضاعفت بمرتين عما تم تسجيله خلال البرامج السابقة، باستثناء سنة 2008 والتي شهدت ارتفاع أسعار المنتجات والمواد في السوق الدولية شهدت بقية السنوات وتيرة متصاعدة.

–نجحت سياسة التجديد الفلاحي والريفي في تحقيق العديد من الأهداف المسطرة وهي:

- ✓ تقليص نسب ناقصي التغذية لتصل إلى أقل من 5 % من مجموع السكان ابتداء من سنة 2011 وعليه تمكنت الجزائر من تحقيق هدف الألفية الذي حددته منظمة الأغذية والزراعة؛
- ✓ توفير 750 ألف منصب دائم سنة 2013 وفتح المجال أمام الأفراد من اجل الاستثمار في نشاطات غير فلاحية[2] ؛
- ✓ شهد القطاع الفلاحي خلال 07 سنوات من تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2009–2015) معدل نمو وصل إلى 10,9 % وهو أكبر من الهدف المسطر حيث تم تقديره بـــ 8,3 %، فبعدما كانت قيمة الإنتاج الإجمالي للقطاع الفلاحي سنة 2001 حوالي 500 مليار دج تضاعفت هذه القيمة خلال الفترة 2009 –2015 حيث سجلت 2900 مليار دج سنة 2015[3].

[1] Ministère de l'agriculture et du développement rural : **Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014**, 2014, P 03

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: **الأمن الغذائي المستدام في بلدان البحر الأبيض المتوسط**، الجزائر، 2014، ص 10.

[3] Ministère de l'agriculture et du développement rural: **Évaluation de la mise en œuvre des programmes du renouveau agricole, 21eme session d'évaluation trimestrielle – Alger**, 2014, P 19.

الشكل رقم15: نمو القطاع الفلاحي في الفترة 2009-2015

Source : MADR 21 session d'évaluation trimestrielle, Alger 2015.

❖ **البرنامج الخماسي "فلاحة FILAHA" 2014 -2019 :**

كان هدف هذا البرنامج الوصول إلى نسبة نمو 07 % سنة 2019، وكانت أولوية الدولة في خطة العمل الخماسية الجديدة هي التركيز على التنمية الزراعية الوطنية وكذلك تعزيز المنتجات الزراعية، لذلك سعت إلى تطوير ما يلي[1]:

- ✓ المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، من خلال توسيع المساحة الفلاحية المستغلة وتثمين المنتجات الزراعية والغابية؛
- ✓ الاستثمار من أجل الأمن الغذائي، وتحسين الجودة، والتنويع والترويج للمنتجات المحلية؛
- ✓ رفع المساحات الفلاحية الخصبة إلى مليون هكتار إضافية من خلال إعادة تثمين المساحات الجديدة هو أحد أهداف القطاع الفلاحي؛
- ✓ مضاعفة المساحات المروية لتصل بحلول عام 2019 إلى 25% من الأراضي المزروعة أو 2 مليون هكتار للري؛
- ✓ تشجيع مكننة الإنتاج للتخفيف من نقص العمالة الزراعية وتطوير البنية التحتية؛
- ✓ الاستجابة للاحتياجات الهامة في 10 قطاعات استراتيجية مهمة؛ منها الحبوب واللحوم الحمراء ومنتجات الألبان والبقول

[1] سليم العمراوي: **انعكاس سياسات التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر –دراسة تحليلية لفترة تنفيذ البرامج الاستثمارية العامة** 2001-2019، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد06، العدد03، 2019، ص 253.

- ✓ وفي صميم أولويات السنوات الخمس المقبلة (إنشاء الأعمال التجارية وتحسين مناخ الأعمال)
- ✓ حماية وتوسيع الثروة الغابية، وتنمية السهول، الحفاظ على النظم الإيكولوجية ومكافحة انجراف التربة والتصحر الذي استفاد من أولوية مثبتة[1]؛
- ✓ إعطاء أهمية خاصة لتكوين الشباب من خلال تسهيل الاستفادة من الأراضي الزراعية ومرافقتهم في مشاريعهم الاستثمارية وفي مكننة القطاع، وفيما يخص تنظيم الأسواق الفلاحية والصناعة الغذائية، وذلك بتحسينها وتوسيعها في مجالها التطبيقي وذلك من أجل حماية المنتج والمستهلك[2].

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية المحققة لاسيما في السنوات الأخيرة، يستمر هذا القطاع في مواجهة العديد من التحديات سواء من خلال سياقها الخاص أو من حيث التحولات التي تحدث على المستوى الدولي، وبالتالي يطرح لهذا القطاع التحدي المتمثل في كيفية تشجيع التنمية الزراعية الطموحة لتثمين جميع القدرات، أمام العقبات الرئيسية التي تعترض تطوير هذا القطاع، ومنها :

- تشكل الأسعار الدولية الأكثر تقلبا عائقا رئيسيا ومن ناحية أخرى،
- يواجه القطاع الطلب المتزايد والذي يشهد نموا متضاعفا
- العقبات الهيكلية المناخية والمادية
- تحسين المحاصيل المحلية يتطور ببطء، ولا يمكنه عكس الوضعية نحو تحكم أفضل في الواردات،
- بالإضافة إلى عجز اقتصاد وحدات الإنتاج التي تعاني من عبء اقتصادي وبالتالي ضعف القدرة التنافسية، من شأنها تفسير هذه الحقيقة،
- لا يزال القطاع بعيدا عن تحقيق النتائج المرجوة، إذ نلاحظ أن الإنتاج الحالي لا يغطي سوى نسبة 70% من احتياجات السوق،

[1] برنامج التنمية الخماسي 2014 -2017، اجتماع مجلس الوزراء.

[2] فرج بن سالم: **واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يوم 11 مارس 2021، ص 50.

الفرع الثالث: سياسات تطوير القطاع الفلاحي في الفترة 2020-2024

يمكن أن نلخص ركائز سياسة تطوير القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة حول ثلاث مبادئ رئيسية:

- ضمان الحفاظ على المكاسب؛ التي مكنت من القضاء على نقص التغذية وتعزيز الأمن الغذائي مع الحد من الاختلالات الحالية في الميزان التجاري للمنتجات الزراعية الأساسية؛
- دعم سياسة التنمية الزراعية المستدامة القادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للجزائريين والمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني؛
- الحفاظ على رأس المال الطبيعي وإدارته على نحو مستدام (التربة والمياه والنباتات والحيوانات) بهدف ضمان استدامته للأجيال القادمة؛

أصدرت وزارة الزراعة والتنمية الريفية برنامج لإصلاح القطاع الزراعي والذي يتكون من جزأين برنامج ذو أولوية للتنفيذ على المدى القصير، وبرنامج أعمال مستعرضة ومستمرة على المدى المتوسط. اعتماداً على معياري الأولوية والشمول، يمكن تجميع الإجراءات المتعلقة بمحاور التنمية في برنامجين للعمل:

الجدول رقم 08: الإجراءات المتعلقة بمحاور التنمية

برنامج ذو أولوية يتعلق بالملفات ذات الطبيعة الاستراتيجية 2020 – 2022	برنامج مستمر يتعلق بالإجراءات الأفقية؛ على المدى المتوسط 2020-2024.
تنمية الزراعة الصحراوية .	تحديث الزراعة من خلال تعزيز سلاسل القيمة؛
تنمية المناطق الجبلية .	تعزيز القدرات البشرية والمساعدة الفنية .
تطوير الأنواع شديدة التحمل.	تقوية النظم البيطرية.
كهربة الزراعة .	تعزيز أنظمة الصحة النباتية والتقنية النباتية.
الاستخدام الرشيد للأراضي الزراعية .	تعزيز وتكييف الإطار التشريعي والتنظيمي باستمرار
توسيع المساحات المروية .	تحسين الوصول إلى التمويل وإدارة الأموال العامة .
تعزيز القاعدة اللوجستية.	تعزيز الإنتاج الزراعي من خلال علامات الجودة المميزة المرتبطة بالمنشأ والزراعة العضوية والحفاظ على التراث الجيني.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة

وفقًا لهذه المبادئ، قسمت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (MADR) خارطة طريق إصلاح القطاع الزراعي للفترة 2020-2024 إلى عشرة مجالات رئيسية للتنمية :[1]

- ✓ إحياء هيكلة الاستثمار؛
- ✓ ترشيد الإنفاق العام؛
- ✓ النهوض بالإنتاج الزراعي؛
- ✓ رقمنة الأنشطة؛
- ✓ تحسين مداخيل الريف.
- ✓ تنمية القطاعات الإستراتيجية مثل الحبوب؛
- ✓ الانخفاض الكبير في الواردات؛
- ✓ رسملة الزراعة؛
- ✓ دعم الابتكار والمشاريع الصغيرة؛
- ✓ الإشراف الاجتماعي والمهني للمزارعين.

البرنامج الشامل:

ويشمل الفترة من 2020–2024 وحمل في طياته العناصر التالية[2]:

- ✓ تعزيز القدرات البشرية والمساعدة الفنية الموجهة لجميع الفاعلين في القطاع أو المديرين أو المنتجين من خلال تحسين المعرفة والتعميم والإشراف الفني والعلمي والابتكار ونقل المهارات والتقنيات وأخيراً البحث؛
- ✓ تحديث الزراعة من خلال تعزيز سلسلة القيمة لقطاعات المنتجات النباتية والحيوانية والغابات والرعوية والمحلية؛
- ✓ تعزيز أنظمة الصحة النباتية من حيث مراقبة الصحة النباتية والتقنيات النباتية، وحماية الأصناف النباتية، وتقوية القدرات التشخيصية، وإنشاء نظام معلومات لخدمات الصحة النباتية وكذلك مكافحة الجراد.
- ✓ تعزيز الطب البيطري أنظمة صحية لحماية التراث الحيواني الوطني من الأمراض المعدية مراقبة صحة الحيوان والمنتجات الحيوانية على الحدود؛
- ✓ الحفاظ المستدام على الموارد الطبيعية، ولا سيما المياه والتربة، من خلال استعادة الغابات والمناطق الرعوية، ومكافحة التصحر؛
- ✓ تطوير نظام معلومات واتصالات بيطري جزائري، وإنشاء نظام لتحديد الماشية؛

[1] الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

[2] مخطط الإنعاش الاقتصادي: **خارطة طريق للخروج من التبعية للمحروقات**، وكالة الأنباء الجزائرية، الأربعاء، 30 ديسمبر 2020، متاح على الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/99047-2020-12-30-15-55-17، تاريخ الاطلاع: 18-03-2021، 40: 16

- ✓ تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي وتكييفه بشكل مستمر؛
- ✓ تحسين الوصول إلى التمويل وإدارة الأموال، ولا سيما إنشاء الائتمان الصغير (Crédit Mutuel Rural) والمؤسسات المالية diverm، واستهداف دعم الدولة والإعانات، والمؤسسات الاجتماعية؛

❖**الزراعة الصحراوية:** تهدف تنمية الزراعة الصحراوية إلى تعزيز الإمكانات الزراعية لجنوب البلاد، ولا سيما من خلال توسيع المناطق ذات الإمكانات المثبتة، وتطوير المحاصيل الصناعية في الجنوب (الذرة وفول الصويا وبنجر السكر، إلخ)، وإنشاء المكتب الوطني لتنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية[1](**ODAS**) ، لما تكتسيه المنطقة من أهمية تساعد على خلق مناصب شغل وتوفير الاحتياجات الغذائية ولما لا تحقيق الأمن الغذائي.

توفر الظروف الزراعية المناخية لمناطق سفوح جبال الأطلس الصحراوي والصحراء السفلى (بسكرة الواد) وحتى وسط الصحراء (ورقلة وغرداية) فرصة لتطوير سلاسل الإنتاج خارج الموسم كما يمكن لهذه القطاعات أن تعزز مصادر الإمداد للمراكز الحضرية الكبيرة في الشمال بمنتجات الحدائق بما في ذلك البطاطا .

الموعد النهائي المحدد لتنمية الزراعة الصحراوية من خلال ما ورد في الخارطة بين الفصل 2020 و2021، واهتم بشكل أساسي بـــ[2]:

- ✓ تقييم الإمكانات الخارجية؛ وتوسيع المناطق ذات الإمكانات المثبتة، وتطوير المحاصيل الصناعية في الجنوب (الرئيسي: فول الصويا: بنجر السكر ...)؛
- ✓ إنشاء وتنفيذ فعال للديوان الوطني لتنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية(ODAS) مع التركيز على تطوير المناطق الجبلية من خلال الإجراءات التي تسمح بتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتعزيز إجراءات الانفتاح من خلال فتح وتطوير المسارات الزراعية؛
- ✓ توسيع المساحات المروية وتعزيز أنظمة توفير المياه، وهو أمر ضروري لزيادة الإنتاج والإنتاجية وخاصة الحبوب، وكذلك في الإدارة الرشيدة للموارد المائية واستخدام الري المساند خاصة في الولايات الشرقية؛

---

[1] مخطط الإنعاش الاقتصادي: **خارطة طريق للخروج من التبعية للمحروقات**، وكالة الأنباء الجزائرية، الأربعاء، 30 ديسمبر 2020، متاح على الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/99047-2020-12-30-15-55-17، تاريخ الاطلاع: 18-03-2021، 16 :40 .

[2] **بيان اجتماع مجلس الوزراء**، وكالة الأنباء الجزائرية، الأحد 09 أوت 2020، متاح على الرابط: https://www.aps.dz/ar/algerie/90742-2020-08-09-20-51-40، تاريخ الإطلاع: 12-10-2021، بتصرف

- ✓ تعبئة الموارد المائية، وغرس الأشجار وإنشاء وحدات تربية صغيرة؛ مع تطوير الأنواع القوية من الأشجار مثل شجرتي الخروب وشجرة الأرغان، في مختلف المناطق الزراعية الإيكولوجية (الجبال والمرتفعات والسهوب والجنوب)؛
- ✓ كهربة الزراعة من خلال توفير الطاقة الكهربائية أو المتجددة لمستويات المزارع ومحيط التنمية؛
- ✓ الاستغلال الرشيد للأراضي الزراعية من خلال تطوير الأراضي وتأمين المشغلين وتبسيط وتسهيل إجراءات الوصول إلى الأراضي الزراعية واستعادة الأراضي غير المستغلة؛
- ✓ تعزيز القاعدة اللوجستية لتنظيم وتعزيز الإنتاج الزراعي؛ بما فيها الرقمنة، وتعزيز نظام المعلومات ومكافحة البيروقراطية من خلال تبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية، ودعم المهنيين من خلال النظام التعاوني من أجل تنظيم أفضل.

المطلب الثاني: سياسات ترقية الصناعات الغذائية في الجزائر

تعتبر الصناعات الغذائية من الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي تساهم مباشرة في زيادة الناتج المحلي والدخل الوطني، كما يعتبر من بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري، وتكمن أهميته في كونه يعد حلقة وصل بين القطاعين الزراعي والصناعي ويكتسي أهمية كبيرة من خلال علاقته المباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الخام ويعتبر أحد المدخلات الأساسية لها.

يمكن تقسيم نشاط الأغذية الزراعية إلى أنشطة فرعية (الحليب واللحوم والحبوب والخضروات وما إلى ذلك) وقطاعات فرعية وظيفية. ثم يتم تقسيم الشركات وفقًا لوظيفتها التي يؤديها المسار الذي يقود المنتج إلى المستهلك النهائي: الإنتاج والمعالجة والتوزيع.

الفرع الأول: الصناعة الغذائية في الجزائر وسياسة الخوصصة:

يتميز الاقتصاد الجزائري بقطاع اقتصادي عمومي معتبر جدا، واستهدفت الإصلاحات الاقتصادية تكريس اقتصاد السوق وتأهيل المؤسسة كعون اقتصادي، يتمتع باستقلالية تامة عن الدولة من جهة، ومن جهة ثانية وضع إجراءات تسمح للدولة بلعب دورها كقوة ومنظم استراتيجي.

ولتسريع مسار الإصلاحات والسماح لوحدات القطاع الاقتصادي التابع للدولة بالتكيف مع الحقائق الجديدة، تم إدراج تشريع جديد مصحوب بتنظيم حديث للقطاع العمومي وإلغاء وصاية الدولة التي أصبحت تمارس من طرف أعوان ائتمانيين (صناديق المساهمة) التي انتقلت إليها كل صلاحيات المساهمين، وبعد ذلك إلى شركات تسيير المساهمات وعددها 28، مكلفة اليوم بتسيير رؤوس الأموال

التجارية للدولة والمملوكة للمؤسسات العمومية الاقتصادية إلى جانب 18 مجمع وشركات منها 11 مؤسسة مالية مهيمنة على قطاع البنوك والتأمين.

يتم تصنيف المؤسسات العمومية في الجزائر إلى أربعة (04) مجموعات هي :[1]

- ❖ مؤسسات إستراتيجية صالحة للبقاء والإجراء المتخذ بشأنها هو الإبقاء عليها.
- ❖ مؤسسات إستراتيجية غير صالحة للبقاء والإجراء المتخذ بشأنها هو الإبقاء عليها واتخاذ خطوات معالجة.
- ❖ مؤسسات غير إستراتيجية صالحة للبقاء والإجراء هو التوجيه للاستثمار جزئيا أو كليا للقطاع الخاص.
- ❖ مؤسسات غير إستراتيجية وغير صالحة والإجراء المتخذ هو التصفية.

وبسبب مديونيتها واختلال بنيتها، غالبية المؤسسات العمومية غير مؤهلة اليوم للخوصصة، والتي صدر التشريع المتعلق بها (الأمر 01-04 الصادر في 20 أوت 2001) لتحديد المرتكزات القانونية وتوسيع نطاق الخوصصة إلى مجموع القطاعات التنافسية.

وفيما يخص فرع الصناعات الغذائية فقد عرضت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة عدة حصص لبيع مؤسسات القطاع العام على مختلف أنشطتها وخلال الحصة الثالثة بتاريخ 06 ديسمبر1998، طرحت ثلاث أنواع من المؤسسات لإنتاج المشروبات الكحولية والغازية إلى جانب المياه المعدنية التابعة لفرع الصناعات الغذائية، وفي هذا الإطار سحبت دفاتر شروط عددها 115 دفترا وقدمت عروض عددها 17 عرضا، لكن ما يسجل أن كافة العروض كانت مقبولة من حيث الشكل لكن لم تكن مقبولة من حيث الأسعار المطروحة من طرف المستثمرين، الأمر الذي جعل العملية غير مقبولة من طرف الهيئة المكلفة بعملية الخوصصة.

انتهجت الجزائر سياسة خصخصة المؤسسات العمومية وبالرغم من المخططات التي تم وضعها والعصرنة إلا أن معظم المؤسسات التي خصخصتها لم تنجح في المنافسة ولا في مواجهة احتياجات السوق الجزائرية.

بالأمر رقم 01-04 الصادر في 20 أوت 2001، انطلقت عمليات خصخصة 942 مؤسسة عمومية من إجمالي 1280 مؤسسة في جميع القطاعات منها 268 مؤسسة صناعة غذائية، تهدف المحاولات إلى إعادة تأهيل مؤسسات الصناعات الغذائية العمومية سابقا، حيث انتقلت حصة السوق لقطاع الصناعات

[1] إبراهيم منير: **الخصخصة خاصة التجارب العالمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 46.

الغذائية العمومية من 24 % سنة 1999 الى أقل من % 13 سنة 2001، و5% في ديسمبر 2015 ووصلت إلى حدود 8% سنة 2019[1].

الفرع الثاني: الاستراتيجية الجديدة للصناعات الغذائية في الجزائر لدعم التنوع:

يدخل مخطط العمل الاستراتيجي لإحياء الجزائر لصناعاتها الغذائية لربح رهان تقليص استيراد حاجياتها الغذائية، وتعزيز الأمن الغذائي، عبر رفع هوامش تطوير المؤسسات الناشطة في سائر الشعب الغذائية من الحبوب والزيوت ولسكر والألبان والمشروبات وصولا إلى الطماطم والتمور والفواكه وغيرها[2].

وتتمثل أهم ملامح هذه الاستراتيجية فيما يلي[3]:

- **دعم الموارد الإنتاجية المحلية** عبر اختيار فروع مهيكلة ومثمرة وقابلة للترقية ومنح تشجيعات مغرية للاستثمار فيها، وتطوير الهياكل القاعدية إلى جانب إعادة تأهيل الكوادر، بما ينعش هذه الصناعات ويرسخ الفعالية والتنافسية والجودة، وترقية مجال التصدير، ومن أجل التحول إلى قطب لإنتاج غذاء يدر قيمة مضافة عالية.
- **شراكة غذائية زراعية** للارتقاء بالصناعات التحويلية، إعطاء دفعة لآلة التصنيع الغذائي، مربوط بإقامة شراكة فعالة مع المزارعين، لقيام حركية مدمجة بين القطاعين بوسعها تعزيز استغلال الحبوب التي تعد اختصاصا رائدا محليا، عبر استحداث مناطق زراعية متخصصة وإعادة تأهيل هياكل التكوين في مهن الزارعة وتبسيط الإجراءات الجبائية وإنشاء فروع مستقلة للبذور مع استحداث بنك لتمويل سائر فروع الاستثمار الغذائي؛
- إمكانية تعميم نموذج إنتاج المشروبات الغازية والمعصرات، نظراً لكونها أحد القطاعات الأكثر ديناميكية في سوق الصناعة الغذائية في الجزائر، إذ بلغ 500 مؤسسة رقم أعمال يقدر بـــ45 مليار دينار خلال السنة، ما يجعل السوق الجزائرية تمثل وحدها، 43% من السوق المغاربي؛
- استغلال المواد الأولية المنتجة محليا في الصناعات التحويلية، في صورة الحبوب واللحوم

---

[1] حاجي أسماء، بوعزيز ناصر: **الصناعات الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18، 2017، ص 104.

[2] ناصـــر بوعزيز: **الصـــناعات الغذائية في الجزائر وإشـــكالية تنويع مصادر الاقتصاد الوطني بين ضعف المساهمة وحتمية النهوض**، مجلة رماح للبحوث والدراســـات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، عمان، الأردن، العدد27 سبتمبر 2018، ص 261.

[3] إيلاف، يومية إلكترونية، **إستراتيجية جديدة للصناعات الغذائية الجزائر**، العدد 6101، السبت 3 فيفري 2018.

والحليب ومشتقاته والزيوت والتمور والطماطم الصناعية، سيما بعد إغلاق عشرات الوحدات قبل سنوات، وعلى سبيل المثال يبرز نموذج صناعة الأجبان (شعبة الحليب) التي ظلت تراوح مكانها، رغم كونه أداة فعالة لإيقاف تبعية الصناعات الغذائية لآلة الاستيراد تماما مثل اللحوم والتمور وغيرها، لكن سوء استغلال الإمكانات جعلت نجاح الصناعات الغذائية المحلية ضعيفا.

- بعث زراعات غير موسمية لدعم المخزون انحلي وتحاشي زوابع ظرفية والهزات الارتدادية للأسواق الخارجية، في وقت ارتفع إجمالي الاستهلاك في الجزائر 60% شهريا.

- يتطلب تطوير صناعة الأغذية الزراعية تعزيز القاعدة اللوجستية لتنظيم وتعزيز الإنتاج الزراعي مع وضع ذلك في الاعتبار، تم تنفيذ برنامج لبناء 28 مستودعاً لمعالجة وتعبئة المنتجات الزراعية. ويمكن أن يرتكز هذا التطور أيضاً على الرقمنة وتقوية نظام المعلومات ومكافحة البيروقراطية من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسينها.

الفرع الثالث: البرنامج الوطني للبحث في الأمن الغذائي

يتمثل أحد أهداف "برنامج الإنعاش الاقتصادي "على وجه التحديد في تطوير الأرض، وأمن المزارعين وتبسيط إجراءات الوصول إلى الأراضي الزراعية وتسهيلها واستعادة الأراضي غير المستخدمة ولا سيما تلك المتعلقة بالحبوب تحديث الزراعة من خلال تعزيز سلاسل القيمة لقطاعات المنتجات النباتية والحيوانية والإقليمية، وهذا يتطلب تعزيز القدرات البشرية والمساعدة الفنية لجميع الجهات الفاعلة في القطاع، ولكن أيضاً من خلال تحسين المعرفة والتعميم والإشراف الفني والعلمي ونقل التكنولوجيا والبحث والابتكار، يتطلب اختراق الأسواق الدولية الامتثال لمعايير الصحة النباتية الدولية. وبالتالي، من المرجح أن يؤدي تعزيز أنظمة الصحة النباتية وأنظمة الصحة البيطرية إلى حماية المستهلك الجزائري، وتحسين سلاسل القيمة الزراعية، وكذلك فتح فرص التصدير للقطاع.

تم وضع البرنامج الوطني للبحث حول الأمن الغذائي بناء على احتياجات مختلف القطاعات المرتبطة بالأمن الغذائي، وقد أدى تحليل هذه الاحتياجات إلى تحديد الأولويات الوطنية في مجال البحث والتطوير التي تستجيب لمختلف المسائل التي حددتها بوضوح اللجنة القطاعية المشتركة لترقية وبرمجة وتقييم نشاطات البحث العلمي والتقني في " الفلاحة والصيد والموارد المائية ".

ويسعى البرنامج لتحقيق الأهداف التالية[1]:

[1] الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد 19، 16مارس 2021، ص ص 10-13

- ✓ ترسيخ سياسة زراعية مستدامة من شأنها تعزيز الأمن الغذائي للبلد وتقليص الاختلال الحاصل في الميزان التجاري للمنتجات الزراعية الأساسية والمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني؛
- ✓ التكفل بمختلف الاحتياجات المتصلة بتدهور النظم البيئية الطبيعية، خاصة الغابات وحفظ التربة ومكافحة التصحر والتسيير العقلاني للموارد المائية؛
- ✓ زيادة إنتاج البروتينات الحيوانية والنباتية، بما فيها ذات المنشأ المائي؛
- ✓ الرفع من المنتوج الفلاحي الوطني من خلال حماية الأراضي الفلاحية، وتوسيع مساحة الأراضي الزراعية عن طريق استصلاح أراض جديدة ومحاولة تقليص فاتورة الواردات الغذائية وترقية الصادرات؛
- ✓ ترقية المكننة الفلاحية ومحاولة تحديث القطاع الزراعي إداريا من خلال الرقمنة؛
- ✓ إعادة تأهيل أنظمة الإمداد بالماء الصالح للشرب والصرف الصحي والري، فضلا عن تحسين أداء المصالح العمومية لتسيير الموارد المائية، وصيانة وحسن استغلال السدود وحماية الموارد المائية من جميع أشكال التلوث والتسيير المندمج للموارد المائية باستعمال الأحواض الهيدروغرافية وتجنيد الموارد المائية غير التقليدية باستخدام مختلف أشكال التطهير والإمداد الاصطناعي لمستودعات المياه الجوفية وتقنيات الري .
- ✓ تطوير المعارف في مجال ديناميكية الأنظمة البيئية المستقلة عن طريق الصيد البحري –تثمين الوسط البحري والقاري الطبيعي والاصطناعي؛
- ✓ تجاوز العوائق المتعلقة بتوفير إنتاج المحاصيل كنا وكيفا من خلال إنشاء وتجريب وتكييف الأصناف التي تنشر رفقة " أحزمتها التكنولوجية المصاحبة لها والمتمثلة في الري والتسميد وحماية الصحة النباتية وطرق الزراعة بالإضافة إلى ذلك؛
- ✓ تحسين طرق التربية الحيوانية من حيث التغذية والتكاثر والصحة الحيوانية
- ✓ إرساء أنظمة جديدة لإنتاج وتحويل المواد حية، تستجيب للاحتياجات المسطرة، وفي الوقت ذاته تساهم في مسار التنمية الفلاحية المستدامة، فلا يجب الاكتفاء بإيجاد حلول مبتكرة فحسب بل السعي لضمان توظيفها واستيعابها من قبل الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين المعنيين.

المطلب الثالث: الإطار المؤسساتي لضبط وتنشيط المركب الزراعي الغذائي

يرتبط المركب الزراعي الغذائي ارتباطًا وثيقًا بالسياسات الاقتصادية الكلية المنتهجة في الدولة والتي تقوم أساساً على النمو والتوازنات الكبرى، من حيث التأثير على القطاع الزراعي من خلال سياسات تمس هذا القطاع مباشرة كالتأثير على المستوى العام للأسعار (سياسات سعر الصرف والسياسة الضريبية والسياسات التجارية وسياسات الدعم...)، أو بسياسات غير مباشرة (الإنفاق الحكومي والتحكم في عرض النقود...).

الفرع الأول: سياسات التدخل في المركب الزراعي الغذائي:

تؤثر السياسات المنتهجة من طرف الحكومة في المركب الزراعي الغذائي على الإنتاج والاستهلاك وعلى القدرة الشرائية وعلى قدرة سلسلة الغذاء على إمداد السكان بالإنتاج الوفير، وتتميز السياسات الزراعية الغذائية بتدخلات متخصصة تكميلية أو تعويضية كسياسة تنمية الإنتاج الغذائي وسياسة أسعار الغذاء وسياسة ترشيد الاستهلاك[1].

إن التدخل الحكومي في المركب الزراعي الغذائي يأخذ شكلين:

- ✓ **التنظيم الإقتصادي:** يتلخص التنظيم الاقتصادي في تدخل الدولة لضبط آليات السوق التنافسية كتحديد الأسعار إداريا، والتحكم في العرض، ففي حالة الجزائر مثلا يكون التدخل من خلال التنظيم المباشر للأسعار، ومن أجل تنظيم الأسعار المحلية للمدخلات والمخرجات الزراعية عن طريق الضرائب والإعانات وكمية المعروض إضافة للتحكم في عوامل الإنتاج مثل الأجور، وضبط الصادرات والواردات الزراعية[2].
- ✓ **التنظيم الاجتماعي:** والذي يشمل شروط ممارسة النشاط لكل قطاع، إضافة إلى(الخدمات المعروضة التنظيم التقني معايير السوق وحقوق العلامات)، وضمن هذا المدخل تبرز سياسة النوعية أو جودة المنتجات الزراعية الغذائية وتتمثل في ضمان خصائص المنشأ، وغيرها من التدابير التقنية، ومن ثم فإن التدخل الاقتصادي النوعي جانب آخر لتحليل الإشكالية الزراعية الغذائية من خلال دراسة قضايا الجودة

[1] مداني لخضر: **السياسات التجارية في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية – حالة فرع الحبوب بالمنطقة المتوسطية1990-2012**، أطروحة دكتوراه في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر03، 2015، ص 214.

[2] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، صندوق النقد العربي، جامعة الدول العربية، 2016، ص 416.

ومعايير السلامة، وتأتي هذه النظرة في التعامل مع هذه الإشكالية تبعا للتطورات التي شهدها مفهوم الأمن الغذائي وتوسع مجالاته ومتغيراته[1].

الفرع الثاني: تدابير دعم وتمويل المركب الزراعي الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

أكدت الأزمات الغذائية التي شهدتها الأسواق الدولية في العقود الأخيرة، بما في ذلك أزمة 2007-2008، الطبيعة الحساسة لقضية الأمن الغذائي ومدى ارتباطها الوثيق بالحفاظ على الأمن والسيادة الوطنيين، لهذا كان لزاما دعم النشاط الإنتاجي وتسهيل التمويل للمستثمرين الفلاحيين.

❖**التمويل الموازناتي:** قيام الدولة بتخصيص ميزانية سنوية خاصة للاستثمار في القطاع الزراعي حيث تأخذ ميزانية التجهيز حصة أكبر من التسيير، فقد خصصت الدولة سنة 2000 ميزانية قدرت بمبلغ 52.2 مليار دينار، وبعدها ارتفعت المخصصات إلى 76.3 مليار سنة 2005 وصلت إلى 181.55 مليار سنة 2010، وعموما شهدت الفترة 2000 إلى 2015 تمويل بتخصيص الدولة لميزانية كلية للقطاع قدرت بمبلغ 1041.28 مليار دينار بمعدل 65.08 مليار لكل سنة، ما يمثل من 15 إلى 20 % من الاستثمارات الكلية والتي تختلف من سنة لأخرى[2].

❖ لقد قامت الحكومة في الجزائر بتخصيص أغلفة مالية لهذا القطاع خلال كل البرامج الإصلاحية التي قامت بها وسنستعرضها فيما يلي:

الجدول رقم09: مخصصات القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2020

السنة	2004-2000	2009-2005	2015-2010	2019-2015
قيمة المخصصات	65.4	312	1000	1000
النسبة من إجمالي المخصصات	12.45	7.42	4.71	4.5

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على : الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تاريخ الاطلاع: 20-04-2020، سا 15:30، متاح على الرابط: http://madrp.gov.dz/ar/

-المخصصات المالية للقطاع الفلاحي ضمن البرامج والمخططات التنموية:

خلال هذه الفترة خصص غلاف مالي أولي للبرامج التنموية قدر بمبلغ 525مليار دج، ليصل غلافه المالي النهائي لحوالي1216مليار دج، حيث تم التركيز خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو واستحداث مناصب الشغل، وقد بلغ الغلاف

[1] الموقع الرسمي لوزارة التجارية وترقية الصادرات، تاريخ الإطلاع: 2021/05/21، سا: 10:20، متاح على الرابط: https://www.commerce.gov.dz/ar/rubriques/grande-zone-arabe-de-libre-echanges-gzale#

[2] الموقع الرسمي لوزراة الفلاحة والتنمية الريفية، تاريخ الاطلاع: 20-04-2020، سا 15:30، متاح على الرابط: http://madrp.gov.dz/ar/

المالي المخصص للقطاع الفلاحي ب 65.4 مليار دج، أي ما نسبته 12.45%من إجمالي الاستثمارات العمومية، وفي إطار الشطر الثاني للبرامج التنموية تم تخصيص غلاف مالي قدر ب 4202مليار دج، حيث وفي إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية تم تخصيص 312مليار دج للقطاع الفلاحي، كما تم مسح 41 مليار دج من ديون الفلاحين سنة 2009.

-مخصصات القطاع الفلاحي ضمن مخطط التجديد الفلاحي والريفي:

خصص للبرنامج التنموي 2010-2015 غلاف مالي قدره 21214مليار دج، أما القطاع الفلاحي فقد استفاد من مبلغ 1000مليار دج وهو ما يمثل نسبة 4.71%من إجمالي الاستثمارات العمومية.

- **المخصصات المالية خلال المخطط الخماسي 2014-2019:** لتمويل المشاريع التنموية المختلفة لبرنامج توطيد النمو تم تخصيص مبلغ 22100مليار دج أي ما يعادل 280مليار دولار، ظهرت التنمية الفلاحية والريفية من جديد في برنامج الحكومة لسنة 2014 بجعلها ركيزة للبرنامج الخماسي 2015-2019، ما يسمح بتظافر جهود جديدة وتقوية انسجام الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وقد خصص للقطاع ما يفوق 1000مليار دج[1].
- **التمويل البنكي:** يعتبر الإقراض الزراعي أهم وسيلة لتمويل المشاريع الفلاحية في أغلب الدول الصناعية، أما بخصوص الدول النامية فإن التمويل الغير رسمي يمثل المصدر الأول لتمويل هاته التوجهات القطاعية، وعموما يتم تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وفق الأشكال التالية[2]:

-قرض الرفيقR'FIG : هو قرض موسمي مدعوم مدته سنتان، يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية يشتمل قرض الرفيق على القرض الموسمي والقرض الفيدرالي، ويستفيد من هذا القرض المزارعون على شكل فرديً أو على شكل تعاونيات أو مجموعات أو رابطات أو اتحادات، هذا وتتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري التغطية الكاملة للفائدة[3].

---

[1] بوراي زينب، بن سالم سعاد، المرجع السابق، ص 229.

[2] **التمويل الفلاحي:** هو الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس المال واستعماله في القطاع الفلاحي، أي أنه يبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة وفي أفضل طرق الاستعمال لرأس المال في الإنتاج والتسويق الزراعي. ينظر: فضيلة بوطورة مريم زغلامي: **آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر؛ دراسة حالة ولاية تبسة، مجلة البديل الاقتصادي**، المجلد 4، العدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017، ص53.

[3] BADR, Fiche descriptive des credits agricole, R'FIG, 2019

خصائص قرض الرفيق: من خصائص قرض الرفيق أن أي مستفيد من قرض الرفيق يسدد ما بين 6 و24 شهراً يستفيد من التكفل بجميع الفوائد من قبل وزارة الفلاحة وكذلك يستفيد من قرض آخر بنفس الصيغة للفترة التالية، بالمقابل أي مستفيد من قرض الرفيق ولا يسدد في مدة السنتين؛ يفقد حق تسديد دفع الفائدة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ويفقد حق الاستفادة من قرض أخر.

المجالات التي يغطيها قرض الرفيق

❖ **قرض الرفيق الموسمي:**

- ✓ اقتناء المدخلات اللازمة المتعلقة بنشاط المستثمرات الفلاحية، البذور، الشتلات، الأسمدة، مبيدات؛
- ✓ اقتناء أعلاف للحيوانات الموجهة للتربية ووسائل الري ومنتجات الأدوية البيطرية؛
- ✓ اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها ضمن نظام ضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك؛
- ✓ عمليات زراعية؛
- ✓ حملة الحصاد والدرس.

❖ **قرض الرفيق الفدرالي:** يغطي مجال تحويل الطماطم الصناعية، إنتاج الحليب، إنتاج الحبوب. إنتاج بذور البطاطس، وحدات تصنيع العجائن (المعكرونة والكسكس)، تغليف وتصدير التمور، إنتاج زيتون المائدة وزيت الزيتون، إنتاج العسل إنتاج منتجات محلية / منتجات الجوار Produits du terroirs إنشاء وحدات الثروة الحيوانية ومراكز التسمين، التلقيح الصناعي ونقل الأجنة، ذبح وتقطيع الدواجن تسويق المنتجات الزراعية وتخزينها وتعبئتها وتثمينها، إنتاج وتوزيع الأدوات الزراعية الصغيرة والري والبيوت البلاستيكية، تحويل الطماطم الصناعية، إنتاج الحليب[1].

❖ **قرض التحديETTAHADI:** هو قرض استثماري مدعم جزئيا من طرف الدولة، يمنح في إطار تأسيس مزارع أو مستثمرات فلاحية جديدة أو تجهيز واستغلال الأراضي التي لم يسبق استغلالها في مشاريع فلاحية سواء كانت ذات ملكية خاصة أو عامة، قرض التحدي هو قرض متوسط الأجل (من 3 إلى 5 سنوات)، أو قرض طويل الأجل من 8 إلى 15 سنة، حيث يتكفل الفلاح أو الجماعة بنسبة 10 أو 20 % من القرض حسب المدة والمساحة المستثمرة، ويتحمل الفلاح سعر الفائدة على القرض وتمثل 1 % وترتفع إلى 3 حتى 5.25 % في حالات التأخر في السداد[2].

[1] http://madrp.gov.dz/ar ، تاريخ الاطلاع 2021/03/15، سا: 15.48

[2] الموقع الرسمي لوزراة الفلاحة والتنمية الريفية، تاريخ الاطلاع: 20-04-2020، سا 15:30، متاح على الرابط: /http://madrp.gov.dz/ar

✓ **القرض المدعم تحت برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر** ANGEM :

هذا القرض موجه للفلاحين الشباب الذين يزيد أعمارهم عن 18 سنة بهدف تشجيعهم على خلق مشاريع فلاحية من أجل تنمية النشاطات الإنتاجية والخدماتية الزراعية، مدة القرض 8 سنوات مع إمكانية تمديد آجال الدف بثلاث سنوات، يعطي البنك القرض تحت ضمانات ويتكفل بتمويل 70% من حجم المشروع وتمنح الدولة دعم للفلاح يصل إلى 29% من حجم القرض، أما 1% المتبقية فهي عبارة عن مساهمة شخصية للفلاح[1] .

✓ **القرض المدعم تحت برنامج الصندوق الوطني للتأمين على البطالة**CNAC :

هو قرض استثماري طويل الأجل لتمويل المؤسسات الصغيرة الناشطة في الزراعة، موجه للشباب البطال الذي يتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة .

❖ **التمويل الغير الرسمي** : وهو تمويل محلي يقوم به المنتجين من مصادر خاصة غير رسمية .

❖ **التمويل الأجنبي:** تحاول الدولة منذ مطلع سنة 2000 تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات، حيث بلغ عدد المشاريع من الاستثمار الأجنبي الزراعي للفترة من سنة 2002 إلى 2017 13 مشروعا بمبلغ 5768 مليون دينار ما يمثل 1.44 % من مجمل مشاريع الاستثمار الأجنبي و0.23 % من إجمالي مبالغ الاستثمار الأجنبي. كما حقق هذا الاستثمار الأجنبي الزراعي 641 منصب شغل لنفس الفترة. ويعتبر حجم الاستثمار ضئيل جدا إذا ما قورن بالاستثمار الأجنبي في الصناعة الذي يشارك بحصة 81.37 % من قيمة الاستثمارات الأجنبية الكلية.

❖ **دعم الإنتاج الفلاحي:** تم خلال الفترة 2000 مراجعة جهاز الدعم الموجه للقطاع الفلاحي بناءً على المبادئ التالية[2]:

- إعادة توجيه الدعم نحو شعب الإنتاج الفلاحي ذات الأهمية الاستراتيجية ومكانتها في النظام الغذائي المحلي (الحبوب والبقول والحليب واللحوم ... إلخ) ؛
- الدعم الموجه نحو قنوات التجميع وسلاسل الإمدادات للشعب المختلفة (الحبوب، الحليب البطاطس الطماطم الصناعية، البذور والشتائل ...) ؛
- الأولوية المعطاة لحفظ وتطوير شعبة البذور والشتائل للإنتاج الحيواني والنباتي؛

[1] زكريا جرفي وموسى رحماني: **أثر الدعم المالي الفلاحي على العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري – دراسة قياسية للفترة 2018/2000**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد07، العدد11، 2019، ص 269.

[2] Office national des terres agricoles: **Financement des exploitations agricoles**, 2014, P 02.

-تأمين دخل المزارعين وتثبيت استقرارها وحماية المستهلكين من خلال دعم إجراءات الضبط ، منح التخزين، والأسعار المرجعية للتدخل للشعب ذات القاعدة الاستهلاكية العريضة (الحبوب والحليب بطاطس، اللحوم، البصل)..

❖ **دعم أسعار المواد الغذائية في الجزائر:** منذ الاستقلال وإلى غاية سنه 1995، كانت هوامش الربح لكل المنتجات النهائية الموجهة للاستهلاك المباشر، محددة تبعا للأمر رقم 06-95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالمنافسة). في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدت آنذاك، تم تكريس مبدأ حرية الأسعار خلال التعديل في أوت 2010 ومع الاحتفاظ بمبدأ حرية الأسعار، وتم تعديل المادة الخامسة بإدراج أحكام جديدة تسمح بتحديد هوامش الربح وأسعار السلع والخدمات أو الأصناف المتجانسة من السلع والخدمات أو تسقيفها أو التصديق عليها وذلك على أساس اقتراحات القطاعات المعنية. بموجب هذه التعديلات يمكن تحديد هوامش الربح وأسعار السلع والخدمات أو تسقيفها أو التصديق عليها قصد تثبيت استقرار مستويات أسعار السلع والخدمات الضرورية أو ذات الاستهلاك الواسع في حالة اضطراب محسوس للسوق؛ ومكافحة المضاربة بجميع أشكالها والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك؛

❖ تتمثل أسعار المنتجات والخدمات المقننة حاليا في : فرينة الخبازة، الخبز (العادي والمحسن)، السميد، حليب الأكياس، مياه الشرب)[1] ،

❖ وتتحدد أسعار المواد الاستهلاكية حسب أسعار الاستيراد والتوزيع كما يلي:

- **الأسعار عند الاستيراد:** وهي كل السلع المستوردة من الخارج والتي تحدد أسعارها بصورة مباشرة من طرف وزارة التجارة أو عن طريق المستورد بدلالة سعر الشراء مع هامش ربح؛ كما يجب على المستورد دفع الفروقات المحتملة بين سعر الحصول عليها من الخارج والسعر المحلي للسلع المشابهة إلى الخزينة.

-**الأسعار عند التوزيع:** حيث أن أسعار الجملة والتجزئة تحسب على قاعدة أسعار الاستيراد أو أسعار الإنتاج، بإضافة هوامش الجملة والتجزئة محددة مركزيا نسبيا أو مطلقا.

[1] قتال عبد العزيز، توفيق حناشي: **تطور أسواق المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الأول، 2018، ص 31.

-ترتفع أسعار المواد الغذائية بسبب تأثير التضخم أكثر من ندرة العرض، كما يمكن أن يؤثر انخفاض/ارتفاع قيمة الدينار، لهذا يجب أن تكون تدابير الحفاظ على القوة الشرائية للأسر الضعيفة طويلة الأجل.

- وتم تحديد أسعار المنتجات الغذائية بمراسيم رئاسية صريحة ولم تتغير إلى يومنا هذا، ويتم تحديد أسعار المنتجات كما يلي:

-**الزيت والسكر:** تم تحديد سعر الزيت والسكر بالمرسوم التنفيذي رقم 16-87 مؤرخ في 03/01/ 2016 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 11-108المؤرخ في 6 مارس سنة 2011، الذي يحدد السعر الأقصى عند الاستهلاك، وكذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض[1] ، كما يلي[2]:

		هامش الربح	
الزيت الغذائي المكرر	صفيحة 5 لتر: 600 دج قارورة 01 لتر: 125 دج	08% عند الإنتاج وتحسب على أساس سعر التكلفة وخارج الرسوم	05 % هامس الربح عند الاستيراد وتحسب على أساس القيمة المتضمنة للتكلفة والتأمين والشحن
السكر الأبيض	الكيلوغرام غير الموضب: 90دج / الكيلوغرام الموضب: 95 دج	05% أقصى هامش ربح عند البيع بالجملة	10 % أقصى هامش ربح عند البيع بالتجزئة

-**الحليب المبستر والموضب في الأكياس:** تم تحديد أسعاره عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 16-65 مؤرخ في 16 فبراير سنة 2016، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 01-50 المؤرخ في 12 فبراير سنة 2001، والمتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر والموضب في الأكياس عند الإنتاج وفي مختلف مراحل التوزيع[3] .

[1] الجريدة الرسمية، 2016، ص 26. (يحدد القرار المؤرخ سنة 2011 القائمة الاسمية لأعضاء اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بدراسة وتقييم طلبات تعويض أسعار الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض).

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، 09 مارس 2011، ص 28.

[3] الموقع الرسمي لوزارة التجارية وترقية الصادرات، تاريخ الإطلاع: 2021/05/21، سا: 10:20، متاح على الرابط: https://www.commerce.gov.dz/ar/reglementation-des-prix-des-biens-et-services

-**فرينة الخبز (الدقيق) والخبز:** تحدد أسعار الدقيق والخبز وفق المرسوم التنفيذي رقم 132-96 المؤرخ في 13أبريل سنة 1996، في مختلف مراحل التوزيع كالآتي[1]:

الخبز المحسن	الخبز العادي	الدقيق العادي
250غ: 8.5 دج	250غ : 7.5 دج	**سعر البيع للخبازين 2000,00دج/قنطار**
500غ: 17دج	500غ: 15 دج	**سعر البيع لتجار التجزئة2080,00 :دج/قنطار**

-وتجدر الإشارة إلى أن أسعار المواد الغذائية خلال هذه الأشهر الثلاثة من الحجز (مارس -أفريل - مايو-جوان-جويلية 2020) ظلت مستقرة، نظرا لأنها تعكس وفرة في العرض، خاصة بالنسبة للمنتجات الطازجة التي تم إعداد إنتاجها في ظل الظروف العادية قبل الأزمة الصحية الحالية، وقد تعكس أيضاً انخفاضاً نسبياً في الطلب، مدفوعاً بفقدان الدخل للفئات الضعيفة،

- من الضروري الآن تحديد الأسر المتضررة بفقدان القوة الشرائية بأكبر قدر ممكن؛ ولا سيما عمال اليومية الذين يعانون من البطالة القسرية وبدون غطاء اجتماعي، هذا التحديث المنتظم والمتكرر لهذه البيانات هو أيضاً ضرورة لضمان أن تعود تدابير التضامن الحكومية بالفائدة على جميع من يحتاجون إليها، لهذا يجب اتخاذ تدابير طارئة أخرى للحفاظ على الأمن الغذائي لهذه الأسر المحفوفة بالمخاطر.

الفرع الثالث: الإطار المؤسساتي لمبادلات منتجات المركب الزراعي الغذائي

❖**منطقة التبادل العربي الحر:** من أجل تقوية وتنمية المبادلات التجارية وتسهيل عبور المنتجات داخل الوطن العربي، تم الاتفاق يوم 22 فيفري 1978 على اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية، وتم المصادقة على هاته الاتفاقية يوم 10 فيفري 1981 بتونس، وبعد عدة عراقيل كان سببها الخلافات بين الدول العربية وضغوطات خارجية تم تفعيل هاته الاتفاقية في اجتماع رؤساء الدول العربية سنة 1996 واصطلح على تسميتها منطقة التبادل العربي الحر، والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1998 وذلك

[1] ينظر:

- المرسوم التنفيذي رقم 07-402، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80، 26 ديسمبر 2007، ص ص 10، 11.

- المرسوم التنفيذي رقم 20-241، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد52، 02 سبتمبر 2020، ص ص 07، 08.

باستخدام الأسلوب المتدرج للتخفيض بنسبة 10 % سنويا على الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل [1].

أعاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية تفعيل هذه الاتفاقية بتاريخ 13 سبتمبر 1995.تم تبني هذا المشروع في 1997، وكل دولة عربية ترغب في الدخول إلى هذه المنطقة، وجب عليها المصادقة على اتفاقية تيسير وتنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية، والالتزام رسميا بتطبيق برنامجها التنفيذي الذي يهدف إلى وضع منطقة للتبادل الحر في مدة 10 سنوات ابتداء من جانفي 1998 مع التخفيض للحقوق الجمركية ب % 10 كل سنة، وصادقت كل الدول العربية على الاتفاقية باستثناء 03 دول وهي :جزر القمر، جيبوتي، الصومال ، وتطبق البرنامج التنفيذي لمنطقة التبادل العربي الحر 18 دولة عدا موريتانيا.

في شهر أوت 2004 أعلن رسميا من خلال المرسوم الرئاسي رقم 04 –223 المتضمن مصادقة الجزائر على اتفاقية تسهيل وتنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية، وقد قدمت الجزائر ملف الانضمام للمنطقة العربية للتبادل الحر لدى الأمانة العامة للجامعة العربية في 31 ديسمبر 2008.

بدأت الجزائر والبلدان العربية الأعضاء في المنطقة تستفيد من الإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية على المبادلات التجارية ابتداء من 01 جانفي 2009.

تجدر الإشارة أنه تم تحديد قائمة سلبية مستثناة من الإعفاء الجمركي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. (تعديل في 01 فيفري 2013)

❖ **الاتفاقية التفاضلية بين الجزائر وتونس:**

هي اتفاقية دخلت حيز التنفيذ في 01 مارس 2014 بهدف تحرير المبادلات التجارية بين البلدين وتضمنت امتيازات ضريبية للتصدير والاستيراد، يستفيد منها البلدان وكانت المنتجات المستفيدة من هاته الامتيازات كما يلي[2]:

بالنسبة للتصدير شملت قائمة :D1 منتجات صناعية (معفاة من الرسوم الجمركية)

قائمة:D2 منتجات زراعية وغذائية (حصص معفاة من الرسوم الجمركية،

[1] الموقع الرسمي لوزارة التجارية وترقية الصادرات، تاريخ الإطلاع: 2021/05/21، سا: 10:20، متاح على الرابط: https: //www.commerce.gov.dz/ar/accord-commercial-preferentiel-algero-tunisien

أما الاستيراد فشمل) قائمة :C1 منتجات صناعية (معفاة من الرسوم الجمركية) قائمة : C2 منتجات صناعية تستفيد بخفض ب 40% من الرسوم الجمركية قائمة :C3 منتجات زراعية وغذائية (حصص معفاة من الرسوم الجمركية [1])

- **اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:** تم الإمضاء على هاته الاتفاقية في اسبانيا شهر أفريل2002 ودخلت اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في01 سبتمبر2005، فبالإضافة إلى التبادل الحر تشمل الاتفاقية عدة جوانب اقتصادية أخرى مثل (فرع تجاري، تعاون اقتصادي ومالي، تدفقات استثمارية) وجوانب سياسية واجتماعية وثقافية ضرورية لتنمية مستدامة، تتجلى أهمية الاتفاقية في حجم المبادلات الكبير بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فهي تتجاوز حاليا 65 %[2]، تم استئناف المفاوضات سنة 2010 سعيا لتحرير متزايد لتجارة المواد الفلاحية والغذائية ذات الصلة بالفلاحة، وتم إنشاء منطقة للتبادل الحر خلال فترة 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وشملت الاتفاقية المنتجات التالية[3]:

- **المواد الأولية:** والتي ستلغى نهائيا مباشرة بعد د خول الاتفاق حيز التنفيذ.
- **المواد نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية:** والتي ستبدأ في الانخفاض سنتين بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ بنسبة 20 % من الحق القاعدي ثم ب 30 % ثم 40 % و60 % و80 % لتلغى نهائيا بعد 7 سنوات.
- **المنتجات المصنعة نهائيا:** والتي ستعرف انخفاضا سنويا يقدر ب 10 %، لتصل إلى 5 % من الحق القاعدي خلال 11 سنة، ليتم إلغاؤها نهائيا بعد 12 سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ
- **السلع الزراعية:** تحرير المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية والزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري سيكون جزئياً وتدريجياً.

---

[1] مرسوم رئاسي رقم 13-271، 24 جويلية 2013، يتضمن نشر ملاحق البروتوكول رقم 1 للاتفاقية التجارية التفاضلية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية الموقع بتونس في 4 ديسمبر 2008، 21 أوت 2013.

[2] الموقع الرسمي لوزارة التجارية وترقية الصادرات، تاريخ الإطلاع: 2021/05/21، سا: 10:20، متاح على الرابط: https://www.commerce.gov.dz/ar/a-presentation-de-l-accord-d-association

[3] شطاب نادية، سلامة وفاء: **أثر اتفاقية الشراكة الأوربية الجزائرية على الاقتصاد الجزائري**، مجلة معارف، العدد 20، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير، جامعة محند آكلي أولحاج، البويرة، الجزائر، 2016، ص 273.

❖ **منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ZLECAF**

دخلت منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ في 01 يناير 2021، خطوة مهمة في اتجاه تعزيز التجارة الإقليمية والتكامل الاقتصادي فيما بين البلدان الأفريقية. ومن المتوقع أن تساهم في تيسير ومواءمة وتنسيق النظم التجارية والتخفيف من التحديات المتعلقة بتداخل الاتفاقيات التجارية في القارة. والمزايا المتوقع جنيها لا تقتصر فقط على التجارة الدولية. فمن شأن هذه الاتفاقية أن تحفز المزيد من التكامل الاقتصادي، وتعزز القدرة التنافسية للصناعات المحلية، وتساهم في تيسير عملية تخصيص الموارد على نحو أفضل، وتساعد على استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

قررت الجزائر بتاريخ 21 مارس 2018، بكيغالي رواندا، التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، إضافة إلى البروتوكولات الثلاث المتعلقة بتجارة السلع، وتجارة الخدمات وفض النزاعات. في هذا الإطار، شرعت الجزائر بشكل رسمي في إجراءات التصديق على هذه الاتفاقية القارية وذلك بتاريخ 28 فيفري 2020. وأصدرت في نفس السياق بتاريخ 29 ديسمبر 2020 قانونا متعلقا بالتصديق على الاتفاقية المنشئة لهذه المنطقة الحرة[2].

[1] https://www.sesric.org/publications-detail-ar.php?id=525, le 24/03/2021, 16.40.
[2] https://www.mfa.gov.dz/ar/economic-diplomacy/trade-agreements-and-free-trade-areas/free-trade-areas, le 25/02/2021, 17.30

خلاصة:

يبقى اقتصاد الجزائر غير متنوع، محفوف بالمخاطر المرتبطة أساسا بتقلبات الأسواق الدولية، إذ تعتمد الدولة اعتماداً كبيراً على قطاع المحروقات، بهيمنة الهيدروكربونات على هيكل الصادرات واعتبارها المصدر الوحيد للنقد الأجنبي، وكذا إيرادات الميزانية عبر الجباية البترولية، وبهذه الوضعية لا يمكن أن يكون النموذج الاقتصادي الذي يعتمد أساساً على استغلال مادة وحيدة مستداماً.

لا يختلف اثنان في تبيعة الاقتصاد الجزائري المفرطة لقطاع المحروقات فهي قضية متعددة الأبعاد (اقتصادية، ذات أبعاد اجتماعية وسياسية)، فأغلب الحكومات المتعاقبة لم تستطع التوفيق وتحقيق الموازنة بين الأهداف طويلة الأجل (الحاجة إلى التنويع الذي يتطلب الوقت والتغييرات السياسية) والأهداف قصيرة المدى المتمثلة في الحفاظ على السلم الاجتماعي باستخدام الإيرادات النفطية، وبين القدرة على تحقيق تغيير هيكلي في القطاعات المحركة للاقتصاد الوطني، والتي يمكن أن تسهم في تحقيق التنويع. كما يرجع بالدرجة الأولى لضعف الإرادة السياسية والالتزام التنويع الاقتصادي كنهج استراتيجي وتقدم مستوى الفساد، والظروف غير المناسبة للمبادرات المستهدفة لتحقيق التنويع الاقتصادي والتخلص من التبيعة النفطية، والتي كانت دائما بعد أزمات اقتصادية دولية تبعها انهيار أسعار البترول.

ويبقى التنويع الاقتصادي الخيار الأمثل للجزائر في ظل التحديات التنموية المطروحة، حيث يسمح تنويع العوائد بالاستفادة القصوى من الموارد الهائلة التي تتمتع بها الجزائر، كما يسمح بإنشاء قاعدة لإعادة بناء الاقتصاد وتنمية التكنولوجيا الوطنية ودفع عجلة الاستثمار وبناء رأس المال البشري واستغلال الفرص الجديدة من الموارد المتاحة خاصة ما يتعلق بالطاقات المتجددة منها، وتقليل متوسط التكاليف التشغيلية، وزيادة القدرة التنافسية الوطنية ورفع مستوى المعيشة والدخل على حد سواء.

ولا يعني ذلك التفريط في تعزيز مكانة الجزائر في السوق الطاقوي ولا سيما في مجال الغاز باعتبارها أكبر منتج للغاز الطبيعي في افريقيا وتاسع أكبر منتج في العالم ، وثالث أكبر منتج للنفط الخام في القارة والسابع عشرة في العالم (2.3٪ من إنتاج الغاز الطبيعي في العالم، و1.7٪ من إنتاج النفط الخام، وتمتلك الدولة 2.4 ٪ من إجمالي احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم، بالإضافة إلى 12.2 مليار برميل من احتياطيات النفط الخام، والتي تمثل 0.9 ٪ من إجمالي الاحتياطيات العالمية)، ولكن ينتظر تعزيز القيمة المضافة في سلسلة التحويل ما بعد الإنتاج وترقية نشاط التمييع ومشتقات البترول (الصناعات البترولية).

كما يبقى دور الدولة قائما من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام خارج المحروقات المهيمنة على الميزان التجاري، لابد من التأكيد أن التنويع لا يحدث من فراغ، وتظل الحاجة إلى وجود بيئة مواتية لجعل تحقيق التنويع الاقتصادي أمرا ممكنا، وعلى رأس ذلك تحسين مناخ الاستثمار والتجارة والسياسات الصناعية الواضحة؛ والمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي؛ والوصول إلى سعر صرف تنافسي وسياسة مالية توسعية، دافعة ومحركة للطلب والاستثمار، مع تفعيل أدوار التخطيط والتنشيط والضبط.

ومن الناحية القطاعية؛ يمثل المركب الزراعي–الغذائي (الزراعة والصناعات الغذائية) أحد البدائل التي تسهم في إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني ؛ وذلك لعدة اعتبارات منها ضعف هيكل الصناعات غير النفطية الذي يتطلب رؤوس أموال ضخمة إضافة إلى تحدي القدرة على المنافسة في السوق العالمية، وتتجلى أهمية القطاع الزراعي في أنه يدفع بعجلة التنمية للقطاعات القبلية والبعدية فمخرجات القطاع الزراعي تعتبر مدخلات للقطاعيين الصناعي والسياحي مرورا بالتجهيز والتحويل الصناعي (الصناعات الغذائية).

إن المتتبع لمخطط الإنعاش الاقتصادي وما حمله في طياته من توصيات وتدابير لإصلاح القطاع الزراعي، يدرك اهتمام الدولة بدعم الإمكانيات المحلية، وتطوير وترقية الإنتاج الزراعي من خلال توسيع المساحات المروية وترشيد استخدام الأراضي، وتعزيز سلسلة القيمة لمختلف فروع القطاع الزراعي، إضافة إلى التنمية الفلاحية للمناطق الجبلية والسهوب والأراضي الرعوية. كما حمل في طياته اهتماما كبيراً بالزراعة الصحراوية، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية المكتسبة، النقطة الجديدة التي حملها البرنامج هي محاولة رقمنة القطاع الفلاحي وهذا مطلب أكثر من ضروري، فلا يمكن وضع سياسات وتنفيذ مشاريع ما لم تكن هناك إحصائيات وبيانات دقيقة ومحدثة، كما تم توزيع هذه المحاور زمنيا من خلال برنامجين؛ برنامج ذو أولوية للتنفيذ على المدى القصير، وبرنامج ذو طبيعة متوسطة المدى.

الفصل الرابع:

مساهمة قطاع الزراعة والصناعات الغذائية في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

تمهيد:

يرتكز التنويع الاقتصادي حول القدرة على الانتقال والتحول بشكل متواصل من إنتاج سلع وخدمات أقل قيمة وأقل تطورا، إلى سلع وخدمات أخرى أكثر تعقيدا وأعلى قيمة مضافة، بالاعتماد على المزايا النسبية في البداية (الموارد والثروات القائمة بما فيها الثروات الطبيعية والبشرية)، ثم التمكن من خلق مزايا تنافسية جديدة، وتتطلب هذه العملية جهدا متواصلا لتحقيق الارتقاء التقني والصناعي، ومن ثمة تحقيق التنويع الاقتصادي. وقد حققت بعض الدول نجاحها في استراتيجية التنويع الاقتصادي التي سلكتها، يمكن الاستفادة منها في الحالة الجزائرية، على أن يتم الاستناد على قراءة موضوعية وواقعية لمستوى التنويع الاقتصادي وفي هذا الصدد يمكن اعتماد مؤشر التعقيد الاقتصادي لتحليل هذا الوضع، واعتماد منهجية مساحة المنتج للتعرف على أهم الفرص التصديرية المتاحة أمام الجزائر.

تزايد الطلب العالمي على المنتجات الزراعية–الغذائية عالية الإنتاجية في الأسواق الدولية يسمح ببيع المنتجات ليس في شكلها الخام فقط، ولكن بعد معالجتها وتوضيبها، وتمثل إمدادا مهماً للأسواق الدولية الأمر الذي يساهم بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، إذ تعتبر صناعة الأغذية الزراعية هي أكبر صناعة في العالم، حيث تمثل ربع نشاط التصنيع وما يقرب من 4 % من الناتج المحلي الإجمالي في العالم.

وإذ يمثل مجالا لتنويع التركيبة الإنتاجية في الجزائر، لطالما كان ولازال الإنتاج الفلاحي يعيش اختلالات رغم السياسات الزراعية العديدة والتحولات التنظيمية من خلال إصلاحات المتتالية، ورغم تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي غير أن الأداء مقارنة بالإمكانيات المتاحة والموارد المعبأة يبقى ضعيفا؛ إذ لا يزال مرتبطا بطرق انتاج ضعيفة من ناحيتي التنظيم والتقنية، و بالتغيرات الموسمية للأمطار من ناحية السقي، وانخفاض معدل تغطية الطلب الوطني لاستهلاك الغذاء من ناحية الإنتاج، بالمقابل تسجل بعض الشعب الفلاحية في السنوات الأخيرة (الخضر والفواكه) تقدما ملحوظا، والتي يمكن أن تشكل فرصة لتطوير مرحلة التواجد في الأسواق الدولية، وترقية المنتجات على طول سلسلة التحويل.

وسنتطرق لما سبق وفق الهيكل التالي:

المبحث الأول: تحليل مستوى التنويع الاقتصادي في الجزائر مقارنة ببعض التجارب الدولية

المبحث الثاني: تطور المركب الزراعي الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000–2020

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لشعبتي الحبوب والحليب على ضوء مقاربة السلسلة العالمية للقيمة.

المبحث الأول: تحليل مستوى التنويع الاقتصادي في الجزائر مقارنة ببعض التجارب الدولية

يتناول هذا المبحث دراسة تجارب بعض الدول في استراتيجية التنويع الاقتصادي التي سلكناها لنعرج على تحليل مستوى التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، ليتم التركيز على مؤشر التعقيد الاقتصادي وأهم الفرص التصديرية المتاحة أمام الجزائر.

المطلب الأول: تجارب دولية في التنويع الاقتصادي

سنتناول في هذا المطلب أهم التجارب الدولية في التنويع والتي تتشابه والاقتصاد الجزائري في الطبيعية الهيكلية لاقتصاداتها.

الفرع الأول: التجربة النرويجية

تعتبر التجربة الترويجية أحد أنجح تجارب التنويع على مستوى العالم، ويمكن الاستفادة منها نظرا للتشابه الكبير في الهيكل الاقتصادي مع نظيره الجزائري، ونظرا لتشابه الظروف التي كانت تمر بها النرويج من تراجع ميزان مدفوعاتها، وارتفاع عجزها المالي كلما انخفضت أسعار البترول، أثبتت النرويج نجاحها في تحويل ثروتها النفطية إلى أصول منتجة؛ وفقا لما تقتضيه متطلبات التنمية المستدامة والحفاظ على العدالة بين الأجيال.

تقوم استراتيجية التنويع الاقتصادي في النرويج أساسا على تنويع القاعدة الصناعية وتطويرها؛ حيث جعلت منها صناعة رائدة ومحركة للتنمية الوطنية الشاملة، وكان لسياسات الحكومة دور كبير في نجاح التنويع الاقتصادي انطلاقاً من الصناعة النفطية، وتتلخص استراتيجية النرويج في المحاور الآتية:

- **التوافق السياسي حول إدارة النفط**[1]: اتبعت النرويج سياسة واضحة المعالم حول إدارة موارد النفط حازت على إجماع سياسي، وتجسدت في وثيقة التوصيات العشر؛ ولعل أهم ما يميز هذا التوافق السياسي هو مبدأ السيطرة مع إتباع سياسة الإسراع على مهل، مع مراعاة التوازن بين الرغبة في نمو عمليات النفط من جهة، والثاني تحاشي الصدمات النفطية المفاجئة.

[1] محمد حسين الجبوري وآخرون: **التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء- العراق، المجلد الثالث، العدد العاشر، 2015، ص 140.

- **التكامل بين السلطات الحكومية والشركات العاملة:** ويتجلى في مساهمة الحكومة النرويجية مع الشركات النفطية، وعلى هذا الأساس توصلت الصناعة إلى مشاريع مشتركة تشمل كثيرا من الشركات والسلطات الحكومية في بعض الأحيان.
- **الاعتماد على العمالة المحلية:** على خلاف ما عليه الحال في العديد من الدول المصدرة للنفط؛ لم تفتح النرويج سوقها للعمالة الأجنبية الرخيصة، وعوضا عن ذلك عمدت إلى وضع سياسات تسهم في زيادة مساهمة العمالة المحلية في سوق العمل، خاصة الإناث بما يضمن إيجاد حل لمشكلة نقص العمالة.
- **إدماج وربط قطاع النفط بالقطاعات الأخرى:** وذلك من خلال فرض اعتماد هذا القطاع النفطي في تأمين احتياجاته على إنتاج الشركات المحلية، كما فرضت النرويج على الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط اعتمادا تاما على العمالة الوطنية، وعلى مراكز البحث والجامعات النرويجية لحل مشكلاتها التقنية المرتبطة بعمليات التنقيب والإنتاج، بالاعتماد على القطاعات النرويجية في كل ما يتعلق بعمليات النقل والصيانة وإدارة المواد النفطية[1].
- **صندوق النرويج السيادي:** ويشمل كل عائدات النفط والربح المترتب عن الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق؛ وتحقق أعلى ربح ممكن مع أقل مجازفة، وتحاشي المشاريع التي تسيء إلى الإنسان أو إلى البيئة مع عدم السماح للحكومة بسحب أية أموال من الصندوق في الظروف العادية إلا بنسبة ثابتة لا تزيد 10 % من الربح السنوي للاستثمارات التي يقوم بها الصندوق ؛ ومنع الاستثمار داخل النرويج، ولا يجوز للصندوق التملك في أي شركة أكثر من واحدة مهما كان العائد؛ وكل استثمارات الصندوق في الخارج؛ حيث وضعت استراتيجية توزيع الاستثمارات، بهدف الحصول على استمارات متنوعة مع توزيع المخاطر وتوليد أعلى عائد ممكن، فهو يستثمر في 77 دولة موزعة على أنحاء العالم، وفيما يقارب 9000 شركة في العالم[2].

وقد بلغت استثمارات الصندوق في أمريكا الشمالية نسبة 41 % من إجمالي استثماراته، تليها أوروبا بنسبة 36%، ويتم الاستثمار في ثلاث فئات من الأصول وهي: الأسهم، السندات والعقارات، وحسب بيانات بنك النرويج في 31 مارس 2018، بلغ الاستثمار في الأسهم 66.2 %، أما في السندات فبلغ 31,2% بينما

---

[1] محمد حسين الجبوري وآخرون، المرجع السابق، ص140 .

[2] حاكمي بوحفص، خالدية بن عوالي: **تجربة النرويج في مجال استخدام العوائد النفطية (دروس مستخلصة للجزائر)** ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، المجلد 07، العدد02، 2019، ص 417.

كان الاستثمار في العقارات بنسبة 2,7 %. وتدر هذه الاستثمارات عوائد مهمة للنرويج، فقد كانت له مساهمة كبيرة في تنويع مصادر الدخل الوطني للبلد نظرا لنسب العوائد التي حققها هذا الصندوق، وهي نتيجة للإدارة الرشيدة للموارد.

الفرع الثاني: تجربة جنوب إفريقيا

تمتاز جنوب إفريقيا بثروات معدنية هائلة خاصة مناجم الذهب، كما قامت بخلق قاعدة صناعية جديدة طورتها في أواخر القرن العشرين؛ مرتبطة بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة والمناجم، حيث تمثل القاعدة الصناعية العماد الرئيسي في النمو الاقتصادي المسجل في جنوب إفريقيا ووصولها لاقتصاد متنوع.

وتمثلت أهم خطوات التنويع الاقتصادي في جنوب إفريقيا في الآتي[1]:

- ✓ قامت حكومة جنوب إفريقيا بتأسيس منشآت متعددة مثل (phoskor) لإنتاج الفوسفات بشكل مستعجل ومؤسسة (SASOL) في مجال تحويل الفحم، كما نجد من بين الهيئات التي ساهمت في دعم التنويع داخليا مكتب المعايرة لجنوب إفريقيا SABAS ومجلس الأبحاث العلمية والصناعية(CSIR)،
- ✓ ويعتبر إنشاء إطار وطني للسياسات الصناعية وخطة عمل لهذه السياسات من أجل تسهيل التنويع أهم خطوة قامت بها الحكومة سنة2007 .
- ✓ يشارك القطاع الخاص في جنوب إفريقيا بثقل كبير نظرا لحجمه وتعقده وارتباطه الكبير بالشركات العالمية الأمر الذي جعل من جنوب إفريقيا دولة ذات اقتصاد ناشئ، وأصبحت قوة اقتصادية مسيطرة في قارة إفريقيا، حيث تم تطوير إطار عام للشراكة العمومية والخاصة لدعم البنية التحتية؛ ما مكنها في فترة 8 سنوات من إنجاز 60 مشروعا، ووضع أسرع خط سكة حديدية يربط بين جوهانسبورغ وبريتوريا؛
- ✓ إدخال الحوكمة الالكترونية ومبادرات التدريب الالكتروني كطريقة فعالة لاستعمال المهارات النادرة والمهمة؛ مما جعلها تمتاز بقدرات بشرية هائلة، خاصة في مجالات الهندسة وتكنولوجيا المعلومات، إضافة لمجال الطاقة النووية التي تعتبر من الدول الرائدة في هذا المجال[2]؛

[1] United Nations**: Economic Diversification in Africa**, A Review of Selected Countries, Office of the Special Adviser on Africa 2011, pp 28,35.

[2] Alan Gelb : **Diversification de l'économie des pays riches en ressources naturelle**, Contribution préparée pour le séminaire de haut niveau du FMI, Center for Global Development, Alger, 4-5 novembre 2010, p 11.

✓ تطوير جيد لسوق مالي محلي، مع توفير عدد هائل من الخدمات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن جنوب إفريقيا تحتوي على تشريع بنكي فعال، حيث ساهم سوقها المالي في مشاريع البنى التحتية، ووجهت أغلب النفقات للبنية التحتية إنشاءً وتهيئة؛

✓ أخذت الحكومة في جنوب إفريقيا كثير من الإجراءات لدعم البنية التحتية والأنشطة الاقتصادية، واستطاعت تطوير إطار للشراكة العمومية والخاصة؛ تأسس تحت قانون خاص بها،

✓ مكنت التجربة المنتهجة في مجال التنويع جنوب إفريقيا من أن تصبح من أكبر الاقتصاديات في إفريقيا وأهمها من ناحية التنوع، ومن حيث النفوذ السياسي، إذ تتواجد في عدة تجمعات إقليمية مثل الاتحاد الجمركي لدول إفريقيا الجنوبية الذي يضم أغلب الدول الإفريقية، كما تعتبر أيضا عضو أساسي في المجتمع الإنمائي لدول جنوب إفريقيا؛ الذي يمثل أقوى اندماج إقليمي للاقتصاديات الإفريقية، فضلا على انخراطها في كثير من التجمعات السياسية والاقتصادية على المستوى الإقليمي. أما دوليا فتعتبر جنوب إفريقيا أهم شريك تجاري للاتحاد الأوربي في القرة السمراء، وشريك مفضل للولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى شركائها الجدد الصين والهند (عضو في مجموعة البريكس)، هذا الدور الريادي جعلها تكون في عدة اتفاقيات ومنظمات متداخلة مما يسمح لها بالانفتاح على أسواق متعددة[1].

الفرع الثالث: تجربة الإمارات العربية المتحدة : اعتمدت دولة الإمارات على إعطاء الأولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية، مع سياسات مبنية على الانفتاح على العالم، وعلى التنوع الاقتصادي، وبفضل سياسة تجارية مفتوحة، وسعر صرف مربوط بالدولار، تتميز الإمارات بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات، وقد أسهم ذلك في التحول من دولة يعتمد اقتصادها عل النفط بنسبة 90% في الناتج المحلي عام 1971 إلى حوالي 31% فقط سنة 2015، ومساهمة القطاعات غير النفطية بنسبة 70% في المداخيل الحكومية لنفس السنة[2].

---

[1] سياسات التنويع الاقتصادي: **تجارب دولية وعربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014، ص 12

[2]شراد غزلان، حابي أمينة هناء: **سياسة التنويع الاقتصادي كحل للخروج من التبعية النفطية في دول الخليج العربي "تجربة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة"**، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة-الجزائر، يومي 31-20 نوفمبر 2010، ص 110.

- ✓ **السياسات المنتهجة في دولة الإمارات العربية المتحدة لإحداث التنويع**

في عام 2010 ؛ أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن رؤيتها لعام 2021، وقدمت الرؤية والأهداف العامة وتطلعات حكومة الإمارات العربية المتحدة، في حين أن استراتيجية حكومة الإمارات 2011–2013 حددت تفاصيل أهداف وبرامج محددة، تهدف رؤية 2021 إلى أن "تحافظ دولة الإمارات العربية المتحدة على سعيها نحو التنويع الاقتصادي، لأن هذا هو الطريق المضمون للدولة نحو التنمية المستدامة في مستقبل أقل ارتباطًا بالنفط، وهذا يعني توسيع قطاعات استراتيجية جديدة لتوجيه طاقاتنا إلى الصناعات والخدمات حيث يمكننا بناء ميزة تنافسية طويلة الأجل " –انتهى–،

تركز التحول من التنمية الاقتصادية القائمة على النفط إلى التنمية الاقتصادية غير القائمة على النفط على تعزيز قطاعات وصناعات جديدة عالية النمو وقادرة على المنافسة دوليًا، وهذا يعني أن النمو في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة سيكون مدفوعًا بالمعرفة والابتكار، ويغذيها الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير والتدريب المهني؛ مدعوما بتعزيز النظم التنظيمية والقانونية، وشجعه إنشاء قطاعات ذات قيمة مضافة عالية من أجل تعزيز القدرة التنافسية للدولة.

وقد اتخذت وسائل التنويع عدة تيارات أبرزها التركيز على تطوير القطاع والصناعات التحويلية التقليدية، بما في ذلك البتروكيماويات والأسمدة والبلاستيك والمعادن، كما تم القيام باستثمارات كبيرة في صناعات عالية التقنية مثل الطاقات المتجددة والطيران. القطاعات الأخرى للتنويع الناجح هي الخدمات والعقارات والسياحة الثقافية والرعاية الصحية والبناء والخدمات اللوجستية.

عدة عوامل سهلت التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة؛ من بين هذه العوامل: البيئة السياسية والاقتصادية، والبيئة الصديقة للأعمال، والانفتاح على التجارة والاستثمار الدوليين، والدعم السياسي للأنشطة التجارية والاقتصادية وجاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، ويكمل هذه العوامل نموذج الدولة التنموي الذي لا يزال مرئيًا في دولة الإمارات العربية المتحدة في شكل ريادة الأعمال الحكومية والتنمية الاقتصادية التي تقودها الدولة.

كانت هذه العوامل مفيدة وفعالة في وضع دبي كنموذج للتنويع الاقتصادي، حيث شكل النفط 1.4 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013[1].

[1] Rory Miller, Ashraf Mishrif**: the political economy of the middle east, economic diversification in the gulf region** ,the private sector as an engine of growth, gulf research centre Cambridge, volume1, p p 16.

ونقرأ من النموذج الإماراتي القوة الدافعة في التخطيط الاقتصادي والتنمية؛ في الوقت الذي يسوق أن الدولة تعمل في اقتصاد السوق المعولم، أطلق Hvidt (2013) على هذا النموذج الاقتصادي الخاص "**التنويع بدون الخصخصة**"، وهو نموذج يحركه السوق ويعتمد على الملكية العامة، ومثاله كفاءة ونجاح شركات القطاع العام مثل مؤسسة مبادلة للتنمية، التي تنشئ أو تشتري المؤسسات وتديرها وفقًا لشروط السوق[1].

المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000 -2021

يظهر جليا أن التشخيص الكمي لدرجة تنوع الاقتصاد هو أمر يسهل متابعته من خلال نظام مؤشرات أداء رئيسية، إلا أن التجارب التنموية الدولية برهنت أن تحقيق التنويع الاقتصادي المستدام، بشقيه الداخلي (تنوع الإنتاج والتوظيف وموارد الموازنة) والخارجي (تنوع المنتجات والأسواق التصديرية ومصادر العملات الأجنبية)، ليس بالأمر اليسير أو التلقائي[2].

الفرع الأول: هيكل التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

تتميز الصادرات الجزائرية بالتبعية الكبيرة لقطاع المحروقات، هذا رغم المجهودات الكبيرة التي تبذلها الحكومات والتي لم تكلل بالنجاح المرجو منها، كما تتميز الصادرات الجزائرية بهشاشتها التنافسية من حيث التنوع والتركيبة السلعية، وحتى من ناحية الجودة، وذلك بسبب اعتمادها على سلعة وحيدة فهي ضعيفة من حيث قيمة حصتها السوقية، مقارنة ببعض الدول المصدرة للبترول؛ حيث يمثل القطاع النفطي في قطر مثلا64% من قيمة الصادرات الكلية بينما تمثل صادرات القطاع 87% من إجمالي الصادرات السعودية؛ وهي بذلك تتفوق في تركيبة صادراتها على الجزائر، أما كمقارنة بالدول الرائدة والمتقدمة اقتصاديا فالقدرة التنافسية للصادرات الجزائرية ضعيفة جدا، حيث تمثل نسب وتنوع الصادرات في هاته الدول أضعاف مضاعفة من حيث القيمة، وحتى من ناحية الجودة ومعايير السلامة.

[1] Rory Miller, Ashraf Mishrif , Op cit, p17

[2] Callen, T: **Economic Diversification in the GCC**: **Past, Present and Future**, Staff Discussion Note 14/12, International Monetary Fund, Washington, 2014, P.4.

الشكل رقم 16: حصة الجزائر من السوق العالمية 1998-2019

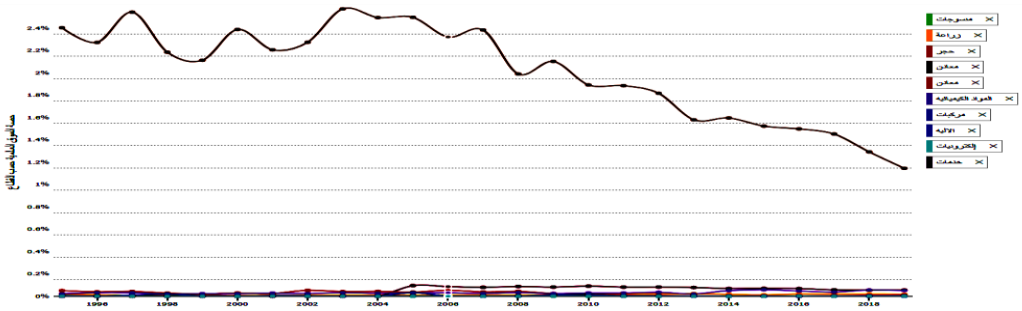

المصدر: الموقع الرسمي أطلس للتنويع الاقتصادي

من خلال هذا الشكل يتضح جليا أن المعادن تمثل الحصة الأكبر للجزائر من السوق العالمية، على اعتبار أن نسب بقية المواد والقطاعات ضعيفة جدا أو منعدمة تقريبا طوال فترة الدراسة باستثناء قطاع الخدمات الذي مثل ما نسبته 0.1 % سنة 2005، بينما شكلت سنتي 2018 و2019 تطور نسبي لحصة الجزائر في السوق العالمية في قطاعي التجارة والزراعة؛ فقد سجلتا ما نسبته 0.06 و 0.02 %سنتي 2018 و 2019 بعدما كانت مساهمتها ضعيفة جدا في السنوات السابقة، إضافة للمواد الكيمياوية التي تطورت بشكل نسبي حيث بلغت 0.06 %من السوق العالمية سنتي 2018، 2019 بعد ما كانت تمثل صفر % في السنوات السابقة. بينما كانت حصة بقية المنتجات مثل الالكترونيات والمركبات، المنسوجات منعدمة طوال العشرية الأخيرة.

الجدول رقم 10: حركة التجارة الخارجية للجزائر في الفترة 2013-2019 **الوحدة: مليون دولار**

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الواردات الإجمالية	54.987	56.670	52649	49437	48.981	48.573	44.632
المواد الغذائية	9013	10550	8946	7855	8069	8199	7694
الطاقة	4139	2720	2247	1234	1899	977	1.396
المواد الأولية	1732	1812	1489	1490	1.456	1.814	1.921
المواد نصف مصنعة	10642	12301	11482	10972	10.483	10.468	9.840
التجهيزات الفلاحية	477	629	638	501	585	537	437
التجهيزات الصناعية	15233	18115	16369	14709	13368	12.824	10.845
السلع الاستهلاكية	10539	9894	8243	7904	8.129	9.312	7.934
واردات أخرى	2686	2998	2998	4239	4084	3459	4.592
الواردات بدون دفع +تصليح النجهيزات	526	651	654	563	554	907	-
الصادرات الإجمالية	64867	60.129	34566	29309	34.569	41.113	34.994
الطاقة	63663	58362	33.081	27.917	33.202	38.897	32.926
المواد الغذائية	404	323	238	326	350	373	-
المواد الأولية	109	110	107	84	73	93	-
المنتجات نصف المصنعة	492	1173	1111	909	845	1626	-
التجهيزات الفلاحية	0	1	0	0	0	0	0
التجهيزات الصناعية	29	16	18	53	78	90	-
المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية	16	11	11	18	20	33	-
الصادرات خارج المحروقات	1050	1634	1485	1391	1.367	2218	2.086
الميزان التجاري	1.153	0.459-	18.083-	20.129-	22.096-	7.460-	9.638-

المصدر: من موقع بنك الجزائر، النشرة الإحصائية رقم29 20 و22، 2018/2017/2016، إحصائيات وزارة التجارة وترقية الصادرات

بالنسبة لواردات السلع، فقد سجلت انخفاضا طفيفا، كما كان عليه الحال في سنة 2017 منتقلة من 48,98 مليار دولار نهاية ديسمبر 2017 إلى 48,57 مليار دولار نهاية ديسمبر 2018، واستمرت في الانخفاض سنة 2019 مسجلة 44,632 مليار دولار. وقد خص معظم هذا الانخفاض واردات "الطاقة" و"التجهيزات الصناعية" و"المنتجات الأخرى"، على عكس ذلك شهدت مجموعات "المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية" و"المواد الأولية" و"المنتجات الغذائية" زيادات خلال الفترة قيد الدراسة.

فيما يخص الواردات من المعدات الصناعية فقد انخفضت بمقدار1979 مليون دولار، منتقلة من 13,37مليار دولار نهاية ديسمبر2017 إلى 12,82 مليار دولار نهاية ديسمبر 2018، وسجلت 10.845 مليار دولار سنة 2019 . ويرجع هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض الواردات من المجموعة الفرعية «قوارب» – 396 مليون دولار ومن المسخنات البخارية – 126مليون دولار، كما انخفضت الواردات من المنتجات نصف المصنعة سنة 2019 الى 10.845 بعدما كانت تبلغ 10,47مليار دولار نهاية ديسمبر 2018 مقابل 10,48مليار دولار نهاية ديسمبر 2017.

وارتفعت أيضا الواردات من المنتجات الغذائية (16,9% من إجمالي واردات السلع)، وإن كان ذلك بوتيرة أقل؛ منتقلة من 8,07 مليار دولار نهاية ديسمبر 2017 إلى 8,20 مليار دولار نهاية ديسمبر 2018 لتصل إلى7.694 مليار دولار سنة 2019، وترجع هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع الواردات من القمح اللين والتي بلغت 1,57مليار دولار.

كما ارتفعت الواردات من المواد الأولية بمقدار 107 مليون دولار، لتبلغ 1.921 مليار دولار بعدما كانت قد سجلت 1,81مليار دولار نهاية ديسمبر 2018 مقابل 1,46 مليار دولار نهاية ديسمبر 2017 وتُفسر الزيادة في الواردات من المواد الأولية أساسا بالارتفاع في الواردات من الخشب.

فيما يخص مجموعة «الطاقة» والتي سجلت 1.396 مليار دولار سنة 2019 بعدما كانت تمثل نسبة 2٪من إجمالي الواردات سنة 2018، بعدما انخفضت وارداتها بشكل حاد خلال هذه الفترة لتبلغ 977 مليون دولار نهاية ديسمبر 2018 مقابل 1,90 مليار دولار نهاية ديسمبر2017 ، ويرتبط هذا الانخفاض بتراجع الواردات من البنزين بدون رصاص والمازوت.

ساهم ارتفاع أسعار البترول سنة 2018 في رفع عائدات الصادرات البترولية، التي ارتفعت من 29,31 مليار دولار سنة 2016 إلى 38,90 مليار دولار سنة 2018، رغم انخفاض الإنتاج، ثم انخفضت إلى 32,92 مليار دولار سنة 2019.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن صادرات النفط تمثل أكثر من 92 % من الصادرات الجزائرية طوال السنوات الأخيرة، بينما تتمثل الصادرات خارج المحروقات في التجهيزات نصف المصنعة بصفة أكبر، بينما لا تمثل صادرات المواد الغذائية سوى 01% سنتي 2018 و 2019 من إجمالي الصادرات على أقصى تقدير، شأنها في ذلك شأن المواد الأولية، وهذا بسبب:

- الضعف الكبير من طرف مختلف المؤسسات الفاعلة والضابطة للمنتج الجزائري؛
- نقص تأطير وتوعية الفلاحين الجزائريين، وعدم مواكبة تقنيات الزراعة الحديثة من طرفهم؛
- عدم قدرة المؤسسات الوطنية العمومية على المنافسة وحتى المؤسسات الخاصة بدرجة أقل؛
- قلة إن لم نقل ندرة الاستثمارات الأجنبية في المجال الزراعي عامة والصناعات الغذائية خاصة؛ والتي تعتمد في أغلبها على الشراكة التجارية مع إهمال قطاعي الصناعة والزراعة.

-ضعف أثر السياسات والإجراءات التي تبنتها الجزائر لترقية الصادرات عموما، ودعم هذين القطاعين خصوصا، في ظل غياب منهج واضح المعالم، وغياب إحصاءات دقيقة تثبت نجاعة البرامج من عدمها، وضعف الالتزام بالتطبيق الفعلي لأغلب السياسات.

أدّت الزيادة في الصادرات وشبه الاستقرار للواردات من السلع إلى تقلص العجز في الميزان التجاري من 14,41مليار دولار سنة 2017 إلى 7,46مليار دولار نهاية ديسمبر 2018 بمبلغ 6,95 مليار دولار وبلغ العجز التجاري سنة 2019 حوالي 9,638 مليار دولار.

الجدول رقم11: أهم المنتجات المصدرة لسنة 2021 مقارنة بعام 2020 الوحدة: مليون دولار

المنتج	2020	2021
الأسمدة المعدنية و الكيميائية الأزوتية	524	886
الحديد والصلب	595 ,78	28,76
مواد كيميائية غير عضوية	150,1	234
سكر، ومحضرات سكرية، وعسل النحل	288	173
مصنوعات معدنية	--	190,81

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات وزارة المالية

حققت الصادرات خارج قطاع المحروقات بالنسبة للثمانية أشهر الأولى من سنة 2021 زيادات بمعدلات نسبية معتبرة مقارنة بنظيرتها من السنة الماضية، حيث ارتفعت بمعدل 118%، وبلغت 2,9 مليار دولار فيما تم تسجيل 1,34 مليار دولار في نفس الفترة من السنة الماضية؛ حيث كان معدل الصادرات خارج قطاع المحروقات12,3% من القيمة الإجمالية للصادرات؛

وتعبر هذه الحصيلة الإيجابية عن التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية المسطرة من طرف السيد رئيس الجمهورية الهادفة إلى تحقيق تنوع حقيقي للاقتصاد الوطني والتحرر التدريجي من التبعية للمحروقات كما تترجم مجهودات السلطات العمومية في مرافقة المصدرين وتذليل العقبات والصعوبات التي تعترضهم في الميدان.

الفرع الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

يظهر الجدول الموالي مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم12: هيكل القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حسب قطاع الأعمال والقطاع القانوني للفترة 2017-2019

	2017		2018		2019	
	العام (%)	الخاص (%)	العام (%)	الخاص (%)	العام (%)	الخاص (%)
المياه والطاقة	100,0	0,0	100,0	0,0	100,0	0,0
المناجم والمحاجر	89,5	10,5	91,9	8,1	91,2	8,8
الصناعات الكهربائية	92,0	8,0	90,1	9,9	91,1	8,9
مواد البناء	50,6	49,4	50,8	49,2	46,5	53,5
البلاستيك والمواد الكيمائية	15,7	84,3	14,9	85,1	12,5	87,5
الصناعات الغذائية	**12,3**	**87,7**	**12,8**	**87,2**	**12,5**	**87,5**
المنسوجات	11,5	88,5	10,5	89,5	10,4	89,6
الجلود والأحذية	12,2	87,8	14,7	85,3	15,8	84,2
الخشب والورق	49,8	50,2	46,1	53,9	44,4	55,6
صناعات متنوعة أخرى	94,7	5,3	94,9	5,1	94,3	5,7
المجموع	49,4	50,6	48,6	51,4	49,3	50,7

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: Indice de la Production industrielle - au 2ème trimestre 2020 , N° 903

عرف مؤشر الإنتاج الصناعي (القطاع العام فقط) بالربع الثاني لسنة 2020 حسب الديوان الوطني للإحصاء (سبتمبر 2020)، انخفاضًا بنسبة 7٪ تقريبًا. واشتد هذا التراجع في الربع الثاني ليتجاوز 10% وكانت هذه النتيجة متوقعة بالنظر إلى التباطؤ في النشاط الاقتصادي إما بقرار إداري، أو لأسباب اقتصادية (نقص المدخلات) أو ببساطة عدم قدرة العمال، كليًا أو جزئيًا، على الوصول إلى مكان عملهم.

وسجل أكبر انخفاض على مستوى الصناعات التحويلية (-20%) وقطاع المحروقات (-6٪)، ومن الصناعات التحويلية التي سجلت تراجعا كبيرا بدورها ؛ صناعات الصلب (-47%) والجلود (-38%) والخشب (-31%) وهي الأكثر تضرراً[1] .

الجدول رقم13: تطور رقم الأعمال حسب القطاع خلال الفترة 2017-2019

	رقم الأعمال مليار دينار			الهيكل الإجمالي%			الانحراف %
السنوات / القطاع	2017	2018	2019	2017	2018	2019	2019/2018
المناجم والمحاجر	18 677	20 415	20 137	4,1	4,5	4,9	-1,4
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	125 310	150	137 802	27,6	33,3	33,6	-8,5
الزجاج ومواد البناء	94 333	92 056	81 527	20,8	20,3	19,9	-11,4
الصناعات الكيميائية	26 111	26 172	24 034	5,8	5,8	5,9	-8,2
الصناعات الغذائية	154 270	124	111 895	34,0	27,5	27,3	-10,2
المنسوجات والملابس	10 554	11 813	11827	2,3	2,6	2,9	0,1
الجلود والأحذية	2 554	3 002	3466	0,6	0,7	0,8	15,5
الخشب والورق	22 182	23 972	19103	4,9	5,3	4,7	-20,3
المجموع	**453 991**	**452**	**409 791**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**-9,5**

.المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: . ONS ,Indice de la Production industrielle - au 2ème trimestre 2020, N° 903

سجل حجم التداول الذي حققه القطاع العام في الصناعات التحويلية والمناجم والمحاجر (باستثناء المحروقات) انخفاضاً بنسبة 9.5٪، بزيادة القيمة من 452.7 مليار دينار في 2018 إلى 409.8 مليار دينار في 2019، وسجلت صناعات الحديد والصلب والمعدن والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية (ISMMEE)، التي احتلت المركز الأول في الهيكل الإجمالي بنسبة 33.6٪، انخفاضاً بنسبة 8.5٪ في عام 2019، مقارنة ب 2018، حيث ارتفع حجم التداول من 150.6 مليار دينار في 2018 إلى 137.8 مليار دينار في 2019، وسجلت الصناعات الغذائية، التي تراجعت قيمتها من 124.6 مليار دينار في 2018 إلى 111.9 مليار دينار في 2019، انخفاضاً نسبته 10.2٪. ونسبة 27.3٪ في عام 2019 يحتل هذا القطاع المرتبة الثانية في الهيكل الإجمالي وبوزن بلغ 19.9٪، سجل حجم التداول الناتج عن مواد البناء انخفاضاً بنسبة 11.4٪ في عام 2019 مقارنة بعام 2018 الذي تميز أيضاً بتباين سلبي (-2.4٪) وارتفع مبلغ الأخير من 92.1 مليار دينار في 2018 إلى 81.5 مليار دينار في 2019 وسجلت الصناعات الكيماوية التي انخفض حجم مبيعاتها من 26.1 مليار دينار في 2018 الى 24.0 مليار دينار في 2019، انخفاضا بنسبة 8.2٪ في 2019 مقارنة بالعام السابق الذي اتسم بارتفاع معتدل (+ 0.2٪) وبوزن 5.9٪، يحتل هذا

[1] Indice de la Production industrielle - **au 2ème trimestre 2020*** , N° 90, disponible sur le lien : https://www.ons.dz/IMG/pdf/I.Ipi2t2020.pdf

القطاع المرتبة الرابعة في الهيكل الكلي، مع نسب تبلغ 4.9٪ و 4.7٪ في الهيكل الإجمالي، تظهر المناجم والمحاجر وصناعات الخشب والفلين انخفاضاً بنسبة 1.4٪ و20.3٪ من حجم أعمالها بين عامي 2018 و 2019، تسجل صناعات النسيج والملابس ركوداً نسبياً في مبيعاتها، بتراجع مبلغ من 11813 مليون دينار في 2018 إلى 11827 مليون دينار في 2019، حيث تبلغ حصة القطاع في الهيكل الإجمالي 2.9٪ مع معدل دوران، انتقل من 3 مليارات دينار في 2018 إلى 3.5 مليار دينار في 2019، سجلت صناعات الجلود والأحذية ارتفاعا بنسبة 15.5٪ في 2019 مقارنة بالعام الماضي الذي يتميز أيضا بتوجه إيجابي (+ 17.6٪).

❖ **قطاع المحروقات:**

سجل القطاع قيمة مضافة بنسبة 21.2٪ عام 2019 حيث كان معدل نمو قطاع المحروقات سلبياً طوال العقد الماضي، باستثناء عامي 2015 و 2016 وعلى مدى العقد 2009–2019 كان هذا القطاع هو القطاع الوحيد الذي سجل متوسط معدل نمو سنوي سلبي، أي –2.7٪، ويفسر ذلك بانخفاض إنتاج النفط منذ ذروته بين عامي 2006 و 2008 بالإضافة إلى ذلك، تقدم إنتاج الغاز الطبيعي بشكل طفيف فقط بين عامي 2009 و 2015ـ وقد أتاحت الزيادة في الإنتاج في عام 2015 تحسين القيمة المضافة للقطاع لمدة عامين متتاليين (2015–2016)، ولكن السياق الدولي لانخفاض الطلب وانخفاض أسعار النفط أدى إلى انخفاض القيمة المضافة للقطاع إلى السلبية.

الجزائر لديها حقل غاز في حاسي الرمل، وهو الأكبر في إفريقيا، مواردها من الغاز كافية لتزويد نظام الطاقة الوطني وتزويد البلاد بدخل مالي كبير من خلال صادراتها، ومع ذلك، فإن الزيادة في الاستهلاك المحلي بمعدل مرتفع ومتزايد قد تأتي في نهاية المطاف على حساب الصادرات، ومن أجل ضمان أمن الطاقة تتطلب اللوائح تلبية الطلب الوطني كأولوية، من المحتمل أن يكون إنتاج الغاز الطبيعي (التقليدي) قد وصل إلى مرحلة الثبات، فبعد الانخفاض بين عامي 2003 2009 والركود بين عامي 2009 و2015 تمكن مستوى الإنتاج في عام 2018 من اللحاق بمستوى عام 2003، ويمكن ملاحظة أن الاحتياطيات ظلت على نفس المستوى لمدة 20 عاماً.

الجدول رقم14: الإنتاج الصناعي لقطاع المحروقات خلال الفترة 2017-2019

المؤشر				الانحراف			معدل استخدام الطاقة الإنتاجية		
المجمع	2017	2018	2019	2017/ 2016	2018/ 2017	2019/ 2018	2017	2018	2019
الهيدركربونات	**127,5**	**122,9**	**122,4**	**-0,4**	**-3,6**	**-0,4**	**91,2**	**85,0**	**89,2**
النفط الخام والغاز الطبيعي	125,7	122,9	120,4	-0,7	-2,2	-2,0	-	-	-
تكرير النفط الخام	149,5	146,8	141,5	-2,0	-1,8	-3,6	139,7	140,0	135,1
الغاز الطبيعي المسال	117,1	102,8	115,5	3,2	-12,2	12,3	71,8	63,0	70,8

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات ONS

سجل إنتاج المحروقات تبايناً بنسبة -0.4٪ في عام 2019 مقارنة ب2018 ، والذي شهد انخفاضاً أكبر بكثير بقيمة -3.6٪، وسجل الغاز الطبيعي المسال زيادة بنسبة 12.3٪ في عام 2019 مقارنة بعام 2018، والتي تميزت بانخفاض قدره 12.2٪، من ناحية أخرى، سجل إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي تبايناً سلبياً بنسبة -2.0٪، قريباً من ذلك الذي لوحظ عام 2018 -2.2٪، وقد كان الانخفاض ملموساً في الأرباع الأربعة من العام بمعدلات كل منها -1.0٪، -1.7٪، -1.3٪ و -4.0٪.

كما سجلت عمليات تكرير النفط الخام انخفاضاً بنسبة 3.6٪ في عام 2019، وعلى الرغم من الزيادات الملحوظة نسبياً المسجلة في الربعين الثاني والثالث بمعدلات + 8.5٪ و + 7.0٪، فقد لوحظ الانخفاض في الإنتاج في الربعين الأول والرابع، على التوالي -16.3٪ و -11.2٪، أثرت بشكل كبير على الاتجاه العام بعد الاختلاف + 0.4٪ المسجل في عام 2018، هذا ويُظهر معدل استخدام طاقات إنتاج المحروقات زيادة ويسجل فائضاً قدره 4.2، ويمكن ملاحظة هذا الاتجاه بشكل خاص على مستوى الغاز الطبيعي المسال الذي ارتفع معدله من 63.0٪ عام 2018 إلى 70.8٪ عام 2019 و 7.8 نقاط تراكمية، كما أظهر تكرير النفط الخام خسارة 4.9 [1].

❖ **قطاع البناء والأشغال العمومية:**

يتميز قطاع البناء والأشغال العمومية بالديناميكية، ويحتل المركز الثالث بعد قطاعي المحروقات والخدمات من حيث المساهمة في الثروة الوطنية، ورغم ذلك يبقى القطاع هشا، نظرا لتبعيته الكبيرة إلى نفقات الدولة وهذا ما يجعله عرضة لخطر محتمل يتمثل أساسا في تراجع إيرادات الميزانية.

[1] Activité industrielle 2010- 2019: **Collections Statistiques N° 218/2020, statistique économiques n^{0} 105,** La Direction Technique chargée des Statistiques d'Entreprises et du suivi de la Conjoncture, 2020, p 08

استقرت الزيادة السنوية المتوسطة في القيمة المضافة للقطاع عند 9.6 % خلال الفترة (2004-2008)، وارتفعت نوعا ما لتبلغ 16% سنة 2010، ثم تراجعت إلى 13.6%و13.9% سنة 2011 و2012 على التوالي. استعاد القطاع سنة 2013 مستويات النشاط التي بلغها سنة 2007 (أعلى من 8%)، فقد نما بنسبة 9.8% لينكمش سنة 2015 سبب انتهاء الورشات الكبرى. ومثلت القيمة المضافة للقطاع حينها نسبة 11.5 % من إجمالي الناتج الداخلي و15.4% من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي.

من ناحية الحجم يساهم هذا القطاع بنسبة 13.5% و13.9% من النمو الإجمالي والنمو خارج المحروقات على التوالي، مقابل 17.5% و16.7% في 2014، ويضم هذا القطاع الذي يمثل المشغل الثاني لليد العاملة (1.78 مليون عامل، أي 16.8% من اليد العاملة)، لينكمش سنة 2015 بسبب انتهاء الورشات الكبرى. في 2017، حيث تواصل توسع النشاط في هذا القطاع بوتيرة قدرها 4,4% ؛ مدعوما بالنفقات العمومية لفائدة قطاع السكن التي ازدادت ب 19,7% .

الشكل رقم 17: مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2019) %

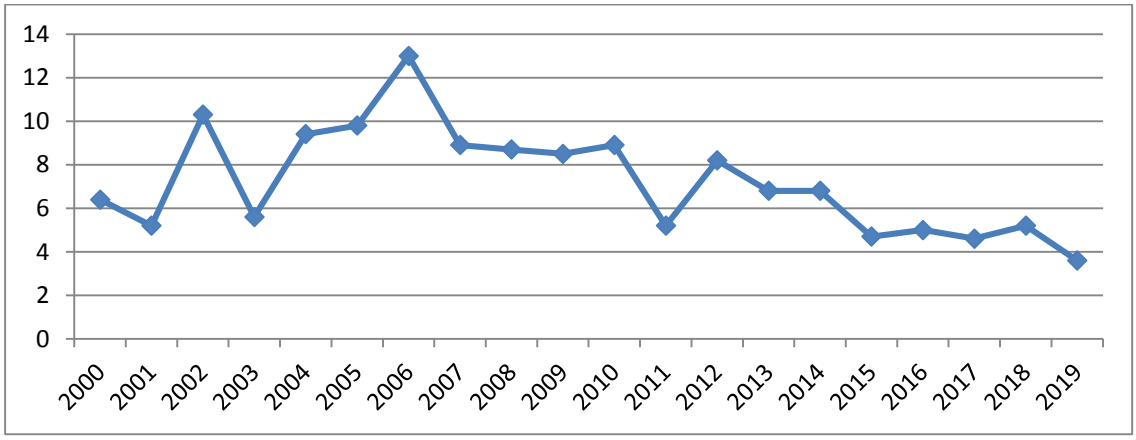

المصدر: بنك الجزائر:" التقرير السنوي 2020 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر "، نوفمبر 2018، ص34 وإحصائيات البنك الدولي.

❖ **مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي:**

مع 5.9٪ من إجمالي القيمة المضافة، أو 930 مليار دينار جزائري، يساهم قطاع الصناعة بشكل طفيف فقط في نمو الناتج المحلي الإجمالي، حوالي 50٪ من هذه القيمة المضافة يحققها القطاع العام. يأتي ما يقرب من نصف القيمة المضافة للصناعة من قطاع واحد، قطاع الصناعات الغذائية؛ 2.8٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

رغم انخفاض حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلا أن قيمتها المضافة شهدت معدل نمو كبير خلال العقد 2009–2019 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 4.5٪، إذا أخذنا في الاعتبار الصناعة التحويلية وحدها، فإن القطاع الخاص يمثل ما يصل إلى ثلثي إجمالي القيمة المضافة، بفضل معدل نمو سنوي مركب يبلغ 4.5٪، تحتل الصناعة المرتبة الرابعة من حيث النمو بين القطاعات الرئيسية للنشاط بعد الزراعة (6.2٪) والبناء (6.1٪) والخدمات التجارية (5.8٪)

الشكل رقم 18: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000–2019 بالنسبة المئوية

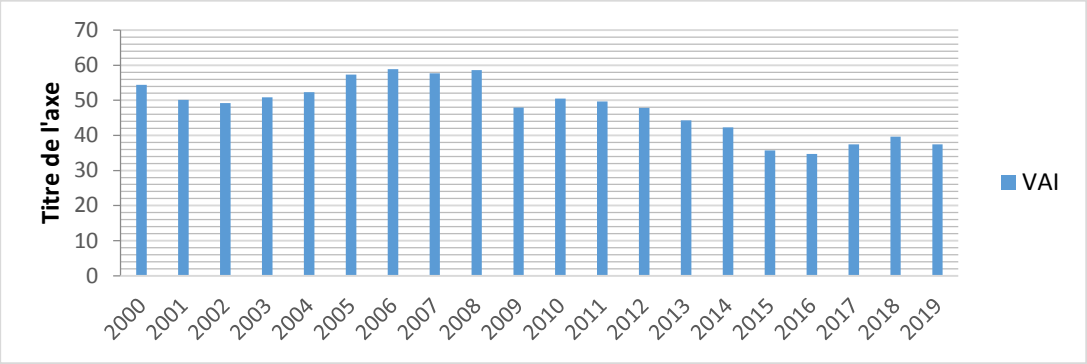

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي.

في سنة 2008 سجل القطاع الصناعي نموا أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي، وسجل بذلك قطيعة مع الاتجاه التنازلي للعقدين الماضيين، حيث نمت قيمته المضافة بنسبة 4.4% لكي تبلغ 483 مليار دج مقابل 0.8 في السنة المنصرمة، وعلى الرغم من هذا التسارع، تعتبر الصناعة أضعف القطاعات المساهمة في إجمالي الناتج المحلي (4.39 % في سنة 2008 مقابل 6.35% سنة 2004) لترتفع القيمة المضافة ب 5% سنة 2009، وبعدها وفي سنة 2010 توقف التحسن في الصناعة ب 0.9% فقط كنسبة تزايد في قيمتها المضافة، أي أضعف، ومنذ ثلاثة سنوات بالمقارنة مع القطاعات الأخرى.

❖ **مساهمة مختلف فروع الإنتاج الصناعي في العمالة:**

سجلت العمالة في الصناعات التحويلية والمناجم والمحاجر في القطاع العام الوطني (باستثناء المحروقات والطاقة) زيادات للعام الثاني على التوالي، بعد تحقيق 187 وظيفة في عام 2018، سجل القطاع فائضاً قدره 1969 وظيفة في عام 2019، وارتفع عدد الوظائف من 102.978 إلى 104.947 بحصة تصل إلى 41.4% من الهيكل الإجمالي لعام 2019، يعتبر قطاع الصناعات الكهربائية والميكانيكية أكثر القطاعات تشغيلا طوال فترة الدراسة فبعدما أن كان عدد الوظائف المشغولة **33 821** سنة 2000 ارتفعت ارتفاعا

محسوسا في السنوات الموالية لتبلغ ذروتها سنة **2015**، لكن تقلصت بعد ذلك في السنتين المواليتين بسبب الأثار التي خلفها انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الوطني وبسب فشل مشاريع تركيب السيارات وما شهدته البلاد من تجاذبات في ما يخص تركيب السيارات وقطع الغيار، لكن عادت للارتفاع لتبلغ **43 473** سنة **2019** بعدما كانت 42،716 في عام 2018 إلى أي بزيادة 757 وظيفة ومع ذلك فإن التباين المسجل في عام 2019 هو + 1.8% مقارنة ب 2018 الذي تميز بمعدل أكبر + 3.1%.

الجدول رقم 15: تطور حجم العمالة حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2010-2019

	القوى العاملة المستخدمة									
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المناجم والمحاجر	6 567	6 599	6 687	6 745	6 987	7 037	7 153	7 115	6 952	7 141
الصناعات الكهربائية والميكانيكية	33 821	34 062	34 825	38 438	44 266	44 963	42 359	41 436	42 716	43 473
مواد البناء	13 667	13 480	13 135	13 453	13 372	13 678	13 520	13 751	14 231	15 035
المواد الكيميائية والصيدلانية	9 611	7 648	7 461	7 157	6 827	6 528	6 243	6 203	6 314	6 360
الصناعات الغذائية	19 169	19 486	19 854	19 851	20 293	20 200	18 382	18 477	16 479	16 719
المنسوجات والملابس	11 075	10 832	7 421	7 414	7 215	6 897	6 829	6 837	6 957	7 046
الجلود والأحذية	1 367	1 483	1 590	1 573	1 633	1 565	1 442	1 448	1 500	1 568
الخشب، الورق، الفلين	6 431	9 025	9 506	9 247	8 929	8641	7 882	7 524	7 829	7 605
المجموع	**101 708**	**102 615**	**100 479**	**103 878**	**109 522**	**109 509**	**103 810**	**102 791**	**102 978**	**104 947**

LA SOURCE : note de présentation de la nomenclature algérienne des activités «NAA » ; office national des statistiques ; p p 28 ;29

بلغ إجمالي العمالة في قطاع الصناعات الغذائية 16.719 فرصة عمل في عام 2019 بزيادة قدرها 1.5% مقارنة بالعام السابق. وهكذا تم إنشاء 240 وظيفة جديدة في عام 2019، وبنسبة تقارب 16% في الهيكل الإجمالي، يحتل القطاع المرتبة الثانية من حيث الوظائف في عام 2019، بينما يستمر خلق فرص العمل في مواد البناء في اتجاهه التصاعدي، مسجلاً تبايناً + 5.6 % وزيادة 804 وظيفة في عام 2019 مقارنة بعام 2018، احتل الأخير المركز الثالث بمعدل 14.3 %، مع زيادة إجمالية من 6952 وظيفة في 2018 إلى 7141 في 2019، سجلت المناجم والمحاجر مكاسب قدرها 189 وظيفة بزيادة قدرها 2.7%، سجلت الصناعات النسيجية خلق 89 وظيفة، أي تباين + 1.3% في عام 2019 مقارنة بالعام السابق، شهدت الصناعات الكيماوية زيادة في الوظائف للعام الثاني على التوالي ومع ذلك، فإن الزيادة المسجلة في عام 2019، أي زيادة 46 وظيفة وتباين + 0.7%، أقل من تلك التي لوحظت في عام 2018 111 وظيفة بينما احتلت الجلود والأحذية المرتبة الأخيرة في الهيكل الإجمالي بنسبة 1.5%، واصلت

اتجاهها التصاعدي مسجلة تبايناً إيجابياً بنسبة + 4.5% في عام 2019، وزاد عدد الوظائف التي تم إنشاؤها من 1500 في عام 2018 إلى 1568 في عام 2019، الاستفادة من 68 وظيفة .مع ارتفاع عدد الوظائف من 7829 في عام 2018 إلى 7605 في عام 2019، فقدت صناعات الخشب والفلين والورق ما مجموعه 224 وظيفة في عام 2019، أي تباين بنسبة -2.9%.

الفرع الثالث: مؤشرات التجارة الخارجية للفترة 2000-2020

لدراسة واقع التنويع الاقتصادي ركزنا على مؤشرات تنوع وتركز الصادرات والواردات، والتي تبرز حقيقة الاقتصاد الوطني ومدى تنوعه.

الشكل رقم 19: مؤشري تركز وتنوع الصادرات في الجزائر للفترة 2000-2020

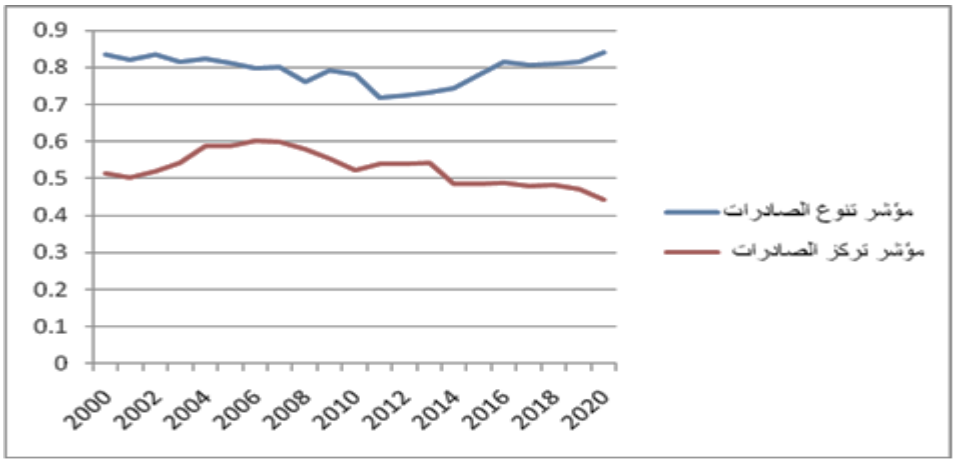

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الأونكتاد، متاح على الرابط التالي:

https://unctadstat.unctad.org/

الملاحظ من خلال الشكل السابق والملحق رقم **01** أن صادرات الجزائر لم تصل إلى درجة التنوع المرجوة، فمؤشرا التنوع والتركز ضعيفان جدا ويبرزان ضعف تنوع الصادرات، فيما يتعلق بمؤشر التركز السلعي، ففي الفترة بين سنتي 2000حتى **2013** لاحظنا أن قيمة المؤشر تتراوح بين 0.514 و 0.540 يعني وجود **تركز** سلعي في الصادرات الجزائرية، أي اعتماد الجزائر على الصادرات البترولية بدرجة أكبر بينما شهدت الفترة بين 2014-2019 على وجه الخصوص تراجع في قيمة مؤشر التركز وهذا يعني حدوث نوع من التنويع في الصادرات لكنه راجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض أسعار البترول والأزمة النفطية التي ضربت العالم وكانت سنة 2020 أفضل وأدنى قيمة لمؤشر التركز حيث سجل 0.442 خلال فترة وباء الكوفيد، وأعلى قيمة لمؤشر التنوع حيث بلغ 0.841 والذي سجل أدنى مستوى لأسعار البترول على طول

فترة الدراسة، وبالتالي انخفاض الإيرادات البترولية كنسبة مما يقابله بالضرورة ارتفاع في مساهمة القطاعات الأخرى كقيمة من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى الارتفاع النسبي الذي سجله القطاع الفلاحي خلال هاته الفترة من مساهمة في تنويع الصادرات الجزائرية.

الشكل رقم 20: مؤشر تنوع وتركز الواردات للفترة 2000-2020

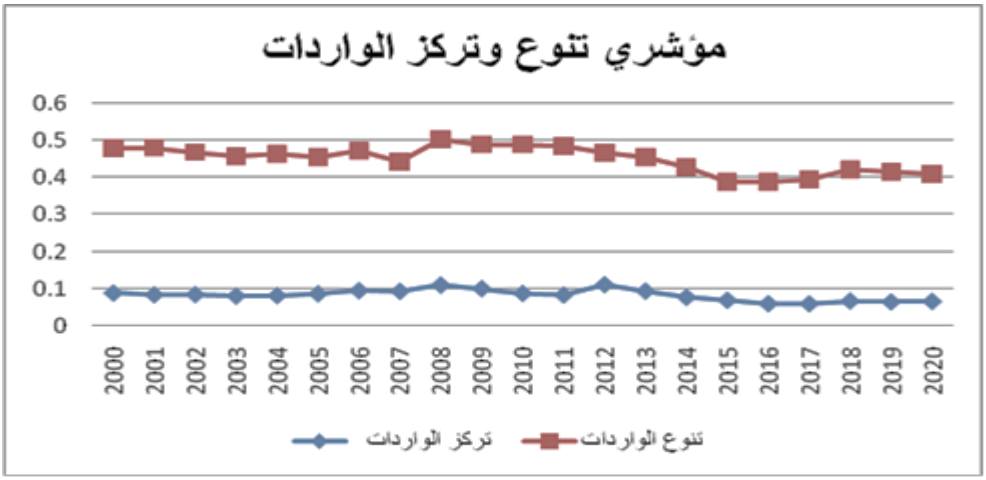

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على: **unctad stat**، متاح على الرابط: تاريخ الاطلاع: 2021/08/16، سا: 16.40
https://unctadstat.unctad.org/en/IndicatorsExplained.html

من خلال الشكل السابق يظهر لنا انخفاض قيمة مؤشر التركز في الجزائر بنسب متفاوتة من سنة إلى أخرى مما يعني ثبات نسبي لعدد السلع المستوردة، وهذا يعني أيضاً عدم حدوث تغيرات واضحة في تنويع الواردات وبشكل عام فإن الواردات مركزة في فئات محددة وغير متنوعة وهذا يؤكده ارتفاع مؤشر التنوع، فقيم مؤشر التركز كانت محصورة بين (0.11و 0.06) وهي منخفضة أي أنه لا يوجد تركز في واردات الجزائر وهذا دليل على عدد السلع المستوردة الكبير جدا، أما مؤشر التنوع فقيمته كانت محصورة بين 0.46 و0.38 وهي مرتفعة نوعا ما يعني أن هناك تنوع في الواردات.

المطلب الثالث: مؤشر التعقيد الاقتصادي

يعتمد المؤشر على نوعين أساسيين من البيانات لتحديد مستوى التعقيد الاقتصادي بكل بلد وهما "التنوع" و"الانتشار"، كما أنه يعتمد على بيانات التبادل التجاري الدولي (أي صادرات العالم) لإرساء معادلات رياضية تظهر مستوى التعقيد فكلما كانت المنتجات المطروحة أكثر عددا كان مستوى التعقيد أعلى بشرط ألا تكون المنتجات بسيطة في تركيبها.

الفرع الأول: تحليل مؤشر التعقيد الاقتصادي لبعض الدول الرائدة:

لقد فتح التحسن في مستوى التعقيد في بعض البلدان آفاق نمو جديدة لها، الأمر الذي تم تأكيده في كثير من الدول فارتفاع مستوى التعقيد يعني ارتفاع حجم الناتج وزيادة سلة المنتجات المصنعة والمصدرة.

الشكل رقم 21: مؤشر التعقيد الاقتصادي 1995-2018

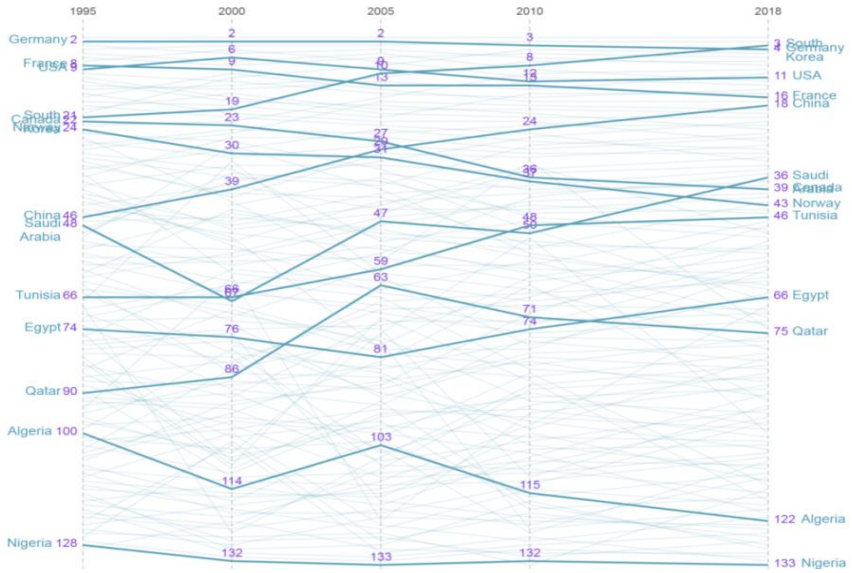

SOURCE :https://atlas.cid.harvard.edu/countries/66/export-basket

حيث يتناسب التقارب الاقتصادي السريع لبعض البلدان مع التقدم السريع في ترتيبهم من حيث مؤشر التعقيد الاقتصادي، حيث تقدمت الصين، بين عامي 1990 -2018، (من 107) إلى المركز17 وتراجعت الولايات المتحدة الأمريكية من المركز التاسع إلى الحادي عشر، وتطور مؤشر التعقيد يظهر تقدم اقتصادي عرفته دول مثل كوريا الجنوبية التي وصلت إلى المركز الثالث في عام 2018، بعدما كانت في المركز التاسع عشر في عام 1990، إضافة إلى تحسن مؤشر التعقيد بالنسبة للنرويج والسعودية وفرنسا وهذا ما نراه في الواقع فمؤشر التعقيد يعطي حقائق اقتصادية خاصة لدولة النرويج فكلنا نعلم التجربة النرويجية الناجحة في التنويع الاقتصادي، وبقية الترتيب جاء كتصنيف طبيعي للقوى الاقتصادية العظمى في العالم كألمانيا وفرنسا.

الشكل رقم 22: مؤشر التعقيد الاقتصاد وعلاقته بدخل الفرد سنة 2021

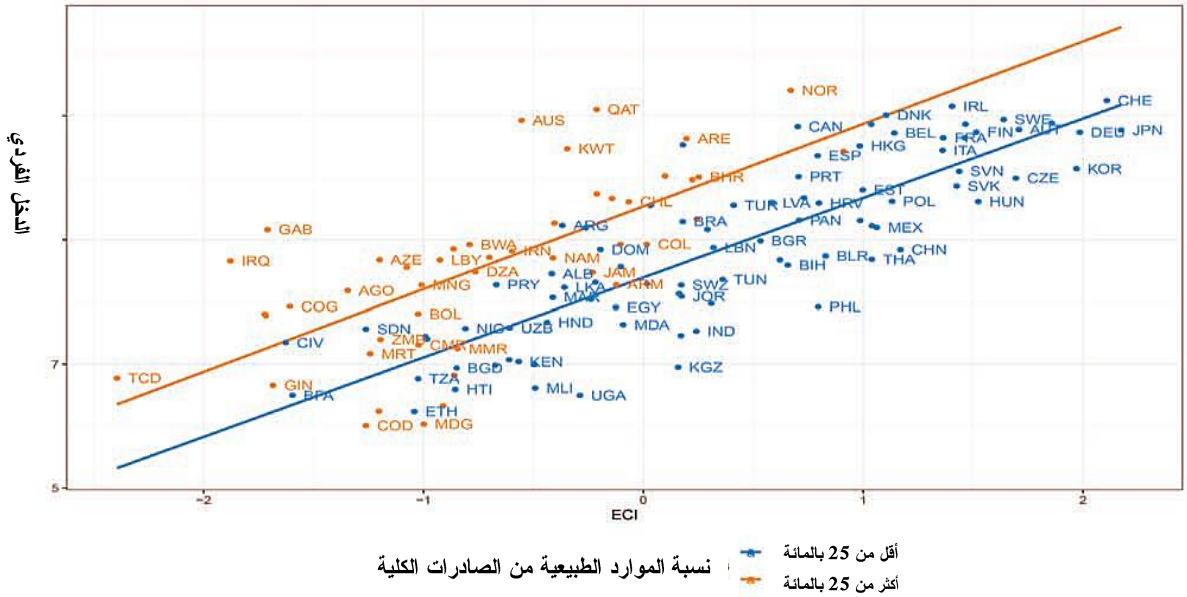

SOURCE :https://oec.world/en/profile/country/dza?fbclid=IwAR3oe7o0t63Hf7V4rtNaC7ZOKgUbK4fOAzTcsXws_GWCCaPj05CrZ-vj1oM

على صعيد الدول العربية تعتبر السعودية وتونس أفضل الدول العربية حاليا في مؤشر التعقيد نظرا لنجاح السعودية في تقليص نسبة التبعية النفطية نظير تطويرها لبعض القطاعات الحيوية الأخرى، وشهد مؤشر التعقيد تقدم نسبي لقطر ومصر وهذا راجع لاهتمام الدولتين بتنويع مصادر الدخل سواءا اختيارا أو إجبارا، وشهد المغرب زيادة طفيفة في مؤشر التعقيد الاقتصادي، حيث تقدم من المرتبة 69 إلى المرتبة 65 الدول الأخرى التي كانت في ذيل الترتيب في عام 1990، مثل فيتنام وأوغندا، على وجه الخصوص، نمت من المركز 93 و 101 إلى 47 و 61على التوالي[1] .

تمثل النقاط باللون الأحمر الدول التي تعتمد في صادراتها على موارد طبيعية بنسبة تتجاوز 25 % رغم أننا نلاحظ أن بعضها يكون مستوى الدخل فيها مرتفع جدا كقطر والسعودية والكويت، ورغم ارتفاع مستوى الدخل لكن مؤشر التعقيد فيها ضعيف وهذا راجع لعدة عوامل منها عدد السكان المنخفض وصغر مساحة الدولة، إضافة للفترة الماضية التي اتسمت بارتفاع جنوني لأسعار البترول قبل أزمة الكوفيد مما جعل الناتج المحلي الإجمالي لهاته الدول مرتفع وبالتالي ارتفاع دخل الفرد.

[1] Atlas of economic complexity: the growth lab at harvard university, 2020.
Available at the link : https://atlas.cid.harvard.edu, view date : 01/03/2021, 16:30.

أما النقاط باللون الأزرق فهي تمثل الدول التي يتشكل هيكل صادراتها من موارد طبيعية بنسبة تقل على 25 %، وهنا نلاحظ العلاقة الطردية بين مستوى التعقيد ودخل الفرد فكلما زاد مستوى التعقيد ارتفع دخل الفرد حيث تشير بيانات المؤشر أن دولاً كثيرة مستوى التعقيد عندها جيد جدا لكن دخل الفرد فيها منخفض وهذا راجع بالضرورة إلى أن عمليه تعقيد وتنويع المنتجات تتطلب وقتا كما تتدخل عوامل أخرى كثيرة في تحديد مستوى دخل الفرد، طبعا إضافة إلى درجة التعقيد.

الفرع الثاني: تحليل لمؤشر التعقيد الاقتصادي حالة الجزائر:

صدرت الجزائر منتجات بقيمة 36.0 مليار دولار في 2019، حيث انخفضت الصادرات بمتوسط سنوي قدره 10.5٪ على مدى السنوات الخمس الماضية، وهو ما شكل عبئًا على النمو الاقتصادي، حيث انخفضت الصادرات غير النفطية بنسبة 2.7٪ سنويًا على مدى السنوات الخمس الماضية، أي أقل من متوسط النمو العالم يفي حين بلغ إجمالي الواردات 52.1 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مما ترك الجزائر في حالة عجز تجاري في السلع والخدمات[1].

سجلت قيمة مؤشر التعقيد الاقتصادي سنة 2019، 1.03- وهي قيمة منخفضة جدا جعلت الجزائر في المرتبة 116 عالميا، بينما كان نسبة المؤشر 1.14- سنة 2018 مقارنة ب 0.94- سنة 2017 وفي المرتبة 107 عالميا وكانت بيانات المؤشر متأرجحة بين قيمة المؤشر وتوقعات المؤشر على اعتبار أن عدد المنتجات وتنوعها ودرجة تعقيدها في الجزائر لا زال مرتبط بالدرجة الأولى بقطاع المحروقات.

هناك علاقة منهجية بين تنويع صادرات الدولة ووجود منتجاتها في كل مكان، هذه الحقيقة لا تتضمنها النظريات الحالية للتجارة الدولية وتبين أنها ليست نتيجة تافهة لعدم التجانس في مستوى تنوع البلدان أو عدم التجانس في انتشار المنتجات، الأخذ في الحسبان هذه الحقيقة من خلال بناء نموذج بسيط يفترض أن كل منها يتطلب المنتج عدداً كبيراً محتملاً من المدخلات غير القابلة للتداول، وأن الدولة يمكنها فقط صنع المنتجات التي لديها كل القدرات المطلوبة لها، حيث تختلف الدول في طبيعة القدرات التي تمتلكها، يمكن الوصول إلى المنتجات التي تتطلب المزيد من القدرات إلى عدد أقل من البلدان (أي ستكون أقل انتشاراً)

[1] Atlas of economic complexity: the growth lab at harvard university, 2020.
Available at the link : https://atlas.cid.harvard.edu, view date : 01/03/2021, 16:30.

في حين أن البلدان التي لديها المزيد من القدرات سيكون لديها ما هو مطلوب لصنع المزيد من المنتجات (أي ستكون أكثر تنوعاً) .[1]

يزداد التنويع المرتبط بتراكم قدرة جديدة عندما يزداد العدد الإجمالي للقدرات الموجودة في العالم أو يزداد متوسط تعقيد المنتجات، المُعرّف على أنه عدد القدرات التي تتطلبها المنتجات، يعرّف هذا الهامش ما نطلق عليه فخ الهدوء، أو فخ الركود الاقتصادي: البلدان ذات القدرات القليلة سيكون لها عائد ضئيل أو معدوم لتراكم المزيد من القدرات، بينما في نفس الوقت البلدان ذات القدرات العديدة ستحقق عوائد كبيرة – من حيث التنويع المتزايد – لتراكم القدرات الإضافية.

تمت معايرة نموذج لثلاث مجموعات مختلفة من البيانات التجريبية وتبين أن الأشكال الوظيفية المشتقة تعيد إنتاج التوزيعات الملاحظة تجريبياً لوجود المنتج في كل مكان، والعلاقة بين تنوع البلدان ومتوسط انتشار المنتجات التي تصدرها، وتوزيع الاحتمالية أن: اثنين من المنتجات يتم تصديرها بشكل مشترك، تشير هذه المعايرة إلى أن الاقتصاد العالمي يتكون من عدد كبير نسبياً من القدرات – بين 23 و 80، اعتماداً على مستوى تفصيل البيانات – وأن المنتجات تتطلب في المتوسط جزءاً كبيراً نسبياً من هذه القدرات من أجل إنتاجها[2].

[1]Ricardo Hausmann , César A. Hidalgo: **Country diversification, product ubiquity, and economic divergence**,Working Papers, Center for International Development at Harvard University, 2010, P01.

[2] Ricardo Hausmann: **Brad Cunningham: How should Uganda grow**?, CID Working Paper No. 275, Harvard College, 2014, p10.

الشكل رقم 23: مؤشر التعقيد الاقتصادي في الجزائر 1998-2019

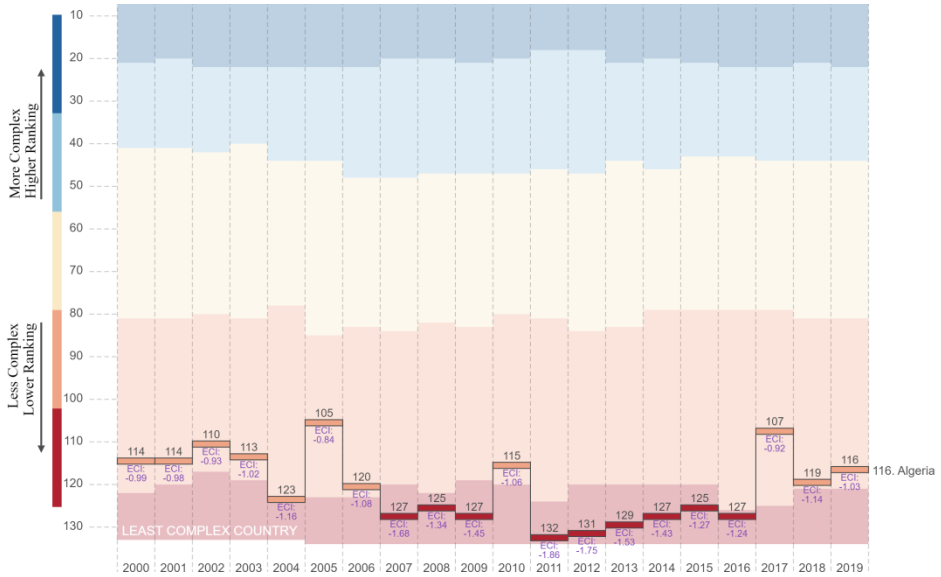

SOURCE :https://atlas.cid.harvard.edu/rankings

: تاريخ الاطلاع: 2021/08/16، سا: 16.40

الجدول رقم 16: مؤشر التعقيد لبعض المنتجات في الجزائر سنة 2019

المنتج	قيمة مؤشر التعقيد لسنة 2019	المنتج	قيمة مؤشر التعقيد لسنة 2019
النفط الخام	2.67-	فوسفات الكالسيوم الطبيعي	1.3-
الغازات البترولية	2.09-	أسمدة نتروجينية	1.11-
زيت البترول المكرر	0.799-	النشادر	0.953-
الإسمنت	1.18-	السيليكون والغازات النادرة	0.474
الطاقة الكهربائية	0.503-	قصب السكر والسكاروز	1.84-
أكسيد الزنك	0.08-	مخلفات المعادن	0.413-

المصدر: من تجميع الباحث اعتمادا على : : تاريخ الاطلاع: 2021/08/16، سا: 16.40

https://atlas.cid.harvard.edu/countries/66/export-complexity

يجب التذكير أنه كلما كان مستوى تعقيد المنتجات مرتفع زادت فرص تنويع الصادرات سواء بظهور منتجات جديدة، أو تنمية منتجات يتم تصديرها فعلاً.

تتميز بعض المنتجات في الجزائر بدرجة تعقيد منخفضة مثل النفط الخام والغازات البترولية والأسمدة النتروجينية والإسمنت، بينما هناك بعض المنتجات مستوى التعقيد فيها متوسط مثل النشادر وزيت البترول المكرر والطاقة الكهربائية، وهناك بعض المنتجات التي كان مستوى تعقيدها جيد جدا مثل الغسالات المنزلية والسيلكون والغازات النادرة إضافة للثلاجات والمجمدات والحديد المسطح والتي سجلت 0.5.

الفرع الثالث: أهم فرص التصدير للجزائر ومساحة المنتج:

أهم فرص التصدير للجزائر وفقًا لمؤشر الترابط هي الذهب(0.027) ، والألمنيوم الخام (0.025) والقشريات(0.024)، والبذور الزيتية الأخرى (0.024)، وراتنجات الحشرات (0.024)، ويقيس الارتباط المسافة بين الصادرات الحالية لبلد ما وكل منتج، يعرض المخطط الشريطي فقط المنتجات التي لا تختص بها الجزائر.

- **مؤشر تعقيد المنتج أو PCI**، هو مقياس التعقيد المطلوب لإنتاج منتج أو الانخراط في نشاط اقتصادي، حيث يرتبط مؤشر تعقيد المنتج بالتركيز المكاني للأنشطة الاقتصادية.

كانت أعلى صادرات الجزائر تعقيداً وفقًا لمؤشر تعقيد المنتج (PCI) هي الهيدروجين والغازات النادرة، والعناصر غير المعدنية(0.099) ، والزجاج المصقول، والزجاج المصقول في الصفائح(0.011) والزيوت البترولية، والقار، ونواتج التقطير، فيما عدا الخام(0.88−) ، مصنوعات الفلين الطبيعي(1.03−) والأمونيا، اللامائية أو في محلول مائي (−1.28).

يقيس PCI كثافة المعرفة للمنتج من خلال النظر في كثافة المعرفة لمصدريها.

- **المنتجات المتخصصة حسب مؤشر RCA :**

تتمتع الجزائر بمستوى عالٍ من التخصص في الأمونيا(29.8) والغاز البترولي(20.8) والأسمدة النيتروجينية (17.4)، وفوسفات الكالسيوم(12.4)، والبترول الخام (7.18) .

- **مساحة المنتج أو فرص تصدير منتجات جديدة:** يقصد به فرص النمو للمنتجات التي تصدرها الجزائر حاليا ولديها فرص كبيرة لتنميتها وفق مؤشر التعقيد الاقتصادي، الجدول التالي يلخص أهم المنتجات القابلة للنمو قام مجموعة باحثين في جامعة هارفرد بوضع هذا المخطط الذي يعتبر أهم أجزاء مشروع أطلس للتعقيد الاقتصادي، الذي يعني أن المنتجات تتفاوت في قربها وبُعدها عن بعضها البعض حسب المقدرات التي تتشاركها فيما بينها، أي المواد التي تشترك في تكوينها والقنوات والمراحل التي تسلكها هاته المنتجات حتى وصولها للسوق العالمي، يعني أن الدولة التي تصدر منتجا ما فإنه غالبا ما ستصدر الدولة بقية المنتجات المرتبطة بهذا المنتج بواسطة خطوط موضحة في الشكل الموالي، أي كلما كانت المنتجات متقاربة أكثر يعني قدرة الدولة على تصنيع وتصدير المنتجات بسرعة وتكلفة أقل[1].

---

[1]صندوق النقد العربي: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص11 .

مساحة المنتج عبارة عن شبكة تربط المنتجات التي من المحتمل أن يتم تصديرها بشكل مشترك، يمكن استخدام مساحة المنتج للتنبؤ بالصادرات المستقبلية، حيث من المرجح أن تبدأ البلدان في تصدير المنتجات ذات الصلة بالصادرات الحالية ويقيس الارتباط المسافة بين المنتج وجميع المنتجات المتخصصة فيه حالياً.

الشكل رقم 24: يوضح مساحة المنتج للمواد المتاحة للجزائر لسنة 2021

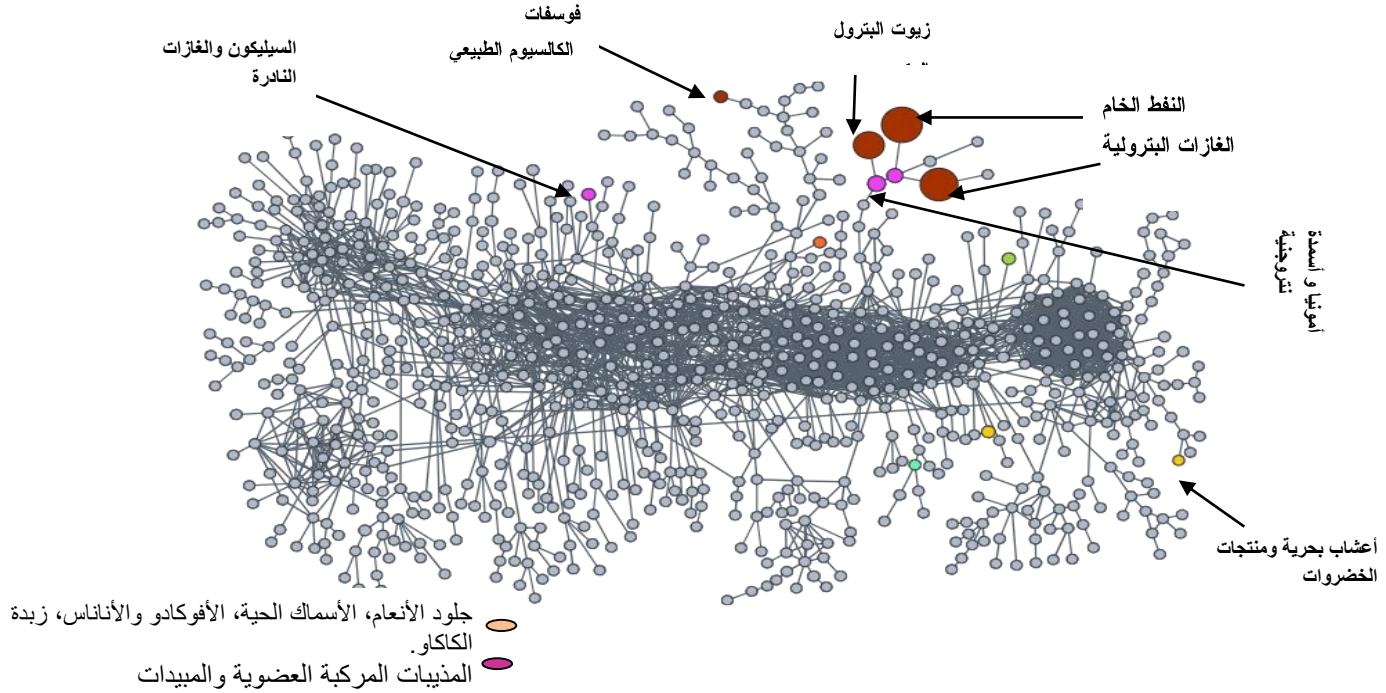

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على: ttps://atlas.cid.harvard.edu

حيث يرى الباحثون أن المسافة الأكبر أو الأصغر تفصل بين كل زوج من المنتجات، يعني أن المنتجات متشابهة إلى حد كبير، فعندها تتشابه القدرات الإنتاجية اللازمة لإنتاجها، ويمكن قياس القرب بين منتجين من خلال احتمال تصديرهما بشكل مشترك، حيث تساعد مساحة المنتج على تحديد مسارات لتنويع اقتصاد بلد ما استنادا إلى ارتباط معرفته، مساحة المنتج مبنية من مصفوفة القرب من المنتجات[1]:

$$\varphi_{p,p'} = \frac{\sum_c M_{cp} M_{cp'}}{\max(k_{p,0} k_{p',0})}$$

[1] Forum des chefs d'Entreprises : **Étude sur les perspectives de diversification de l'économie nationale,** Entrepreneurs de progrès, Algérie, 2016, P.40.

وجدت أبحاث المختصين من جامعة هارفرد أن البلدان تميل إلى التنويع من خلال الانتقال إلى المنتجات القريبة والمنتجات ذات الصلة أو إلى تلك التي تتطلب معرفة مماثلة للبناء على القدرات القائمة، حيث يمثل مجال المنتج صلة أكثر من 900 سلعة باستخدام بيانات العالم الحقيقي.

بينما يمثل الشكل التالي مساحة المنتجات بالنسبة للجزائر وتمثل الدوائر الملونة المنتجات التي تم تصديرها والتي تتمتع بميزة نسبية، بينما تمثل الدوائر الغير ملونة فرص لمنتجات لم تصدر.

تمثل الدوائر الملونة المنتجات المصدرة فعلا أما الغير ملونة فتظهر المنتجات التي لم تصدر بعد من خلال الشكل السابق يظهر قرب منتجات الأمونيا والأسمدة النتروجينية من منتجات الغازات البترولية والنفط الخام، وقريبة من منتج الحديد المصفح والنحاس غير المكرر، هذا يعني أن هاته المنتجات ستكون سهلة التصنيع التصدير تزامنا على اعتبار أنها تتشابه مع النفط الخام في القدرات الإنتاجية وحتى في طرق التصدير، وبالتالي بدل تصدير منتج واحد يمكن للجزائر تصدير زوجين من المنتجات المتشابهة كما أن حجم الدوائر الملونة يظهر القدرات الكبيرة المتاحة لتصدير هذا المنتج فمنتج الأمونيا مثلا في الجزائر لا يقدم إضافة كبيرة للصادرات الجزائرية رغم أــن تصديره سهل نسبيا نظرا لاشتراكه مع أهم منتج تصدره الجزائر طوال تاريخها .

- ✓ كذلك الحال بالنسبة المذيبات المركبة العضوية والمبيدات قريبة من منتجات الأنابيب البلاستيكية والغراء والأدوات اللاصقة، فالقرب لا يعني بالضرورة تشابه المنتجات شكلا أو تكوينا بل في مؤهلات وأدوات التصنيع وقنوات التصدير.
- ✓ بينما نلاحظ من الشكل أيضا أن منتج السيليكون والغازات النادرة مرتبط ارتباطا كبيرا بأكثر من 10 منتجات مشابهة كالأقمشة المنسوجة من الصوف، الضمادات وآلات صناعة المنسوجات ويمكن الاستفادة من تصديرها وفق نفس المبدأ؛
- ✓ بينما نجد فوسفات الكالسيوم الطبيعي مرتبط وقريب من المعادن النادرة، خام النحاس وحموض الفوسفور؛
- ✓ بالنسبة لزبدة الكاكاو الذي يتم تصديره نجد أنه مرتبط وقريب من أربع منتجات أخرى على الأقل وهي المطاط الطبيعي، زيت جوز الهند ومسحوق الكاكو إضافة لزيت النخيل؛

بالنسبة أعشاب بحرية ومنتجات الخضروات الصالحة للأكل الذي يتم تصديره لكن بكميات قليلة نجد أنه قريب من منتجي الشاي والفول السوداني؛

- ✓ قصب السكر والسكروز: الاسمنت، وتعطي أيضا شبكة واسعة من المنتجات القريبة منها بطريقة غير مباشرة؛
- ✓ بينما نجد الأفوكادو والأناناس مرتبط بالسمن وزيت عباد الشمس، والمكسرات والبقوليات؛
- ✓ بالنسبة للزجاج المصقول: عجلات مطاطية وتعطي شبكة أوسع من المنتجات القريبة منها بطريقة غير مباشرة خلافا للمنتجات السابقة التي اتساعها على الشبكة ضعيف؛

إن اعتماد الجزائر على النفط في الصادرات يجعل من قاعدة صادراتها خارج القطاع ضعيفة جدا وبالتالي لا يمكن لفضاء المنتج الكشف عن المزايا النسبية الكامنة للبلد، وذلك لأن قطاع النفط يستخدم مجموعة مميّزة من القدرات الإنتاجية بالإضافة إلى المورد الطبيعي، ومن الصعب إعادة استخدام تلك القدرات في قطاعات أخرى.

إن تنوع سلة الصادرات من منتجات جديدة كعدد وككمية لأي بلد يتمحور ويتطور حول المنتجات القريبة في فضاء المنتجات الحالية والتي تمر بعمليتين:

-الأولى تكتشف البلدان من خلالها منتجات جديدة كتوليفة للكفاءات الإنتاجية غير المستغلة بعد،

– والثانية: تّراكم وتكتسب البلدان كفاءات إنتاجية جديدة وتدمجها مع قدرات متوفرة بهدف تطوير المزيد من المنتجات الجديدة.

المبحث الثاني: تطور المركب الزراعي الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000–2020

تحتل الزراعة مكانة ذات أولوية في سياسة الحكومة، ففي ظل ظروف تتميز بانخفاض الموارد المالية للدولة أصبحت قضية الأمن الغذائي في البلاد مقلقة بشكل متزايد، كما وتعد استدامة الغذاء مطلبا اجتماعيا ملحاً نظراً لانخفاض عائدات النفط والديناميات الديموغرافية وندرة الموارد المائية، لهذا يجب أن يكون القطاع الزراعي وصناعة الأغذية الزراعية عاملاً من عوامل النمو ومما يسمح بتنويع الاقتصاد والصادرات.

المطلب الأول: تطور القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000–2020

تتمتع الجزائر بمناطق زراعية خصبة شاسعة وموارد مائية كبيرة، حيث تبلغ حصة الزراعة في تكوين الثروة الوطنية حوالي 30 مليار دولار، ويعزى هذا الحجم الكبير إلى الجهود التي بذلتها السلطة لترقية فروع هذا القطاع، والتي ساهمت بين عامي 2000 و2014، في متوسط نمو بلغ حوالي 7٪، وهو

أعلى من معدلات النمو الإجمالية لـــ الاقتصاد (بين 3 و4٪ لنفس الفترة)، لكن الإنتاج المحلي بعيد عن تلبية الطلب، وبالتالي اللجوء إلى تغطية العجز عن طريق الاستيراد.

الفرع الأول: تطور الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

تتربع الجزائر على مساحة زراعية كلية تقدر بحوالي 44مليون هكتار، في حين أن المساحة المستخدمة للزراعة في سنة 2018 تمثل 80% من المساحة المتاحة، وهذا يجبر الجزائر على محاولة رفع وتحسين جودة التربة واستصلاح أراضي زراعية جديدة[1]، وفي هذا الإطار تسعى الجزائر إلى تقوية ما يقدر ب 5%من مجموع الأراضي الزراعية والتي هي في طريق التحول إلى أراضي خصبة قابلة للزراعة وهذا من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي، حيث تمثل الأراضي الزراعية سنة 2020 ما نسبته 3.3 % من المساحة الكلية للجزائر.

أما بالنسبة للموارد المائية فتشير الدراسات إلى كمية المياه الجوفية المقدرة الممكن استغلالها بحوالي 2مليار م^3 في السنة وهي مستغلة حاليا بنسبة 90%، وتتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى كسهول متيجة الحضنة الصومام، عنابة، الهضاب العليا. وبصفة عامة تتوافر الجزائر على 147 طبقة مائية وحوالي 60000 بئر صغير، 90000 ينبوع و23000 بئر عميق، أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة حيث تمثل مجموع 126طبقة رئيسية[2].

[1] الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، 2020، ص 33.

[2]بوغدة نور الهدى: **دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي حالة الجزائر**، رسالة ماجيستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2015، ص 103.

الشكل رقم 25: تطور الإنتاج الزراعي في الجزائر للفترة 1995-2020 **الوحدة: 10000 طن**

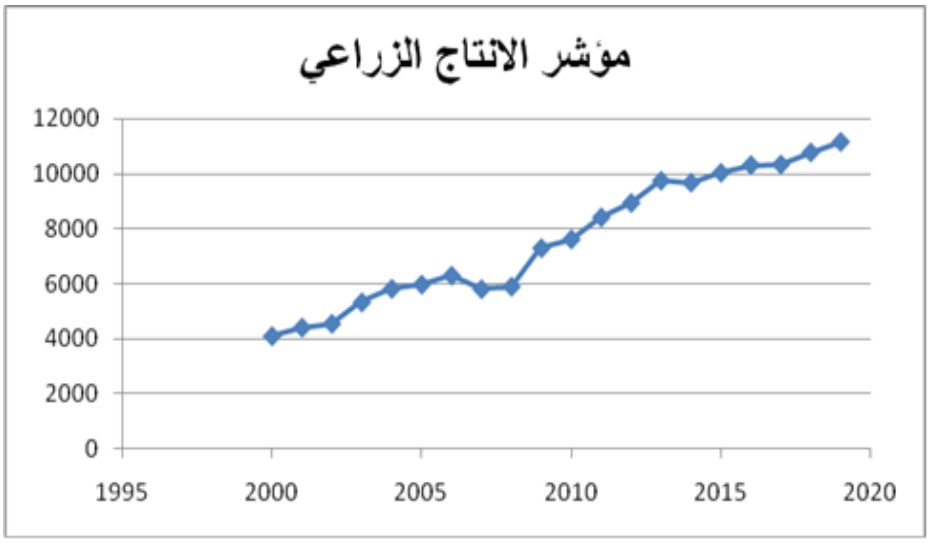

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على إحصائيات البنك الدولي، متاح على الرابط: **: تاريخ الاطلاع: 2021/08/16، سا: 16.40**
https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?locations=DZ&view=chart

شهد مؤشر إنتاج القطاع الزراعي تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، فارتفعت قيمة المؤشر من 40.5 سنة 2000 إلى 111.5 سنة 2019 وهو مؤشر يظهر نجاح نسبي لسياسات الإصلاح والدعم في المجال الزراعي بالجزائر، وحسب تقرير مركز الإحصاءات الزراعية بلغت قيمة الإنتاج الزراعي الجزائري 29.1 مليار دولار خلال العام 2019، حيث حقق الإنتاج الوطني ارتفاعا من حيث القيمة بنسبة 6,1% خلال 2019، إذ انتقل من 3281 مليار دج (28 مليار دولار) في 2018 إلى 3482 مليار دج (ما يعادل 29,1 مليار دولار)[1].

في حين ارتفع إنتاج **القمح الصلب** (القاسي) من 3.17 مليون طن في 2018 إلى 3.21 مليون طن في 2019، بينما ارتفع إنتاج البطاطس من 4.65 مليون طن في 2018 إلى 5 ملايين طن في 2019 وبلغ إنتاج الخضروات العام الماضي 152 مليون قنطار مقابل 38 مليون قنطار سنة 2000 بينما أصبح الإنتاج المتاح للاستهلاك يقدر بـــ 320 كيلوجراما للفرد سنويا[2].

[1] الإذاعة الوطنية: تصريح أحمد بدني المدير المركزي للإحصائيات الفلاحة وأنظمة المعلومات بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، تصريح وزير الزراعة عبد القادر بوعزقي، 2019/02/21.

كما تميز عام 2019 بتوسع الإنتاج الزراعي بفضل التوسع في المساحات المروية التي تقدر بنحو 1.36 مليون هكتار، رغم توفر إمكانات غير مستغلة قد تساهم في تطوير الإنتاج الزراعي والإنتاجية على المدى المتوسط والطويل، وسيتعين أن يشمل ذلك الاستخدام الرشيد للأراضي الزراعية[1]، وتوسيع المساحات المروية التي ينبغي أن تزيد إلى مليوني هكتار بحلول عام 2022.

كما ينبغي تحسين الوصول إلى التمويل وإدارة الأموال العامة، لا سيما من خلال إنشاء الائتمان الصغير(Crédit Mutuel Rural) وتنويع المؤسسات المالية، وإنشاء بنك زراعي، واستهداف دعم الدولة والإعانات، وإحياء التغطية الاجتماعية للمزارعين والمربين وتعزيز التأمين الزراعي، بما في ذلك الكوارث الزراعية.

الفرع الثاني: القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

في بداية سنة 2001 شهدت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي نمو مستمرا فانتقلت من 8% سنة 2001 إلى 12% سنة 2005، ثم تراجعت نوعا ما سنة 2006 مسجلة 11.8% و11.9% سنتي 2006 و2007 على التوالي، وحقق القطاع الفلاحي أسوأ أداء له سنة 2008 حيث تراجعت القيمة المضافة للقطاع بنسبة 5.3%، الانخفاض شمل إنتاج الحبوب الذي انتقل من 43 إلى 17 مليون قنطار بسبب الظروف المناخية الغير مواتية، ومع ذلك حافظت الفلاحة على مركزها الرابع من بين القطاعات التي تحتل المراتب الأولى في الاقتصاد الوطني، وفي سنة 2009 شهدنا نموا استثنائيا متأتي من وفرة في إنتاج الحبوب، أما سنة 2010 فعاد نمو القطاع الفلاحي إلى معدلات أكثر تواضعا لتتناقص مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي سنتي 2009 و2010 والتي شهدت انخفاض أسعار البترول من 140 دولارا للبرميل إلى 64 دولار أواخر 2009.

ثم بدأت مساهمة القطاع تتحسن وتعود إلى حالتها الطبيعية في السنوات الموالية، حيث استطاع القطاع الفلاحي الجزائري خلال سنة 2019 أن يبلغ أقصى قيمة له في آخر عشرية حيث يمثل اليوم أكثر من 12.2% من الناتج المحلي الإجمالي، ووصل إلى قيمة إنتاجية تقدر بـــــ 2.529 مليار دينار، ومع ذلك لا تزال الزراعة القطاع الذي يتمتع بأعلى متوسط معدل نمو سنوي خلال العقد الماضي بنسبة 6.2%.

[1] تطوير الأراضي وتأمين المزارعين وتبسيط وتسهيل إجراءات الوصول إلى الأراضي الزراعية واستعادة الأراضي غير المستغلة

الشكل رقم 26: القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

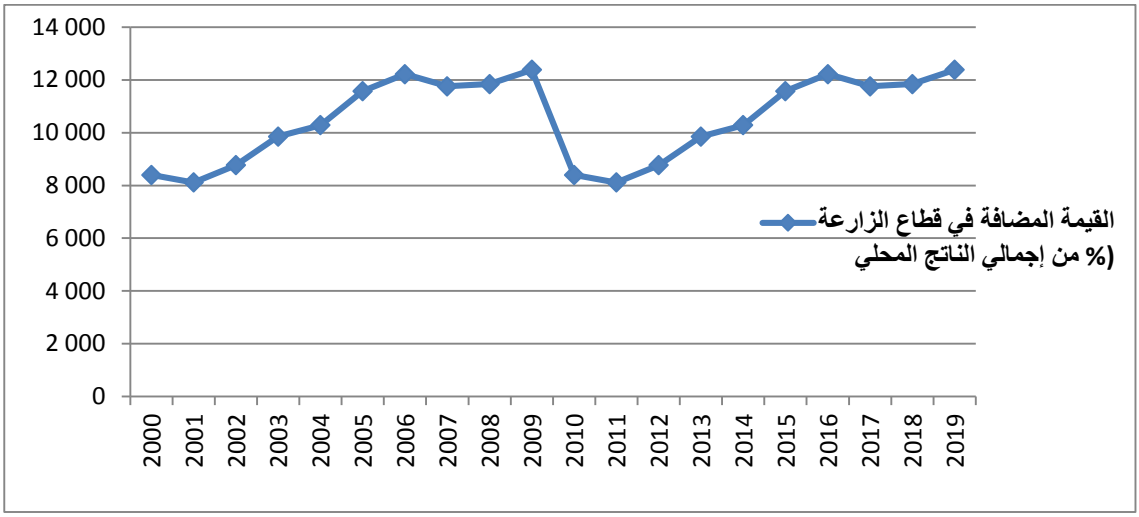

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي.

على ضوء هاته المعطيات تحاول الجزائر إحداث نقلة نوعية في هذا القطاع الذي يسهم في إحداث تنويع اقتصادي وفي التنمية المستدامة، خاصة لما يتعلق الأمر بالصناعات الغذائية في ظل الفاتورة العالية من إيرادات هذا الصنف.

تتمثل أغلب الواردات الغذائية الجزائرية في الحبوب، فبالرغم من مختلف السياسات والإصلاحات المنتهجة وتربع الجزائر على مساحات شاسعة صالح للزراعة والطبيعة الجغرافية المواتية، لكن فاتورة الواردات لازالت مرتفعة جدا خاصة القمح والذرة والحبوب الخشنة.

الشكل رقم 27: نسبة العاملين في قطاع الفلاحة من إجمالي العمالة 2000-2020

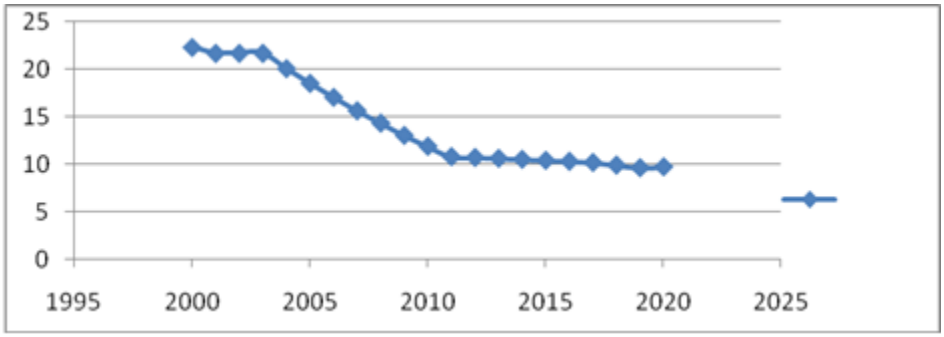

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على إحصائيات البنك الدولي، متاح على الرابط : **تاريخ الاطلاع: 2021/08/16، سا: 16.40**

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?locations=DZ&view=chart

يوضح الشكل السابق نسبة اليد العاملة في القطاع الزراعي فبعدما كانت في حدود 22% سنة 2000 تراجعت بانتظام حيث بلغت 18.54% سنة 2014، وشهدت السنوات الموالية تواصل هذا الانخفاض بمعدل متسارع فسجلت سنتي 2018و2019 9.88% و9.6% على التوالي، وسجلت العمالة في القطاع الفلاحي ما

نسبته 9.8% سنة 2020، ورغم ذلك فإنها تبقى نسبة معتبرة إذا ما قورنت بنظيراتها في دول العالم، وهذا يرجع لهجرة العمالة نحو قطاعات الصناعة والخدمات والتجارة، إضافة إلى اتجاه الشباب نحو الجامعات وحصولهم على شهادات عليا، والتوجه نحو الحرف والمشاريع الصناعية نظرا لارتفاع عوائدها وقلة المخاطرة بها، عكس القطاع الفلاحي الذي يمتاز بقلة التكلفة وقلة العوائد ونسبة المخاطرة الكبيرة.

الفرع الثالث: تغطية القطاع الزراعي للطلب الوطني خلال الفترة 2000-2021 :

يحتل قطاع الفلاحة المرتبة الأولى من حيث قيمة الواردات خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2021، إذ تمثل الواردات الغذائية خمس 1/5 إجمالي الواردات 2014، وباستثناء الخضر والفواكه تبقى بقية الفروع ضعيفة جدا ويتم تغطية عجز الطلب بالاستيراد، إضافة إلى غياب استمرارية الإنتاجية وضعف التحكم في الموارد المتاحة.

لو نظرنا إلى العجز الكبير في الميزان التجاري الزراعي نجد أنه في حدود (95 %)، وهي نسبة كبيرة جدا إضافة إلى أن نسبة التغطية للطلب الوطني من الغذاء مقارنة بالواردات الغذائية يظهر عجز كبير خاصة في جانب الحبوب الأمر الذي جعل الجزائر من الدول العشر الأولى المستوردة للغذاء[1].

سجل الميزان التجاري الزراعي عجزا طوال الفترة السابقة فبعدما كان العجز بقيمة 9.086 مليون دولار سنة 2013 و10.855 مليون دولار سنة 2014، تناقص العجز في الميزان التجاري الزراعي تدريجيا خلال السنوات الموالية فبلغ 8.363 مليون دولار سنة 2018، 7.664.14 مليون دولار سنة 2019، وهي أفضل قيمة له في آخر السنوات، وهذا يبرز ضبط الواردات وتحسن نسبي في صادرات الجزائر الغذائية وتغطيتها نسبيا للطلب الوطني.

يضاف إلى ذلك التبعية الكبيرة للإنتاج الفلاحي الوطني للمدخلات والتجهيزات الفلاحية المستوردة والتي تتطلب تحسين كفاءة أسواق عوامل الإنتاج (المواد الخام، المعدات، الاستشارات، التصديق ومعايير الجودة)؛ وبنوك البذور.

[1] الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية، الأحد 02 فيفري 2020، تاريخ الاطلاع: 2021-03-10، 40: 16، متاح على الرابط:

https://www.aps.dz/ar/economie/83134-1-6-2019

الجدول رقم 17: الميزان التجاري الزراعي للفترة 2013-2019 **الوحدة مئة ألف دولار**

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنوات
8072	8736	8654	8356	9584	11179	9490	الواردات الزراعية
407.86	373	350	326	238	324	4.04	الصادرات الزراعية
7664.14-	8363-	8304-	8030-	9346-	10855-	9086-	الميزان التجاري الزراعي

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على إحصائيات ONS، بالنسبة لإحصائيات سنة 2019 تم الاعتماد على:

Ministère des finances, direction général des douanes, statistiques du commerce extérieure de l'Algérie.

وحسب إحصائيات وزارة التجارة وترقية الصادرات حققت الصادرات خارج المحروقات نموا ملحوظا خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 حيث جاءت نسبة النمو في مختلف فروع الصناعات الغذائية كما يلي:

- صادرات السكر بلغت 120 مليون دولار أي بزيادة قدرها 44.57 %؛
- صادرات التمور بلغت 29,46 مليون دولار أي بزيادة قدرها 25.66%؛
- صادرات الزيوت بلغت 163 مليون دولار أي بزيادة 121.34%؛
- صادرات المواد الغذائية بلغت 205 مليون دولار أي بزيادة تقدر ب 38.52%.

المطلب الثاني: الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر في الفترة 2000- 2020

أثر وباء Covid-19 بشكل كبير على أسعار المواد الخام الزراعية خاصة الأرز الذي زادت أسعاره بعد القيود التجارية التي فرضتها عديد الدول الآسيوية المنتجة، وعدم كفاية المحاصيل بسبب المخاطر المناخية.

- استمر انخفاض أسعار السكر سنة 2020 والذي بدأ بالفعل في منتصف عام 2017 مع انخفاض تكاليف الإنتاج بالنسبة لغالبية المنتجين في العالم؛
- تأثر إنتاج الزيوت سلباً بالأزمة الصحية التي تسببت في انخفاض الطلب، وتم تسجيل انخفاض في أسعار النفط لا سيما بذور اللفت وفول الصويا وزيوت النخيل والتي تستخدم في إنتاج وقود الديزل الحيوي؛
- بينما بقيت أسعار الحبوب مستقرة والتي تعتبر أقل ارتباطا بالنمو الاقتصادي؛ حيث سجلت أسعار القمح اتجاه تصاعدي طفيف، لأن البلدان المستوردة تؤمن وارداتها قدر الإمكان، أما بالنسبة للذرة فقد أدى

الوباء إلى انخفاض أسعارها عقب انخفاض أسعار النفط، بينما أدت وفرة إمداد الشعير إلى انخفاض أسعاره سنة 2020 مقارنة بسنة 2019.

الفرع الأول: تطور إنتاجية الصناعات الغذائية خلال الفترة 2000-2020

إن إنتاج الغذاء في الجزائر هو نتيجة ترابط قطاعين مهمين للغاية في الاقتصاد الوطني، القطاع الزراعي وفرع صناعة الأغذية الزراعية، والسمة البارزة لكليهما اعتمادهما على السوق العالمية لتزويدهما بالمدخلات الخام، حيث طوال السنوات السابقة ورغم كل السياسات المنتهجة بقي هذان الجزءان الإنتاجيان مفككين تماما الأمر الذي يحد من اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية.

الجدول رقم 18: تطور مؤشر إنتاج الصناعات الغذائية خلال الفترة 2017-2019

	الموشر			الانحراف			معدل استخدام الطاقة		
السنوات	2017	2018	2019	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2017	2018	2019
إنتاج الصناعات الغذائية	49 ،4	51, 5	54, 1	8, 2	4, 4	4, 9	56, 7	70, 9	79, 5
الحبوب	43, 2	44, 2	45, 0	20, 4	2, 3	1, 8	56, 7	70, 9	79, 5
صناعة الحليب	102, 3	110, 5	120, 7	-3, 8	8, 0	9, 2	-	-	-
الأعلاف	17, 3	18, 0	19, 8	-18, 4	4, 5	9, 7	-	-	-

المصدر: إحصائيات ONS

شهد فرع الصناعات الغذائية تذبذبا من سنة إلى أخرى من حيث نمو الإنتاج خلال الفترة السابقة- نظرا للصعوبات التي واجهها القطاع العام-، سجلت الصناعات الزراعية الغذائية بعد ذلك نمواً بنسبة 4.9% في عام 2019 مقارنة بعام 2018، والتي سجلت انحراف بـــ (+ 4.4%) في السنة ككل باستثناء الربع الثاني من سنة 2019 الذي شهد انخفاضاً بنسبة 1.2%، بينما سجل إنتاج الحبوب ارتفاعا بنسبة 1.8% في عام 2019 مقارنة بالعام السابق الذي تميز بنمو قدره 2.3%، بعد الركود النسبي في الإنتاج الذي لوحظ في الربع الأول من السنة وانخفاضه بنسبة 10.0% في الربع الثاني من سنة 2019، حيث شهد آخر ربعين من السنة نموا بنسبة + 3.8% و+ 12.6% على التوالي، بينما سجلت صناعة الحليب ومشتقاته سنة 2019 زيادة في الإنتاج للعام الثاني على التوالي بنسبة + 9.2%.

❖ الإنتاج الصناعي حسب القطاع القانوني

الشكل رقم28: تطور الإنتاج لقطاع الصناعات الغذائية حسب القطاع القانوني 2010-2019 الوحدة: مليون دولار

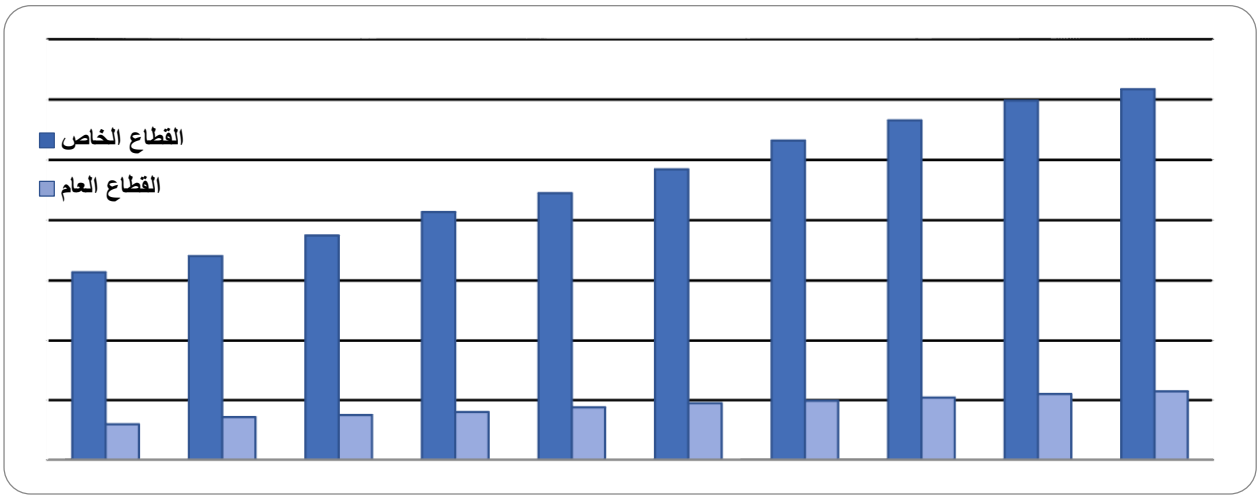

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على إحصائيات ONS

من خلال الشكل السابق يتضح جليا أن القطاع الخاص هو الفاعل الرئيسي في قطاع الصناعات الغذائية وهذا ناتج عن خوصصة بعض الشركات وكذا التسهيلات الممنوحة للاستثمار في هذا القطاع عامة ومنتجي الحليب والأجبان خاصة.

وتبقى مساهمة القطاع العام ضعيفة، مما يخلق مشاكل في قدرة الدولة على السيطرة والتحكم في سوق هاته المواد، كما يرجع أيضا إلى عدم مواكبة الشركات الحكومية للتكنولوجيا الحديثة وعدم قدرتها على التأقلم مع المتغيرات الوطنية والإقليمية خاصة أساليب الإنتاج الحديثة منها.

وعرف مؤشر الإنتاج الصناعي (القطاع العام فقط) في الربع الثاني لسنة 2020 (سبتمبر 2020)، انخفاضاً بنسبة 7٪، واشتد هذا التراجع في الربع الثاني ليتجاوز 10٪ سنة 2020، وكانت هذه النتيجة متوقعة بالنظر إلى التباطؤ في النشاط الاقتصادي إما بقرار إداري، أو لأسباب اقتصادية (نقص المدخلات) أو ببساطة عدم قدرة الموظفين كليًا أو جزئيًا على الوصول إلى مكان عملهم، وسجل أكبر انخفاض على مستوى الصناعات التحويلية (-20٪) وقطاع المحروقات (-6٪) أما الصناعات التحويلية فقد سجلت تراجعا كبيرا بدورها فسجلت صناعات الصلب (-47٪) والجلود (-38٪) والخشب (-31٪) هي الأكثر تضرراً[1] .

[1] indice de la production industrielle - au 2ème trimestre 2020 , N° 903, disponible sur le lien : https://www.ons.dz/IMG/pdf/I.Ipi2t2020.pdf

الفرع الثاني: تطور إنتاج شعب فرع الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

شهد قطاع الصناعات الغذائية تحسنا ملحوظا في بداية العشرية الأخيرة خاصة في فرع الحبوب فقد شهدت السنوات من 2010 إلى 2019 تزايدا مستمرا في إنتاج القمح الذي سجلت أقصى قيمة منتجة له سنة 2017، ليشهد انخفاضا في آخر سنتين، بينما شهدت مادة الطحين ارتفاعا مستمرا ومتزايدا طيلة العشر سنوات الأخيرة وبلغت أقصى قيمة لها سنة 2019 بعد تزايد كبير في الكميات المنتجة، أما العجائن فبعد تذبذب مستمر فمن تزايد طفيف سنة 2011 شهدت السنة الموالية قفزة كبيرة سنة 2012 ثم عادت للتناقص في السنوات الموالية لتبلغ أدنى قيمة لها سنة 2014 ثم عادت للارتفاع سنة 2017، وشهدت أخر سنتين قفزة كبيرة جدا مسجلة أعلى قيمة لإنتاج هذه المادة مند ثلاثين سنة، خاصة سنة 2019 التي سجلت 48.6 ألف طن.

أما **فرع الحليب ومشتقاته** فقد كان الفرع الأكثر تطورا خلال العشرية الأخيرة التي شهدت ارتفاعا ملحوظا طوال السنوات الأخيرة بالغة أقصى قيمة لها سنة 2019، هذا التزايد ناتج عن تزايد عدد الشركات الخاصة المنتجة للحليب ومشتقاته وكذا زيادة استهلاك المادة نظرا للنمو الديمغرافي الكبير التي شهدته الجزائر خلال العشرية الأخيرة وعن الدعم الحكومي الموجه للاستثمار في هاته المواد الأساسية.

أما بالنسبة للجبن فقد كانت كميات الإنتاج متراوحة بين الارتفاع والانخفاض طوال فترة الدراسة وشهدت سنة 2019 أعلى كمية لهذا المنتج، حالها كحال منتجات الأعلاف التي بدورها كانت بنفس منحى مادة الجبن مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2016 ثم انخفضت انخفاضا محسوسا في السنوات الثلاث الأخيرة حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم29: التطور السنوي لمؤشر الإنتاج الصناعي لفرع الصناعات الغذائية (القطاع العام) 2011-2019 الوحدة: %

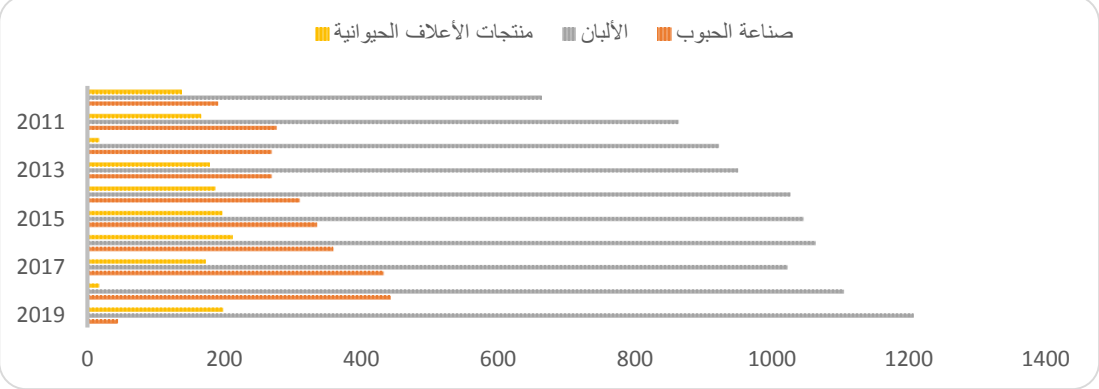

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على بيانات ons

الفرع الثالث: القيمة المضافة لفرع الصناعات الزراعية الغذائية

تمثل الصناعة الغذائية ما بين40 –45% من القيمة المضافة للقطاع الصناعي، كما تتوفر على قدرة تصديرية تتجاوز ملياري دولار سنويا، ويمكن أن تساهم في رفع مستوى الصادرات خارج قطاع المحروقات لهذا تسعى السلطات العمومية إلى تسطير مسعى وطني في مجال تطوير التنمية الاقتصادية يرمي إلى تثمين الموارد الطبيعية للبلد والحد من الواردات وتنويع الانتاج الوطني إلى جانب ترقية الصادرات.

الشكل رقم30: القيمة المضافة للصناعات الزراعية الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي 2010–2020 الوحدة: مليون دج

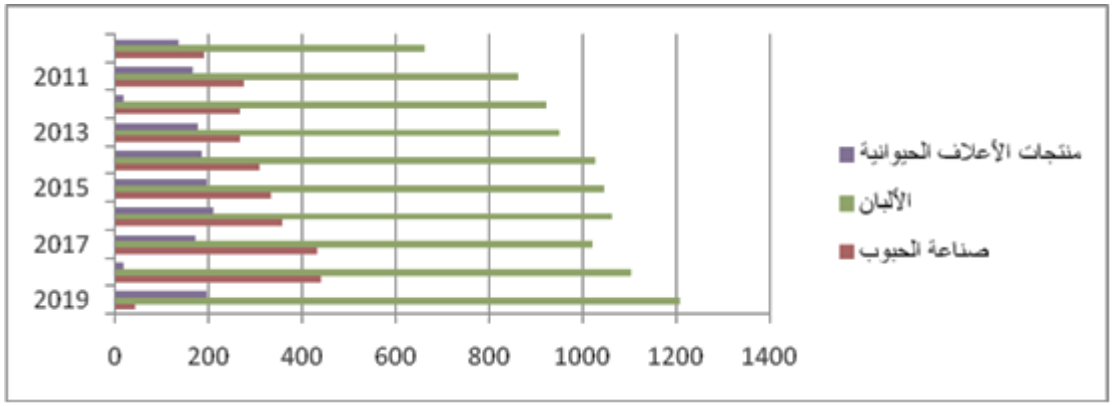

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على إحصائيات ons

كانت مساهمة الصناعات الغذائية فترة الثمانينات والتسعينات كبيرة في تكوين القيمة المضافة، فقد كانت تحتل المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات، حيث كانت مساهمتها تتجاوز5.9%، ومع بداية الألفية شهدت مساهمة الصناعات الغذائية في القطاع الصناعي ارتفاعا مستمرا، على اعتبار أن أهم المواد الأولية اللازمة لمؤسساته متوفرة بالبلاد، فقد ارتفعت من 2141326 مليون دج سنة 2010 إلى 2854804 سنة 2013 ثم شهدت ارتفاعا قياسيا في السنوات الموالية حيث انتقلت من 3265823 سنة 2014 لتبلغ أقصى قيمها سنتي 2018 و 2019 مسجلة 4334072 و 4447014 مليون دج على التوالي، وهي تمثل أكثر من 45 % من مساهمة القطاع الصناعي عموما في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم31: تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعات الغذائية حسب القطاع القانوني 2011-2019 الوحدة : مليون دج

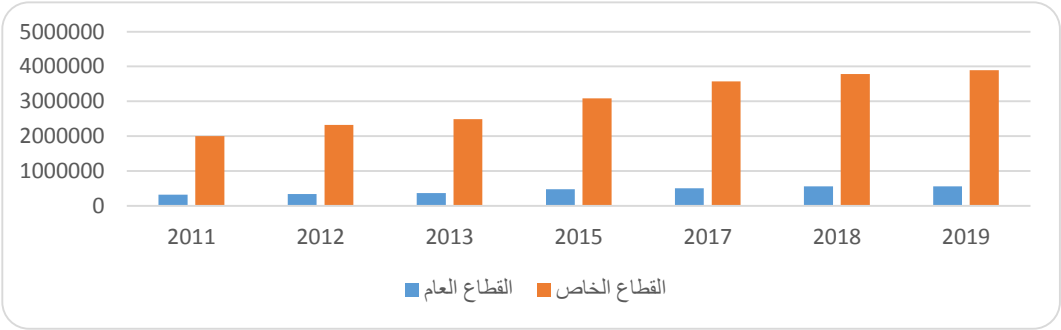

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على إحصائيات ons

شهدت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في مساهمة هذا الفرع في القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي تعتبر النسبة التي وصلت إليها مساهمة الصناعة الغذائية في الجزائر جد مهمة، فإذا أضفنا الوزن المعتبر للزراعة، المورد الأساسي للصناعات الغذائية، سيظهر أن النظام الزراعي-الغذائي، يعتبر أهم قطاع اقتصادي لأنه يعادل قطاع المحروقات من ناحية القيمة المضافة ويتجاوزه من ناحية التشغيل.

شهد إنتاج القطاع العمومي (مؤسسات الصناعات الغذائية العمومية) وتيرة تطور بطيئة في السنوات السبع الأولى، لكن بعد سنة 2015 شهدت القيمة المضافة للقطاع العام زيادة بوتيرة سريعة نسبيا، أما بالنسبة للمؤسسات الخاصة فشهدت زيادة بوتيرة متسارعة جدا طوال سنوات الدراسة وبمعدل ثابت نسبيا لكن سنتي 2015 و2017 سجلتا قفزة نوعية كبيرة فقد شهدت تزايدا كبيرا في القيمة المضافة المحققة 3088211 و3572323 مليون دج، على التوالي وشهدت سنة 2019 أعلى قيمة مضافة للقطاع الخاص في مجال الصناعات الغذائية بـــ 3890253 مليون دج، وتواجه مؤسسات الصناعات الغذائية العمومية صعوبات في التكيف مع المتغيرات الدولية خاصة التكنولوجية منها، فهي لم تواكب التقدم التكنولوجي والأساليب الحديثة في الإنتاج والتعبئة والتغليف وحتى في التوزيع، لغياب المعدات الحديثة من جهة وطبيعة الأسواق الاحتكارية في الجزائر، كما لا ننسى صعوبة التوزيع في ظل غياب القنوات التوزيعية محليا ودوليا؛ وقوانين الاستثمار المتغيرة باستمرار، لكن شهد القطاع الخاص حركية في مختلف فروع النشاط وعلى رأسها مؤسسات الصناعات الغذائية، مقارنة بالقطاع العام الذي يعاني من قدم أدوات الإنتاج والحاجة إلى إعادة تجديدها من خلال استثمار منطقي للآلات الحديثة تتماشى والتطورات التكنولوجية.

❖ مساهمة فرع الصناعات الغذائية في العمالة

تنشط أغلب المؤسسات المنتمية لقطاع الصناعة الغذائية في عمليات التحويل للمنتجات الزراعية وفي عمليات التعبئة والتغليف، حيث تمثل منتجات هذا القطاع 44%من نفقات الخواص الرسمية للعائلات وحوالي 28% من إجمالي الواردات التي ترتكز على خمسة منتجات رئيسية وهي الحبوب، الحليب السكر والزيوت بالإضافة إلى أغذية الحيوانات.[1]

الشكل رقم 32: مساهمة الصناعات الغذائية في العمالة خلال الفترة 2010-2019 **الوحدة: 01عامل**

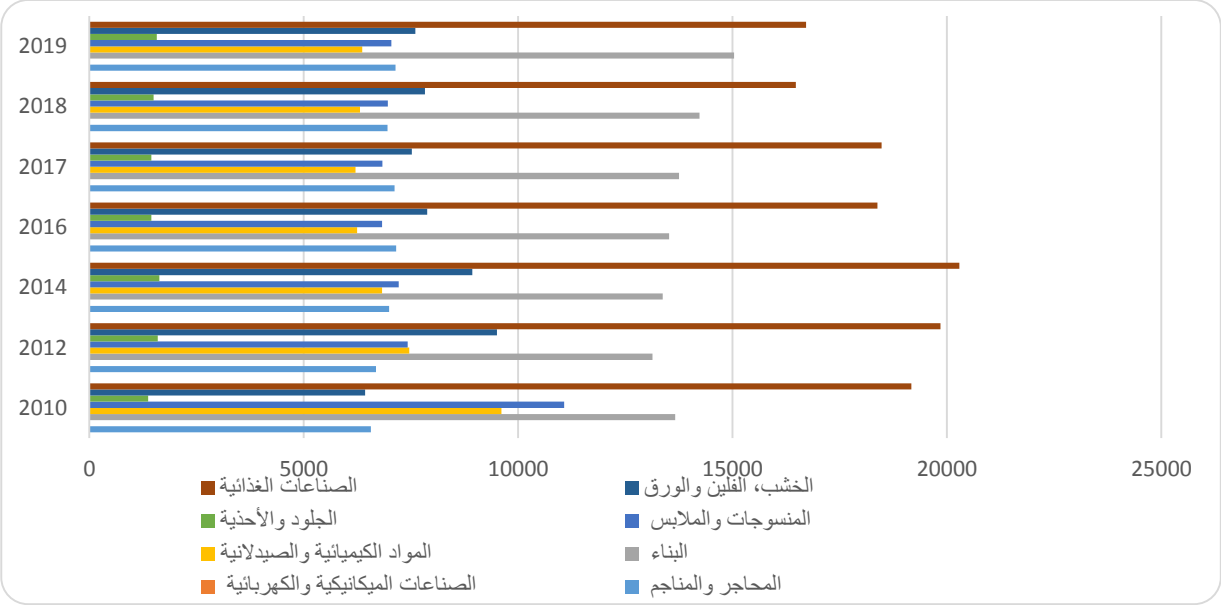

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على بيانات ons

من خلال الشكل السابق تظهر مدى مساهمة الصناعات الغذائية في العمالة فهو يمثل القطاع الأكثر تشغيلا بين كل فروع الإنتاج الصناعي فهو يمثل ما بين 16 إلى 19% من إجمالي اليد العاملة، حيث شهدت سنة 2010 ارتفاعا كبيرا لمساهمة قطاع الصناعات الغذائية في اليد العاملة حيث بلغت 18.84% بعدما كانت في حدود 5 % سنة 2009، ثم واصلت ارتفاعها بوتيرة بطيئة جدا في السنوات الثلاث الموالية، وعادت للانخفاض سنة 2014 إلى حدود 18.52 % وواصلت انخفاضها المستمر لتبلغ أدنى قيمة لها سنة 2019 مسجلة 15.932% وهي أدنى نسبة لها خلال العشرية الأخيرة، هاته النسب تعود بالدرجة الأولى للمؤسسات الخاصة على اعتبار أن المؤسسات العمومية لا تتعدى مساهمتها نسبة 30 % في المجمل.

[1] ميلود زيد الخير: **إشكالية الجودة كمحور لتنافسية مؤسسات الصناعة الغذائية**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008، ص 204.

المطلب الثالث: مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر في ظل التبعية للواردات الغذائية

أمام كل بلد خيارات متنوعة في رسم إستراتيجية الأمن الغذائي[1] حسب إمكانياته الإنتاجية وحاجياته الاستهلاكية وحسب مستوى الفائض أو العجز في موازينها التجارية الزراعية؛ وتبقى ترقية الإنتاج الزراعي من أهم المسارات الواجب انتهاجها لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، وهذا بواسطة أدوات التدخل كتدابير الدعم المحلي للمزارعين، والتدابير التجارية الحدودية أو دعم التصدير...، خاصة في ظل الظروف الحالية.

الفرع الأول: تأثير أزمة كوفيد19 على الأمن الغذائي في الجزائر

إن الدول التي تستورد الغذاء بكثافة بسبب شح الموارد الطبيعية والمعوقات الأخرى التي تواجه الإنتاج المحلي والتي لها هيكل إنتاجي ضعيف، تتأثر بصورة حادة بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية، سواءا من ناحية الكمية –المعروض السلعي–أو من ناحية ارتفاع الأسعار الناتجة عن فاتورة الواردات الضخمة وسياسات الدعم الناتجة عن تدني المستوى المعيشي الذي يكبد ميزانية الدولة مبالغ طائلة.

- **الطلب على الغذاء للأسر ذات الدخل المنخفض (الإنفاق الاستهلاكي):** أشارت دراسة للديوان الوطني للإحصاء أن الإنفاق على الغذاء سنة 2011 قدر بـــ 1.875 مليار دينار جزائري، حيث بلغ قرابة ثلاثة أضعاف إنفاق الأسر الجزائرية على الغذاء سنة 2000، غير أن هاته النسب تختلف حسب طبيعة المنطقة فقد سجلت الزيادة على الإنفاق في المناطق الحضرية أكثر منها في الريفية[2]، ومن أهم انعكاسات أزمة الوباء الحالية ما يلي:

- ✓ انخفاض القوة الشرائية للغذاء لدى الأسر ذات الدخل المنخفض والتي من يمكن أن تتفاقم بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي وما ينتج عنه من خسارة في فرص العمل وبالتالي الدخل[3]؛
- ✓ ازدياد عدد الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بشكل كبير في الأشهر المقبلة إذا لم يتم اتخاذ تدابير محددة لدعم القوة الشرائية للأغذية أو توسيعها بسرعة، لا سيما الفئات الهشة.

---

[1] عرف البنك الدولي الأمن الغذائي أنه: قدرة كل الناس في كل الأوقات على الحصول على الطعام الكافي والذي يضمن لهم حياة صحية نشيطة، ينظر أيضا: وكالة الدراسات الاقتصادية حول الأمن الغذائي العالمي، سبتمبر2012.

[2] O. Bessaoud, J. P. Pellissier, J. P. Rolland, W. Khechimi: **Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie, projet d'appui a l'initiative enpard méditerranée, 2019, P32.**

[3] فيروز بوشويط، عبد الحفيظ عيمر: **انعكاسات تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية على الإنتاج والمتاح للاستهلاك في الوطن خلال الفترة 2000–2017**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد05، العدد 02، 2019، ص 1034.

الفرع الثاني: أبعاد الأمن الغذائي ومؤشراته في الجزائر:

تؤكد توجيهات المؤتمر الدولي الرابع للأمن الغذائي العالمي (2020)أهمية اعتماد كل دولة على منظور متعدد التخصصات للنظم الغذائية؛ وذلك برصد أفضل المحركات البيئية والتغذوية والزراعية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والمؤسسية ورصد تفاعلاتها مع العوامل المحيطة ذات الأثر كالتوسع الحضري، وتغير المناخ، وأبعاد الاقتصاد الأخضر والتقنيات الرقمية المعتمدة على البيانات[1].

سنحاول تلخيص أبعاد الأمن الغذائي وأهم مؤشراته فيما يلي:

الجدول رقم 19: أبعاد الأمن الغذائي وأهم المؤشرات

أبعاد الأمن الغذائي	مؤشرات الأمن الغذائي	
الجوع وانعدام الأمن الغذائي	✓ انتشار نقص التغذية؛ عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية؛ عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل شديد	
وفرة الغذاء	✓ متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، متوسط قيمة إنتاج المواد الغذائية، حصة من إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور، متوسط إمدادات البروتين، متوسط العرض من البروتين من أصل حيواني؛	
الوصول إلى الغذاء	**مؤشرات الوصول الاقتصادية** ✓ الناتج الإجمالي المحلي للفرد (في شراء ما يعادل الطاقة)؛ ✓ مؤشر أسعار المواد الغذائية المحلية؛	**مؤشرات الوصول المادية؛** ✓ نسبة الطرق المرصوفة من إجمالي الطرق؛ ✓ كثافة الطرق؛ ✓ كثافة خطوط السكك الحديدية؛
الاستخدام وجودة الغذاء	✓ النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية؛ ✓ عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية؛ ✓ حصة الإنفاق على الغذاء للفقراء؛ ✓ انتشار عدم كفاية الغذاء؛ ✓ النسبة المئوية للأطفال دون سن 5 سنوات من العمر تتأثر الهزال	✓ النسبة المئوية للأطفال دون سن 5 سنوات من العمر الذين يعانون من التقزم ومن نقص الوزن. ✓ انتشار فقر الدم بين الأطفال دون سن 5 سنوات من العمر ✓ انتشار نقص فيتامين (ألف) في عدد السكان ✓ انتشار نقص اليود ✓ نسبة فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب؛

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على منظمة الزراعة العالمية FAO

❖ **مؤشرات أسعار بعض المواد الغذائية في الجزائر والعالم سنة 2021:**

بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء 134.4 نقاط في نوفمبر 2021، أي بزيادة قدرها 1.6 نقاط (أو 1.2 في المائة) عن مستواه في أكتوبر2021، و28.8 نقاط (أو 27.3 في المائة) عن مستواه في نوفمبر 2020، وكانت هذه الزيادة الأخيرة هي الزيادة الشهرية الرابعة على التوالي في قيمة

[1]Ali Daoudi, Amel Bouzid : **la sécurité alimentaire de l'Algérie a l'épreuve de la pandémie de la covid-19**, Les Cahiers du Cread, Vol 36, n° 03 , 2020 , p p 195,197.

مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء، ما يضع المؤشر عند أعلى مستوى له منذ 2011 وجاءت مؤشرات بعض أسعار المواد الغذائية كالتالي[1]:

- ✓ **الحبوب:** بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب 141.5 نقاط في نوفمبر2021 أي بزيادة قدرها 4.3 نقاط (أو 3.1 في المائة) عن مستواه في شهر أكتوبر من نفس السنة، و26.6 نقاط (أو 23.2 في المائة) عن مستواه في نوفمبر 2020، وتواصل ارتفاع الأسعار الدولية للشعير جراء قلّة الإمدادات والآثار غير المباشرة الناجمة عن أسواق القمح، وارتفعت أسعار تصدير الذرة ارتفاعاً طفيفاً في نوفمبر/تشرين الثاني، مدعومة بالوتيرة القوية للمبيعات من الأرجنتين والبرازيل وأوكرانيا، في حين أدّى ضغط العرض الموسمي إلى الحد من أسعار صادرات الولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ **الزيوت:** بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الزيوت النباتية 184.6 نقاط في نوفمبره2021، أي بانخفاض هامشي (بلغ 0.3 نقاط أو 0.2 في المائة) عن المستوى القياسي المرتفع الذي سجّله في أكتوبر 2021. وقد دلّ الانخفاض الطفيف على الأسعار المنخفضة نوعاً ما لزيت الصويا وزيت بذور اللفت، بينما ظلت أسعار زيت النخيل من دون أيّ تغيير يذكر، بينما حافظت الأسعار الدولية لزيوت النخيل على ثباتها في نوفمبر/تشرين الثاني، حيث تم تعويض الانخفاض الحاصل من خلال الدعم الناجم عن توقعات حدوث انكماش في الإنتاج في الدول المنتجة الكبرى، أما بالنسبة إلى زيت الصويا وزيت بذور اللفت، فقد تراجعت أسعارهما العالمية بشكل معتدل، حيث أدى تقنين الطلب إلى إيقاف ارتفاع أسعارهما، بينما أثرت الأسعار المنخفضة للزيوت الخام هي أيضاً على انخفاض أسعار الزيوت النباتية.
- ✓ **منتجات الحليب ومشتقاته: سجل المؤشر** 125.5 نقاط في نوفمبر2021، أي بزيادة قدرها 4.1 نقطة (أو 3.4 في المائة) عن مستواه في أكتوبر 2021 و20.2 نقطة (أو 19.1 في المائة) عن مستواه في أكتوبر 2020. هذا وارتفعت الأسعار الدولية للزبدة ومساحيق الحليب ارتفاعاً حاداً للشهر الثالث على التوالي مدفوعةً بمحدودية الصادرات العالمية وبنفاد المخزونات، إثر تراجع عمليات التسليم في عدد من البلدان الرئيسية المنتجة للحليب في أوروبا الغربية، بالتزامن مع انخفاض الإنتاج عما كان متوقعاً في

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، متاح على الرابط:، تاريخ الاطلاع: 2021-03-10، 40: 16
https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar/

اسبانيا واستمر الطلب العالمي القوي على الاستيراد وسط مساعي المشترين إلى ضمان إمدادات فورية، الأمر الذي أضاف مزيداً من الضغط المؤدي إلى تصاعد الأسعار، وارتفعت أسعار الأجبان ارتفاعاً طفيفاً بما يعكس زيادة الطلب وتأخر عمليات الشحن الذي أعاق المبيعات من جانب الموردين العالميين.

أما في الجزائر فقد سجل الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية انخفاضاً بنسبة 2.1% في نوفمبر 2019، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المنتجات الزراعية بـــ -4.2%، حيث سجلت الرقم القياسي للأسعار بالنسبة للفواكه (-8.2%) والخضروات (-15.5%) واللحوم البيضاء (-7.1%) والبطاطا -2.1% مقارنةً بـــنفس الفترة من سنة 2018، بينما سجلت أسعار المنتجات الغذائية الصناعية ارتفاعا طفيفا بنسبة 0.1%، في نوفمبر 2019 مقارنة بشهر نوفمبر 2018، وكان التغيير في أسعار المواد الغذائية2.5 - %، مع -5.0% للمنتجات الزراعية الطازجة و+ 0.1% للمنتجات الغذائية الصناعية[1].

❖ **مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر لسنة 2020 والتبعية الغذائية:**

بذلت الدولة الجزائرية جهوداً كبيرة لإتاحة الغذاء للجميع، وارتفع **مؤشر الجوع** من 15.6 في عام 2000 إلى 10.3 في عام 2019، وهذه النتيجة تضع الجزائر في المرتبة 47 في العالم من إجمالي 117 دولة، متقدمة على مصر (المرتبة 61) وخلف تونس (المرتبة 24) والمغرب (المرتبة 42).

- سجل مؤشر **نقص التغذية** نسبة 3.9% في عام 2017 مقابل 8% في عام 2007 (منظمة الأغذية والزراعة، 2017)، وهي لا تزال أقل من المعدلات المسجلة في بلدان شمال إفريقيا (4.3%)، وأقل بكثير من المتوسط العالمي (10.7%)، تظل الحقيقة أن 1.8 مليون شخص ما زالوا يشكلون عدداً كبيراً رغم أن مؤشر نقص التغذية يبدو معتدلاً

- حلت الجزائر في المرتبة 58 من أصل 113 دولة برصيد 61.8 نقطة، في مؤشر **الأمن الغذائي** لسنة 2020 الذي أصدرته مجلة "إيكونوميست" البريطانية حديثا ويتم ترتيب الدول، بالنظر إلى أربعة عوامل (القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، ومدى توافره وجودته والموارد الطبيعية المساعدة على الحصول عليه).

- تبين المؤشرات الدولية تسحن الأمن الغذائي إلى في الجزائر -مقارنة بالستينيات وسنوات الألفية الجديدة بشكل ملحوظ من الناحيتين الكمية والنوعية، حيث تضاعفت **حصة الفرد من الغذاء** -معبراً عنها بالسعرات الحرارية - لتصل إلى (3112 سعرة حرارية) في عام 2011، وتحسنت -من الناحية النوعية- **الحصص**

[1] **indice des prix a la consommation**: ONS , n 288, décembre 2019, Alger.

الإجمالية للبروتين (من 77 إلى 92غرام / الفرد / يوم بين 2002 و2017) وبصفة أخص **سجل البروتين الحيواني** بعض التقدم (من 19 إلى 25 غرام /الفرد/ يوم بين 2002/2000 و2017)، إلا أنه ورغم هذا التقدم يبقى أقل بكثير مقارنة ببعض دول الجوار (اسبانيا يصل 65.2 غرام / الفرد / يوم)).

- يشير **مؤشر الجوع العالمي** Global huger Index لسنة 2020 أن الجزائر تحتل المرتبة 46 فيما بين 107 دولة عالميا؛ محققة نتيجة 9.0 نقاط، وذلك ما يصنف الجزائر ضمن الدول في الشريحة الأولى التي لديها مستوى جوع منخفض جدا (هذا المؤشر مكون من مؤشرات فرعية تقيس نقص التغذية والوضع الغذائي للسكان ككل ومؤشرات تعكس الحالة التغذوية عند الأطفال؛ هزال، تقزم ووفيات الأطفال).

- يبين **مؤشر الأمن الغذائي العالمي** لسنة 2020 (Global Food Security Index Food Security) أن المؤشر العام للأمن الغذائي الخاص بالجزائر انخفض سنة 2020 بنقطة واحدة مقارنة بسنة (2019) ليبلغ 8,61 نقطة، متراجعاً برتبة واحدة في الترتيب العالمي كذلك (الرتبة 58 من أصل 113 دولة) لكن سجل تحسناً مقارنةً بسنة 2012 من ناحية المؤشر بـــ 11 نقطة ومن ناحية الترتيب (بـــ 18 رتبة)[1].

ولكن هذا التحسن في المؤشر العام لسنة 2020 كان نتيجة للتقدم المسجل في مؤشرين فرعيين؛ وهما **مؤشر القدرة على تحمل التكاليف** (78, 7 نقطة)مسجلا تحسنا في الترتيب بـــ 26 مرتبة (44 عالميا) مقارنة بسنة 2012، **ومؤشر الموارد الطبيعية والمرونة** (42 نقطة)ورغم هذا التحسن في المؤشر والتقدم بثلاث درجات في الترتيب العالمي مقارنة بسنة 2012، يبقى مستواه ضعيفا عالميا (الرتبة 92).

- ✓فيما سجل كل من **مؤشر توافر الغذاء** تراجعا مقارنة بسنة 2012 بـــ (-3, 7 نقطة) لتستقر سنة 2020 في 55، 7 نقطة وتراجعا بعشر مراتب (الرتبة 66)، ومؤشر الجودة والسلامة تراجعا كذلك بـــ 62 نقطة و6 مراتب مقارنة بسنة 2012 (الرتبة 66 سنة 2020)[2].

تمثل هذه المؤشرات الوضعية الحقيقية لاستدامة أمننا الغذائي، الذي لا يزال يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية وديمغرافية، وتحدي الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين أمام أهمية النفقات الغذائية في ميزانية العائلة الجزائرية، وتحدي تلبية احتياجات الفئات الهشة، وتحدي توفير القدرات التمويلية للدولة لهذا النهج

[1] متاح على الرابط التالي: تاريخ الاطلاع: 2021-03-10، 40: 16
https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/Country/Details#Algeria

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، متاح على الرابط: تاريخ الاطلاع: 2021/03/14، سا 16.30.
/https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar

على مستوى الميزانية العامة للدولة، والعملة الصعبة لتغطية الواردات الغذائية، وتحدي انقطاع أو تذبذب الإمدادات الغذائية في الأسواق الدولية والتغيرات غير المتوقعة في مستويات الأسعار في فترات الأزمات، ويزيدها تعقيدا تحدي الحفاظ على الموارد الطبيعية في ظل التغير المناخي الذي لم يستثن منطقة في العالم وما يفرضه من معالجة عميقة لقضايا إدارة الموارد المائية والأراضي الفلاحية.

إن مساحة تدخل الدولة في طرفي معادلة الأمن الغذائي –العرض والطلب–طيلة العقود الماضية؛ كانت وراء التبعية التي يعرفها اليوم نظامنا الغذائي اليوم، تبعية مزدوجة؛ تبعية للخارج لتوفير الإمدادات الغذائية والمدخلات الزراعية من جهة، وتبعية للخزينة العمومية عبر سياسات الدعم لضمان مستويات دنيا من أسعار السلع الأساسية عبر الدعم المباشر أو غير المباشر.

الفرع الثالث: الميزان التجاري الغذائي والتبعية الغذائية خلال الفترة 2000–2020

لا يمكن فصل الأمن الغذائي عن التنمية الاقتصادية الشاملة للبلد، فهو ليس نتيجة أداء القطاع الزراعي وحده، لأنه مهما كانت الجهود المبذولة، فلن يكون البلد مكتفيًا ذاتيًا على جميع المنتجات الغذائية، ومن المهم أيضًا دمج أبعاد "الأسواق العالمية" للمنتجات الزراعية والحبوب وتمويلها.

الجدول رقم 20: نسبة المواد الغذائية من الصادرات والواردات الإجمالية خلال الفترة 2000–2019

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
صادرات المواد الغذائية (% من صادرات السلع)	0.16346	0.14861	0.231638	0.20959	0.19362	0.153083	0.1605	0.163	0.1603	0.2573
واردات المواد الغذائية (% من واردات السلع)	28.1685	26.1362	25.08335	22.4215	21.9134	19.32754	19.206	19.83	21.425	16.339
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
صادرات المواد الغذائية (% من صادرات السلع)	0.5606	0.48843	0.4451	0.6143	0.54	0.6819	1.103	1.001	0.9072	1.14
واردات المواد الغذائية (% من واردات السلع)	16.301	22.7921	19.849	19.062	20.1	19.315	19.03	20.23	16.87	17.23

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي.

هناك بعض التطور الطفيف في نسبة الصادرات الغذائية من إجمالي الصادرات فقد انتقلت من 0.16 % إلى 0.23 % سنة 2002 لكنها عادت للتراجع بنسب طفيفة جدا طول الفترة 2004–2008 حيث شكلت نسبة 0.1605% كأقصى قيمة لها سنة 2006، لكن بعد ذلك شهدت تحسنا ملحوظا مشكلة ما نسبته 0.6819% و1.103 % سنتي 2016 و2017 على التوالي بينما سجلت 0.9072% و1.14 % سنتي 2018 و2019 رغم ما يظهر من نسب ضعيفة لكن هناك تحسن ملحوظ في صادرات الجزائر من المواد الغذائية.

أما الواردات فهي تمثل نسبة كبيرة من إجمالي واردات الجزائر فرغم أنها انخفضت بنسبة كبيرة فبعدما كانت تمثل 28 % سنة 2000 أصبحت تمثل ما نسبته 17.23% سنة 2019 وهذا دليل على تغطية الصادرات

الجزائرية لجزء من الاحتياجات الغذائية، أما من جهة الواردات الغذائية في الجزائر كقيمة نلاحظ أنها ارتفعت قيمة بشكل كبير من 2.577 مليار دولار سنة 2000 إلى9.314 مليار دولار سنة2015، أي بزيادة قدرها 6.737 مليار دولار للفترة، وبمتوسط زيادة 421.062 مليون دولار سنويا وترجع هذه الأرقام بصفة أولى إلى فاتورة واردات الغذاء المرتفعة جدا.

وحققت الجزائر في 2019 اكتفاء ذاتيا من القمح الصلب (القاسي) بإنتاج مليوني طن، غير أن إنتاجها من القمح اللين لا يزال ضعيفا وهي المادة المستهلكة كثيرا في الجزائر، حيث تستورد الجزائر سنويا نحو 7 ملايين طن من الحبوب منها القمح بنوعيه، غير أن الجزائر أنتجت فقط 2.8 مليون طن من الحبوب في 2019 أغلبها من القمح الصلب.

واستطاعت الجزائر تحقيق الاكتفاء الذاتي في الخضر والفواكه وحققت فائضا في منتجات معينة على غرار مادة الثوم، وقامت بتصديره إلى أوروبا في 2019.

بمناسبة التحضير لموسم الحصاد 2020-2021 شددت السلطات العليا في البلاد على ضرورة مراجعة خريطة زراعة الحبوب، بالخصوص القمح الصلب وفق الخصائص التقنية والجغرافية والاقتصادية لكل منطقة، وإعداد تصور شامل وواقعي لإحداث "ثورة" حقيقية في مجال إنتاج الحبوب والبذور[1].

وتتوقع السلطات تراجع إنتاج الحبوب لموسم الحصاد 2020-2021 بسبب شح الأمطار، بحسب ما كشف عنه المدير العام للمعهد التقني للزراعات الواسعة (حكومي)، وقال إن الإنتاج سيكون أقل مما تحقق في الموسم الماضي والذي بلغ 3.9 مليون طن.

من الجدول السابق تتضح التبعية الغذائية التي تتميز بها الجزائر حيث أن فاتورة الواردات الغذائية تمثل عموما نسبة عالية من إجمالي الواردات وهي متزايدة باستمرار فبعد ما كانت في حدود 28.16848% شهدت تراجعا في السنوات اللاحقة وهذا راجع لتغطية الصادرات لجزء من الاستهلاك الوطني لكنه لا يعني بالضرورة تطور الإنتاج فهاته السنوات شهدت انخفاضا نسبيا في صادرات المحروقات ومشتقاتها، لكن الملاحظ أن نسبة الصادرات ضعيفة نوعا ما.

من جهة أخرى نلاحظ ارتباط فرع الصناعات الغذائية بالأسواق الدولية في استيراد المعدات ومدخلات الإنتاج ومدخلات القطاع الزراعي عموما، وتتسم هذه المنتجات بارتفاع معدل النفاذ أو الاختراق

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، تصريح لرئيس الجمهورية، متاح على الرابط: تاريخ الاطلاع: 2021/05/30، سا " 16:55
https://www.aps.dz/ar/economie/107459-2021-05-30-18-21

taux de pénétration الذي يشير إلى الحصة المئوية للواردات في تغطية الطلب المحلي خلال الفترة 2011 و2016، حيث مثل معدل الاختراق لمنتجات الصناعات الغذائية 31.1 % (31.1 % من الطلب المحلي من المنتجات الغذائية يتم تلبيتها عن طريق المنتجات الغذائية المستوردة) وهو معدل متوسط نوعا ما مقارنة ببعض الصناعات الأخرى مثل المنتجات المعدنية، حيث إن تبعية فرع الصناعات الغذائية إلى الأسواق الدولية لتوفير مدخلات الإنتاج والمواد الأولية دليل على عمق تبعية وارتباط الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر بالأسواق الدولية.

الجدول رقم 21: فجوة الغذاء في الجزائر خلال الفترة 2013-2019 **الوحدة: مليار دينار**

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
واردات المواد الغذائية	9013	10550	8946	7855	8069	8199	7694
صادرات المواد الغذائية	404	323	238	326	350	373	400
الفجوة الغذائية	8609-	10227-	8708-	7529-	7719-	7826-	7294-

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الاحصائيات السابقة

من أجل الوصول للأمن الغذائي على المستوى المحلي يجب تحقيق هدفين مهمين أولهما الاكتفاء أي تلبية الحاجات الغذائية قدر الإمكان عن طريق الإمدادات المحلية وتقليل الاعتماد على الاستيراد أما الثاني فهو مزيج بين الاستيراد والإنتاج المحلي لكن بشرط اللجوء إلى الأسواق الدولية للضرورة القصوى، فلا توجد دولة في العالم لا تستورد، إذ ليس بالضرورة تحقيق المتطلبات الغذائية لأفراد المجتمع عن طريق الإنتاج المحلي فقط (اكتفاء ذاتي) مع إمكانية توافر جزء منها من باستخدام الحصيلة النقدية للموارد الإنتاجية المصدرة في استيراد السلع الغذائية التي لا يتسم إنتاجها بالميزة النسبية، وبذلك يمكن تعظيم حجم الإمدادات الغذائية وليس الناتج الزراعي المحلي فقط، وهي بذلك تعتمد على تكاليف الفرصة البديلة.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لشعبتي الحبوب والحليب على ضوء مقاربة السلسلة العالمية للقيمة

غياب تقاسم القيمة في القطاعات في شكله الكمي له أهميته في تقدير التكاليف والأسعار على الروابط المختلفة للقطاع، حيث تسمح بالكشف عن تكوين الأرصدة الوسيطية كالهامش التجاري، القيمة المضافة... في حين لا تزال المناقشات قائمة في الدوائر السياسية والمهنية عندما يتعلق الأمر بقياس الأداء، حيث يمكن ربط هذا العمل بإدارة سلسلة التوريد والذي يقع ضمن علوم الإدارة (بيمون، 1998)، ومن الدروس المستفادة من هذا الاتجاه تسليط الضوء على الأهمية المتزايدة للخدمات اللوجستية في تشغيل القطاعات، خاصة مع

الرؤى المؤسساتية الجديدة، وهذا الاتجاه ممثل بشكل جيد في البرازيل، البلد الذي شهد فيه المجمع الصناعي الزراعي تطوراً ملحوظاً خلال العشرين سنة الماضية[1] .

أما فيما يتعلق بالتقدير الكمي، هناك أداة لتقييم تدفقات المنتجات وتقدير إنتاج القطاع في معادلات المواد الخام أو في محتوى الطاقة (السعرات الحرارية) والمغذيات (البروتينات، الدهون، الكربوهيدرات) أو جداول موازنة الأغذية لمنظمة الأغذية والزراعة، ويمكن الوصول إليها من قاعدة بيانات Fao stat وتتمثل هذه التوازنات، من خلال المنتج الزراعي الأساسي، التوازن بين الوظائف المتكونة من الإنتاج الوطني والواردات؛ والموارد للزراعة (البذور)، والحيوانات (الأعلاف) والاستخدامات الصناعية والبشرية وكذلك للتصدير. لذلك فإن هذه الأداة خاصة بتحليل سلسلة الأغذية الزراعية العالمية، وهي مهمة لوصف فروع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر في دراستنا التجريبية للفترة 2000-2021.

سنحاول في هذا المبحث إسقاط ما تم تناوله في الإطار النظري على حالة أهم فروع الزراعة والصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر.

المطلب الأول: شعبة الحبوب

سنتناول في هذا المطلب بالتحليل شعبة الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

الفرع الأول: البعد الدولي للحبوب ومشتقاتها

يهدف نهج سلسلة القيمة في الزراعة إلى السيطرة على إنتاج وتقييم المنتجات الزراعية في القطاعات الاستراتيجيات المختارة، حيث أن الإنتاجية الزراعية في كثير من الأحيان تعوقها الاختلالات المرتبطة بتمويل الجهات الفاعلة، توريد المدخلات وصعوبة الوصول إلى التكنولوجيا والخدمات الكافية.

وتظهر التجارب الدولية أن إنشاء سلسلة قيمة لكل منتج زراعي يعتبر بعدا استراتيجياً ذو أهمية كبيرة؛ حيث من شأنه أن يقلل بشكل كبير الاختلالات الهيكلية الحاصلة، وسيسمح للفاعلين في جميع الروابط في السلسلة بالتحسن والاستفادة من عملهم، وبالتالي المساهمة في الحد من الفقر والتنمية الاقتصادية في البلاد.

[1]Abdelhamid Bencharif et Jean-Louis Rastoin, **Concepts et Méthodes de l'Analyse de Filières Agroalimentaires** : Application par la Chaîne Globale de Valeur au cas des Blés en Algérie, 2007, p p 4,5.

❖ **الإنتاج العالمي للحبوب وأهم الدول الفاعلة:**

على الرغم من أن إنتاج الحبوب الرئيسية آخذ في الارتفاع خلال سنة 2020، فقد انخفضت مخزونات الحبوب العالمية بسبب استمرار إزالة مخزون الذرة في الصين، بينما انتعشت محاصيل القمح والشعير في الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية وأوكرانيا بعد أن كانت أقل وفرة في عام 2018، وزاد إنتاج الذرة، لا سيما في البرازيل وروسيا الاتحادية، و كان المحصول سيئًا جدًا في عام 2019 في أستراليا بسبب الجفاف.

كما انخفض إنتاج الأرز العالمي بشكل طفيف بعد أن وصل إلى أعلى مستوى تاريخي له في عام 2018 .وفي عام 2019 كانت أسعار الحبوب الدولية بشكل عام أقل قليلاً من تلك المسجلة في عام 2018 وفي بداية عام 2020، تأثرت بشكل طفيف فقط بجائحةCOVID-19، بينما انخفض إنتاج فول الصويا العالمي في عام 2019 بسبب الانخفاض الكبير في المساحات المزروعة في الولايات المتحدة، والذي كان مرتبطًا بكل من حالة عدم اليقين في السوق والفيضانات الواسعة النطاق التي ضربت منطقة الغرب الأوسط في الولايات المتحدة خلال موسم الزراعة، تم تعويض هذا الانخفاض جزئيًا فقط من خلال الحصاد القياسي في أمريكا الجنوبية.

الشكل رقم 33: السوق العالمية للحبوب خلال الفترة 2011-2021 **الوحدة: مليون طن**

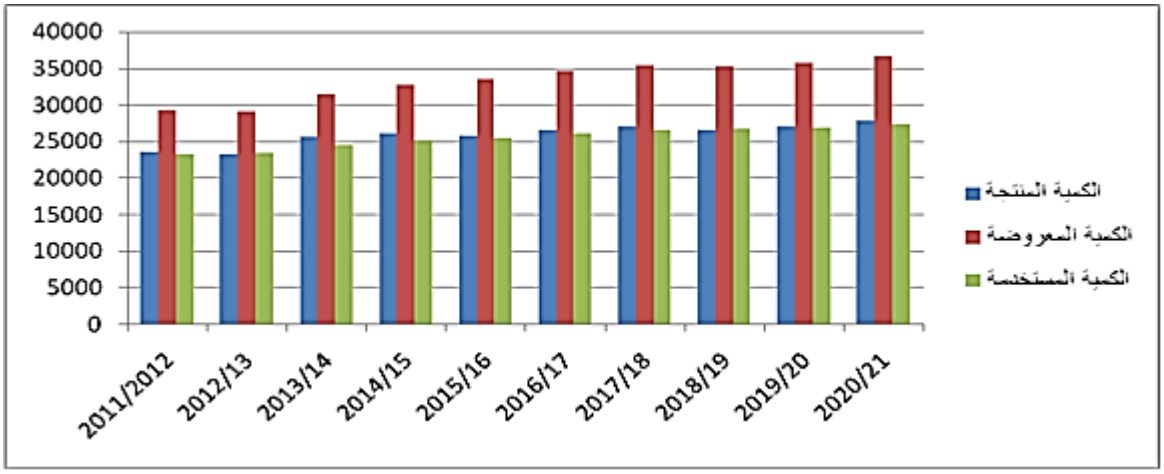

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات **TRADE MAP**[1]

[1] هي الأداة الأهم لمراقبة وتحليل الأسواق وهي الأفضل والأدق من حيث المعلومات لأنه تابعة لجهة دولية رسمية تقوم دول العالم بمدها بكل المعلومات، وهو موقع تابع لمركز التجارة العالمي (ITC) يوفر معلومات في مجال التجارة الدولية مثل نوع وحجم وقيمة الصادرات والواردات والمنتجات وكذلك الخدمات لأي دولة في العالم، وكذلك يعطي مؤشرات من حيث ارتفاع معدلات التجارة لأي دولة في العالم متاح على الرابط :https://www.trademap.org

ارتفع إنتاج إجمالي الحبوب العالمية (القمح والحبوب الخشنة) في 21/2020 بمقدار 48 مليون طن سنوياً، ليصل إلى ذروة جديدة تبلغ 2225 مليوناً، ومن المتوقع أن يرتفع إجمالي الاستهلاك بمقدار 39 مليون طن ليصل إلى 2218 مليوناً، مع تحقيق معظم المكاسب في العلف والاستخدامات الصناعية للذرة وارتفعت الأسهم العالمية في نهاية عام 21/2020، لتصل إلى 625 مليون طن، ولكن بالنظر إلى الزيادة المتوقعة في الطلب فإن نسبة المخزونات العالمية إلى الاستخدام ستنخفض قليلاً على أساس سنوي، ويرتبط هذا بشكل أساسي بالانخفاض الرابع على التوالي في مخزونات الذرة العالمية، ويرتبط هذا في الغالب بانكماش مستمر في الصين، ومن المتوقع أن تتوسع المخزونات العالمية النهائية للحبوب الأخرى، بما في ذلك مخزونات القمح عند أعلى مستوياتها على الإطلاق، مع حدوث زيادة طفيفة في إجمالي تجارة الحبوب إلى ذروة جديدة، بما في ذلك الارتفاع السنوي الثاني عشر على التوالي في شحنات الذرة.

من المتوقع أن ينمو إنتاج الحبوب العالمي بنسبة 1.2% سنوياً بين فترة الأساس و2028، لتصل إلى 3053 طن متري في عام 2028؛ مع الكثير من النمو بسبب المكاسب في الغلة خلال فترة التوقعات من المتوقع أن يزداد المتوسط العالمي لإنتاج الحبوب بنسبة 1.1% سنوياً (أبطأ من 1.9% في العقد السابق)، مدفوعاً بالتقدم في التكنولوجيا الحيوية، والتغيرات الهيكلية نحو المزارع الكبيرة، والتحسن

الشكل رقم 34 : توافر الحبوب في العالم خلال الفترة 2011-2021 **الوحدة: مليون طن**

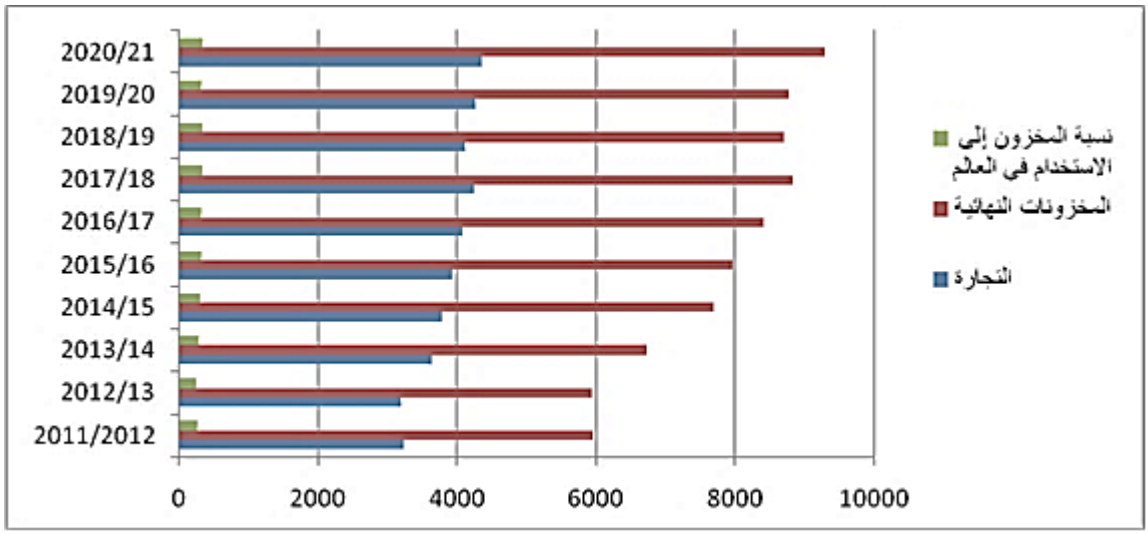

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على إحصائيات TRADE MAP

مع الانخفاض الكبير في الإنتاج الذي أدى إلى انخفاض إجمالي التوافر، تقلصت احتياطيات فول الصويا العالمية في 2020/2019 بنحو ربع سنوي، إلى 47 مليون طن، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض

في المصدرين الرئيسيين، ومن المتوقع أن تؤدي الشحنات الأكبر إلى الصين والأسواق الأخرى إلى دفع التجارة العالمية إلى مستوى قياسي بلغ 158 مليون طن، بزيادة قدرها 4% على أساس سنوي، ارتفع الناتج العالمي لعام 2021/2020 بنسبة 8% على أساس سنوي، وذلك نتيجة للانتعاش في الولايات المتحدة، إلى جانب احتمالية حدوث نتائج أكبر في البرازيل والأرجنتين، مع نمو إجمالي الاستخدام بنسبة 3%، إلى مستوى قياسي، وقد تصل التجارة إلى مستوى مرتفع جديد، بسبب زيادة الطلب من المشترين في آسيا.

الشكل رقم 35: الإنتاج العالمي للقمح خلال الفترة 2011-2021 الوحدة: مليون طن

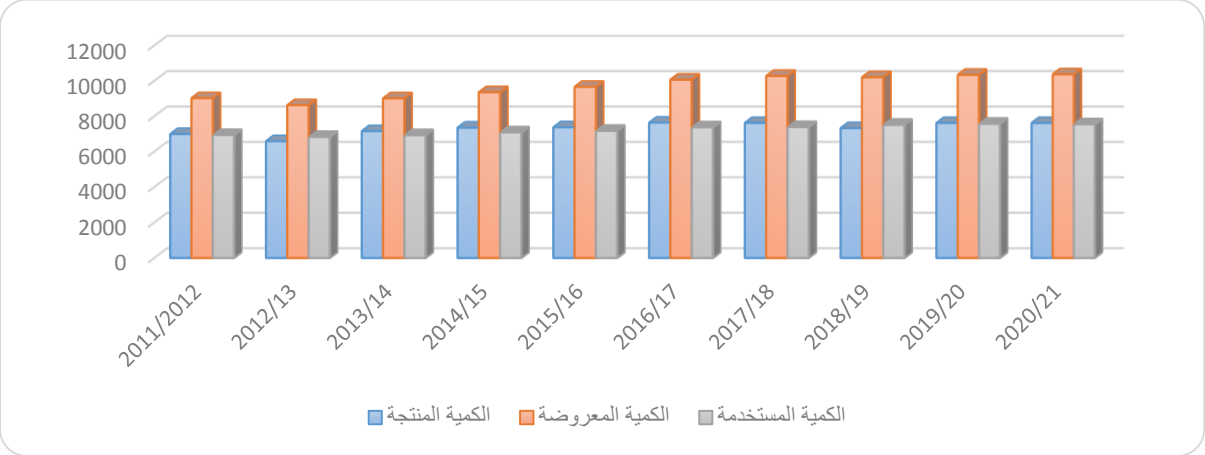

المصدر: من إعداد الباحث بناء بيانات **TRADE MAP**

من خلال الشكل السابق يتضح الإنتاج الحالي يغطي تقريبا كل احتياجات العالم من القمح أي أن كمية الإنتاج تقريبا تستخدم مباشرة، وتم اللجوء إلى مخزون السنوات الماضية من أجل تلبية الطلب على القمح خاصة ابتداء من سنة 2016 التي شهدت طلبا عالميا متزايدا على القمح، هناك وفرة في القمح فالكميات الفائضة المعروضة تغطي الطلب المتزايد بمرة ونصف تقريبا.

الشكل رقم 36: مخزون القمح في العالم خلال الفترة 2011-2021 مليون طن

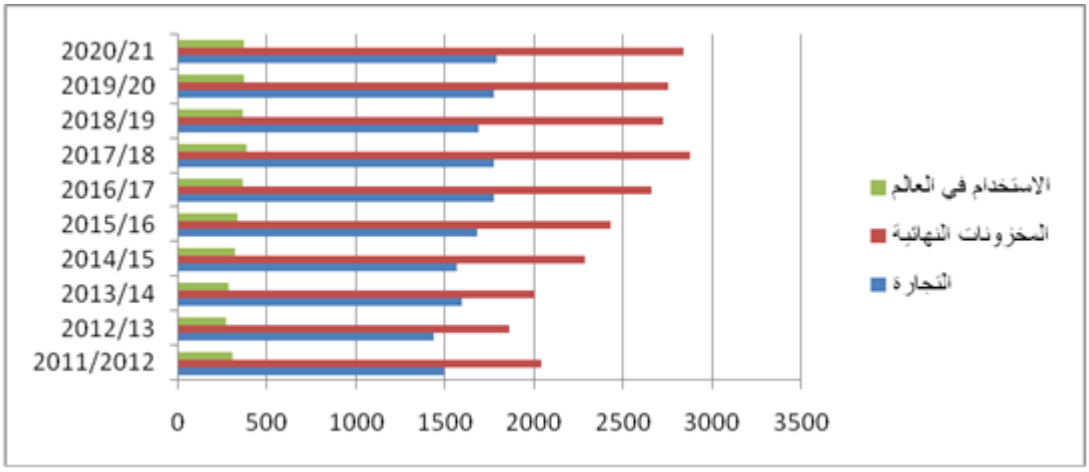

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على إحصائيات TRADE MAP

من خلال الشكل السابق يتضح الوفرة الكبيرة في مادة القمح فالكميات المستخدمة لا تتعدى 36 % مما هو متاح أي أن الدول المصدرة لمادة القمح حققت اكتفاءها الذاتي، فالجزء الموجه للتجارة كبيرة جدا ورغم ذلك لا يزال هناك مخزون بكميات ضخمة.

الشكل رقم 37: تطور إنتاج الأرز في العالم للفترة 2011-2021 الوحدة: ألف طن

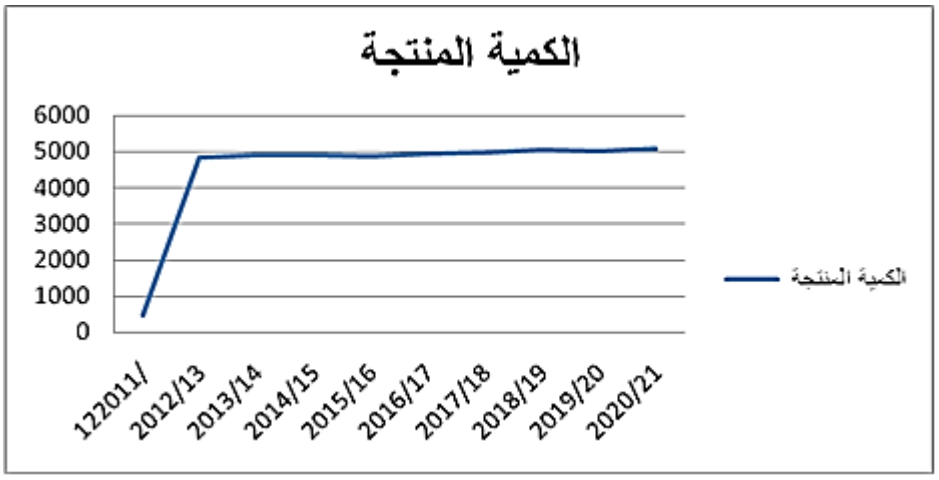

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على إحصائيات TRADE MAP

انخفض إنتاج الأرز العالمي في 2020 بشكل طفيف على أساس سنوي، حيث فاقت المحاصيل الأصغر في المنتجين الرئيسيين، لاسيما في الصين وتايلاند والولايات المتحدة المكاسب في أماكن أخرى يُنظر إلى الاستيعاب العالمي في ذروة جديدة حيث يرفع النمو السكاني الاحتياجات الغذائية في آسيا وأفريقيا. ومن المتوقع أن يؤدي التراكم في الصين والمصدرين الرئيسيين إلى رفع المخزونات إلى مستوى مرتفع جديد، يُنظر إلى الأسعار الدولية الثابتة على أنها تشجع المزارعين على زراعة المزيد من الأرز في

2022، مع احتمال وصول الإنتاج العالمي إلى مستوى قياسي، وبالتالي ارتفاع اجمالي الاستخدام والمخزون النهائي، ومن المتوقع أن تتوسع التجارة مبدئياً بنسبة 5% على أساس سنوي، على الرغم من بقائها دون المستويات المرتفعة السابقة.

الشكل رقم 38: الاستهلاك العالمي للأرز خلال الفترة 2012-2021

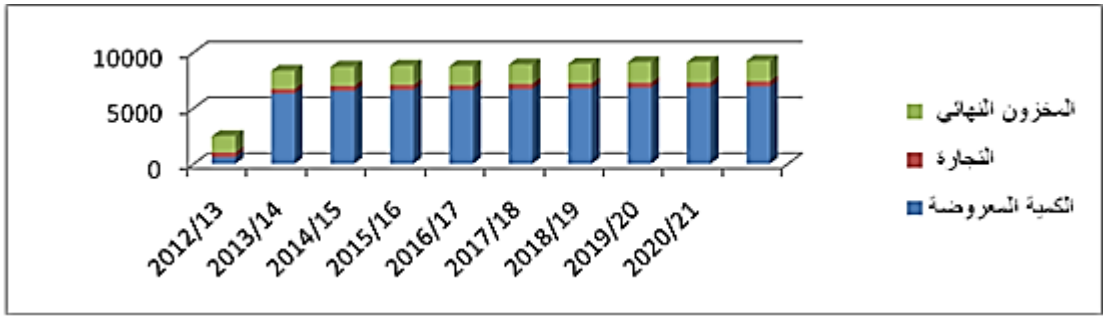

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات TRADE MAP

ومن المتوقع أن ينمو إنتاج الأرز العالمي بمقدار 65 مليون طن ليصل إلى 578 مليون طن في عام 2028، بينما من المتوقع أن يزداد الإنتاج في البلدان المتقدمة بشكل هامشي (+1 مليون طن)، الإنتاج في البلدان النامية من المتوقع أن تكون قوية نسبياً، حيث تزيد 64 مليون طن. آسيا من المتوقع أن يساهم في غالبية الإنتاج العالمي الإضافي، وهو ما يمثل56 مليون طن من الزيادة خلال فترة التوقعات، ومن المتوقع أن أعلى نمو في الهند ثاني أكبر منتج للأرز في العالم (+21 مليون طن)، تليها دول البلدان الآسيوية أقل نمواً (+11 مليون طن)، إندونيسيا (+7.6 مليون طن)، الصين وفيتنام (+4 مليون طن لكل منهما)، وتايلاند.

هيكل منتجات الحبوب في العالم:

الجدول رقم 22 : هيكل منتجات الحبوب حول العالم في الفترة 2012-2020 **الوحدة: ألف دولار أمريكي**

المنتج السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حنطة (قمح)	955 882 48	21 095 49	84 808 47	63 719 38	39 513 36	740 050 39	483 213 41	992 973 39	44915803
ذرة .	300 829 35	339 338 35	120 969 32	790 709 28	072 387 29	596 335 30	842 908 33	524 576 35	36594888
أرز.	562 098 24	153 718 25	981 453 26	384 241 23	619 829 20	044 716 24	706 282 26	449 103 23	25575276
شعير .	853 888 7	504 697 8	959 848 7	349 787 7	761 185 6	181 976 6	580 708 7	322 710 6	7411304
حنطة سوداء	781 784	199 033 1	856 248 1	985 073 1	883 878	573 895	571 927	852 014 1	1723111
حبوب السرغوم	469 334 1	140 558 1	332 ،237 ،2	928 ،156 ،3	640 ،796 ،1	304 505 1	471 228 1	457 843	1194913
شوفان .	347 811	466 738	840 852	741 740	895 640	654 637	651 728	644 788	915972
شيلم (جاودار).	624 420	664 507	266 397	926 260	059 192	924 200	736 338	830 314	451308

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على قاعدة بيانات TRADE MAP

الشكل رقم 39: هيكل منتجات الحبوب في العالم خلال الفترة 2012-2020

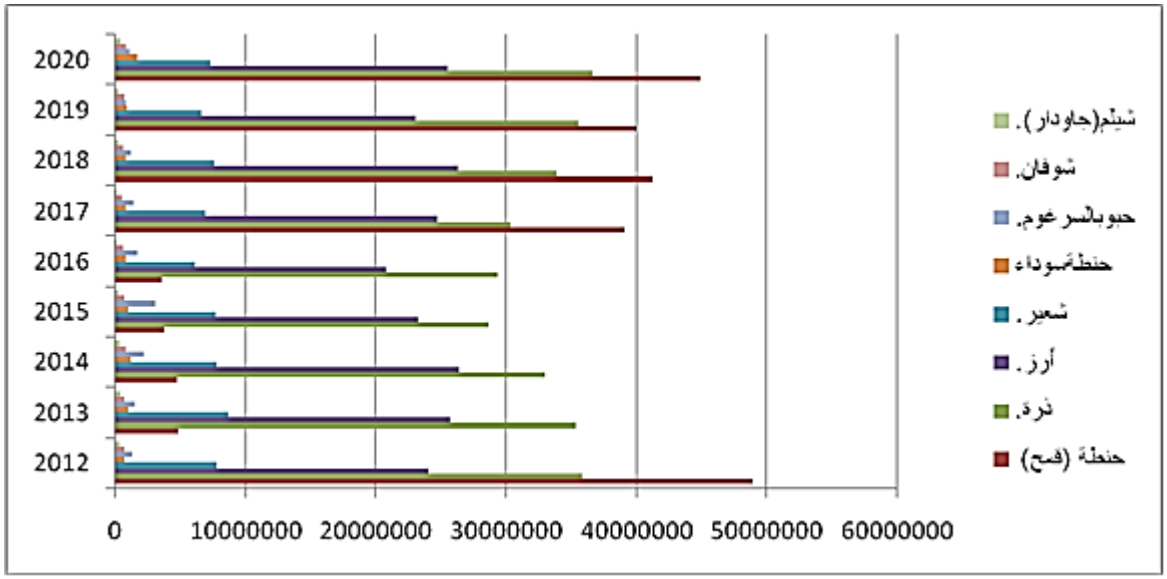

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على إحصائيات TRADE MAP

يتضح من الجدول السابق والشكل رقم 39 أن القمح والذرة يمثلان أكثر 40 % من الإنتاج العالمي والطلب عليهما في تزايد مستمر، وبدرجة أقل نسبيا بالنسبة للأرز والشعير، بينما كانت قيمة بقية منتجات الحبوب متوازنة فانخفاض الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع جنوني في الأسعار، بينما الأرز كثالث أكثر الحبوب إنتاجا وطلبا في العالم بنسبة تقارب 18 %، ثم يأتي منتج الشعير والشوفان والحنطة السوداء بنسب أقل.

الشكل رقم 40: أهم الدول المصدرة للحبوب في العالم خلال الفترة 2002-2020 **الوحدة: % من الناتج العالمي**

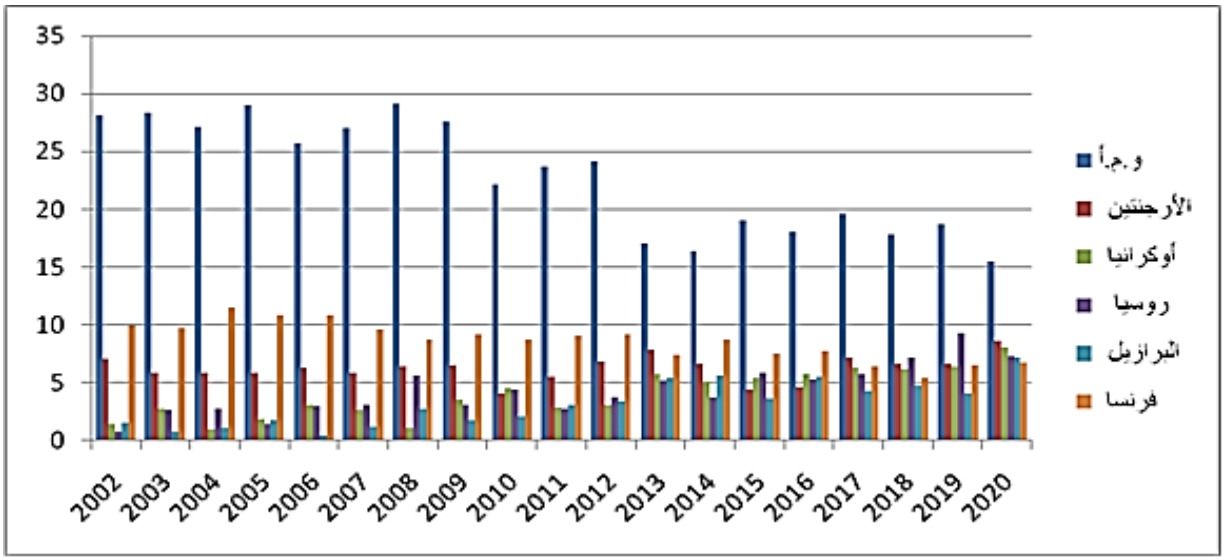

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات TRADE MAP

تتربع الولايات المتحدة الأمريكية على قائمة أكثر الدول تصديرا للحبوب بمختلف أنواعها طيلة فترة الدراسة حيث شهدت السنوات من 2000 إلى 2008 نسبة تتراوح بين 27.6 إلى 29.1% من صادرات الحبوب على مستوى العالم وهي أقصى نسبة وصلت لها سنة 2007، وبداية من 2012 تراجعت الهيمنة الأمريكية بعد التطور الانتاجي الكبير الذي عرفته دول الأرجنتين أوكرانيا روسيا والبرازيل التي أصبحت من ضمن خارطة الدول الأكثر تصديرا لمنتجات الحبوب حيث انخفضت نسبتها الى 15.5% سنة 2020 فبعدما كانت الأرجنتين مثلا لا تمثل سوى 6.9% من صادرات العالم سنة 2011 ارتفعت مساهمتها في إجمالي الصادرات حيث وصلت إلى 8.6% سنة 2020، كذلك الحال بالنسبة لأوكرانيا التي سجلت قفزة كبيرة فمن 1.4% سنة 2002 إلى 8.1 % سنة 2020، بينما انخفضت مساهمة فرنسا في صادرات الحبوب العالمية، بعد أن كانت ثاني دول العالم مساهمة في صادرات الحبوب في العالم خلال الإحدى عشر عاما الأولى بعد الولايات المتحدة الأمريكي شهدت تراجعاً كبيرا خلال الفترة 2012 إلى حيث أصبحت لا تمثل سوى 6.8% سنة 2020، بينما سجلت روسيا تطورا ملحوظا في مساهمتها حيث سجلت 9.3% سنة 2019 وهي أعلى نسبة طوال العشرين سنة الأخيرة، وجاءت مساهمة دول مثل كندا والهند تايلندا مستقرة نسبية ومتأرجحة، ونفس الكلام حول أستراليا التي تراجعت نسبة مساهمتها بشكل ملحوظ.

أهم الدول المستوردة للحبوب في العالم:

الشكل رقم 41: أهم الدول المستوردة للحبوب في العالم خلال الفترة 2014-2020 الوحدة: % نسبة نمو الواردات

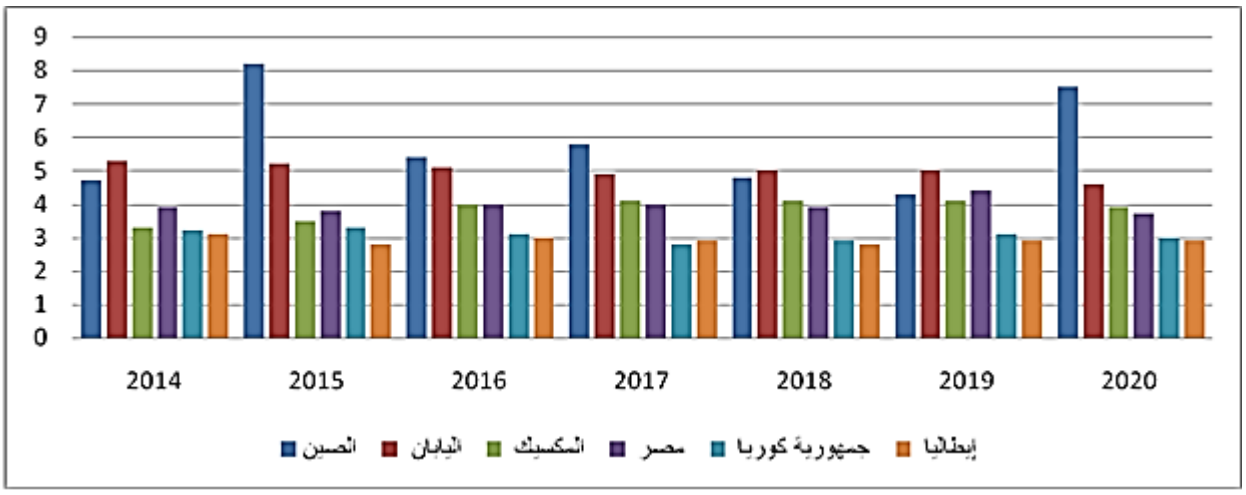

المصدر: من إعداد الطالب بناء على قاعدة بيانات **TRADE MAP**

يوضح الشكل السابق أن الصين واليابان هما أكبر دولتين استيرادا للحبوب لوحدهما يمثلان حوالي 13% من استيراد الحبوب في العالم كم نلاحظ أن استيراد الصين للحبوب في تزايد مستمر حيث مثل سنة 2020

نسبة 7.5 % من واردات العالم من الحبوب، وتأتي مصر الأولى عربيا وافريقيا في استيراد الحبوب فهي تمثل نسبة 3.6% من واردات الحبوب في العالم سنة 2020 بعدما كانت 3.9% سنة 2014، أما بالنسبة للمكسيك وايطاليا فاستيرادهم للحبوب مستقر نوعاً ما.

أما الجزائر فقد جاءت في المرتبة 14 عالميا بنسبة 2.2% سنة 2020 وهي نسبة معقولة وانخفضت كثيرا مقارنة بسنة 2015 حيث كانت تمثل أكثر من 3.8% من إجمالي واردات الحبوب العالمية.

❖ **توقعات الإنتاج العالمي للحبوب التركز الجغرافي:**

من المتوقع أن يزداد إجمالي المساحة بشكل هامشي فقط، ويرجع ذلك أساساً إلى استصلاح أراضي زراعية جديدة إضافية (أفريقيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية)، وتحويل المراعي إلى أراضي زراعية (الهند) وسيكون النمو في مساحة الحبوب محدوداً بسبب القيود المفروضة على تحويل الغابات أو المراعي في الأراضي الصالحة للزراعة، والتحضر المستمر، وانخفاض أسعار الحبوب مقارنة بالمحاصيل الأخرى من المتوقع أن تحدث معظم الزيادة في إنتاج الحبوب العالمي في آسيا وأمريكا اللاتينية، أفريقيا وأوروبا الشرقية حيث ستؤدي سياسات الاكتفاء الذاتي الغذائي الوطنية ليس فقط إلى التوسع في المنطقة ولكن أيضاً البحث في أنواع البذور لزيادة الغلات بمعدل أسرع، في الماضي كان لمثل هذه السياسات – التي تضمنت أيضاً دعم المدخلات، وأسعار الدعم، والمدفوعات المباشرة، والقروض الزراعية، والتأمين بأسعار تفضيلية والوصول إلى سلاسل البذور المحسنة، وخدمات الإرشاد – تأثير معين في زيادة الإنتاج، لكن نجاح هاته السياسات يعتمد إلى حد كبير على توقيت تنفيذ السياسة نفسها.

من المتوقع أن يصل الإنتاج العالمي للحبوب الخشنة الأخرى، مثل الذرة الرفيعة والشعير325 مليون طن بحلول عام 2028، بزيادة 34 مليون طن عن فترة الأساس، من المتوقع أن تمثل إثيوبيا16 % من زيادة الإنتاج العالمي؛ سيزداد إنتاجها من الحبوب الخشنة الأخرى بمقدار 5 مليون طن للوصول إلى 19 مليون طن بحلول عام 2028، حيث تمثل الذرة الرفيعة معظم هذه الزيادة، ومن المتوقع أن تحدث زيادة مماثلة في الاتحاد الأوروبي (+5 مليون طن)، تليها الهند وتركيا والصين (+1.9 مليون طن لكل منهما)، إنتاج الحبوب الخشنة الأخرى في الولايات المتحدة خاصة الذرة الرفيعة) سوف تستمر في الانخفاض خلال فترة التوقعات متأثرة بالتجارة إجراءات الحماية وإلغاء دعم أسعار الذرة في الصين.

❖ **الإطار المؤسساتي لمنتجات الحبوب:**

الدستور العالمي الغذائي:codex Alimentations Guidelines

نظرا للاهتمام المتزايد بجودة الأغذية وسلامتها، إضافة للقلق المتزايد بشأن إمكانية تطبيق معايير الأغذية كحواجز تجارية، تم إنشاء هيئة الدستور الغذائي (Codex) بقرار من الأجهزة الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في عام 1961 ومنظمة الصحة العالمية في عام 1963، وتتمثل أهدافها الأساسية في حماية صحة المستهلك وضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية من خلال وضع وتنسيق ونشر معايير الأغذية والنصوص الأخرى ذات الصلة، يجلب الدستور معًا العلماء والخبراء الفنيون والهيئات التنظيمية الحكومية ومنظمات المستهلكين والصناعة الدولية لتطوير معايير الأغذية[1].

وتتخلص إرشادات وتوجيهات الدستور الغذائي العالمي في :[2]

- حماية المستهلكين من الخداع والاحتيال في السوق ومطالبات المنتجات غير المؤيدة؛
- حماية المنتجين العضويين من سوء تمثيل الآخرين المنتجات الزراعية باعتبارها عضوية؛
- التأكد من أن جميع مراحل الإنتاج والتجهيز والتخزين والنقل ويخضع التسويق للتفتيش والامتثال للإرشادات؛
- مواءمة أحكام الإنتاج، وإصدار الشهادات، وتحديد الهوية ووسم المنتجات المزروعة عضوياً؛
- تقديم المبادئ التوجيهية الدولية لنظم مراقبة الأغذية العضوية من أجل تسهيل التعرف على النظم الوطنية لإيجاد التكافؤ لأغراض الواردات؛ وصيانة وتعزيز نظم الزراعة العضوية في كل بلد وذلك للمساهمة في الحفظ المحلي والعالمي (تمهيد، الدستور الغذائي القواعد الارشادية).

✓ **الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية:**

تأسس عام 1972 ومقره في بون، ألمانيا، هو منظمة دولية غير حكومية توفر مظلة لجميع منظمات الزراعة العضوية، تضم حالياً حوالي 700 منظمة عضو في أكثر من 100 دولة، وهدفها هو تبني أنظمة سليمة بيئياً واجتماعياً واقتصادياً في جميع أنحاء العالم على أساس مبادئ الزراعة العضوية[3].

[1]FAO. 2005, **Perspectives and guidelines on food legislation**, with a new model food law, Legislative Study 87 (2005) (hereinafter, FAO LS 87).

[2] Elisa Morgera ,Carmen Bullón Caro and others, Organic agriculture and the law, **FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS**, for the Development Law Service FAO Legal Office, FAO LEGISLATIVE STUDY, Rome, 2012, p25.

[3]Elisa Morgera ,Carmen Bullón Caro and others, op cit, p p 30,32.

يشمل نظام الضمان العضوي ما يلي:

- ✓ عائلة معايير IFOAM؛
- ✓ معيار IFOAM للإنتاج العضوي والمعالجة؛
- ✓ مجتمع IFOAM لمعايير أفضل الممارسات؛
- ✓ الزراعة العضوية والقانون؛
- ✓ العلامة العضوية العالمية؛
- ✓ اعتماد IFOAM والاعتماد العالمي للنظام العضوي.

❖ **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر:**

اتفاقية مكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من خطورة الجفاف و/ أو التصحر، ولاسيما في أفريقيا اتفاقية مكافحة التصحر تدعو الأطراف إلى اعتماد وتنفيذ استراتيجيات متكاملة طويلة الأجل التركيز بشكل متزامن في المناطق المتضررة، على تحسين إنتاجية الأرض، وإعادة تأهيل الأراضي والحفاظ عليها وإدارتها المستدامة الموارد المائية، مما يؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية، ولا سيما على مستوى المجتمع المحلي.

الفرع الثاني: البعد الإقليمي لمنتجات الحبوب (الافريقي)

كانت إفريقيا على عكس أمريكا اللاتينية وآسيا والصين على وجه الخصوص، قادرة على الاستفادة من التغييرات الرئيسية في أنماط التجارة أو الدخول على نطاق واسع في شبكات الإنتاج العالمية، حيث يشكل قطاع الزراعة مصدراً مهماً لكسب العيش لأكثر من نصف سكان إفريقيا، ولكن الإنتاج الزراعي بإفريقيا لا زال بعيدا عن مستوى التطلعات، حيث أنه لا يمثل سوى 11 % من إجمالي الناتج الزراعي العالمي، و4 % من الصادرات الزراعية العالمية لعام 2020 (مؤشرات التنمية العالمية 2020)، هذا راجع إلى الكثير من المعوقات مثل ضعف البنية التحتية، وضعف الإنتاجية التي تقلص من فعالية الأداء الزراعي ورغم ذلك فقد عرفت الصادرات الزراعية الإفريقية تطوراً ملحوظا بين عامي 2008 و2020، مع بقاء الاتحاد الأوروبي الوجهة الرئيسية لمنتجاته الخام (الأسواق التقليدية)، مع توسع ملحوظ نحو البلدان الناشئة إذ يلي ترتيب الزبائن كل من البرازيل وروسيا، الهند والصين اللتين زادت حصتهما في الآونة الأخيرة[1] .

[1] Bouët, Antoine; Sunday, Pierre; Chahir, Zaki: **Africa Agriculture Trade Monitor,**Washington,DC: International Food Policy Research Institute, (IFPRI), 2020, p p 09.10.

الشكل رقم 42: أهم الدول الإفريقية المصدرة للحبوب خلال الفترة 2006-2020 الوحدة: % من صادرات افريقيا من الحبوب

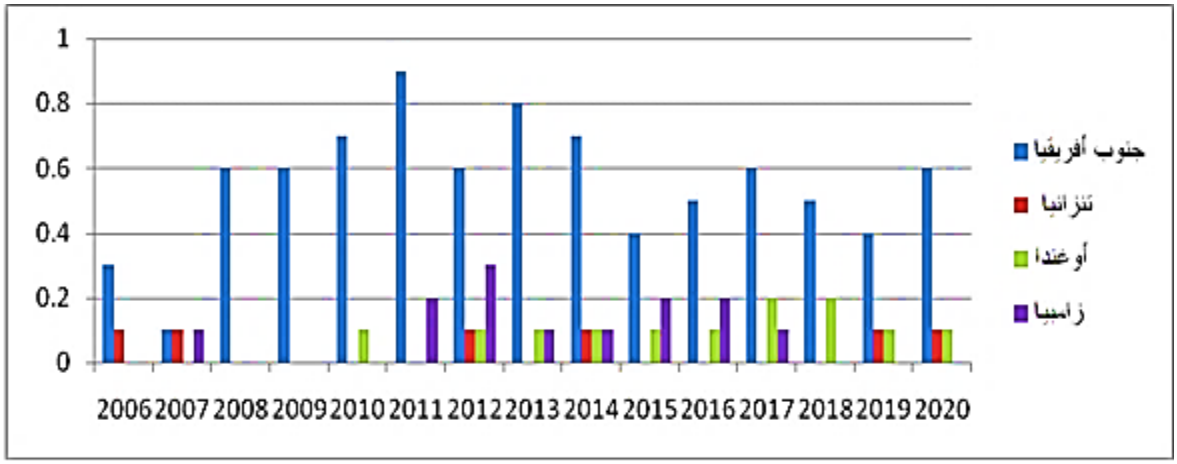

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات TRADE MAP

يظهر الشكل السابق نسبة مساهمة الصادرات الإفريقية من الحبوب العالمية حيث يظهر جليا أن مساهمة القارة السمراء لا تتعدى 1، 7% على أقصى تقدير وهي نسبة ضعيفة جدا حيث تشكل الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها حاليا 16.7 % بعدما كانت تمثل 28 % من صادرات العالم سابقا، وجاءت جنوب أفريقيا كأكثر الدول الإفريقية تصديرا لمنتجات الحبوب حيث تمثل أكثر من 60 % من الصادرات الإفريقية نحو العالم فيما جاءت نسب أوغندا وتنزانيا متواضعة بينما احتلت الجزائر مركز متأخر جدا.

الجدول رقم 23: هيكل صادرات الحبوب الإفريقية خلال الفترة 2011-2020 الوحدة: % من صادرات العالم

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ذرة .	0.21	0.18	0.18	0.16	0.13	0.17	0.17	0.13	0.09	0.2
أرز.	0.04	0.05	0.08	0.05	0.07	0.06	0.04	0.04	0.05	0.07
حبوب السرغوم .	0.01	0.01	0.01	0.01	0.02	0.02	0.04	0.03	0.02	0.02
(قمح) وخليط حنطه مع شيلم	0.02	0.02	0.05	0.03	0.03	0.01	0.01	0.01	0.01	0.02
حنطة سوداء، دخن وحبوب العصافير؛ حبوب أخرى	0	0	0	0.01	0.01	0.01	0.01	0	0	0

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات TRADE MAP

تظهر بيانات الجدول السابق أن صادرات الحبوب الإفريقية في الفترة 2011-2020 تتركز في منتجي الذرة التي كانت تمثل نسبة 0.21 % من صادرات الذرة في العالم لكنها بدأت في التناقص تدريجيا لتصل أدنى قيمة لها سنة 2019 مسجلة 0.09% ثم عادت لوضعها الطبيعي سنة 2020، والأرز الذي كانت نسبة مساهمته في صادرات العالم تتراوح بين 0.04% - 0.08%، والتي تعتبر أعلى قيمة مسجلة سنة 2013 وعادت التحسن سنة 2020 مسجلة 0.07% بعدما تراجعت في السنوات السابقة، أما بقية

المنتجات كالقمح ومشتقاته وحبوب السرغون وبقية الحبوب فكانت نسبها تتروواح بين 0.01% إلى 0.02% طوال الفترة 2011–2020.

ورغم انخفاض حصته في التجارة على المستوى العالمي، وبقاء نطاق تصدير السلع الزراعية الأفريقية ضيقا من ناحية الحصة والقيمة، فإن القطاع الزراعي في أفريقيا تتزايد أهمية روابطه الدولية، وتتوجه مشاركته في سلاسل القيمة العالمية للاتساع رغم أنها لا تزال مقصورة على المنبع (سلع غير محولة) من جهة، ومدفوع بشكل أساسي من قبل الطلب من الاتحاد الأوروبي والدول الناشئة، ولعل هذا ما دفع في إعلان مالابو في عام 2014، بشأن تسريع النمو الزراعي، لالتزام دول الاتحاد الأفريقي، بحلول عام 2025، بمضاعفة التجارة البينية الأفريقية في السلع الزراعية ثلاث مرات في ظل منطقة التجارة الحرة القارية، عبر الانتقال إلى تعريفة جمركية خارجية قارية مشتركة، وتدابير مرافقة تخص الاستثمار وتيسير التجارة والخدمات والحواجز التقنية للتجارة والصحة وتدابير الصحة النباتية وقواعد المنشأ، والربط التجاري عبر طرق أفضل، ونقل أسرع وتسهيلات حدودية؛ وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي إلى القطاع الزراعي وتعزيز البنية التحتية اللازمة (مثل الطاقة الريفية، المياه ومرافق التخزين)، وذلك ما يسمح بتعزيز الفرص في الأعمال التجارية الزراعية ومنتجات الصناعات الزراعية[1].

تبقى مساهمة القارة السمراء ضعيفة جدا مقارنة بما تحتويه من ثروات ضخمة وطبيعة وأراضي صالحة للزراعة، إضافة للمناخ المعتدل الذي تتميز به اغلب بلدان القارة.

الفرع الثالث: البعد المحلي لفرع الحبوب:

احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ 40% من المساحة الزراعية المفيدة، حيث تقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد 2000–2009 بحوالي 3200930 هكتار، حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة، بحوالي 74 % من إجمالي مساحة الحبوب، وخلال الفترة 2010–2017 ارتفع معدل هذه المساحة بلغ 3385560 هكتار، بزيادة 6% مقارنة بالفترة السابقة، بينما تميز الموسم الزراعي 2018/2017 بإنتاج كبير 60.57 مليون قنطار من الحبوب من جميع الفئات مجتمعة، مقابل 34.7 مليون قنطار سجلت خلال الحملة الزراعية 2017/2016، أي بزيادة قدرها 75%، وقدر معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2010–2017 بنحو 41.2 مليون قنطار، بزيادة قدرها 26% مقارنة بعقد 2000–

[1] Bouët, Antoine; Sunday, Pierre, Chahir, Zaki, op cit, p10.

2009 حيث يقدر معدل الإنتاج 32.6 مليون قنطار، لكن الإنتاج عاد للتناقص سنتي 2018 و 2019 بسبب ندرة المياه وارتفاع أسعار المواد الأولية التي شهدها العالم.

الشكل رقم 43: تطور محاصيل الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 الوحدة: ألف دولار أمريكي

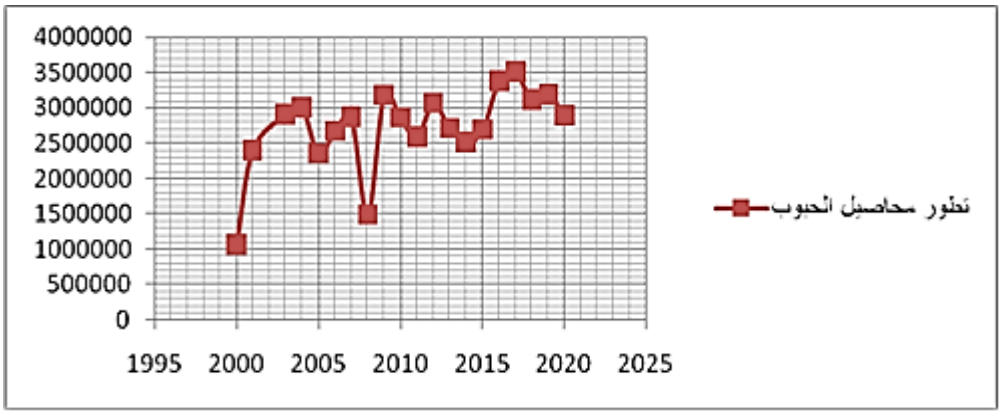

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على FAOSTAT

الشكل رقم 44: هيكل إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2004-2020 الوحدة: ألف دولار أمريكي

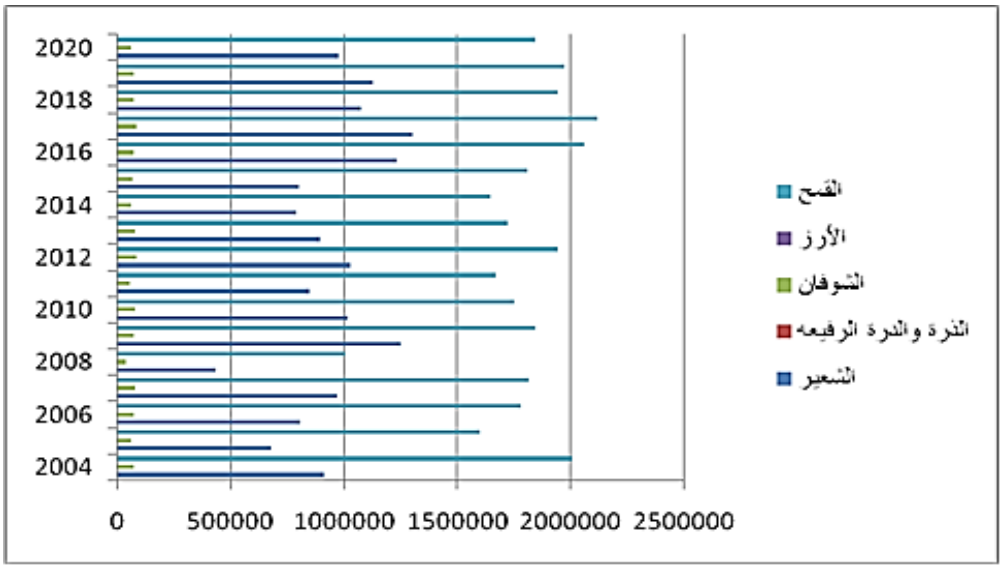

المصدر: من إعداد الباحث بناء على faostat.

ويتكون الانتاج أساساً من القمح الصلب والشعير، والذي يمثل على التوالي 52% و31% من إجمالي معدل إنتاج الحبوب في الجزائر خلال سنتي 2019 و2020، رغم ما شهده إنتاج القمح من تراجع إلا أنه يبقى المنتج الأول في فرع الحبوب في الجزائر من حيث الكمية ثم يليه الشعير الذي شهد تحسنا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، بينما الذرة والشوفان يبقى إنتاجهما متذبذبا.

لقد شهد إنتاج الحبوب الشتوية من القمح القاسي ارتفاعا ملموسا حيث بلغ 31.8 مليون قنطار موسم مقابل 19.9 مليون قنطار تم تسجيلها خلال العام في الموسم السابق زيادة 60%، أما بالنسبة للشعير فسجل 19.6 مليون قنطار مقابل 9.7 مليون قنطار تم تسجيلها خلال حملة 2016-2017، أي بنسبة نمو 102% والقمح الطري 8 مليون قنطار مقابل 4.4 في المحصول السابق، بزيادة قدرها 80% بلغ إنتاج الشوفان 1.18 مليون قنطار مقابل0.64 مليون قنطار خلال الحملة الزراعية السابقة، أي زيادة بـــ 84% الشيء نفسه ينطبق على الحبوب الصيفية، التي شهدت زيادة إنتاجها بالمناسبة من 76.060 قنطاراً إلى 91340 قنطاراً، بزيادة قدرها 20%. هذا الارتفاع في يرجع إنتاج الحبوب الصيفية حصرياً إلى الإنتاج المرتفع جداً للذرة أي 55125 قنطار بزيادة معنوية قدرها 109% أي ما يعادل 28790 قنطار أكثر من الحملة السابقة.

يظهر إنتاج المحاصيل الصناعية خلال حملة 2018/2017 نمواً بنسبة 26% مقارنة بالحملة السابقة. وبالفعل، فقد انتقل من 12554.567 قنطاراً إلى 15.872.668 قنطاراً، أو 3.3 مليون قنطار إضافي.

❖ الميزان التجاري لفرع الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الشكل رقم 45: الدول الأكثر تصديرا لمنتجات الحبوب ومشتقاتها إلى الجزائر خلال الفترة 2004-2017

الوحدة: % من إجمالي واردات الحبوب ومشتقاتها

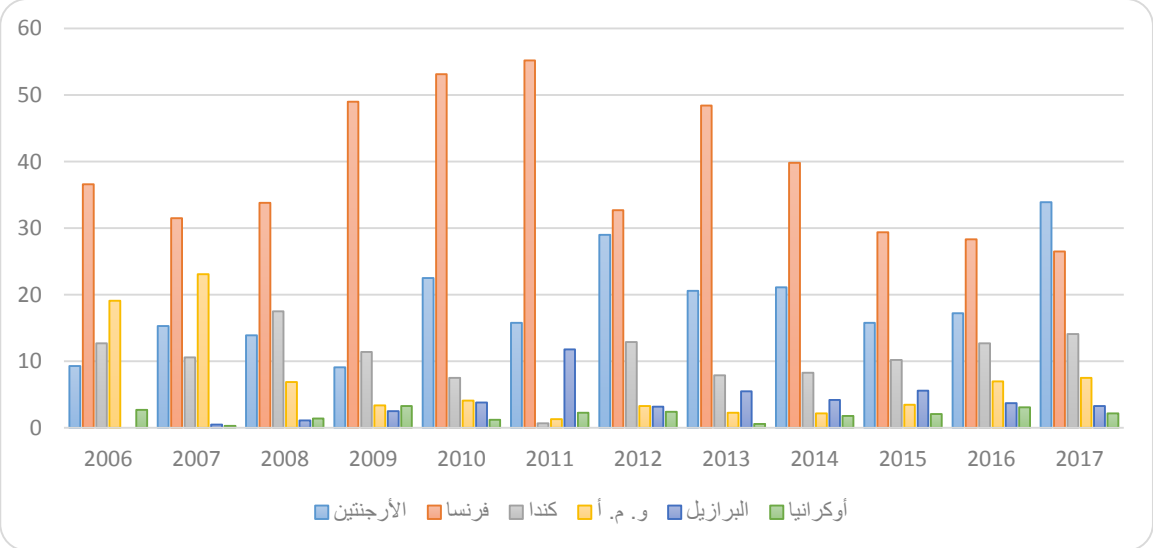

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على بيانات Trade Map

شهدت السنوات الأولى للدراسة سيطرة فرنسا على مجمل الواردات الجزائرية من الحبوب، فقد بلغت ذروتها سنتي 2010 و2011 حيث مثلت 53.1 % و 55.2 %من مجمل الواردات لتشهد سنة 2017 ولأول مرة

تربع الأرجنتين على أعلى نسبة من واردات الحبوب تليها فرنسا ثم كندا في هاته السنة، بينما كانت نسبة بقية الدول من إجمالي واردات الحبوب متذبذبة خاصة كندا و و.م .أ فبعدما كانت مساهمتهما في إجمالي الواردات 17.5 % و23.1% شهدت نسبتاهما انخفاضا مستمراً، بينما كانت نسب البرازيل وأوكرانيا ثابتة نسبيا، فقد شهدت فترة الدراسة سيطرة دول الأمريكيتين على إجمالي واردات الحبوب خاصة سنة 2017.

الجدول رقم24 : الميزان التجاري للحبوب في الجزائر خلال الفترة 2016-2020 **الوحدة ألف دولار أمريكي**

السنوات/ المنتج	2016	2017	2018	2019	2020
حبوب السرغوم .	-764	-772	-34	-5	-18
شوفان .	-6386	-1768	-162	-191	-3969
حنطة سوداء، دخن وحبوب العصافير؛ حبوب أخر .	-2683	-3125	-3530	-4268	-5402
أرز.	-60087	-79931	-69654	-57920	-61860
شعير .	-153413	-100387	-71509	-75826	-166319
ذرة .	-769238	-776491	-722762	-862064	-832078
حنطة (قمح) وخليط حنطه مع شيلم .	-1790473	-1788688	-1864187	-1477964	-1639987

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على بيانات Trade Map

يظهر الجدول السابق عجز الميزان التجاري في فرع الحبوب في كل المنتجات وبنسبة كبيرة جدا جانب القمح والشعير وبنسبة أقل الذرة حيث أن واردات الجزائر من المنتجات الثلاث كبيرة جدا إذا ما قورنت بالصادرات الشبه معدومة.

- **الإطار المؤسساتي لفرع الحبوب في الجزائر:**

صناعات الحبوب ومشتقاتها حسب الترتيب السلمي للمدونة الجزائرية للنشاطات.

الصناعات الزراعية والغذائية DA

15 الصناعات الغذائية

6.15 معالجة الحبوب والأعلاف،والنشاء

61.15 المطاحن

62.15 نشاطات معالجة الحبوب الأخرى

63.15 صناعة منتجات النشاء

64.15 صناعة أعلاف الحيوانات

7.15 تحويل الدقيق ومشتقاته

71.15 صناعة المخبوزات والمعجنات

72.15المعجنات

73.15صناعة البسكويت ومعجنات الحفظ.

74.15 صناعة العجائن الغذائية والكسكس

8.15 الصناعات الغذائية الأخرى.

LA SOURCE :note de présentation de la nomenclature algérienne des activités «NAA » ; office national des statistiques ; p p 28 ;29.

ويتم تحويل الحبوب في الجزائر من خلال:

التحويل الأولي: إن القمح الصلب في الجهاز الإنتاجي الجزائري ينتج لنا ثلاثة مخرجات مهمة: الدقيق ذو الاستعمال الواسع (الدقيق المتميز)، الدقيق الناعم، والناعم جدا، ومخرجات أخرى تتعلق بالنخالة، أما القمح اللين فهو الآخر يخرج لنا نوعين من المنتجات: الفرينة، والمنتجات المتعلقة بالنخالة، والباقي يعتبر منتجات وسيطية.

التحويل الثانوي: وهي منتجات تتميز بالتقليدية في صنعها أي عائلية المنشأ، مثل المخابز الموزعة على التراب الوطني أو صناعية تتعلق بإنتاج مواد مثل: الكسكس، المعجنات، أغذية الدواجن انطلاقا من مخرجات التحويل الأولي، وكل منتوج من التحويلات الثانوية ينقسم هو الآخر إلى تشكيلات تسويقية حسب الطلب.

تمتلك الجزائر في فرع الحبوب مؤسسات عصرية وبمواصفات أوربية وتصدر منتجاتها إلى إفريقيا خاصة منتجي الكسكس والعجائن، حيث يضم هذا الفرع السلع الناتجة عن عملية طحن الحبوب من طرف المطاحن المتخصصة، حيث ينتج عن هذه العملية مواد نصف مصنعة لتستعمل كمدخلات لعمليات إنتاج مواد موجهة للاستهلاك النهائي.

وتنقسم الشركات العاملة في هذا القطاع إلى قسمين، أولا تلك التي تنتج العجائن والكسكس، في حين أن الجزء الآخر يتكون من شركات حرفية متخصصة في المنتجات الأساسية. تتمثل هذه المجموعة الأخيرة في مجموعة الخبازين التقليدية والبسكويت، فالمخبز الصناعي غير المتطور يعتبر أول مخبز من هذا النوع نجد من بينها Benamor التي بدأت بسعة 150 طن من الخبز يوميا[1].

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لشعبة الحليب ومشتقاته:

على مدى العقود الثلاثة الماضية، زاد الإنتاج العالمي من الحليب بأكثر من 59 في المائة، من 530 مليون طن في عام 1988 إلى 843 مليون طن في عام 2018.

وتعتبر الهند أكبر منتج للحليب في العالم، حيث تبلغ نسبة إنتاجها 22 في المائة من الإنتاج العالمي تليها الولايات المتحدة الأمريكية والصين وباكستان والبرازيل.

[1] بكريتي نصيرة، شريف طويل نور الدين: **تطور المؤسسات الصيغرة المتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر أي أثر لذلك في الاقتصاد؟**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 07، العدد 01، 2018، ص 36 .

ومنذ السبعينات، نما إنتاج الحليب بشكل رئيسي في جنوب آسيا، التي تعد المحرك الرئيسي لنمو إنتاج الألبان في العالم النامي، أما في أفريقيا، ينمو إنتاج الحليب بوتيرة أبطأ منه في المناطق النامية الأخرى بسبب الفقر وفي بعض البلدان، الأحوال الجوية غير المواتية.

والبلدان التي أُستفيض فيها من الحليب هي نيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا وأستراليا وأيرلندا، بينما البلدان التي يوجد فيها أكبر عجز في الحليب هي الصين وإيطاليا والاتحاد الروسي والمكسيك والجزائر وإندونيسيا.

الفرع الأول: البعد الدولي لفرع الحليب ومشتقاته

تعمل حوالي 150 مليون أسرة في جميع أنحاء العالم في إنتاج الحليب ومشتقاته، وفي معظم البلدان النامية ينتج صغار الملاك الحليب، ويساهم إنتاج الحليب في سبل عيش الأسر المعيشية والأمن الغذائي والتغذية كما توفر الألبان دخلا سريعا نسبيا لصغار المنتجين، وهو مصدر هام للدخل.

❖ **تطور إنتاج الحليب ومشتقاته في العالم**

نما إنتاج الحليب ومشتقاته عالمياً بشكل أساسي بسبب زيادته في الهند، البلد الذي تنخفض فيه التجارة الدولية بمنتجات الحليب ومشتقاته بشكل كبير، حيث زاد إنتاج البلدان الثلاثة الرئيسية المصدرة لمنتجات الحليب ومشتقاته المتحدة بشكل طفيف فقط[1].

الشكل رقم 46: أهم الدول المصدرة لمنتجات الحليب ومشتقاته في العالم خلال الفترة 2013-2020 %من صادرات العالم

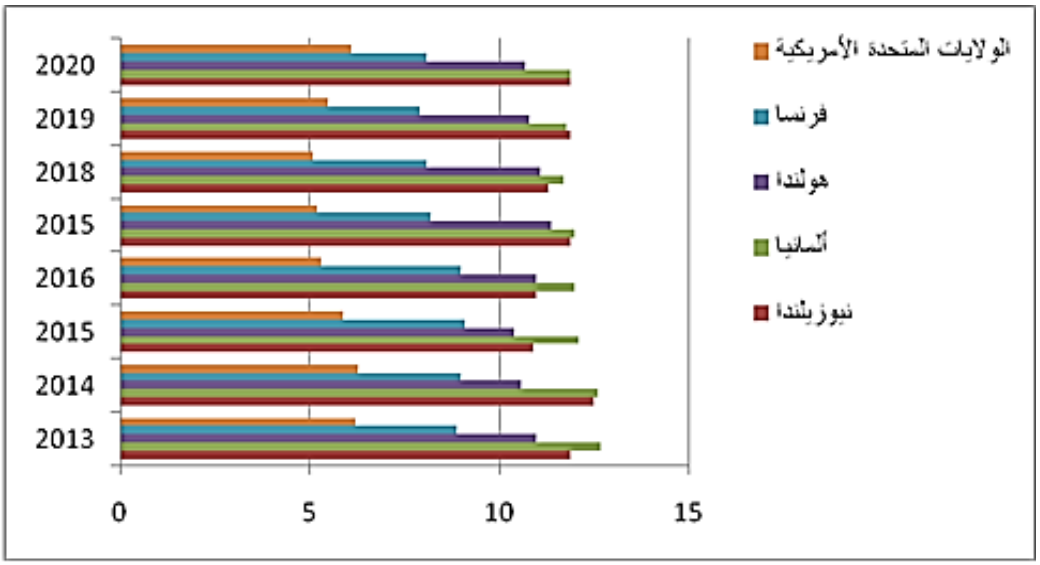

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات TRADE MAP

[1] OCDE, **politiques-agricoles-suivi-et-évaluation-2020**, op cit, , p 22.

حيث تتصدر نيوزيلندا وألمانيا قائمة الدول من حيث حصتها في صادرات الحليب ومشتقاته في العالم حيث شكلت هاتان الدولتان ما نسبته 23.8 % من صادرات منتجات الحليب ومشتقاته في العالم سنة2020، وتأتي هولندا ثالثة بنسبة 10.7 % وفرنسا رابعة بنسبة 8.1% وأمريكا خامسة حيث مثلت نسبة مساهمتها في صادرات العالم 6.1 % سنة 2020، ظلت مراتب هاته الدول ثابتة تقريبا خلال الفترة 2013-2020، وحتى نسب مساهمتها كانت ثابتة في المتوسط.

الشكل رقم 47: أهم مستوردي منتجان الحليب ومشتقاته في العالم خلال الفترة 2013-2020 %من إجمالي الواردات

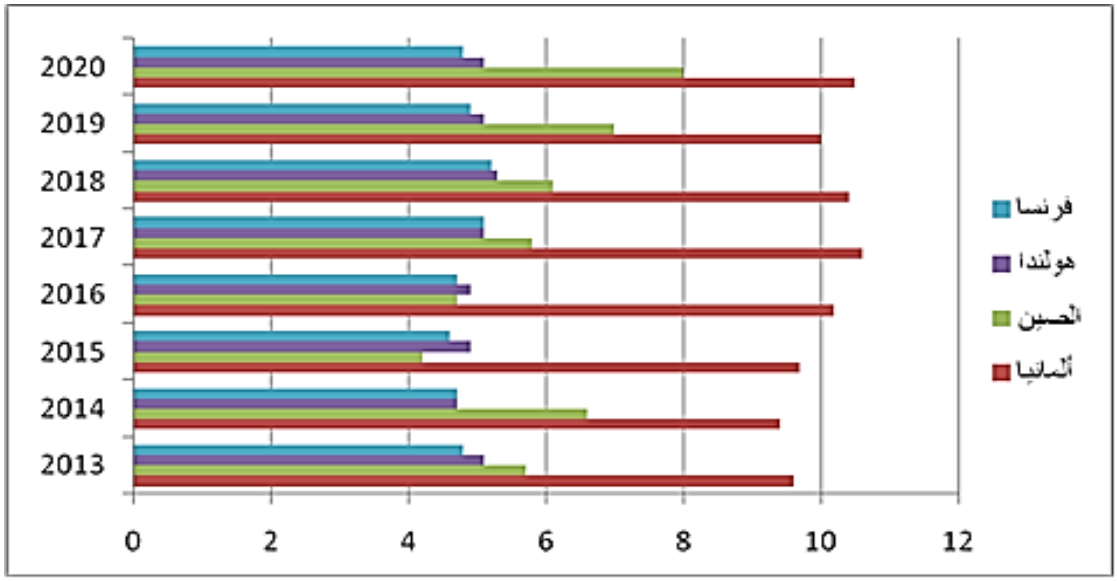

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات **TRADE MAP**

تعتبر هولندا والصين أكبر بلدين مستوردين لمنتجات الحليب ومشتقاته في العالم حيث بلغت نسبتهما من صادرات العالم سنة 2020 10.5% و8% على التوالي، بينما جاءت هولندا وفرنسا بنسبتي 5.1 و 4.8% تواليا.

❖ **تطور أسعار الحليب ومشتقاته في العالم**

بدأت الأسعار في الانتعاش في أواخر عام 2019 وأوائل عام 2020، ومع انخفاض الطلب على الوقود والسكر في معظم أنحاء العالم بسبب القيود المفروضة على السفر التي فُرضت لمحاربة COVID-19[1].

[1] dairy market review: emerging trends and outlook, **food and agriculture organization of the united nations**, December 2020.

بلغ متوسط مؤشر المنظمة لأسعار فرع الحليب ومنتجات الحليب ومشتقاته 113.0 نقطة في فيفري، بزيادة قدرها 1.9 نقطة (1.7 في المائة) عن شهر جانفي 2021، وارتفع للشهر التاسع على التوالي ويقترب من أعلى مستوى له[1].

الشكل رقم 48: مؤشر منظمة الزراعة والأغذية العالمية لأسعار الحليب ومنتجات الألبان خلال الفترة2000-2021

المصدر: منظمة الزراعة والأغذية العالمية FAO

لقد انتعشت الأسعار لكنها لا تزال دون مستويات ما قبل COVID-19، حيث بلغ متوسط مؤشر أسعار منتجات الحليب التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) 105.3 نقطة في نوفمبر2020 بزيادة (0.9 في المائة) على أساس شهري، واستمرار الاتجاه الصعودي المسجل في الأشهر الأخيرة واقترب من أعلى مستوى له في 18 شهراً، وكان الارتفاع الأخير مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع أسعار الزبدة والجبن مما يعكس الزيادات المطردة في الطلب العالمي على الواردات، وزيادة مبيعات التجزئة في أوروبا بالتزامن مع وصول إنتاج الحليب في المنطقة إلى أدنى مستوياته الموسمية بعد ستة أشهر من الزيادات المتتالية فيما شهدت أسعار مسحوق الحليب الخالي من الدسم (SMP) انخفاضا كبيرا بسبب تباطؤ وتيرة المشتريات في آسيا خاصة في الصين، إضافة إلى زيادة توافر الصادرات العالمية، بما في ذلك فوائض المساحيق في الهند وعلى الرغم من ارتفاع الطلب على الإمدادات الفورية من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصة الجزائر إلا أن مشتريات الصين الصغيرة أثرت على أسعار مسحوق الحليب كامل الدسم(WMP) .

[1] http://www.fao.org//economic/est/est-commodities/dairy/en/

الفرع الثاني: البعد الإقليمي لفرع الحليب ومشتقاته

الشكل رقم 49: التوزيع الإقليمي للبلدان الإفريقية المصدرة للألبان خلال الفترة 2013-2020 الوحدة% من صادرات العالم

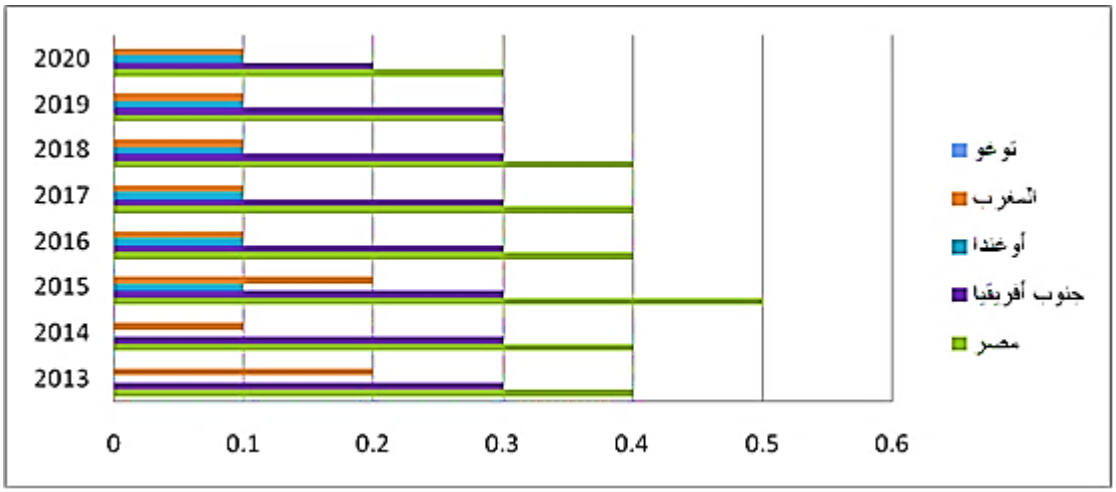

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات **TRADE MAP**

تتربع مصر وجنوب إفريقيا على قائمة الدول الإفريقية المصدرة للألبان ومنتجات صناعة الحليب ومشتقاته طول الست سنوات الأخيرة، نظرا للثروة الحيوانية التي يمتاز بها البلدان وطبيعة المناخ الذي يسمح بتربية المواشي إضافة للثروة المائية للدولتين كنهر النيل في مصر، أما المغرب فبعدما كانت تحتل المرتبة الثالثة في سنتي 2005 و2006 تراجعت قيمة الإنتاج أخر ثلاث سنوات، في المقابل شهدت أوغندا ارتفاعا سريعا لمنتجات الحليب ومشتقاته في وهذا راجع للإصلاح الاقتصادي والطفرة الاقتصادية التي شهدتها الدولة وزيادة الاهتمام بهذا الجانب نظرا للطابع الرعوي التي تمتاز به أوغندا، بينما جاءت مساهمة بقية الدول متواضعة جدا خاصة الجزائر وغانا فباستثناء الطوغو التي شهد إنتاجها ثباتا نسبيا في أخر السنوات تراجع إنتاج معظم الدول كتونس والسنغال أما نيجيريا وزامبيا وغانا فقد شهدت ارتفاعا محسوسا رغم القيمة المتدنية.

بينما الجزائر فقيمة الصادرات من منتجات الحليب ومشتقاته ومشتقاتها تعتبر ضعيفة جدا نظرا لما تمتلكه الجزائر من أراضي رعوية ومن سياسات حكومية لدعم الفلاحة عموما وتربية المواشي خصوصا.

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي فهو مرتبط بالسياسات المنتهجة في الدول فالدولتان المتصدرتان لقيمة تصدير الألبان ومنتجاتها، إحداهما في شمال القارة والأخرى في جنوبها.

الشكل رقم 50: التوزيع الإقليمي للبلدان الإفريقية المستوردة للألبان خلال الفترة 2013-2020 الوحدة% من واردات العالم

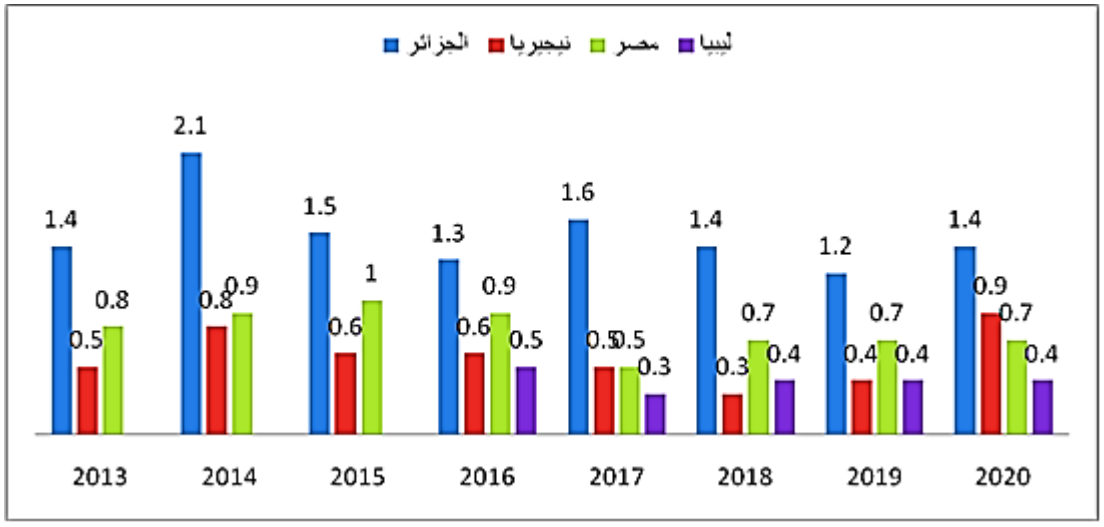

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات TRADE MAP

تعتبر الجزائر أكبر مستورد لمنتجات الحليب ومشتقاته خلال الفترة 2013-2020 مسجلة نسبة قياسية قدرت ب 2.1% من واردات الحليب ومشتقاته في العالم سنة 2014، بينما 2017 سجلت 1.6% وتراجعت هاته النسبة تدريجيا حيث بلغت 1.4 سنة 2020، بينما تأتي مصر في المرتبة الثانية مسجلة نسبة 0.8% سنة 2013 وانخفضت هاته النسبة وسجلت 0.4% سنة 2020، ثم تأتي نيجيريا بنسبة 0.5 % سنة 2013 وارتفعت وارداتها من الحليب ومشتقاته وسجلت 0.7% سنة 2020، وجاءت ليبيا بنسبة 0.5 سنة 2016 وانخفضت نسبتها لتسجل سنة 2020 0.4%.

الجدول رقم 25: الميزان التجاري لمنتجات الحليب ومشتقاته في إفريقيا خلال الفترة 2016-2020 الوحدة: ألف دولار أمريكي

توصيف المنتج	2016	2017	2018	2019	2020
لبن وقشدة مخثران، لبن رائب "زبادي"، كفير وغيره من أنواع الألبان	-30,396	-32,352	-20,369	-23,100	-46,685
ألبان وقشدة، غير مركزة ولا محتوية على سكر مضاف أو مواد تحلية أخر .	-32,488	-88,956	-93,676	-168,045	-87,722
مصل اللبن	-120,209	-140,104	-152,766	-190,123	-201,184
زبدة وغيرها من مواد دسمة أخر وزيوت مشتقة من اللبن؛ منتجات الألبان قابلة للدهن	-363,213	-363,214	-445,684	-311,490	-281,364
جبن(بما في ذلك جبن اللبن المخثر).	-98,832	-103,182	-233,506	-143,383	-322,372
ألبان وقشدة مركزة أو محتوية على سكر مضاف أو مواد تحلية أخر .	-1,791,735	-2,325,640	-2,438,278	-2,272,523	-2,683,507

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات TRADE MAP

من الجدول السابق يتضح أن الميزان التجاري الإفريقي لمنتجات الحليب ومشتقاته بكل فروعه سالب فباستثناء سنة 2016 التي شهدت ميزان تجاري موجب في منتجات البيض والعسل الطبيعي، سجلت بقية السنوات عجز في الميزان التجاري طول الفترة 2017-2020.

الفرع الثالث: البعد المحلي لفرع الحليب ومشتقاته

رغم الزيادة في إنتاج الحليب الخام، فإن تطور هذا الأخير لم يواكب تطور قدرات المعالجة في الصناعة، فإن البيانات التي تم جمعها على مستوى وزارة الزراعة والتنمية، تسمح لنا بملاحظة التطور الإيجابي في كميات الحليب الخام المنتج خلال الفترة التي تم تحليلها، حيث ارتفع الأخير من 2 مليون لتر من الحليب عام 2009 إلى 3 ملايين عام 2015 أي بمعدل نمو 36%.

الشكل رقم 51: إنتاج الحليب ومشتقاته ومشتقاتها في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 **الوحدة: ألف طن**

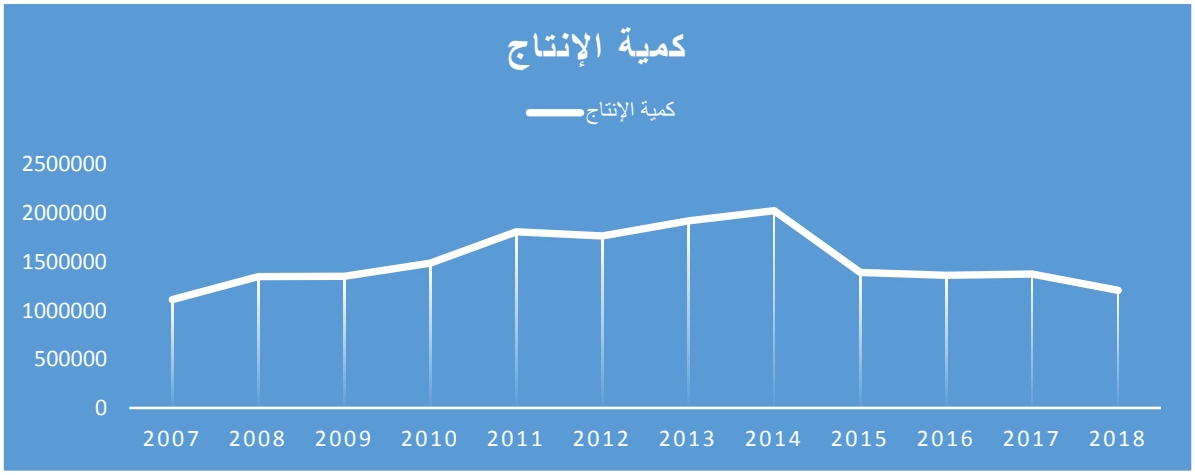

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات ONS

هذا التقدم في السنوات الأخيرة هو نتيجة مباشرة للزيادة في عدد الماشية من خلال استيراد العجول الكاملة التي تم إبرازها خاصة من عام 2004 وكذلك التحسين التدريجي لتقنيات الإنتاج؛ نرى في هذا المجال جهود بعض المربين لتحسين جودة المنتج، يُعزى النقص في إنتاج الحليب إلى عوامل أخرى مختلفة يمكننا من بينها أن نذكر بشكل معقول العقم، وعدم وجود سياسة صارمة للاختيار الجيني، وسوء صحة الضرع، والعوامل البيئية، ونمط السلوك والعوامل الاقتصادية، ويظل أسلوب القيادة عتيقًا بشكل عام ولا يفضي إلى التعبير عن إمكانات الحيوانات، تتنوع الحالات الشاذة التي لوحظت في المزارع (ضعف الكشف عن الحرارة، وعدم وجود سياسة إدارية، وما إلى ذلك).

تنتج موسمية الإنتاج عن التأثير المشترك لتوافر الغذاء والظروف المناخية والسلوك الإنجابي ومع ذلك، على الرغم من أن إنتاج الحليب سجل زيادة إيجابية بين عامي 2009 و2015، إلا أنه لا يزال منخفضاً نظراً للإمكانيات الوراثية، ولا سيما أبقار الحليب الحديثة (BLM) والتي يمكن أن تتطور في المتوسط بين 5000 و6000 كيلوغرام مثال مونبيليارد ونورماندي في فرنسا؛ مع الأخذ في الاعتبار أيضاً إمكانات أحواض الحليب الحالية ومقارنة بالفجوة في الطلب على الحليب وعرض منتجات الحليب ؛ والتي تتزايد باستمرار والتي يشجعها دعم الدولة لأسعار المستهلك للألبان الصناعية.

تشكل الإنتاجية وسيلة تقدير لنظام الإنتاج، ويتفاوت هذا التقدير حسب عامل الإنتاج الذي ترتبط به هذه الإنتاجية: رأس المال (الأرض، المالية وغيرها ...)، المادة الحيوانية (الرأس، القطيع) والعمل، لا يسمح أي من هذه العوامل المأخوذة بشكل فردي بالحكم الدقيق على طبيعة النظام. حيث تربى أبقار هولشتاين في ظروف لا تسمح إلا بثلث إمكاناتها الوراثية، سواء أكانت مكثفة أم واسعة النطاق.

الجدول رقم 26 : هيكل فرع الحليب ومشتقاته في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 **الوحدة: ألف دولار**

السنوات	جبنة	زبدة	منتجات الألبان	الحليب
2000	199.11	3 902.02	101 840.90	**323 620.02.**
2001	16291.58	4039.55	103861.51	**330 169.87**
2002	16 744.28	4 245.30	103 460.34	**337 210.94**
2003	17 043.25	4235.05	104 027.73	**339 547.92**
2004	17383.27	4373.93	103 642.01	**307.42 350**
2005	17654.86	444.58	104 761.83	**355904.85**
2006	18167.80	4591.11	104 542.55	**357 531.85**
2007	18771.90	4579.49	106 984.36	**151.88 363**
2008	19045.97	4619.42.4	106 951.38	**367 794.04**
2009	185.26 19	4674.33	105739.55	**294.30 367**
2010	19 410.38	4693.09	106440.55	**940.46 369**
2011	19 611.28	4776.96	106 516.58	**372 323.74**
2012	19 794.93	4826.9.	106806.93	**374 977.34**
2013	19976.92	4870.48	142.49 107	**612.97 377**
2014	20 185.37	4911.39	107520..	**380155.00**
2015	20386.25	952.20	107 885.08	**382328.45**
2016	20 592.76	4989.5..	108 250.91	**384 837.44**
2017	20 797.54	5 025.97	108 597.58	**387 317.12**
2018	21015.94	5 063.04	108884.39	**134.09 390**
2019	21222.31	5 098.48	109128.51	**392 375.83**

المصدر: من إعداد البحث اعتماد على بيانات TRADE MAP

كان فرع الحليب ومشتقاته الأكثر تطورا خلال العشرية الأخيرة التي شهدت ارتفاعا ملحوظا بالغة أقصى قيمة لها سنة 2019، هذا التزايد ناتج عن تزايد عدد الشركات الخاصة المنتجة للحليب ومشتقاته وكذا زيادة استهلاك المادة نظرا للنمو الديمغرافي الكبير بالجزائر خلال العشرية الأخيرة، والدعم الحكومي الموجه للاستثمار في هاته المواد الأساسية.

أما بالنسبة للجبن فقد كانت كميات الإنتاج متراوحة بين الارتفاع والانخفاض طوال فترة الدراسة وشهدت سنة 2019 أعلى كمية منتجة حالها كحال منتجات الأعلاف؛ التي بدورها كانت بنفس منحى مادة الجبن مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2016 ثم انخفضت انخفاضا محسوسا في السنوات الثلاث الأخيرة.

❖ **الميزان التجاري لفرع الحليب ومشتقاته في الجزائر:**

من خلال بيانات الجدول أدناه يتضح أن الميزان التجاري لمنتجات الحليب ومشتقته في الجزائر سالب، وتتركز غالبا حول الألبان والقشدة فهي تمثل النسبة الأبرز من صادرات وواردات الجزائر لهذا الفرع، ثم يليها الجبن ولكن قيمة العجز في الميزان التجاري تبقى كبيرة نوعا ما، نتيجة ضعف حجم الصادرات من جهة، وتزايد الاستهلاك من جهة أخرى.

لا زال هذا الفرع بعيدا عن تحقيق النتائج المرجوة في ظل أزمة تعانيها الجزائر في تحقيق اكتفاء ذاتي من هاته المنتجات أولا، ومشكل الجودة وتكاليف النقل المرتفعة التي تجعل المنتوج الجزائري غير قادر على المنافسة.

الجدول رقم 29: الميزان التجاري لمنتجات فرع الحليب ومشتقاته في الجزائر خلال الفترة 2013-2020 الوحدة: ألف دولار أمريكي

المنتج	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مصل اللبن	-5273	-5296	-2680	-3429	-3522	-7407	-6168	-16927
زبد وغيرها من مواد دسمة، منتجات الألبان قابلة للدهن	-60135	-115442	-42302	-46065	-49194	-56266	-41084	-21311
ألبان وقشدة مركزة	-1076593	-1800337	-1003495	-802791	-1239266	-1107438	-973394	-1108306
لبن وقشدة مخثران، لبن رائب.	4607	3460	2068	-90	-961	545	57	-32
جبن(بما في ذلك جبن اللبن المخثر).	-117551	-121794	-119798	-123461	-111803	-107188	-88418	-117085
ألبان وقشدة، غير مركزة ولا محتوية على سكر مضاف أو مواد تحلية أخر.	-465	-66	201	-261	-169	94	-314	-116

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات TRADE MAP

❖ **الإطار المؤسساتي لفرع الحليب ومشتقاته في الجزائر:**

سنحاول تحديد أهم الفاعلين والمحركين لهذا الفرع، سواء بصفتهم هيئات رسمية منظمة وضابطة للسوق أو خواص وشركات محلية.

الديوان الوطني للحليب ومشتقاته : تم إنشاء الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته، بموجب المرسوم التنفيذي رقم، 97- 047 المؤرخ في 28 يوليو 1997م، المتضمن إنشاء الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته، المعدل والمتمم جاءت المادة الأولى من هذا المرسوم للتعريف بالديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته في الفصل الأول، تحت عنوان تسمية الديوان وهدفه ومقره، على أنه " :تنشأ تحت تسمية الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته، مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ذات صبغة مهنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتدعى في صلب النص الديوان.

دور الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته في مجال ضبط الأسعار:

إن تبني النهج الرأسمالي والتخلي التدريجي عن سياسة الاقتصاد الموجه، أعقبة التبني التلقائي للمبادئ المتصلة به، على غرار مبدأ حرية الأسعار وخضوعها لعملية العرض والطلب، الذي يعمل على ضبط الأسعار في إطار تنافسي، تسوده الشفافية والنزاهة بعيدا عن تدخل أي طرف في ذلك، لأن ذلك سيمنح الفرصة للمتعاملين الاقتصاديين على بذل اكبر جهد ممكن لفرض وجودهم في السوق، فبعد صدور دستور **1989** الذي أقر صراحة تبني النهج اللبرالي، الذي من أبرز معالمه حرية الممارسة التجارية، التي تظهر في مجال حرية الأسعار، المجسد في القانون رقم، **89-10**الصادر في **20**جويلية **1989**م المتعلق بالأسعار أين تم إخضاع مسالة تحديد الأسعار إلى مبدأ العرض والطلب، مراعاة للظروف الاقتصادية للمستهلك وهذا عملا بمقتضيات نص المادة **22** من هذا القانون التي تنص على أنه[1]:

يخضع وضع نظام الأسعار وإعداد التنظيم الخاص بها للمقاييس التالية:

- حالة العرض والطلب؛
- شروط المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك والتحكم في أسعار السلع والخدمات الاستراتيجية؛
- الأسعار المعمول بها في السلع المشابهة أو البديلة؛
- الأسعار المعمولة بها في الأسواق الدولية فيما يخص السلع والخدمات المعنية أو المشابهة؛

[1]أنظر القانون، 31-86 المؤرخ في 10جولية 19899، المتعلق بالأسعار، ج ر عدد 16المؤرخة في 36جويلية1989.

- في مجال التصدير، تم إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة والشركة الجزائرية للأسواق والمعارض SAFEX والمرصد الوطني للأسواق الخارجية، وكذا المركز الوطني للوثائق الاقتصادية ثم تحولا بعد ذلك إلى الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية PROMEX في 1996، ثم بعدها تم حل هذا الديوان وإنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX والذي يسعى إلى تنمية التجارة الخارجية الجزائرية وذلك عن طريق[1]:

- ضمان تسيير ديناميكي للشبكة الوطنية للمعلومات التجارية؛
- تزويد المؤسسات الجزائرية بالمعلومات التجارية والاقتصادية حول الأسواق الخارجية؛
- ضمان تسيير أدوات ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- تسهيل دخول المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية؛
- مساعدة المتعاملين الجزائريين في تجسيد علاقات العمل مع شركائهم الأجانب.

تعد شعبة الحليب ومشتقاته أحد أهم فروع الصناعات الغذائية التي تقوم على شراء الحليب الطبيعي لدى المربين من أجل تحويله إلى منتجات مختلفة من الحليب، وتقوم شعبة الحليب على سلسلة عمليات إنتاج وجمع الحليب الطبيعي (مزارع تربية البقر الحلوب، إنتاج أعلاف وأغذية الأنعام)، تحويل الحليب من قبل الملبنات (بسترة، تعقيم)، وتوزيعه للاستهلاك في أشكال متعددة.

تتكون شعبة الحليب في الجزائر من ثلاث أقسام أساسية:

- **المنبع:** يتكون من مربي ومستوردي الأبقار، منتجي ومستوردي أغذية الأنعام مستوردو مسحوق الحليب المستوردون الخواص.
- **المصب:** المصب فنجد المؤسسات التحويلية العامة والخاصة الملبنات الخاصة ووحدات GIPLAIT التابعة للدولة،
- إضافة لنظام التوزيع للمستهلكين (موزعون وبائعو التجزئة)

[1] تواتي نصيرة: **دور الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية**ALGEX في تعزيز الصادرات خارج المحروقات، الملتقى الوطني حول " ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يومي 11-12مارس 2014، ص 08.

فرع الحليب ومشتقاته قبل أزمة الغذاء 2007-2008:

انتهجت الجزائر مخططا يسمح باستهلاك الحليب بسبب صفاته الغذائية وانخفاض سعره مقارنة بمصادر البروتين الأخرى، من خلال دعم أسعار المنتج والاستهلاك، وقد استندت سياسات التطوير والتنظيم لقطاع الحليب ومشتقاته التي تم تنفيذها حتى نهاية الثمانينيات إلى أداتين:

-دعم أسعار المستهلك

- واستيراد كميات كبيرة من الحليب المجفف،

هذا ويخفي قطاع الحليب ومشتقاته في الجزائر تناقضاً كبيراً، حيث إن المصب يشهد نمواً غير مسبوق، لكن المنبع على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة غير قادر على تلبية الطلب المتزايد، ويعزى النمو في قطاع المصب على زيادة الاستثمار من قبل الشركات الأجنبية التي اجتذبها نمو هذا السوق، وقد شهد استهلاك الحليب ومنتجات الألبان زيادة ملحوظة بنسبة 3.6 % في المتوسط السنوي بين 1970 و2005. [1]

احتل هذا المنتوج صدارة الترتيب فيما يخص المنتجات الأكثر دعما؛ حيث يتم توجيه هذا الدعم من قبل صندوق FNDA من أجل تطوير إنتاج الحليب ومشتقاته، وتغطية الاستهلاك المحلي وفق الكمية المطلوبة وبالسعر المناسب، حيث تصدرت ولاية سيدي بالعباس، تلمسان، وهران قائمة الولايات الغربية الأكثر دعما لمنتوج الحليب بنسبة 67 % من مجموع دعم المنتوج في هذه المنطقة[2].

أجهزة الدعم:

استفاد قطاع الحليب دائماً من الدعم المالي للدولة على جميع المستويات عن طريق صندوقين: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA، والصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الزراعي (FNDIA)، وتم تعزيز هذا الجهد المتعلق بالميزانية بشكل أكبر في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)في عام 2001، ثم تم توسيعها لتشمل بعداً ريفياً في عام 2002 (PNDAR) وأخيراً في التجديد الفلاحي من عام 2009[3].

[1] Souki H : **Les stratégies industrielles et la construction de la filière lait en Algérie**: portée et limites. Revue Campus, 2009, p 3.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، القرار الخاص بالصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي رقم 2023، المؤرخ في 15 ديسمبر 2008، ص01

[3] Malik Makhlouf, Etienne Montaigne : **La politique laitière algérienne: entre sécurité alimentaire et soutien différentiel de la consommation, Article** *in* New Medit 14(1), March 2015, P 13.

ازدادت قيمة الإعانات الموجهة لقطاع الحليب ومشتقاته من 452 مليون دينار جزائري، في المتوسط خلال الفترة 1996–1999، إلى 1.724 مليون دينار في 2002، وخلال الفترة بأكملها 2000– 2005 استفاد هذا القطاع من مخصصات مالية قدرها 5.7 مليار دينار، وقبل عام 2007 كانت ميزانيات منتجات الحليب ومشتقاته تُدار مباشرة من قبل مديرية المصالح الفلاحية بالولاية، وتمول 30 إلى 50 % من الأصول المخصصة لإنتاج الحليب في الإسطبلات وإنتاج الأعلاف المخصصة لإطعام الماشية، كما تشمل هذه المساعدات أيضًا مكافآت تحفيزية من أجل زيادة إنتاج الحليب الخام، لضمان جمعه (خزان التبريد لمراكز التجميع، وحالات التحليل والمراقبة، وتسليمه إلى مصانع الألبان (خزانات نقل الحليب) وأخيراً إلى تعزيز اندماجها الكامل في إنتاج الحليب المبستر[1].

- **فرع الحليب ومشتقاته بعد 2008:**

انتهجت الدولة سياسة ألبان في إطار قيود الصدمات الخارجية المرتبطة بتقلبات الأسعار العالمية وبالتالي، كان ينبغي أن تعزز هذه السياسة الجديدة هدفها المزدوج المتمثل في:

- تقليل واردات الحليب المجفف وسياسة الأمن الغذائي،
- وتطوير الإنتاج الوطني من الحليب الخام.

لهذا الغرض، قامت الدولة اعتباراً من عام 2008، بتفعيل الديوان الوطني المهني للحليب، كمسؤول عن تنفيذ نظام جديد لشعبة الحليب ومشتقاته مصحوب بخطة تنظيمية لقطاع الحليب ومشتقاته على المستوى الوطني، وتتمثل مهمته في تنظيم وتوريد واستقرار السوق الوطنية للحليب المبستر المعبأ في أكياس والمصنعة من الحليب المجفف المستورد فقط، حيث يستورد جزءاً من الاحتياجات الوطنية في شكل حليب مجفف لإعادة توزيعه وفقًا للحصص والهوامش المحددة إلى مصانع الألبان.

شهد تدخل ميزانية الدولة، المكرس لتنظيم سوق الحليب ومشتقاته وتطوير الإنتاج المحلي للحليب الخام، تغييراً كبيراً في تخصيص هذه الموارد المالية[2].

https://www.researchgate.net/publication/292539022

[1] Malik Makhlouf, op cit, p 13.

[2] Malik Makhlouf, op cit, p 14.

يتم توزيع هذه الميزانية على قناتين رئيسيتين للوصول إلى اللاعبين في القطاع، الجزء الأول من هذه الميزانية، الذي تم دمجه في الميزانية الزراعية الإجمالية، مخصص لتطوير إنتاج الحليب المحلي ويتولى إدارته وتوزيعه مديريات المصالح الفلاحية التي تقدم الدعم للمربين المتعاقدين مع مصانع الألبان.

الجزء الثاني من ميزانية الدولة يديره الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته **ONIL** يضمن هذا الأخير من ناحية، استيراد مسحوق الحليب المخصص للألبان المعتمدة لإنتاج الحليب المبستر (LPS على أساس نظام الحصص وسعر البيع الثابت ومدعوم (159 دج / كغم أو حوالي 50% من السعر العالمي) من ناحية أخرى، يمنح هذا الديوان مكافآت حوافز مخصصة للجهات الفاعلة الأساسية في القطاع، من خلال كميات الحليب ، التي يجب أن ترسل وفقها تقارير شهرية لكل من مورديها المتعاقدين (مربي، جامع، مركز تجميع خاص)، ثم يتم إرسال هذه المعلومات إلى ONIL، والتي تدفع لهؤلاء الموردين.

ولتعزيز فاعلية هذا النظام، تقوم الدولة بتأسيس شراكة على شكل عقدين بين الديوان ومعامل الحليب أحدهما لتطوير الإنتاج الوطني للألبان، والآخر لجمع الحليب ومنتجاته، الدمج في المنتجات المصنعة لصناعة الألبان، يتعلق العقد الأول باقتناء مصانع الألبان لحصة من مسحوق الحليب بسعر مدعوم مقابل الالتزام بتحويله إلى حليب مبستر (معاد تكوينه) في ظل الظروف الصحية المطلوبة، لجعل الحليب متوفرا للمستهلك وفقًا للمعايير التنظيمية وبالسعر المحدد.

الشكل رقم 52: التنسيق في قطاع الحليب

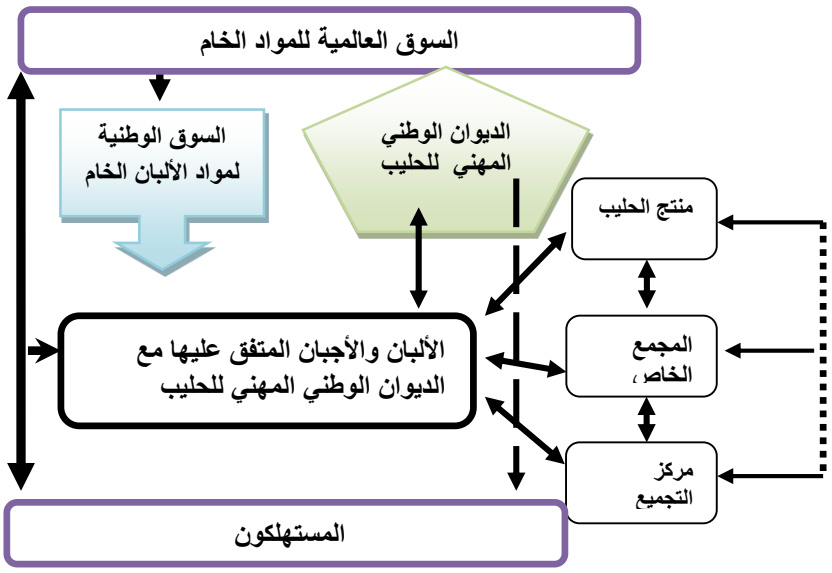

المصدر: من إعداد الباحث

- **تطور مؤسسات صناعة منتجات الحليب في الجزائر:**

وفي شعبة الحليب نحصي 15 مؤسسة للمجموعة العمومية Giplait وأكثر من 100 مؤسسة خاصة بأحجام ومجالات مختلفة مثل الياغورت، المجال الذي تهيمن عليه مؤسسات صومام بنسبة 40%، دانون بنسبة 20%, إضافة إلى الحضنة وترافل[1].

- مجال الجبن تنشط في السوق عدة شركات
- في السنوات الأخيرة عرفت مساهمة القطاع الخاص تطوراً ملحوظا، والذي تدعم بالتشريعات التي منحتها الدولة لهذا الفرع، عبر استيرادها لأعداد كبيرة من البقر الحلوب ودعمها الكبير لإنشاء العديد من المؤسسات الخاصة المتخصصة في جمع وتحويل الحليب.
- حيث ساهمت هذه الجهود في تكوين أكثر من 1000وحدة عبر التراب الوطني إلى جانب 22 مصنعا للحليب ومشتقاته وهذا ببطاقة إنتاج قدرها 0.9 مليار لتر في السنة، إلى جانب ما يحققه القطاع الخاص من مساهمة في تطوير هذا الفرع، يبقى القطاع العام المحرك الرئيسي للنشاط في فرع الحليب بما يمتلكه من مؤسسات وحدات متخصصة، حيث يتشكل من 18مؤسسة بطاقة إنتاج تتجاوز 1.5مليار لتر حسب آخر الإحصائيات[2].

المطلب الثالث: آفاق التنويع الاقتصادي في الجزائر وفرص الاندماج في سلاسل القيمة العالمية

بعد كل ما تطرق إليه نقترح بعض التوصيات التي نراها قد تساعد في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر كمطلب عام وكلي، وبعض التوصيات الخاصة بترقية القطاع الفلاحي وفرع الصناعات الغذائية المساهمين في تحقيق الأمن الغذائي ثم في الفرع الأخير سنعدد فرص ومزايا ومعيقات مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية.

الفرع الأول: آفاق التنويع الاقتصادي في الجزائر

ترتكز المنهجية الحديثة على فكرة أن التنمية الاقتصادية تتمثل في القدرة على الانتقال بشكل متواصل من إنتاج سلع وخدمات أقل قيمة وأقل تطورا، إلى سلع وخدمات أخرى أكثر تعقيدا وأعلى قيمة مضافة بالاعتماد على المزايا النسبية في البداية بالاعتماد على الهبات الموارد والثروات القائمة بما فيها الثروات الطبيعية

---

[1] حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، المرجع السابق، ص 203.

[2] بكريتي نصيرة، شريف طويل نور الدين، المرجع السابق، ص 36.

والبشرية، ثم التمكن من خلق مزايا تنافسية جديدة، وتتطلب هذه العملية جهدا متواصلا لتحقيق الارتقاء التقني والصناعي.

هذه المنهجية تعد الخيار الأمثل أمام الجزائر للتطور الاقتصادي وإحراز تقدم في معدلات النمو ومستويات الدخول وتعميق التحول الهيكلي استنادا لهذه المنهجية يمكن صياغة مسار تطبيقي مكون من محاور رئيسية تتركز حول تحديد القطاعات والنشاطات ذات المزايا النسبية الكامنة وغير المستغلة والعمل على إزاحة العوائق القائمة، واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر أو إطلاق المشاريع الجديدة على الوفورات الخارجية.

في إطار التنويع الاقتصادي يقترح موقع أطلس للتعقيد الاقتصادي من أجل تنويع الأنشطة وبالتالي الصادرات على شبكة فضاء المنتج تتطلب من البلد أن يقوم بقفزات إلى أنشطة إستراتيجية تسمح له بالتنويع وفق مقاربة الرهان الاستراتيجي، وهي الإستراتيجية المناسبة للبلدان غير القادرة على تحقيق التنمية باستغلال المعارف والإمكانيات المتاحة ومنها الجزائر، وتمتلك الجزائر حسب هذه الإستراتيجية أفاق لتنويع الصادرات بتصنيع حوالي 50 منتجا في مجال المنتجات البلاستكية ومنتجات الكيمياء العضوية.

- نقترح أولاً إعطاء الأولوية للمنتجات التي حاولت شركات محلية إنتاجها بشكل طبيعي ودراسة العوائق التي منعت هذه الشركات من تطوير إنتاجها، بالإضافة إلى العمل على الحد من الحواجز القائمة في وجه الشركات الأخرى التي قد تحاول دخول السوق بناءا على دراسات تقوم بها مختلف الهيئات والمؤسسات الوطنية والدولية.

في مجال الزراعة والأمن الغذائي:

- إن المتتبع لمخطط الإنعاش الاقتصادي وما حمله في طياته من توصيات وتدابير لإصلاح القطاع الزراعي، يدرك اهتمام الدولة بدعم الإمكانيات المحلية، وتطوير وترقية الإنتاج الزراعي، من خلال توسيع المساحات المروية وترشيد استخدام الأراضي، وتعزيز سلسلة القيمة لمختلف فروع القطاع الزراعي؛
- البحث عن مناطق جديدة للإنتاج الزراعي عبر الاستصلاح؛ سيما المناطق الأكثر ملاءمة من حيث الأرض والموارد المائية؛
- تحقيق تكامل وانسجام في السياسات الزراعية–الغذائية يعني سياسة الدعم يجب أن تكون للفرعين وفي نفس الفترة لتحقيق النتائج المطلوبة؛

- إعادة النظر في سياسات الدعم فالحفاظ على سعر الحليب والخبز عند هذا المستوى المدعوم لا يمكن ضمان عوامل ديمومته من الناحية التمويلية على المدى الطويل من جهة كما أنه يحول دون تحفيز النشاط الإنتاجي في هاتين الشعبتين الاستراتيجيتين من جهة أخرى؛
- ترقية الإنتاجية الزراعية عبر ضخ استثمارات في البحوث والإرشاد الزراعي وحركية الابتكار التقني عبر التكنولوجيا والمعرفة، واعتماد الممارسات الزراعية الجيدة الخاصة بالمكونات الزراعية الخاصة بالبذور والتربة وطرق السقي بالمياه، والطاقة وإدارة المخلفات، ونظم الحصاد والتخزين، المحافظة على صحة المحاصيل بتقوية أنظمة الصحة النباتية، ونظم الصحة البيطرية والسلالات الجيدة، وإدخال التحديثات على المكننة.
- ويجب إعادة النظر في آليات تشجيع الإنتاج الزراعي للمنتجات المحلية والعضوية في إطار الزراعة المستدامة، وإنتاج منتجات ذات قيمة تجارية عالية مخصصة للأسواق الخارجية، والتي يكون للمستهلكين فيها القدرة على شراء مرتفع، إذا أمكن تحقيق مثل هذا الخيار، فإن المنتجات الزراعية الجزائرية للتربة (الزيتون وزيوت الزيتون، والتمور ومشتقاتها، وسوق البستنة...)، التي لديها بالفعل عملاء أجانب يمكن أن تساعد في توفير العملة الأجنبية وتحقيق التوازن كثيراً، وخفض فاتورة الواردات الجزائرية.
- استغلال القدرات الإنتاجية للجزائر في مجال الخضر والفواكه واستغلال الميزة النسبية للجزائر في هذه الشعبة جد ضروري وتسهيل الوصول للسوقين الإفريقي والدولي عن طريق الدعم اللوجيستي إنشاء سكك حديدية، طرق سريعة، ولما لا ترقية النقل الجوي في إفريقيا خاصة باعتبارها سوقا مهمة.
- الاستثمار في تكنولوجيا الحفظ والتخزين المستعملة في النقل لمسافات بعيدة، وهذا ما يسهم في تقليص العجز الكبير في الميزان التجاري الزراعي–الغذائي للجزائر؛
- رصد ومتابعة دورية لكل متغيرات الأمن الغذائي، فالإنتاج الفلاحي يُعرض في أسواق البيع بالجملة ويمكننا الحصول على جميع المعلومات المتعلقة بتوافر المنتجات على مستوى هذه الأسواق، كما تسمح التكنولوجيا الاتصال بتوسيعها إلى الأسواق الفرعية، وبهذه المعلومات المجمعة والمنشورة المتعلقة بالطلب والعرض على أغذية المستهلك (الكمية والنوعية والسعر والموقع والفترة).

في مجال الصناعات الغذائية: نقترح ما يلي:

- وضع إستراتيجية شاملة للنهوض بالتصنيع الزراعي في كافة مراحل التصنيع بدءا من توسيع المساحات المزروعة من مختلف المنتجات الزراعية، مرورا بعمليات تجميع المحاصيل وتوفير الإمكانيات

الضرورية لحفظها وتخزينها بالطرق المناسبة، ومن ثم الشروع في عمليات التصنيع وفق الأساليب العلمية المتعارف عليها عالميا والتي تضمن كل الشروط والمتطلبات الضرورية للصحة لتنتهي هذه العملية بتسويق المنتجات الصناعية في الأسواق المناسبة.

- نظام مصرفي قوي يسمح بتمويل قطاع الصناعات الغذائية وتوجيه الحكومة للقروض نحو هذا الفرع الصناعي للنهوض به.
- تحسين القدرة التسويقية للمؤسسات الصناعية من خلال عدد كبير من الوسطاء في عمليات تسويق هذه المنتجات مما يشجع المنتجين على الزيادة في إنتاجها دون الشعور بمخاطر وصعوبات توزيعها.
- تشجيع استثمار القطاع الخاص في فرع الصناعات الزراعية الغذائية، وتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقضاء على القطاع غير الرسمي، وإدماجه في حلقة الإنتاج بتبسيط الإجراءات المؤسساتية وتحسين مناخ الاستثمار.
- تثمين الموارد والإمكانيات الزراعية المحلية وتحسين طرق استغلالها في إطار احترام ضوابط التنمية الزراعية المستدامة لرفع الإنتاج الوطني من المنتجات الزراعية.

الفرع الثاني: اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية:

من العوامل التي تعزز مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية العضوية النشطة في الترتيبات الإقليمية الاقتصادية والتجارية (منطقة التجارة الحرة الأفريقية أو منطقة التبادل الحر العربية، ...)، باعتبارها أقرب الأسواق جغرافيا وأكثرها ميزة بحكم اتساعها واعتبارها بوابة للقارة ككل، واضافة للروابط التجارية مع دول الاتحاد الأوربي، يسهم توسيع دائرة الشركاء في الأطر الثنائية أو الإقليمية المتاحة باتجاه آسيا، في تعزيز مشاركتها في سلسلة القيمة العالمية.

إن النفط والغاز والأغذية الزراعية والصناعات الاستخراجية والتعدين هي الأنشطة الرئيسية في الجزائر، وكانت نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي هي النفط والغاز (36.0%)، والخدمات (19.7%) والزراعة (8.1%). الصناعة ممثلة فقط4.3 %من الناتج المحلي الإجمالي حيث استحوذ النفط والغاز على 97% من إجمالي الصادرات، وشملت 3% المتبقية المواد الخام والتعدين والمنتجات الكيماوية والنحاس والمنتجات الغذاء والمشتقات البترولية، على الرغم من وجود عدد كبير من الشركات الخاصة في الجزائر، بما في ذلك الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، فإن معظم الناتج المحلي

الإجمالي الجزائري يأتي من عدد صغير من الشركات الكبيرة المملوكة للدولة، مثل سوناطراك، ويمكن تفسير ضعف اندماج الاقتصاد الجزائري في سلاسل القيمة العالمية على النحو التالي:

- الحجم الصغير جداً لشركات القطاع الخاص؛
- قلة عدد الشركات التي توظف أكثر من 10 أشخاص في القطاع الصناعي الخاص: هم أقل من 2000 (مقارنة بـــ 5669 في تونس)؛
- عدم كفاءة قطاع الدولة الذي يمتلك غالبية الشركات الكبرى؛
- القيود أمام الاستثمارات الأجنبية في البلاد؛
- الهياكل والاستراتيجيات الإدارية للشركات المحلية موجهة نحو السوق محلي، مع القليل من الاهتمام بالتصدير؛
- الإدارة البيروقراطية للاقتصاد يصعب تبني سياسات الاندماج في سلاسل القيمة العالمية على سبيل المثال، يعتبر استيراد المنتجات الوسيطة لإعادة التصدير بعد التجميع معقداً؛ بسبب تعقيد الإطار التنظيمي الجزائري وغالباً ما يؤدي إلى منتجات غير تنافسية؛
- محدودية البنية التحتية اللوجستية والصناعية (تشبع الموانئ والمطارات، قلة المناطق الصناعية المنصات اللوجستية الصغيرة؛

ولتحسين فرص اندماج الجزائر في السلاسل العالمية للقيمة نقترح ما يلي:

- تكييف أنظمة النفط والغاز لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في المراحل الأولى للبحث عن احتياطيات جديدة، بما في ذلك الاحتياطيات غير التقليدية والبحرية؛
- تطوير موقع سوناطراك في أنشطة التنقيب عن النفط والغاز؛ بفضل الشركات العالمية الجديدة في شمال إفريقيا وأماكن أخرى؛
- تطوير صناعة النفط والغاز، وكذلك في المنتجات الكيماويات ومشتقات الهيدروكربون؛
- إعادة هيكلة القطاع العام بهدف بناء مجموعات من المنشآت الإقليمية / العالمية وكذلك الشركات المختلطة مع الشركات متعددة الجنسيات
- بعض المشاريع يجب تطويرها للتصدير، مثل صناعة الصلب أو الأسمنت.
- تطوير البنية التحتية الصناعية وإنشاء منطقة صناعية متكاملة؛
- اعتماد تشريعات جديدة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

- تطوير إمدادات الطاقة وتصدير الكهرباء من خلال برنامج الطاقة الشمسية المتجددة.

الفرع الثالث: آفاق ومزايا اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية:

تشير المعطيات التجارية أن أسواق الأغذية الزراعية لا تزال محمية بدرجة عالية نسبياً، إذ رغم الانخفاض التدريجي منذ تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة (AoA) في 1995–1996 والمتبوعة بانضمام الصين عام 2001، والمزيد من التغييرات أحادية الجانب خاصة في الاتفاقيات التفضيلية واستمرار التعريفات الجمركية على الأغذية الزراعية في الانخفاض بمرور الوقت لا يزال متوسط التعريفات الجمركية على المنتجات الغذائية الزراعية يسجل أعلى بنحو ثلاثة أضعاف من التعريفات المفروضة على السلع التجارية الأخرى، وارتبطت السياسات التجارية الأقل تشويهً، والترتيبات الأقل تعقيداً والأكثر شفافية بمشاركة أكبر لسلاسل القيمة العالمية وعائدات محلية أعلى في حين سجلت خسائر القيمة المضافة من سياسات الحماية والدعم المشوه، كما تقلل الرسوم الجمركية وغير الجمركية على الواردات من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية؛ فالتعريفات الجمركية المرتفعة والإجراءات غير الجمركية المفروضة على الواردات والصادرات (تدابير الصحية والصحة النباتية (SPS) لها تأثير سلبي على القيمة المضافة المحلية المكتسبة من تصدير السلع الغذائية الزراعية (التي تستخدم مدخلات من سلاسل القيمة العالمية)، بالمقابل تم تسجيل تأثير إيجابي لبعض الحواجز التقنية أمام التجارة، وسياسات دعم المنتجين الزراعيين غير المشوهة؛ كالدعم المقدم مباشرة للمنتجين أو للقطاع ككل، باعتبارها تضع قواعد لازمة لخلق الثقة في الأسواق والعرض، ما يسهم في تعزيز التجارة[1].

مزايا مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية:

- توضح تجربة عدد من الاقتصاديات الناشئة أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تقدم مساراً سريعًا للتنمية والتصنيع، إضافة لارتفاع القيمة المضافة التي اكتسبتها بعض الاقتصاديات الناشئة من المشاركة في تصنيع سلاسل القيمة العالمية بشكل مطرد بمرور الوقت.

وتتمثل مزايا اندماج الجزائر في السلاسل العالمية للقيمة فيما يلي:

- يعود التغلب على العقبات التي تحول دون المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بفوائد كبيرة على الجزائر مع وجود سياسات مناسبة لتكييف الأنشطة مع المشاركة الأسرع نمواً في سلاسل القيمة العالمية، يكون

[1] Greenville, J., Kawasaki, K., & others: **Influencing GVCs through Agro-Food Policy and Reform**, agriculture and fisheries, OECD;OECD FOOD, 2019, p14.

معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 2% أعلى من المتوسط [1].

بصرف النظر عن صناعة الطاقة، تفتقر الجزائر حالياً إلى قطاع تنافسي دولي، سيستغرق إنشاء بعض القطاعات المحددة وقتًا طويلاً نسبيًا، ورغم هذا فإن بعض القطاعات الموجودة بالفعل توفر الإمكانات اللازمة:

- الصناعات البتروكيماوية والغازية
- صناعات المعدات المنزلية الإلكترونيات البيضاء والرمادية.
- الصناعات الميكانيكية.
- منتجات صيدلانية.

- تتطلب المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في الغالب التخصص في فروع ومهام محددة؛
- يمكن أن تكون سلاسل القيمة العالمية وسيلة مهمة للجزائر لتطوير القدرة الإنتاجية حيث يمكن للشركات المحلية أن تحصل على حصة كبيرة من القيمة المضافة؛
- يمكن للجزائر أن تخفض تكاليف التجارة من خلال تطبيق تدابير عملية وغير مكلفة والتي تعتبر مهمة للغاية لكونها جزءاً من سلاسل القيمة العالمية؛
- لا يتعين الآن على الجزائر أن تكون ناجحة في جميع الصناعات التي تعمل فيها ولكن فقط الصناعات التي يمكن أن تسهم بها في سلاسل القيمة العالمية؛
- من السهل نسبيًا أن تكون الجزائر جزءاً من سلاسل القيمة العالمية القائمة وأن تتصرف بحرية لبناء سلسلة قيمة كاملة، ويتم ذلك من خلال إنتاج منتجات وسيطة ثم منتجات نهائية؛
- يجب أنتكون أنظمة التجارة والاستثمار منفتحة وشفافة ويمكن التنبؤ، لا تسهل هذه الأنواع من الأنظمة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية فحسب، بل تسهل أيضاً الاستثمار الأجنبي المباشر[2].
- تتطلب المشاركة في سلاسل القيمة العالمية مهارات وعمالة متعلمة وقدرة إنتاجية ومشاركة ناجحة في سلسلة التوريد العالمية ولوجستيات فعالة وبنية تحتية للمعلومات، تلعب هذه الميزات للبلدان النامية أيضاً

[1]OECD. "Global Value Chains: **Preliminary Evidence and Policy Issues**," Organisation for Economic Co operation and Development,DSTI/IND, Paris, 2011, P 24.

[2] Bilgin Orhan ÖRGÜN**: GVCs Participation as Development Strategy**, 10th International Strategic Management Conference, Published by Elsevier Ltd, Procedia - Social and Behavioral Sciences, volume 150 , 30 October 2014, Szczecin, Poland ,P 1291,

دوراً مهماً لتحقيق تنمية ناجحة ومستدامة على المدى الطويل؛

- حواجز دخول سلاسل القيمة العالمية منخفضة، فهي تمكن الشركات من تحقيق نجاح في التصدير بسرعة وبتكلفة منخفضة، وتصبح قادرة على المنافسة في مجال التصدير من خلال التخصص في أنشطة ومهام محددة، فقد تخصصت الصين مثلاً في تجميع المنتجات النهائية في صناعة الإلكترونيات وأصبحت أكبر مصدر لمنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وهناك بلدان أخرى متخصصة في تجميع الوسطاء (مثل الأنظمة الفرعية للسيارات في المكسيك)، أو خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل الهند[1]
- تساعد سلاسل القيمة العالمية البلدان بشكل عام على زيادة دخلها، الدخل المتأتي من التدفقات التجارية المقاس على أنه القيمة المضافة المحلية المجسدة في الطلب النهائي الأجنبي؛
- سلاسل القيمة العالمية هي أكثر من مجرد وسيلة فعالة لإنتاج السلع والخدمات، هي أيضا قناة دولية للأفكار، يمكن أن تتخذ هذه الأفكار شكل المعرفة والابتكارات الجديدة، كما تتجسد في السلع والخدمات الوسيطة وأساليب الإنتاج؛
- الترابط الناشئ عن سلاسل القيمة العالمية يجعل السياسات التجارية أكثر انتشاراً وكلما زادت الأنشطة العالمية لسلاسل القيمة العالمية، زادت ترابط السياسات التجارية؛
- إذا كانت سلاسل القيمة العالمية تعمل مع شبكة إنتاج إقليمية، فإن اتفاقيات التجارة الإقليمية تكون أكثر فعالية في تعزيز التوسع في سلاسل القيمة العالمية، حيث تساعد سلاسل القيمة العالمية على تقليل الحواجز التجارية من خلال إنشاء المزيد من الاتفاقات التجارية الإقليمية؛
- **الفرص السوقية المتاحة للاندماج في سلاسل القيمة العالمية للأغذية الزراعية:**

- ارتفع متوسط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية الزراعية والغذائية على الصعيد العالمي بشكل حاد من حوالي 30% عام 1995 إلى أكثر من 35 % عام 2008، ثم تراجع بشكل طفيف، وفي عام 2015 كان نحو ثلث القيمة المضافة الزراعية والغذائية الإجمالية التي تم تصديرها جزءاً من سلسلة قيمة شملت ثلاثة بلدان على الأقل (34% في الزراعة و33 % في قطاع الأغذية المشروبات، وفي المتوسط ترتبط حصة كبيرة من الإنتاج الزراعي بسلاسل القيمة العالمية عن طريق الصادرات، ما يؤدي إلى روابط

[1]OECD, WTO, UNCTAD: I**mplications of Global Value Chains for Trade, Investment**, Development and Jobs, Prepared for the G-20 Leaders Summit Saint Petersburg (Russian Federation) September 2013, P20

أمامية كثيرة(22%من قيمة الصادرات الإجمالية)، أمّا الروابط الخلفية للزراعة، فهي تعكس الواردات من المدخلات، مثل البذور والأسمدة، فضلا عن الاستخدام الأكبر للخدمات في عملية الإنتاج (من قبيل ضوابط الجودة والخدمات اللوجستية والتخزين والخدمات المالية)[1].

على الرغم من أن معظم القيمة المضافة الزراعية تنتج حتى الآن خارج إفريقيا، توفر سلاسل القيمة العالمية فرصا للقطاع الزراعي–الغذائي بإفريقيا حيث تتميز معظم سلاسل بالمحاصيل النقدية بهياكل حوكمة هرمية لا توفر سوى فرص محدودة للتطوير، ولذلك يمثل تمايز المنتجات وتحسين الجودة أمران ضروريان لإضافة قيمة في سلاسل القيمة الزراعية التي تدور حول المنتجين، ويمكن للسلاسل المنظمة حول المشترين في القطاع الزراعي أن توفر المزيد من الفرص للتوسع على طول سلسلة القيمة.

غير أن معايير النفاذ الصارمة[2] تجعل من الصعب المشاركة في سلاسل يحركها المشتري حيث تساهم التكاليف المرتفعة المرتبطة بالمعايير الأوروبية الصارمة للغاية، في صالح توسيع التجارة الزراعية بين بلدان الجنوب –جنوب، وبالنظر إلى العدد الكبير من المزارعين أصحاب المستثمرات الصغيرة في أفريقيا، فإن اندماجهم في سلاسل القيمة الزراعية أمر بالغ الأهمية، كما تساعد الزراعة التعاقدية المزارعين على تلبية معايير الإنتاج حتى يتمكنوا من المشاركة في سلاسل ذات قيمة عالمية وتوفر ضمان إمداد موثوق للشركات الرائدة، كما تبرز أهمية دور البيئة التمكينية (سياسات تيسير الصادرات، وزيادة جودة مؤسسات التجارة ووجود بنى تحتية للنقل مناسبة ومتصلة، سياسات تستهدف ريادة الأعمال والترويج للأنشطة الجديدة وتنمية المهارات للفئات الضعيفة من السكان [3].

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة : **حالة أسواق السلع الزراعية، الأسواق الزراعية والتنمية المستدام: سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية**، روما، 2020، **ص 36**.

[2] Kouton, J., & Amonle, S: **Global value chains, labo rproductivity, and inclusive growth in Africa**:empiricale vidence from heterogeneous panel methods, Journal of Social and Economic Development , 2020, p30.

[3] BAfD, OCDE, PNUD : **Les chaînes de valeur mondiales et l'industrialisation de l'Afrique**, Perspectives économiques en Afrique. Édition thématique, 2014, p p 36,38.

خلاصة:

تتوفر الجزائر على إمكانيات كبيرة من الموارد الفلاحية إلا أن استغلال هذه الإمكانيات بعيد عن المستوى المطلوب بسبب التأخر الكبير في ترقية قطاع الفلاحة، وعلى الرغم من النتائج الإيجابية المحققة في القطاع الفلاحي لاسيما في السنوات الأخيرة، يستمر هذا القطاع في مواجهة العديد من التحديات سواء من خلال سياقها الخاص أو من حيث التحولات التي تحدث على المستوى الدولي.

يشكل تثمين جميع القدرات الفلاحية الوطنية تحديا بوجود العقبات الهيكلية المناخية والمادية بالإضافة إلى عجز المستثمرات ووحدات الإنتاج التي تعاني من عبء اقتصادي وضعف القدرة التنافسية، وتحدي الأسعار الدولية الأكثر تقلبا تشكل عائقا رئيسيا، ومستهدف تحسين إنتاجية المحاصيل المحلية التي تتطور ببطء، ولا يمكنها عكس الوضعية نحو تحكم أفضل في الواردات.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة، لا يزال القطاع بعيدا عن تحقيق النتائج المرجوة، إذ نلاحظ أن الإنتاج الحالي لا يغطي سوى نسبة 70% من احتياجات السوق، كما يواجه القطاع كثرة الطلب المتزايد والذي يشهد نموا متضاعفا وذلك في بيئة اقتصادية متأزمة أكثر فأكثر.

تحقيق الأمن الغذائي مطلب اجتماعي أولاً واقتصادي ثانيا، لهذا تسعى أغلب الدول النامية ومنها الجزائر لرسم رؤية عامة لمسارات التحرك سواء للاستدراك أو للتطوير في المديين المتوسط والبعيد، إذ لا يزال الأمن الغذائي هدفا استراتيجيا لأغلب دول العالم، في ظل عالم يتسم بالاضطرابات السياسية والتقلبات الاقتصادية والمناخية، والتي قد تجعل الدول المستوردة للمواد الغذائية تابعا لغيرها خاصة عندما يتعلق الأمر بالمنتجات الأساسية نظرا لما تكتسيه هاته المواد من أهمية اجتماعية واقتصادية في حياة البشر، في الجزائر تعددت أدوات الأمن الغذائي من البرامج الاجتماعية والاقتصادية؛ التي ارتبطت بجزء من خطط التنمية وفي مختلف القطاعات، وكانت الحكومة تغطي العجز الإنتاجي في هذا القطاع بالاستيراد، وحماية القدرة الشرائية؛ عبر تحديد هوامش الأسعار لعدد من المنتجات الأساسية (الخبز والحليب السكر وزيوت الطعام)، ودعم القطاعات الأساسية (القمح والحليب) من خلال مساعدات الإنتاج أو التحويل، وأخيراً المعونة الغذائية المباشرة (رمضان)، لكن هاته السياسات تستنزف الخزينة العمومية ولا يمكن ضمان دوامها في ظل عجز موازني كبير يسجل كل سنة.

رغم أن الصناعة الغذائية في الجزائر تشكل 80 %من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير أن هذا العدد يبقى بعيدا تماما عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، بسبب تذبذب مدخلات الإنتاج، والمرتبط بالإنتاج الفلاحي الذي يعرف تذبذبا هو الآخر بفعل الظروف المناخية وضعف السقي والأساليب الزراعية الحديثة ويضاف لذلك ضعف التكامل والتنسيق في رسم السياسات والبرامج لمرتبطة بالمركب الزراعي الغذائي والذي يتوزع على مختلف الدوائر الوزارية كالفلاحة، التجارة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمالية ...

خاتمة

على الرغم من صعوبة تقدير نتائج الاستراتيجيات المنتهجة لتحقيق التنويع الاقتصادي، لكن يجب على الأقل اعتبار تحليلها عملية منهجية مدعومة بأدوات رصد ومتابعة إجراءاتها وأساليبها، ويجب أن يقدم أيضاً لمحة عن هيكلة متسلسلة لتخطيط الإجراءات والأنشطة وفقًا لدورة تكرارية لإنتاج السلع والنتائج والتأثيرات في منطقة معينة، ما يؤكد أدوار التخطيط والتوجيه والضبط، ويعزز اتجاه الدولة التنموية.

لا تزال هناك فجوات بحثية مهمة في الأدبيات التجريبية حول سلاسل القيمة العالمية، أما فيما يتعلق بالدوافع الرئيسية لسلاسل القيمة العالمية، فلم يتم القيام إلا بالقليل من العمل المنهجي لتقدير المساهمات الفعلية للنقل وتكاليف الاتصالات والتقدم التكنولوجي والعوائق الاقتصادية التي تعترض تنمية سلاسل القيمة العالمية، فضلاً عن أوجه التكامل المحتملة بينها، بالإضافة إلى ذلك، لم يتم استكشاف دور المتغيرات الجغرافية والمتغيرات الجاذبية في سلاسل القيمة العالمية بعمق.

بالمقابل، قد حددت الأدبيات التجارية الجاذبية كمحرك رئيسي للتجارة الدولية، وبالتالي يمكن توقع ظهور نمط مماثل لسلاسل القيمة العالمية، ويعد الفهم الصحيح لمحركاتها أمراً بالغ الأهمية للتنبؤ بالتحولات في ديناميكياتها والتي بدورها مهمة للتنبؤ بتطورات الاقتصاد الكلي وتقييم الدور، الذي يمكن أن تلعبه السياسات والتدخلات في تشكيل سلاسل القيمة العالمية.

هذا وقد خلفت أزمة كوفيد19 تعطل سلاسل الإمداد الغذائي، مما أدى لزيادة التكاليف خاصة الإنتاج والتوزيع كما تم تخفيض اليد العاملة المتاحة بسبب الفيروس، وتأخير وانقطاع سلاسل الإمداد في خدمات النقل والخدمات اللوجيستية، بعد إغلاق الحدود أو تأخير عبور المنتجات القابلة للتلف، وكان للتدابير المرتبطة به تأثير قوي على الطلب على المنتجات المتميزة ذات القيمة المضافة الأعلى وتلك التي تحتوي على المزيد من الخدمات الإضافية، إلا أن حجم الأثر الذي تتركه الأزمة الحالية على الإنتاج الزراعي وعلى سلاسل الأغذية الزراعية يبقى مرتبطا بمدى استجابات السياسات الوطنية والدولية على المديين المتوسط والطويل، والسياسات التي انتهجتها الجزائر كانت مجدية وفي وقتها، فاستطاعت تجنب كثير من الأزمات الغذائية.

وستسمح القوة الهيكلية لصناعة الأغذية الزراعية بتنظيم سلاسل القيمة بشكل أفضل من أجل تحسينها وتحسين إنتاجية القطاع ودمج الأسواق الإقليمية والدولية بشكل أفضل، كما يُنظر الآن إلى ممارسة الزراعة المكثفة على أنها الحل المناسب لضمان أمننا الغذائي وزيادة إمكاناتنا التصديرية للمنتجات الزراعية ومع

ذلك، تتطلب ممارسات الزراعة المكثفة في التربة الهشة في كثير من الأحيان حماية ورصد هذه التربة من أجل التنمية المستدامة، ومن أجل ضمان الأمن الغذائي مع تعزيز الزراعة المستدامة.

إن التطور الإيجابي للمؤشرات المالية والنقدية في الجزائر يؤكد الاستقرار المالي الذي يعني التحسن الملحوظ في ميزان المدفوعات في المدى المتوسط بفضل التطورات الإيجابية التي تعرفها أسعار السوق البترولية، وهذا لا يؤثر على قدرة الجزائر في الاستيراد بصفة عامة واستيراد المواد الغذائية بصفة خاصة لتغطية حاجيات السوق، لكن بالمقابل سيكون فرع الصناعات الغذائية أول القطاعات بعد القطاع المالي، ممن يتأثر بتقلبات أسعار المحروقات.

إن المتتبع لمخطط الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2020-2024، وما حمله في طياته من توصيات وتدابير لإصلاح القطاع الزراعي، يدرك اهتمام الدولة بدعم الإمكانيات المحلية، وتطوير وترقية الإنتاج الزراعي، من خلال توسيع المساحات المروية وترشيد استخدام الأراضي، وتعزيز سلسلة القيمة لمختلف فروع القطاع الزراعي.

إن أفاق الصناعات الغذائية يفرض ضرورة تدخل الدولة أكثر من أي وقت مضى لتنشيط وتحفيز هذا النشاط من الفرع الصناعي، وتمكين المستثمرين من إنشاء استثمارات تساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قصد إحداث مناصب شغل جديدة، إلى جانب مساهمتها في تشجيع القطاع الزراعي وبالتالي تحريك الصناعة الجزائرية ككل، أضف إلى ذلك مساهمتها في الأمن الغذائي الوطني بما يتناسب مع تطور الاحتياجات السكانية، التي ستعرف زيادة مطردة من حيث الطلب على المواد والسلع الغذائية بسبب الزيادة السكانية التي ستعرفها البلاد مستقبلا.

إضافة إلى التغييرات التي يجب أن تمس المنظومة التشريعية والتنظيمية، وخاصة المنظمة للاقتصاد الوطني، تتأكد أهمية ضبط السياسة الصناعية والتجارية مع الوضع الجديد، بما يضمن تحقيق أقصى منفعة من المتغيرات الدولية، والتكيف مع البيئة التجارية العالمية ، وتقليل الآثار السلبية المحتملة، في ظل البيئة التي تتميز بشدة التمايز في الانفتاح على العالم الخارجي، والتي تتجلى في زوال الحواجز التقليدية (الجمركية وغير الجمركية) و تنامي الحواجز الفنية المتعلقة بمعايير الجودة، والمواصفات القياسية العالمية للسلعة، مما يلزم الدول والشركات على تغيير استراتيجياتها الصناعية، لتكون مؤهلة لمواجهة تحديات الظروف الاقتصادية الراهنة في ظل العولمة، حيث أن أهم أهداف السياسة الاقتصادية الوصول لتحقيق التنافسية، وكذا

تمكين المؤسسات والمنشآت الصناعية على زيادة إنتاجها وصادراتها، لكي تتمكن من تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات أكثر كفاءة من نفس المنتجات لمنافسين آخرين في الأسواق الدولية، ولا يتحقق هذا إلا من خلال رفع إنتاجية الموارد المتاحة المادية منها والبشرية.

أولاً: مناقشة فرضيات الدراسة:

- **تحققت الفرضية الأولى** القائلة بأن التحول الهيكلي أهم خطوات تحقيق التنويع الاقتصادي على اعتبار أنه يؤدي إلى تحقيق مستويات إنتاجية أعلى وتوسيع القاعدة الإنتاجية للبلد داخل مختلف الفروع الاقتصادية وبالتالي رفع الناتج المحلي وتنويع صادرات البلد، حيث أن درجة التحول الهيكلي في اقتصاد ما تعتمد على مؤشر التغير الهيكلي الذي يدل على نسبة الموارد التي تمت إعادة توزيعها بين القطاعات الاقتصادية خلال فترة من الزمن، في الجزائر مثلا بلغت قيمة مؤشر التغير الهيكلي نسبة 2.88 % وهذا يشير إلى أن نسبة الموارد التي تمت إعادة توزيعها في الجزائر بين القطاعات المختلفة قد بلغت 2.88 % وهي نسبة ضعيفة جدا، مقارنة بدول أخرى رائدة مثل الصين (28,59 %)، والهند (19,94 %) وكوريا (21.96%) أو حتى مقارنة بمتوسط مؤشر التغير الهيكلي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي بلغ 14.3 %، أخذا بعين الاعتبار دلالات القيمة المنخفضة في الدول المتقدمة مثل ألمانيا وبريطانيا والذي يعبر عن نجاعة الدولة في تحول هيكلها الاقتصادي وتحقيق توزيع متناسق للموارد المتاحة، باعتباره أولى مراحل التنويع الاقتصادي.
- **تحققت الفرضية الثانية** القائلة بأن مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية يعطي فرصة كبيرة لتنمية القطاع الصناعي نظرا لما تمثله من منفذ لتوريد وتصريف السلع والخدمات من وإلى البلدان الإفريقية. إذ بالفعل تدر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية موارد مالية ضخمة على أغلب الدول النامية خاصة تلك التي تتمتع بوصول سهل للأسواق الإقليمية والدولية، والجزائر وباعتبارها بوابة إفريقيا على القارة الأوربية والآسيوية، لها فرصة كبيرة لتنمية القطاع الصناعي نظرا لما تتوفر عليه من إمكانيات ومقدرات، في ظرف لا تزال المبادرات الاستثمارية في إفريقيا في تنام؛ ففي عام 2020، أعلنت الولايات المتحدة عن خطط لتشجيع الاستثمارات الخاصة في أفريقيا، (مبادرة Prosper Africa)،برنامج بمبلغ 60 مليار دولار، كما أعلن عن استثمار بقيمة 5 مليارات دولار في إثيوبيا في الصناعات التي يتم فتحها للخصخصة، وعبر منتدى التعاون الصيني الأفريقي(قمة 2018) عن 60 مليار دولار كحزمة للتمويل

10 مليارات دولار استثمارات خاصة، سكك الحديد (12 مليار دولار في نيجيريا ،4.5 مليار دولار أديس أبابا – جيبوتي)، و11 مليار دولار ميناء في تنزانيا، هذه التجارب تظهر حجم الموارد المالية الضخمة التي يمكن جذبها، في نفس الإطار يمكن أن تكون سلاسل القيمة العالمية وسيلة مهمة للجزائر لتطوير القدرة الإنتاجية حيث يمكن للشركات المحلية أن تحصل على حصة كبيرة من القيمة المضافة؛ كما يمكن أن يساهم تخفيض تكاليف التجارة من خلال تطبيق تدابير عملية وغير مكلفة في تسهيل مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية.

- **تحققت الفرضية الثالثة** مركب القطاع الفلاحي–الصناعات الزراعية الغذائية أهم بديل متاح للتنويع الاقتصادي بالجزائر، نظرا للنتائج المسجلة في فرع الخضر والفواكه داخليا، والفرص التسويقية الممكن استغلالها خارجيا، وكذا التطور الذي عرفه فرع الألبان ومشتقاتها، مما ساهم في تحسن طفيف لمستوى التنويع الاقتصادي بالجزائر، كما أن الاستثمار في القطاع الفلاحي واعتباره بديلا استراتيجيا للتنويع يمر بتنمية قطاعات أخرى تتداخل والقطاع الزراعي على غرار قطاع الخدمات والقطاع الصناعي، والوزن المهم للصناعات الغذائية في القيمة المضافة الصناعية بالجزائر أكبر دليل على ذلك.
- **تحققت الفرضية الرابعة:** البنية التحتية و الإطار المؤسساتي للضبط عوامل تثبيط لشعبتي الحبوب والألبان ويحد من مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية، فمن أهم المشاكل التي تواجه شعبتي الحبوب والألبان غياب البنية التحتية والدعم اللوجيستي، إضافة إلى ضعف الضبط وآلياته وتداخل أدوار الفاعلين في هاتين الشعبتين، كما أن التغير المستمر لقوانين الاستثمار وغياب سياسات تنموية واضحة المعالم، والحضور الضعيف وضعف أداء للقطاع العام خاصة في شعبة الألبان، يضاف إلى ما سبق مشكلتي الجودة وقدرة المنتجات الجزائرية على المنافسة في ظل تسارع التقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم.

ثانياً: نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. لا يوجد إجماع واضح على استراتيجية واضحة لتحقيق التنويع الاقتصادي، نظرا لاختلاف الطبيعة الهيكلية لاقتصاد كل دولة؛

2. لكن يمكن أن نقرأ من تجارب استراتيجية التنويع وأكدته التجربة العملية لمعظم البلدان الناجحة مثل تشيلي والنرويج، أن هناك مفتاحان رئيسيان لضبط إطار التنويع الاقتصادي، هو أن أول خطوة يمكن أن تتخذها الحكومة التركيز على الأساسيات، أي الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، والخطوة الثانية تتمثل في تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار الخاص؛ خاصة فيما يتعلق بثبات قوانين الاستثمار والاستثمار في القدرات المحلية المتوافرة أصلا مع تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامة والمؤسسات الناشئة خاصة.
3. أحدثت سلاسل القيمة العالمية (GVCs) تغييرات عميقة في نموذج الإنتاج العالمي، مما أثر على التجارة والاستثمار الدوليين، وتطورات سوق العمل، والطريقة التي يفسر بها صانعو السياسات التجارية والقدرة التنافسية الخارجية، وأدى التوسع الكبير فيها وتطور الشركات متعددة الجنسيات إلى تأصيل التقدم التكنولوجي كقوة محركة؛
4. ارتفع متوسط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية الزراعية والغذائية على الصعيد العالمي بشكل حاد من حوالي 30% عام 1995 إلى أكثر من 35 % عام 2008، ثم تراجع بشكل طفيف، وفي عام 2015 كان نحو ثلث القيمة المضافة الزراعية والغذائية الإجمالية التي تم تصديرها جزءاً من سلسلة قيمة شملت ثلاثة بلدان على الأقل (34% في الزراعة و33 % في قطاع الأغذية المشروبات، وفي المتوسط ترتبط حصة كبيرة من الإنتاج الزراعي بسلاسل القيمة العالمية عن طريق الصادرات، ما يؤدي إلى روابط أمامية كثيرة (22%من قيمة الصادرات الإجمالية)؛
5. تطوير البحوث والدراسات في مجالات تحديد حيز السلع وتحديد القطاعات ذات الميزات النسبية والقطاعات المرتبطة بها، ستسهل للمستثمر الاستكشاف والتعرف على منحنى الطلب والتكاليف، كما تعطي دراسة السلاسل العالمية للإنتاج وتوفير معلومات دقيقة حولها يسهل وضع أي استراتيجية نحو استقطاب المزيد من القيمة المضافة لدعم النمو من خلال رفع نسب المساهمة في العملية للإنتاجية العالمية.
6. تفتح سلاسل القيمة العالمية باباً جديداً أمام الجزائر للتطور وامتلاك اقتصاد قوي ومنتج،
7. تتطلب المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في الغالب التخصص في مهام محددة؛ وتتطلب استراتيجية التنويع، تنظيم القطاعات في شكل عناقيد صناعية حسب التخصص والمنتج بتشكيل تجمعات ذات منفعة

مشتركة للفاعلين في إنتاج السلعة المحددة من المؤسسات الخاصة والعامة التي لها علاقة بالعملية الإنتاجية، ما يسمح بالتعرف على كل العوائق في تطوير مختلف الأسواق (المنتجات وعوامل الإنتاج) ، وتسهيل التنسيق ما بين هذه الأطراف للارتقاء بالإنتاج،

8. من السهل نسبيًا أن تكون الجزائر جزءاً من سلاسل القيمة العالمية القائمة وأن تتصرف بحرية في سلاسل القيمة العالمية لبناء سلسلة قيمة كاملة، يتم من خلالها إنتاج منتجات وسيطة ومنتجات نهائية؛
9. ضعف التكامل بين مختلف القطاعات الوزارية كالفلاحة، التجارة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة أثر سلبيا على النهوض بالمركب الزراعي –الغذائي، ما يتطلب التفكير في ابتكار آليات تنظيمية لهذا المركب (الفلاحة +الصناعات الغذائية) في إطار مقاربة شاملة، وهندسة منسجمة لمختلف التدخلات والتحفيزات على ضوئها.
10. يعرف الإنتاج الفلاحي في الجزائر تذبذبا بفعل الظروف المناخية، كما أن الصناعة الغذائية في الجزائر ورغم أهميتها العددية في مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تبقى بعيدا تماما عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، ويشكل تذبذب الإنتاج الفلاحي المحلي؛ المدخل الأساسي، قيدا أمام التوجه للتصدير.
11. لا تزال الصناعات الغذائية في الجزائر لم تبلغ المستوى المطلوب في تغطية الاحتياجات الغذائية للمواطنين، ومازالت الفجوة الغذائية بين احتياجات الأفراد ومنتجات مؤسساتنا الوطنية خاصة في ظل تفضيل المستهلك الجزائري للمنتجات الغذائية المستوردة لما تتمتع به من جودة ونوعية في اتساع مستمر مما يرهن واقع تحقيق الأمن الغذائي بتبني الدولة لسياسات اقتصادية واقعية مبنية على أسس علمية وتوظيف أحدث التكنولوجيا والإدارة في المشاريع الاستثمارية بالقطاعات ذات العلاقة؛
12. لفرع الصناعات الغذائية دور في تشجيع القطاع الزراعي الغذائي حيث يساعد على إيجاد منافذ جديدة لتصرف الإنتاج، مما يقضي على مشكلة المنتجين في إيجاد أسواق لبيع محاصيلهم، الأمر الذي يعطي لقطاع الإنتاج الزراعي بصفة عامة والغذائي بصفة خاصة المزيد من الحركية والمرونة؛
13. سجلت الجزائر على مستوى فروع الصناعات الغذائية في فرع الخضر والفواكه الاكتفاء الذاتي لأول مرة منذ سنوات طويلة، وعموما أصبح الإنتاج الفلاحي الوطني يغطي 70 % من الطلب، أما في فرع الحبوب فإن الإنتاج لازال بعيدا عن تغطية الطلب المتزايد خاصة الحبوب الخشنة كالقمح والشعير، أما فيما يخص فرع الحليب فالكميات المنتجة معتبرة نوعاً ما ولكنها تسد 60 % فقط من الطلب الوطني

وتقف مشكلة أسعار المواد الأولية وتحدي الجودة ومعايير السلامة عائقا كبيرا أمام تصدير منتجات هذا الفرع وتحقيق قيمة مضافة وتنويع في الصادرات، إضافة إلى قيود التوزيع والتبريد والحفظ والضعف اللوجيستي الكبير؛

14. قيمة الصادرات من منتجات الألبان ومشتقاتها تعتبر ضعيفة جدا نظرا لما تمتلكه الجزائر من أراضي رعوية تتطلب تعزيز السياسات الحكومية لدعم تربية المواشي، وتوفير شروط بقائها ونجاحها.

15. يرتبط تطوير مركب الأغذية الزراعية الجزائرية وسرعة تحوله بتطوير نشاط الامداد والتوزيع الحديث بشكل كافٍ، وان لم يطرح بشدة بالنسبة للشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم، فإن العديد من الشركات الصغيرة لا تتقن عمليات التتبع أو التغليف والمعايير والمعاملات الدولية (الإجراءات المصرفية ..) ما يتطلب وجود مؤسسات متخصصة في التسويق الدولي وإدارة شبكات التوزيع و سلاسل التبريد توفر مساعدة مباشرة وداعمة لنشاط التصريف الداخلي والتصدير.

ثالثاً: التوصيات:

في مجال التنويع واندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية:

1. تنمية القطاع الصناعي عامة والصناعات الغذائية خاصة أولوية في ظل القيود الجديدة على الاستيراد، والعمل في مساري الكم والنوع يتطلب الكفاءة العالية لأجل مجابهة الطلب المحلي الذي سيتزايد على الصناعات المحلية؛ وتوفير شروط النفاذ للأسواق الخارجية.
2. إعطاء الأولوية للمنتجات التي حاولت شركات محلية إنتاجها بشكل طبيعي ودراسة العوائق التي منعت هذه الشركات من تطوير إنتاجها، والعمل على الحد من الحواجز القائمة في وجه الشركات الأخرى التي قد تحاول دخول السوق بناء على دراسات تقوم بها مختلف الهيئات والمؤسسات الوطنية والدولية؛
3. تتطلب المشاركة في سلاسل القيمة العالمية مهارات وعمالة متعلمة وقدرة إنتاجية ومشاركة ناجحة في سلسلة التوريد العالمية ولوجستيات فعالة وبنية تحتية للمعلومات، تلعب هذه الميزات للبلدان النامية أيضاً دوراً مهماً لتحقيق تنمية ناجحة ومستدامة على المدى الطويل؛
4. يمكن للجزائر أن تخفض تكاليف التجارة من خلال تطبيق تدابير عملية وغير مكلفة والتي تعتبر مهمة للغاية لكونها جزءاً من سلاسل القيمة العالمية (الخدمات اللوجيستية؛ وتسهيلات التجارة)

5. مواصلة البرامج الاستثمارية وتوسيع الشراكات لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لتكييف أنظمة النفط والغاز في المراحل الأولى للبحث عن احتياطيات جديدة، بما في ذلك الاحتياطيات غير التقليدية والبحرية؛ وترقية الصناعات البترولية والمشتقات على طول السلسلة.
6. متابعة تجسيد مخططات تطوير القطاعات الرائدة وفق ما جاء في مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024، ورصد العوائق وتقييمها الدوري(التعدين، الصناعات الصيدلانية، الطاقات المتجددة،..)

في مجال الزراعة والصناعات الزراعية الغذائية:

1. أهمية توفير المعلومة والرقم الإحصائي الموثوق عبر نظام معلومات وطني يغطي جميع الوظائف والمستويات المرتبطة بالنشاط الفلاحي والغذاء؛ و رصد ومتابعة دورية لكل متغيرات الأمن الغذائي، متابعة الطلب والعرض على أغذية المستهلك ومتابعة تطور الإنتاج الفلاحي (الكمية والنوعية والسعر والموقع والفترة)، وتوافر المنتجات على مستوى الأسواق (أسواق البيع بالجملة.).
2. يجب على الهيئات الوصية القيام بتحليل دقيق لمحددات الأمن الغذائي والتعامل الواقعي والموضوعي معها في وضع السياسات والبرامج والمتابعة الدورية وإشراك جميع الأطراف المتدخلة (منتجين، محولين صناعيين، مستوردين ومصدرين ومؤسسات البحث والتطوير والهيئات المؤطرة ...) من أجل نجاح أي إستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي؛
3. يجب إعادة النظر في تشجيع الإنتاج الزراعي للمنتجات المحلية والعضوية في إطار الزراعة المستدامة وإنتاج منتجات ذات قيمة تجارية عالية مخصصة للأسواق الخارجية، والتي يكون للمستهلكين فيها القدرة على شراء مرتفع، إذا أمكن تحقيق مثل هذا الخيار، فإن المنتجات الزراعية الجزائرية (الزيتون وزيوت الزيتون، والتمور ومشتقاتها، وسوق البستنة) التي لديها بالفعل عملاء أجانب يمكن أن تساعد في توفير العملة الأجنبية وتحقيق التوازن كثيراً وخفض فاتورة الواردات الجزائرية؛
4. تشجيع استثمار القطاع الخاص في فرع الصناعات الزراعية الغذائية، وتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدماج القطاع غير الرسمي حلقة الإنتاج والتوزيع، بتبسيط الإجراءات المؤسساتية وتحسين مناخ الاستثمار، والتحفيزات الممكنة.
5. تحسين القدرة التسويقية للمؤسسات الصناعية من خلال عدد كبير من الوسطاء في عمليات تسويق هذه المنتجات مما يشجع المنتجين على الزيادة في إنتاجها دون الشعور بمخاطر وصعوبات توزيعها.

6. رغم بعض التحسن في فرع الألبان سنتي 2019 و2020 لكنه لازال يحتاج لتحسن مجال الضبط، ومراجعة لسياسات الدعم الممنوحة كما ونوعاً وتوجهاً، بما يسهم في ترقية هذه الشعبة بأكثر نجاعة، مع تحسين ظروف التعبئة والتبريد وترقية النوعية، أما فيما يخص المنتجات المحولة كالكسكس والمعجنات فكمية الإنتاج جيدة جدا، يمكن توسيع منافذ التصدير نحو إفريقيا، مع تعزيز إنتاج القمح الصلب، لظروف إنتاجه المناخية وامكانيات رفع الإنتاجية، وتنوع سلسلة التحويل الصناعي البعدي.

رابعاً: آفاق الدراسة:

وفي الأخير يمكن اقتراح بعض المواضيع للبحث مستقبلا:

1. المؤسسات الناشئة كآلية لرفع مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري؛
2. مؤشر التعقيد الاقتصادي دراسة حالة الجزائر؛
3. دراسة إسقاطية لسلاسل القيمة العالمية شعبة الخضر والفواكه.

قائمة المراجع

I. المراجع العربية

أولاً: الكتب:

1) إبراهيم منير: **الخصخصة خاصة التجارب العالمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

2) أحمد العساف، حسين والوادي: **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

3) أيمن مزاهرة: **الصناعات الغذائية**، جامعة البلقان التطبيقية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

4) خلف بن سلمان بن صالح النمري: **دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999.

5) الخياط محمد مصطفى محمد، **الطاقة: مصادرها، أنواعها، استخداماتها**، القاهرة، 2006.

6) داود سعد الله: **سياسات الطاقة المتجددة في ظل إشكاليات أسواق النفط**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2017.

7) زلوم عبد الحي وآخرون: **مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار**، الطبعة الأولى، دار الفارس، عمان، ،2018.

8) سياسات التنويع الاقتصادي: **تجارب دولية وعربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014.

9) سيبل راكيل إرسوي، جوليا تيرابون بفاف: **التحول المستدام لنظام الطاقة الجزائري**، تطوير نموذج مرحلي، 2021.

10) عادل محمد زايد: **إدارة الموارد البشرية – رؤية إستراتجية**–، كتب عربية لنشر والتوزيع، القاهرة، 2003

11) عبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن: **إستراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم**، الطبعة الثانية، مكتبة الانجلو، مصر، 2013.

12) محب خلة توفيق :" **التطور واقتصاديات الموارد –دراسة خاصة بتطور الفكر والوقائع الاقتصادية واقتصاديات موارد عناصر الإنتاج**"، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2011.

13) محفوظ لشعب: "**الوجيز في القانون الاقتصادي النظرية العامة وتطبيقاتها في الجزائر**"، ديوان المطبوعات بجامعة الجزائر، 2004.

14) محمد علي الخوري: **مستقبل الاقتصاد العربي تحت وطأة الأزمات**، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، 2020.

15)مدني بن شهرة: **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008.

16)ميشيل تودارو : **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007.

ثانياً: الملتقيات:

17)أحمد مصنوعة: **الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014.

18)بوراي زينب، بن سالم سعاد: **تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية كشكل من أشكال التسويق الزراعي الدولي**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يوم 11 مارس 2021.

19)جفعري جمال، عدالة العجال: **دراسة اقتصادية لقياس كفاءة استخدام الموارد الزراعية في إنتاج الحبوب خلال الفترة 200-2014**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي السابع المعنون باقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخصر الوادي، الجزائر، يومي 30، 31 أكتوبر 2019.

20) تواتي نصيرة: **دور الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية**ALGEX في تعزيز الصادرات خارج المحروقات، الملتقى الوطني حول " ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يومي 11-12مارس 2014.

21)حياة بن سماعيل، زيدان حسيبة، ملتقى بعنوان: "**أقطاب السياحة الصحراوية للامتياز ودورها في تحويل الجزائر إلى بلد سياحي في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية دراسة واقع السياحة بولاية بسكرة**"، الملتقى الدولي الثاني، حول دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 11 - 12 مارس 2012، كلية للعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

22)خالد بن نهار الرويس وآخرون: **التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية**، ورقة بحثية قدمت في إطار اللقاء التاسع عشر لجمعية الاقتصاد السعودي، الرياض،2017

23)خالدي خديجة: **الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الايزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة تبسة، يومي 6- 7 نوفمبر 2013.

24)خليل عبد القادر وبوفاسة سليمان: **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ضمن إطار العولمة "المواصفات والتقييم"** ، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، بجامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ديسمبر2006 .

25)راتول أحمد: **صناعات الطاقة المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة "حالة مشروع ديزرتاك"**، مطبوعات الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ورقلة 2012.

26)شراد غزلان، حابي أمينة هناء: **سياسة التنويع الاقتصادي كحل للخروج من التبعية النفطية في دول الخليج العربي "تجربة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة"**، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة–الجزائر، يومي 31–20 نوفمبر 2010.

27)شريف بودري: **متطلبات ترقية ودعم الصناعات الغذائية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية،** ملتقى دولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، يومي 23–24 نوفمبر، 2014.

28)صالح مفتاح، عتيقة وصاف: **متطلبات صناعة السياحة في ظل اتفاقية تحرير التجارة والخدمات السياحية مع الإشارة لحالة الدول العربية،** الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، أيام 10– 09 مارس 2010.

29)طبابيبة سليمة، لرباع الهادي: **التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية،** ورقة بحثية قدمت في إطار ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس–سطيف، يومي 07 ،08 أفريل ، 2008.

30)العايب ياسين: **تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد،** مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول رهانات الاقتصاد الجزائي في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، يومي 22–23 أكتوبر 2017.

31)عدنان محريق، بن حموده محبوب، **التنويع الاقتصادي :المفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه،** الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين البدائل والخيارات، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 02 و 03 نوفمبر 2016 .

32)عميروش بوشلاغم وشرفي منصف: **تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريعية في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني حول رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، يومي 22 و23 أكتوبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، الجزائر.

33)فرج بن سالم: **واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يوم 11 مارس 2021.

34)قرومي حميد: **أهمية الجودة الشاه ومواصفات الايزو ISO في تنافسية المؤسسة**، ملتقى دولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات، جامعة الشلف، يومي 8-9 نوفمبر 2010.

35) معمري نارجس: **سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتجديد الفلاحي والريفي** ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يوم 11 مارس 2021.

36)المؤتمر الأكاديمي الأول لدراسات الاقتصاد والأعمال، **التوجهات الحديثة للعلوم الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، جامعة مصراتة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ليبيا، 29 أكتوبر 2017.

37)مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: **التـــصدي للتحديات الإنمائية المستمرة والناشئة: إتباع نهج متكامـــل في تعزيـــز التحول الهيكلي**، الدورة الثالثة عشرة الدوحة، قطر، 2011.

ثالثاً: المقالات:

1) إنعام قرشي: **الصناعات الغذائية بدولة الإمارات بين الواقع وتحقيق الأمن الغذائي**،" مجلة أفاق اقتصادية، مجلد ،عدد 28، 2007.

2) إيلاف، يومية إلكترونية، **إستراتيجية جديدة للصناعات الغذائية في الجزائر**، العدد 6101، السبت 3 فيفري 2018.

3) إيمان شعابنة: **مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017.

4) بكريتي لخضر وآخرون: **تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية وأثرها على النمو الاقتصادي-دراسة حالة بعض البلدان العربية**، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد05، العدد 02، 2018.

5) بكريتي نصيرة، شريف طويل نور الدين: **تطور المؤسسات الصيغرة المتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر أي أثر لذلك في الاقتصاد؟**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 07، العدد 01، 2018.

6) بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان: **إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض تجارب دولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 07 ، العدد 01، 2018.

7) بوطلاعة، و نعيمة بن دبيش: **ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط- إمكانية الاستفادة من تجارب دولية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 02، 2018.

8) حاجي أسماء، بوعزيز ناصر: **الصناعات الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18، 2017.

9) حاكمي بوحفص، خالدية بن عوالي: **تجربة النرويج في مجال استخدام العوائد النفطية (دروس مستخلصة للجزائر)** ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، المجلد 07، العدد02، 2019.

10)حمزة العوادي، **إشكالية تسويق الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات**، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائر خارج قطاع المحروقات، العدد الثاني، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014.

11) خليل أحمد النمروطي، علياء محمد أصرف، **أثر النمو الاقتصادي على اتجاهات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني في الفترة 1996-2014**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 26، العدد01، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2018.

12)زكريا جرفي وموسى رحماني: **أثر الدعم المالي الفلاحي على العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري – دراسة قياسية للفترة 2018/2000**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد07، العدد11، 2019.

13)سدي علي، هواري أحلام، **التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة لجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2019.

14)سعيداني رشيد، **أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 02، جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة – الجزائر، 2017.

15)سليم العمراوي: **انعكاس سياسات التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر –دراسة تحليلية لفترة تنفيذ البرامج الاستثمارية العامة** 2001–2019، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد06، العدد03، 2019.

16)شطاب نادية، سلامة وفاء: **أثر اتفاقية الشراكة الأوربية الجزائرية على الاقتصاد الجزائري**، مجلة معارف، العدد 20، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير، جامعة محند آكلي أولحاج، البويرة، الجزائر، 2016، ص 273.

17)صالح العصفور: **السياسات الزراعية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 21، الكويت، 2003 .

18)صالح محرز؛ طارق راشي: **التنويع الاقتصادي كبديل تنموي استراتيجي ضمن إطار التنمية المستدامة**، مجلة التمكين الإجتماعي، المجلد الأول، العدد الرابع، 2019.

19)طالبي محمد، ساحل محمد، **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، عرض تجربة ألمانيا**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد السادس، 2016

20)عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، **التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد 08 ، العدد31، 2014 .

21)عبد الحليم شاهين، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، العدد73، 2021.

22)عبد الرحمن، عبد المجيد عاطف: **إطار مقترح لتحليل وإدارة التكلفة من المنظور الاستراتيجي بهدف تعظيم قيمة المنشأة**، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 27، العدد 02،2003.

23)عطية خمخام، محمد علي الجودي، **خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي**، رؤية الجزائر2030 ، وتداعيات جائحة فيروس كوفيد19 الاقتصادية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 70، العدد02 ، جانفي2021.

24)فضيلة بوطورة مريم زغلامي: **آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر؛ دراسة حالة ولاية تبسة، مجلة البديل الاقتصادي**، المجلد 4، العدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017.

25)فيروز بوشويط، عبد الحفيظ عيمر: **انعكاسات تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية على الإنتاج والمتاح للاستهلاك في الوطن خلال الفترة 2000–2017**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد05، العدد 02، 2019.

26)قتال عبد العزيز، توفيق حناشي: **تطور أسواق المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الأول، 2018.

27)قروف، محمد كريم: **قياس وتقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة(1980-2014)** ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد9 ، العدد 02 ، الجزائر، 2015.

28)قـــــــش فائزة: **توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد06، العدد الأول، 2019.

29)اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط" حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي (مجلس التعاون الخليجي)**"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.

30)ليلى بوحديد، الهام يحياوي: **إمكانية الاستفادة من التجربة التركية في صناعة السياحة المحلية للجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، العدد 05، 2016.

31)محمد اسماعيل، جمال قاسم، **سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية**، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربية، العدد 66، 2020.

32)محمد أمين لزعر: الدول العربية وتنويع الصادرات، المعهد العربي للتخطيط؛ العدد 135، 2017.

33)محمد حسين الجبوري وآخرون، **التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء- العراق، المجلد الثالث، العدد العاشر، 2015.

34)المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، **التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية**، الكويت، 2018.

35)منصف شرفي، عميروش بوشلاغم: **تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريعية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية المجلد 21، العدد01، 2021.

36)مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الثالثة عشرة، **التصدي للتحديات الانمائية المستمرة والناشئة من حيث آثارها على التجارة والتنمية وعلى القضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة**، الدوحة، قطر، 2012.

37)ناصر بوعزيز: **الصناعات الغذائية في الجزائر وإشكالية تنويع مصـــادر الاقتصـــاد الـــوطني بـــين ضـــعف المساهمة وحتمية النهـــوض**، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، عمان، الأردن، العدد27، سبتمبر 2018.

38)نواف أبو شمالة: السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة، المعهد العربي للتخطيط، العدد 139، 2017.

39)وهيبة خولوفي، **واقع الاستثمار في الطاقات المتجددة وآفاقه مع إشارة لحالة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد32، العدد الأول، الجزائر، جوان 2021

رابعاً: التقارير

1) تقرير آفاق الاقتصاد العربي: **تقارير آفاق قطرية**: الجزائر، صندوق النقد العربي، أفريل 2021.

2) التحول الزراعي في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا وتحدي عمالة الشباب، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى، ماي2018.

3) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2110، أبو ظبي، 2110.

4) صندوق النقد العربي: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019.

5) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة : حالة أسواق السلع الزراعية، **الأسواق الزراعية والتنمية المستدام: سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية**، روما، 2020.

خامساً: الأطاريح:

الماجستير:

1) بوغدة نور الهدى: **دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي حالة الجزائر**، رسالة ماجيستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2015.

2) كشكوش بومدين: **التسويق السياحي–مقاربة اقتصادية واجتماعية**– حالة الجزائر–مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2003.

الدكتوراه:

1) امحمد فرعون، **الأداء الشامل في المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2016 /2017.

2) حنان عثمان محمد: **استراتيجية التغيير التنظيمي المخطط في إطار مدخل إدارة الجودة الشاملة بالتطبيق على المنشآت الصناعية في السودان**، قطاع الصناعات الغذائية 2000–2006، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان، 2007.

3) خالد كواش: **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2004.

4) سالم أقاري: **تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر 2009 –2014**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2015 –2016

5) صليحة عشي: "**الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب**"، أطروحة دكتواره جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، 2011.

6) عبد الجليل هجيرة: **العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017-2016

7) عبد الرزاق فوزي: **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي "حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

8) عبد الوهاب عبدات: **واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة 1997-2007**، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011.

9) عبد الوهاب عبيدات: **واقع الصناعات الغذائية وأفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997-2007)**، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر، 2011.

10)عماد الدين أحمد المصبح: **محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004**، أطروحة معدة لاستكمال أسباب الحصول على درجة الدكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008.

11)مباركة نعامة، **دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي –الجزائر نموذجا** .–أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود، مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، **2016-2017**.

12)مداني لخضر: **السياسات التجارية في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية – حالة فرع الحبوب بالمنطقة المتوسطية1990-2012**، أطروحة دكتوراه في التحليل الاقتصادي. جامعة الجزائر03، 2015.

13)ميلود زيد الخير: **إشكالية الجودة كمحور لتنافسية مؤسسات الصناعة الغذائية**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008.

سادساً: القوانين والمراسيم التنفيذية:

1) مرسوم تنفيذي رقم 11-108 مؤرّخ في 6 مارس سنة 2011 يحدد السعر الأقصى عند الاستهلاك وكذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، 09 مارس 2011.
2) المرسوم التنفيذي رقم 20-241، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 02 سبتمبر 2020.
3) مرسوم رئاسي رقم 13-271، 24 جويلية 2013، يتضمن نشر ملاحق البروتوكول رقم 1 للاتفاقية التجارية التفاضلية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية الموقع بتونس في 4 ديسمبر 2008، 21 أوت 2013.
4) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، القرار الخاص بالصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي رقم 2023، المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.

سابعاً: المنشورات

1) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي-عرض وأفاق**، 2008.
2) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر**، الجزائر، 2010.
3) وزارة الطاقة والمناجم، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة، "**دليل الطاقات المتجددة**"، الجزائر، 2018.
4) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **الأمن الغذائي المستدام في بلدان البحر الأبيض المتوسط**، الجزائر، 2014.

ثامناً: المواقع الإلكترونية

- الأونكتاد: **أزمة بقيمة تريليون دولار قد يتسبب بها فيروس كورونا، فهل يمكن تجنبها؟**، أخبار الأمم المتحدة، 09 مارس 2020، تاريخ الاطلاع 2021/03/10، سا 12:05، متاح على الرابط التالي:
https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050871
- بيان اجتماع مجلس الوزراء، وكالة الأنباء الجزائرية، الأحد 09 أوت 2020، تاريخ الإطلاع: 2020/12/06، سا: 13:30، متاح على الرابط:
https://www.aps.dz/ar/algerie/90742-2020-08-09-20-51-40

- الديوان الوطني للإحصاء: **مؤشر أسعار الاستهلاك**، الجزائر، ديسمبر 2020، تاريخ الإطلاع: 2020/11/06، سا: 09:30، متاح على الرابط:
https://www.ons.dz/spip.php?rubrique208
- عبد الوهاب بوكروح، **توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الإقلاع**: http://aljazairalyoum.com
- مخطط الإنعاش الاقتصادي: **خارطة طريق للخروج من التبعية للمحروقات**، وكالة الأنباء الجزائرية، الأربعاء، 30 ديسمبر 2020، متاح على الرابط:
https://www.aps.dz/ar/economie/99047-2020-12-30-15-55-17.
- منتدى الاستراتيجيات الأردني، جريدة الغد، سبتمبر 2017، متاح على الرابط: http://www.jsf.org/ar/content
- منتدى رؤساء المؤسسات fce، معرض الصحافة، الجزائر، ، 13 فيفري 2018، تاريخ الإطلاع: 2020/11/06، سا: 16.40، متاح على الرابط:
www.fce.dz/wp-content/uploads/2018/02/revue-de-presse-13-fevrier-2018-arabe.pdf
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع2021/02/12، سا: 17:50، متاح على الرابط:
https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar/
- الموقع الرسمي للبنك الدولي، تاريخ الإطلاع: 2020/11/06، سا: 16.40، متاح على الرابط:
www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview#1
- الموقع الرسمي لوزارة التجارية وترقية الصادرات، تاريخ الإطلاع: 2021/05/21، سا: 10:20، متاح على الرابط :
https://www.commerce.gov.dz/ar/rubriques/grande-zone-arabe-de-libre-echanges-gzale#
- الموقع الرسمي لوزراة الفلاحة والتنمية الريفية، تاريخ الاطلاع: 20-04-2020، سا 15:30، متاح على الرابط:
http://madrp.gov.dz/ar/
- موقع برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة، تاريخ الاطلاع: 2021/02/09، سا: 12.45، متاح على الرابط:
.www.unep.org

II. المراجع الأجنبية:

Ouvrage & séminaires :

1) Alaya M: **the determinants of MENA export diversification**: an empirical analysis"; Economic Research Forum 18th annual conference about "Corruption and economic development"; Cairo-Egypt; 2012
2) Andreff, Wladimir: **Outsourcing in the New Strategy of Multinational Companies: Foreign Investment, International Subcontracting and Production Relocation**,. (U. P. Centre d'Economie, Éd.), Conference on International Outsourcing and the European Union: **Impact on the domestic market**, scenarios and strategies, Madrid, 28-29 October 2008, Published in Papeles del Este, vol. 18, 2009 .
3) Birol Erkan, Elif Yildirimci: **Economic Complexity and Export Competitiveness: The Case of Turkey,** World Conference on Technology, Innovation and Entrepreneurship, Procedia - Social and Behavioral Sciences, no195, Published by Elsevier Ltd, 2015 .
4) Moran, Theodore H: "**Industrial Policy as a Tool of Development Strategy: Using FDI to Upgrade and Diversify the Production and Export Base of Host Economies in the Developing World,** the5 Initiative Strengthening the Global Trade System, International Centre for Trade and Sustainable Development and World Economic Forum, Geneva, Switzerland, 2015.

Articles :

1) Alessia Amighini, Marco Sanfilippo : **Impact of South–South FDI and Trade on the Export Upgrading of African Economies**, European University Institute, RSCAS Working Papers vol. 64, 2014**.**
2) Ali Daoudi, Amel Bouzid : **la sécurité alimentaire de l'Algérie a l'épreuve de la pandémie de la covid-19**, Les Cahiers du Cread, Vol 36, n° 03 , 2020 .
3) Almutairi, Humoud: **Economic Diversification in GCC Economies: A Heaven for Investors**, International Journal of Economics and Finance; Vol. 8, No. 4, Kuwait University, Kuwait ,2016.
4) Andrews, Dan, and Federico Cingano: **"Public policy and resource allocation: evidence from firms in OECD countries**", in Economic Policy, vol 29, 2014. UNCTAD: **World Investment Report 2019: Special economic zones.** New York and Geneva: United Nations, 2019.
5) Baffes, J, Kshirsagar, V., & Mitchell, D: **What Drives Local Food Prices ? Evidence from the Tanzanian Maize Market**, The World Bank Economic Review, 33(1), 2019
6) Bakaboukila Ayessa, **Déterminants de la diversification économique dans les pays de la CEMAC**, International Multilingual Journal of Science and Technology (IMJST), Vol. 5 Issue 8, 2020.

7) Bilgin Orhan ÖRGÜN, **GVCs Participation as Development Strategy**, 10th International Strategic Management Conference, Published by Elsevier Ltd, Procedia - Social and Behavioral Sciences, volume 150 , Szczecin, Poland 30 October 2014.

8) Bilgin Orhan ÖRGÜN, GVCs Participation as Development Strategy, **10th International Strategic Management Conference, Published by Elsevier Ltd, Procedia - Social and Behavioral Sciences, volume 150 , 2014, Szczecin, Poland .**

9) Brainard .w & Cooper R: " **uncertainty and diversification trade** ", Food Research Institute Studies in Agricultural Economics, Trade, and Development 8: 2015.

10) C. A. Hidalgo and R. Hausmann: **The building blocks of economic complexity. Proceedings of the National Academy of Sciences**,vol 106, n^{0}26, 2009.

11) Diogo Ferraz, Fernanda P. S. Falguera, Enzo B. Mariano :**Linking Economic Complexity, Diversification, and Industrial Policy with Sustainable Development: A Structured Literature Review**, Sustainability journal, 2021.

12) **United Nations, Economic diversification in asian landlocked developing countries: prospects and challenges**, United Nations publication, United Nations, Printed in Bangkok, 2014.

13) Fiankor, D., Martinez-Zarzoso, I., & Bruemmer, B: **Exports and governance: the role of private voluntary agrifood standards**, Agricultural Economics, vol 50, n^{0}3, 2019.

14) Francesco Cavatorta et Belgacem Tahchi , **Politique économique et résilience autoritaire en Algérie Les difficultés de la diversification économique**, Volume 50, numéro 1, 2019

15) Gustav Ranis: **Arthur Lewis contribution to development thinking and policy**, economic growth center yale university, center discussion paper no. 891, 2004.

16) Hartmann Dominik, Pyka Andreas: **Innovation, Economic Diversification and Human Development**, CC Innovation and Knowledge, Discussion Paper 65, FZID ,University Hohenheim, Germany, 2013.

17) Iyiola Omisore, Munirat Yusuf and Nwufo Christopher :**The modern portfolio theory as an investment decision tool,** Journal of Accounting and Taxation Vol. 4(2), 2012.

18) Jean-Claude Berthélemy :**Commerce international et diversification économique**, Revue d'économie politique, Vol 115, 2005.

19) Jodie Kean: **Logistics and Value Chain Development**, **Palgrave Studies of Sustainable Business in Africa, , Logistics and Global Value Chains in Africa,** The Impact on Trade and Development, University of Sussex Brighton, UK, 2019.

20) Krugman, P. R: Rethinking international trade**, (I. q. internationales, Éd.), MA: MIT press , Volume 22 (02), Cambridge, 2005**.

21) L'initiative Global Value Chain hébergée par l'Université de Duke est un réseau de chercheurs, d'activistes, de politiciens, **La définition des CVG proposé par le Global Value Chain est couramment utilisée dans la littérature**, Vol : 3, Numéro 7, 2021 .

22) Malik Makhlouf, Etienne Montaigne : **La politique laitière algérienne: entre sécurité alimentaire et soutien différentiel de la consommation, Article** *in* New Medit 14(1), March 2015.
23) Ndjambou Paterne : **Diversification économique territoriale: enjeux, déterminants, stratégies, modalités, conditions et perspectives**. Thèse de doctorat, Université du Québec à Chicoutimi, 2013.
24) R. Hausmann, C. A. Hidalgo, S. Bustos, M. Coscia, A. Simoes, and M. A. Yildirim, **The Atlas of Economic Complexity**: Mapping paths to prosperity, MIT Press, 2014.
25) Rishav Bistaa,Brandon J. Sheridan : **Economic growth takeoffs and the extensive and intensive margins of trade**, review of development economics, Volume25, Issue3, 2021.
26) Rory Miller, Ashraf Mishrif**, the political economy of the middle east, economic diversification in the gulf region** ,the private sector as an engine of growth, gulf research centre Cambridge, volume1, 2019.
27) Sandra Poncet, Felipe Starosta, **complexité économique et croissance une application au cas chinois**, Presses de Sciences , Revue économique, Vol 64 , n 03,2013.
28) Thad Dunning : **Resource Dependence, Economic Performance, and Political Stability**, Journal of Conflict Resolution, Vol 49 ,No 4, 2005.
29) Vladislav Marjanović **: structural changes and structural transformation in a modern development economy,** economic themes, vol 53, N 01, 2015.
30) Wessel, M., & Quist-wessel, P. M. F. : **Cocoa production in West Africa**, a review and analysis of recent developments. NJAS - Wageningen Journal of Life Sciences, 2015.

Rapports et études :

1) Adebisi, A., & J. Struthers, J: **logistics and global value chains in Africa, the impact on trade and development**, (U. university of Sussex Brighton, Ed.) , Palgrave studies of sustainable business in Africa, , 2019.
2) Akram Esanov**, Economic Diversification: Dynamics**, **Determinants and Policy Implications**, revenue watch institute, 2018.
3)Alan Gelb : **Diversification de l'économie des pays riches en ressources naturelle**, Contribution préparée pour le séminaire de haut niveau du FMI, Center for Global Development, Alger, 4-5 novembre 2010.
4) Algérie Presse service **: Projet du Complexe du phosphate: un investissement de 6 milliards de dollars**, 13 septembre.2018
5) Ana Fernandes, Hiau Looi Kee, Deborah Winkler: **Determinants of Global Value Chain Participation: Cross- Country Evidence**, Working Paper Nº 8270, The international platform of Ludwigs Maximilians University's Centre for Economic Studies and the ifo Institute, Munich, Germany, May 2020.
6) Anar Ahmadov, **Political Determinants of Economic Diversification in Natural Resource-Rich Developing Countries,** 2012.

7) Anass Saidi ; **Stratégies pour la diversification structurelle de l'économie marocaine** ; ministère de l'économie et des finances ; depf.finances.gov.ma ; Septembre 2019.
8) Annas Saidi : **Complexité économique et développement Stratégies pour la diversification structurelle de l'économie marocaine**, DEPF Études, Direction des études et des prévisions financières, Ministère de l'économie et des finances, Royaume du Maroc, 2019.
9) BAfD, OCDE, PNUD : **Les chaînes de valeur mondiales et l'industrialisation de l'Afrique** , Perspectives économiques en Afrique. Édition thématique, 2014.
10) Baldwin, R: **Trade And Industrialisation After Globalisation's 2nd Unbundling:How Building and joining a supply chain are different and why it matters**, nber working paper series, national bureau of economic research, cambridge, 2011.
11) Beghin, J., Maertens, M, & Swinnen: **Nontariff Measures and Standards in Trade and Global Value Chains**, Annual Review of Resource Economics 07, 2015.
12) Bencharif. A, Rastoin. J.L**: Concepts et Méthodes de l'Analyse de Filières Agroalimentaires: Application par la Chaîne Globale de Valeur au cas des Blés en Algérie**, document de travail N° 7, umr moisa, Montpellier, France, 2007.
13) Bouët, Antoine; Sunday, Pierre; Chahir, Zaki: **Africa Agriculture Trade Monitor,** Washington,DC: International Food Policy Research Institute, (IFPRI), 2020.
14) Callen, T: **Economic Diversification in the GCC**: **Past, Present and Future**, Staff Discussion Note 14/12, International Monetary Fund, Washington, 2014.
15) Chenery, H: "**Introduction", Handbook of Development Economics I**:, 1988.
16) Chuan Chen , Nataliya Pushak and others : **Building Bridges China's Growing Role as Infrastructure Financier for Sub-Saharan Africa**; Vivien Foster, William Butterfield,; World Bank, Washington, USA, 2009 .
17) Clemens Breisinger, Xinshen Diao : **Economic Transformation in Theory and Practice What are the Messages for Africa?**, Development strategy and governance division, international food policy research institute IFPRI, Discussion Paper 00797, 2011.
18) **UNCTAD , Climate Policies, Economic Diversification And Trade,** united nations conference on trade and development UNCTAD, 2018.
19) Cyril bernade,Chantal leclercq ; **Industrie Agro-alimentaire** ,revue de l'Industrie agroalimentaire drire nord – Pas-de-Calais, 2005.
20) FAO, Dairy market review: **emerging trends and outlook, food and agriculture organization of the united nations**, December 2020.
21) Diarra, Gurria , Mayaki : **Economic diversification in Africa: a review of selected countries**,OECD, United Nations, OSAA 2011.
22) **world bank group , Economic diversification: lessons from practice**, contributed by the world bank group, wto, 2019.

23) Edenhofer Ottmar, Ramon Pichs Madruga, Youba Sokona and others, **Renewable Energy Sources and Climate Change Mitigation**: Special Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, CAMBRIDGE University Press, USA, First published 2012.

24) Elisa Morgera ,Carmen Bullón Caro and others, Organic agriculture and the law, food and agriculture organization of the united nations, for the Development Law Service FAO Legal Office, FAO legislative study, Rome, 2012.

25) F. Cheriet : **Filières agroalimentaires et chaines globales de valeur : concepts, méthodologies et perspectives de développement,** working paper ,2015, Disponible sur le lien: https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01594949

26) Fabien Tallec, Louis Bockel, : **L'approche filière Analyse fonctionnelle et identification des flux**, Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture, FAO, 2005.

27) FAO. 2005, **Perspectives and guidelines on food legislation**, with a new model food law, Legislative Study 87 (2005) (hereinafter, FAO LS 87).

28) Ferhat Ait Ali Braham**, Rapport final sur les travaux de l'atelier N°02 sous le thème du : « Développement Industriel » Conférence Nationale sur le Plan de Relance pour une Économie Nouvelle, Ministre de l'Industrie,** Centre international de conférence (CIC) 18-19, ALGEIRE ,Août 2020.

29) Forum des chefs d'Entreprises : **Étude sur les perspectives de diversification de l'économie nationale,** Entrepreneurs de progrès, Algérie, 2016.

30) Gary Gereffi, Xubei Luo **;Risks and Opportunities of Participation in Global Value Chains**; The World Bank Development Economics; Office of the Senior Vice President and Chief Economist; 2014.

31) GIZ and UNIDO: Enhancing the Quality of Industrial Policies "EQULP**"**, tool 4, "**Diversification– omestic and Export Dimensions"**, on website: http://www.equip-project.org/tool-4- diversification-domestic-andexport-dimensions/ 24-25, 2015.

32) Greenville, J., Kawasaki, K., & others: **Influencing GVCs through Agro-Food Policy and Reform**, agriculture and fisheries, OECD;OECD FOOD, 2019.

33) Hidalgo, C. and R. Hausmann**: The building blocks of economic complexity**, PNAS, 106 (6), 2009.

34) **Hochberg, M.**: **Algeria charts a path for renewable energy sector development**, Middle East Institute, October 2020.

35) Hvidt M: **Economic diversification in GCC Countries**: Past records and future trends. No 27, Kuwait Program on Development, Governance and Globalization in the Gulf States, 2013.

36) Ines Kersan-Škabić: **The drivers of global value chain (GVC)participation in EU member states, Economic Research,** Published by Informal UK Limited, trading as Taylor & Francis Group, UK, 2019.

37) Intégration régionale en Afrique de l'Ouest : **des chaînes de valeur agricoles régionales pour intégrer et transformer le secteur agricole,** nations unies commission économique pour l'Afrique, bureau sous-régional pour l'afrique de l'ouest cea/bsr-ao**,** 2012.

38) Jared Greenville, Kentaro Kawasaki and others **; Influencing GVCs through Agro-Food Policy and Reform**; oecd food, agriculture and fisheries paper ,N^O^ 125 , OECD ,2019.

39) Jared, G., Kawasaki, K., & Beaujeu, R**., How policies shape global food and agriculture value chains**, OECD Food, Agriculture and Fisheries, Papers N^o.^ 100 , 2017.

40) João Amador and Sónia Cabral : **global value chains surveying drivers and measures,** working paper series, European central bank, no 1739 / October 2014.

41) João, A., & Sónia, C: **Global value chains surveying drivers and measures**, European central bank, working paper series (No 1739), october 2014.

42) Karin Gourdon,Christian Steidl: **Global value chains and the shipbuilding industry**, OECD Science, Technology and Industry Working Papers, Paris, France, 2019.

43) Kersan-Škabić, Ines:**The drivers of global value chain (GVC) participation in EU member states**, Economic Research-Ekonomska Istraživanja, Published by Informa UK Limited, trading as Taylor & Francis Group , UK ,2019.

44) Kouton, J., & Amonle, S: **Global value chains, labo rproductivity, and inclusive growth in Africa**: empiricale vidence from heterogeneous panel methods, Journal of Social and Economic Development , 2020.

45) Lavopa, Alejandro Martin, **Structural Transformation and Economic Development**, can Development Traps Be Avoided?, The M. C Esher company, Netherlands, 2015.

46) Look : Penny Mealy, J. Doyne Farmer: **A New Interpretation of the Economic Complexity Index**, Article in SSRN Electronic Journal, , 2018.

47) Lopez Gonzalez, J: "**Using Foreign Factors to Enhance Domestic Export Performance**, A Focus on Southeast Asia", OECD Trade Policy Papers, No. 191, OECD Publishing, Paris, 2016.

48) Luo, Gary Gereffi Xubei: **Risks and Opportunities of Participation in Global Value Chain**, Office of the Senior Vice President and Chief Economist, The World Bank Development Economics, 2014.

49) Maertens, M., & Velde, K. V : **Contract-farming in staple food chains: the case of rice in Benin**, World Development, 2017.

50) MARÉ, John HE: **Economic diversification in Africa**: **a review of selected countries**, OECD Publishing, 2011.

51) Margaret, & McMillan, R. D, **globalization, structural change and productivity growth**, Working Paper 17143 ,national bureau of economic research, Cambridge,2011.

52) Marie-Agnes Jouanjean, Julien Gourdon, Jane Korinek: **GVC Participation and Economic Transformation Lessons from three sectors**, OECD Trade Policy Papers, No. 207, OECD Publishing, Paris,2017.

53) Matteo Lucchese: **innovation, demand and structural change in europe**, Working Papers Series in Economics, Mathematics and Statistics ,facolta di economica, Université Studi d'urbino Carlo-Bo ,Italy**,** 2011.

54) Mejía, Juan Felipe: **Export Diversification and Economic Growth An Analysis of Colombia's Export Competitiveness in the European Union's Market** , springr Verlag., Heidelberg, Berlin, 2011.

55) Mike, Morris; Raphael, Kaplinsky.: **A Handbook for value chain research**, IDRC ,institute of development studies, 2001.

56) Miklos Koren and Silvana Tenreyro:" **Volatility, Diversification and development in the GULF Cooperation Council Countries**, Research Paper, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, London School of Economics, 2010.

57) Ministère de l'agriculture et développement rural: **rapport sur la situation de secteur agricole**, Algérie,2007.

58) Ministère de l'agriculture et du développement rural, **Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014**, 2014.

59) Ministère de l'agriculture et du développement rural: **Évaluation de la mise en œuvre des programmes du renouveau agricole, 21eme session d'évaluation trimestrielle – Alger**, 2014.

60) Minot, N., & Sawyer, B :**Contract farming in developing countries: Theory, practice, and policy implications, Innovation for Inclusive Value Chain Development**: Successes and Challenges, International Food Policy Research Institute, Washington, 2016.

61) Mishra Puri : **Economics of Development and Planning—Theory and Practice**, Himalaya Publishing House, 2010.

62) Nations unies, **Transformation structurelle emploi, production et société steps**, Algérie, commission économique pour l Afrique, Addis-Abeba, Éthiopie, 2020

63) Nations Unies :**des chaînes de valeur agricoles régionales pour intégrer et transformer le secteur agricole. Commission économique pour l'Afrique**, bureau sous-régional pour l'Afrique de l'Ouest CEA/BSR-AO, Intégration régionale en Afrique de l'Ouest., Commission économique pour l'Afrique , 2012.

64) O. Bessaoud, J. P. Pellissier, J. P. Rolland, W. Khechimi, **Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie, projet d'appui a l'initiative enpard méditerranée, 2019.**

65) **OCDE** , Chaînes de valeur mondiales et commerce**: Les implications des chaînes de valeur mondiales pour la politique commerciale, 2017.**

66) OCDE, **politiques-agricoles-suivi-et-évaluation**, version abrégée, édiction OCDE, paris, 2020.

67) **OECD , Agricultural Policy Monitoring and Evaluation 2020, OECD publishing, Paris, France, 2020,** Available at the link below: https://doi.org/10.1787/928181a8-en

68) OECD **: comment tirer parti des chaines de valeur mondiales**, Economies interconnectées, OECD ,editions 02,2014.

69) OECD, économies interconnectées **: comment tirer parti des chaines de valeur mondiales**, 2013.

70) OECD, United Nations, **economic diversification in africa a Review of Selected Countries,** the United Nations Office of the Special Adviser on Africa and the NEPAD-OECD Africa Investment Initiative, 2011

71) OECD, WTO, UNCTAD, I**mplications of Global Value Chains for Trade, Investment**, Development and Jobs, Prepared for the G-20 Leaders Summit Saint Petersburg (Russian Federation) September 2013.

72) OECD. "Global Value Chains: **Preliminary Evidence and Policy Issues**," Organisation for Economic Co **operation and Development,DSTI/IND, Paris, 2011.**

73) OECD/WTO, Economic Diversification and Empowerment, Aid for Trade at a Glance, OECD Publishing, Paris, 2019.

74) OECD: **Interconnected Economies: Benefiting from Global Value Chains**, OECD Publishing, Paris, 2013.

75) Ofaa S.V and al: "**Export Diversification and Intra-Industry Trade in Africa**", United Nations Economic Commission for Africa, 2012.

76) Office national des terres agricoles, **Financement des exploitations agricoles**, 2014.

77) OIT :**Des chaînes de valeur mondiales pour un avenir inclusif et durable. note d'information**, Préparée pour la 2eme Réunion de la Commission mondiale sur l'avenir du travail Groupe 5 Nouvelles approches de la croissance et du développement , 2018.

78) ONS ,indice de la production industrielle - au 2ème trimestre 2020 , N° 903.

79) ONS, Activité industrielle, 2010- 2019 , **Collections Statistiques N° 218/2020 .**

80) **ONS, Direction Technique chargée des Statistiques d'Entreprises et du suivi de la Conjoncture** ,Activité Industrielle 2010- 2019, Série E : Statistiques Économiques N° 105, Collections Statistiques N° 218/2020 Office National des Statistiques , Algérie, 2020.

81) ONS, **indice des prix a la consommation**, N 288, décembre 2019, Alger.

82) Oxford business group**, New legislation aims to attract mining investment in Algeria.**

83) Patterns of Chenery, H.& Syrqun: Development, (1950-1970)": Oxford University Press, London, 2003.

84) Paul G. Hare : **Institutions and Diversification of the Economies in Transition**: Policy Challenges, centre for economic reform and transformation School of Management and Languages, Herriot-Watt University ,Discussion Paper, 2008.

85) Penny Mealy, J. Doyne Farmer: A New Interpretation of the Economic Complexity Index, Article in SSRN Electronic Journa, 2018.

86) **Plan de relance économique 2020-2024**, Ministre délégué auprès du Premier ministre, charge de la prospective, volume 2, ET2, décembre 2020.

87) Raphael Kaplinsky and Mike Morris**: A Handbook for value chain research, institute of development studies**, 2001.

88) Rapport Sur La Transformation De l'Afrique, **L'agriculture, moteur de la transformation économique de l'Afrique** synthèse, **Le Centre africain pour la transformation économique,** Accra, Ghana, 2017.

89) Renè Moletta, et miron guillou: **gestion des problèmes environnementaux dans les industries agro-alimentaire**, édition TEC et doc, Paris, 2006.

90) Reshef A., Santoni G : **Chaînes de valeur mondiales et dépendances de la production française**, Lettre du CEPII, N^0 : 409, juin, 2020.

91) Ricardo Hausmann , César A. Hidalgo, **Country diversification, product ubiquity, and economic divergence**, Working Papers, Center for International Development at Harvard University, 2010.

92) Ricardo Hausmann, Brad Cunningham: **How should Uganda grow?,** CID Working Paper No. 275, Harvard College, 2014.

93) Souki H : **Les stratégies industrielles et la construction de la filière lait en Algérie**: portée et limites. Revue Campus, 2009.

94) Stefano, P., & Gary, G: **Introduction to the Handbook on Global Value Chains**, Edward Elgar Publishing , Copenhagen Business School (CBS), 2019

95) The World **Bank : Doing Business Measuring Business Regulations, Comparing Business Regulation in 190 Economies**, International Bank for Reconstruction and Development ,2020.

96) Todaro, & Smith: **Economic Development**, New York: Addison Wesley,2003.

97) UNIDO : **Structural change in the world economy**; Main features and trends , working paper, No 24, 2010.

98) United Nations Human Settlements Programme: **Structural Transformation in Developing Countries, cross Regional Analysis**, Series 1: UNON, publishing services section, Nairobi, KENYA, 2016, P01.

99) UNITES NATIONS, **The concept of economic diversification in the context of response measures,** technical paper ,2016.

100) Victor, K., Daria, T., & Deborah, W **:Economic Upgrading through Global Value Chain Participation Which Policies Increase the Value Added Gains**? , world bank group, Policy Research Working Paper 8007, 2017.

101) W. Brian Arthur, **Complexity economics: a different framework for economic thought**, Oxford University Press, 2014.

102) World Bank Group: "**World Development Report 2020**" Trading for Development in the Age of Global Value Chains", 2020.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة السياسات التي تم تنفيذها في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات؛ وبالتحديد في الصناعات الزراعية -الغذائية خلال الفترة من 2000 إلى 2021.

وقد ركزت الدراسة على مكانة التحول الهيكلي كمحفز رئيسي للتنويع الاقتصادي، وأهم المسارات الإصلاحية التي انتهجتها الحكومات المتلاحقة وأهم البدائل المتاحة أمامها.

وقد تم الاعتماد على مؤشرات متنوعة مثل مؤشر هيدالغو تعقيد الاقتصاد ومؤشر CNUCED لتنوع وتركز الصادرات، بالإضافة إلى إبراز مزايا مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية للصناعات الزراعة الغذائية؛ سيما في شعبتي الألبان والحبوب.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لا يوجد توافق واضح حول استراتيجية محددة لتحقيق التنويع الاقتصادي، نظرًا لاختلاف الطبيعة الهيكلية لاقتصاد كل بلد. ومع ذلك، تم تحديد عاملين رئيسيين لتعزيز إطار التنويع الاقتصادي: أولا الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وثانيا تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار الخاص؛ بما في ذلك استقرار قوانين الاستثمار. والاستثمار في القدرات المحلية المتاحة، خاصة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة.
- يمكن أن تكون سلاسل القيمة العالمية آلية لنقل أفضل الممارسات الدولية في الجوانب الاجتماعية والبيئية.
- يلعب قطاع الصناعات الغذائية دورًا مهما في تعزيز القطاع الزراعي الغذائي من خلال توفير فرص جديدة للتسويق والبيع، مما يساعد المنتجين على حل مشكلة إيجاد أسواق لمنتجاتهم. الأمر الذي يحقق للقطاع الزراعي والصناعات الغذائية المزيد من المرونة والحركية.
- سيكون لقطاع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر إمكانية التطور بشكل أسرع إذا تم تحسين التوزيع الحديث بشكل كاف.
- لإنشاء سلاسل قيمة لكل منتج زراعي بعد استراتيجي، حيث يسمح لجميع الفاعلين في السلسلة بتحسين عملهم والاستفادة منه، ويساهم بشكل كبير في تقليل الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية في البلد.

الكلمات المفتاحية: سياسات التنويع، قطاع المحروقات، الصناعات الزراعية الغذائية.

Summary :

This study aims to assess the contribution of policies implemented to diversify the Algerian economy beyond the hydrocarbon sector, specifically in the agricultural and food industries, during the period from 2000 to 2021. The study focused on the importance of structural transformation as a key driver of economic diversification and the main reform paths adopted by successive governments, as well as the alternatives available to them. Various indicators were used, such as Hidalgo's economic complexity index and UNCTAD's export diversification and concentration index, in addition to highlighting the advantages of Algeria's participation in global value chains in the agricultural and food industries, especially in the dairy and cereals sectors.

- The study arrived at the following results:
- There is no clear consensus on a specific strategy to achieve economic diversification, given the structural nature of each country's economy. However, two key factors have been identified to enhance the framework of economic diversification : first, maintaining overall economic stability, and second, improving the business environment and encouraging private investment, including the stability of investment laws. It also emphasized investing in available local capacities, particularly supporting small and medium-sized enterprises and startups.
- Global value chains can serve as mechanisms for transferring best international practices in social and environmental aspects.
- The food industry plays a crucial role in enhancing the agricultural and food sectors by providing new marketing and sales opportunities, helping producers address the challenge of finding markets for their products. This achieves greater flexibility and mobility for the agricultural and food industries.
- The agricultural and food industries in Algeria have the potential for faster development if modern distribution is adequately improved.
- Establishing value chains for each agricultural product can allow all stakeholders in the chain to improve their work and benefit from it, contributing significantly to poverty reduction and promoting economic development in the country.

Keywords: diversification policies, hydrocarbon sector, agri-food industries.

Résumé *:*

Cette étude vise à évaluer la contribution des politiques mises en place pour diversifier l'économie Algérienne en dehors du secteur des hydrocarbures, notamment dans les industries agro-alimentaires, entre 2000 et 2021.

L'étude se concentre sur le rôle de la transformation structurelle en tant que principal moteur de la diversification économique, ainsi que sur les principales réformes entreprises par les gouvernements successifs et les alternatives disponibles.

Divers indicateurs ont été utilisés, tels que l'indice de complexité économique de Hidalgo et l'indice de diversification et de concentration des exportations de la CNUCED, ainsi que la mise en évidence des avantages de la participation de l'Algérie dans les chaînes de valeur mondiales des industries agro-alimentaires, notamment dans les filières du lait et des céréales.

Les principales conclusions de l'étude sont les suivantes :

- Il n'existe pas de consensus clair sur une stratégie spécifique pour atteindre la diversification économique, en raison des différences structurelles propres à chaque économie. Cependant, deux facteurs clés ont été identifiés pour renforcer le cadre de la diversification économique : maintenir la stabilité macroéconomique (1) et améliorer l'environnement des affaires et encourager l'investissement privé (2) ; y compris la stabilité des lois sur l'investissement, ainsi que l'investissement dans les capacités locales, notamment en soutenant les petites et moyennes entreprises et les start-ups.
- Les chaînes de valeur mondiales peuvent servir de mécanisme pour transférer les meilleures pratiques internationales en termes d'aspects sociaux et environnementaux.
- Le secteur des industries alimentaires joue un rôle important dans la promotion du secteur agricole en offrant de nouvelles opportunités de commercialisation, ce qui aide les producteurs à résoudre le problème de trouver des débouchés pour leurs produits. Cela confère au secteur agricole et aux industries alimentaires une plus grande flexibilité et mobilité.
- Le secteur agricole et agro-alimentaire en Algérie aurait la possibilité de se développer plus rapidement s'il bénéficie d'une amélioration adéquate de la distribution moderne.
- La création de chaînes de valeur pour chaque produit agricole est stratégique, permettant à tous les acteurs de la chaîne d'améliorer leur travail et d'en tirer profit, ce qui contribue grandement à la réduction de la pauvreté et à la promotion du développement économique du pays.

Mots-clés : politiques de diversification, secteur des hydrocarbures, industries agricoles alimentaires.